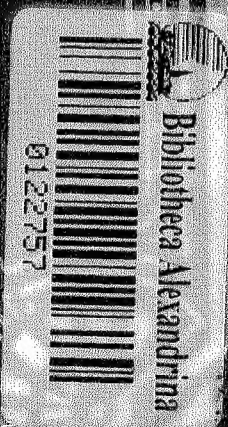


الرضاء في النبوة  
لشيخ  
الدين والنبوة

للسيد الامام العلامة الملك المؤيد من الله الباري  
ابي الطيب محمد بن حسين بن علي السيفي القزويني  
الباري

دار الحديث  
بيروت











الرضاء للنبي

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

# الروضتين شرح الدمر البهي

للسيد الامام العلامة الملك المؤيد من الله الباري  
أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري

الجزء الأول

دار الجليل  
بيروت - لبنان

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللهم أنت الذي علمت الناس في دينهم حكماً ، وفي دنياهم أحكاماً \*  
 وجعلت أمة خاتم الرسل المرحومة أكرم الأئمة كلها منزلاً ومقاماً \* وما زلت ألهمت  
 من شئت وتلهم من نشاء منهم في كل قرن استعمال السنن المطهرة على وجهها إلهاماً \*  
 ونهيتهم عن التفرق في الدين ، وأوضحت لهم سبيل اليقين ، فأصبحوا بنعمتك  
 برة كراماً \* وما انفك دعوهم ففوا عن الدين وينفون عنه انتحال<sup>(١)</sup> المبطلين ،  
 وتحريف الغالين ، وتأويل الجاهلين ، حتى عاد علم الحق معتدلاً قواماً \*  
 ونصلي عليك أيها النبي الكريم ، بك من الله علينا بالإيمان وهدانا لإسلاماً \*  
 لطفاً بنا ورحمة علينا ، وبركة فينا ، وإحساناً إلينا وإكراماً \* فكان ذلك لزاماً \*  
 ولولاك ما اهتدينا ، ولا صلينا ولا علمنا أحكاماً \* فكنت أنت داعيننا إلى الله سبحانه  
 وتعالى ، وهاديننا ، ورؤفنا ، وفيئاً إماماً \* ونسلم عليكم أهل البيت الطاهرين  
 الطيبين أنتم أصبتم من سعادة الدارين سهاماً \* وقسم بالحق الحقيق بالاتباع كما يحق  
 قياماً \* ورضى الله عنكم أصحاب النبي ﷺ بكم انتظم مبتغى الأمة الأُمِّية  
 بدأ وختاماً \* ومنكم استنب أمر الملة المكرمة أصلاً وفرعاً واهتماماً \* ورحمة الله  
 وبركاته عليكم أهل الحديث ، أنتم كشفتم للناس عن صراح<sup>(٢)</sup> الحق وصحاح السنة  
 وقَّح الشريعة<sup>(٣)</sup> ظلاماً \* وعن وجه الدين القويم والصرائط المستقيم لثاماً \* وكيف  
 وقد جعلكم الله تعالى للمتقين إماماً \*

وبعد ﴿ فلما جمع الامام الهمام عز المسلمين والاسلام ، سلالة السلف الصالحاء ،  
 تذاكر العرب العرباء ، وارث علوم سيد المرسلين ؛ خاتمة المفسرين والمحدثين ، شيخ  
 شيوخنا الكاملين ، المجتهد المطلق العلامة الرباني ، قاضي قضاة القطر الباني ، محمد

(١) أي ادعاء (٢) الصراح بالضم والفتح الحارس من كل شيء (٣) أي خالصها

ابن علي بن محمد النيني الشوكاني ، المتوفى سنة خمس وخمسين ومائتين وألف الهجرية ، رضى الله تعالى عنه وأرضاه ، وجعل الفردوس منزله ونزله ومأواه ، المختصر الذي سماه « الدرر البهية في المسائل الفقهية » قاصداً بذلك جمع المسائل التي صح دليلها ، وانضج سبيلها ، تاركاً لما كان منها من محض الرأي ، فانه قالها وقيلها ، غير ملتفت الى ما اشتهر ، فالحق أحق بالاتباع ، وغير جامد على ما ذكر في الزبر<sup>(١)</sup> فلهلاك التحقيق اتساع ، بل محض فيه النصح النصيح ، ومخض<sup>(٢)</sup> عن زبد الحق الصريح ، وأتى بتحقيقات جليلة خلت عنها الدفاتر ، وأشار الى تدقيقات نفيسة لم يحوها صحف الأكابر ، ونسبة هذا المختصر الى المطولات من الكتب الفقهية ، نسبة السبيكة الذهبية الى التربة المعدنية ، كما يعرف ذلك من رسخ في العلوم قدسه ؛ وسبح في بحار المعارف ذهنه ولسانه وقلبه ، سأل جماعته من أهل الانتقاد والفهم النافذ ، المعاضين على علوم الاجتهاد بأقوى الحى<sup>(٣)</sup> ، وأحد ناجذ<sup>(٤)</sup> ، أن يجلي عليهم عروس ذلك المختصر ، ويرفه اليهم ليمعنوا في محاسنه النظر ، فاستمهلهم ربنا يصح منه ما يحتاج الى التصحيح ، وينقح فيه ما لا يستغنى عن التنقيح ، وبرجح من مباحثه ما هو مفتقر الى الترجيح ، ويوضح من غوامضه ما لا بد فيه من التوضيح ، فشرحه بشرح مختصر ، من معين عيون الأدلة معنصر ، وسماه « الدرارى المضية شرح الدرر البهية » وفيها قال قائل :

إن شئت في شرع النبي \* تمدح بزند فيه وارى<sup>(٥)</sup>

فاعكف على الدرر التي \* سلكت بسوط<sup>(٦)</sup> من درارى

وشرحه هذا كان بالقول ، فجعلته شرحاً ممزوجاً ، وصيرته على منواله منسوجاً ، مستوعباً للفظه ومعناه ، ومستصحباً لفحوايه ومبناه ، مضيئاً اليه مذاهب الفقهاء ليظهر ضعفها أو قوتها ، عند تقابل الأدلة وتعارضها بالأراء ، لا للأخذ بها على ما كان بأي حال ؛ فان الرجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال ، ثم زدت عليه أشياء من حاشية الماتن<sup>(٧)</sup> على شفاء الاوام التي سماها « وبل الغمام » ومن غيرها عند النظر الثاني

(١) أى في الكتب (٢) مخض اللين أخذ زبده (٣) أى مثبت الحقيقة (٤) الناخذ آخر الاخراس وللانسان أربعة نواخذ في أقصى الاسنان (٥) ودى الزند خرجت فاراه (٦) السوط الغيط مادام فيه الخرز والا فهو سلك (٧) يمبر مؤلف هذا الترح كثيراً

في هذا الكتاب ، فعاد بحمد الله تعالى كما قيل اللبأ وابن طاب<sup>(١)</sup> ، هذا وقد آلميت هذا الشرح على طريق الارتجال بالاستعجال ، ارشاداً الى طرق من العلم طالما تركت ، وهزاً لطبائع جامدة طالما ركبت ، راجياً من الله تعالى أن أكون ممن تعلم علم رسول الله ﷺ وعلمه وأذاعه ، وحفظه على الناس وفيهم روجه وأشاعه ، فدونك هذا المشروح والشرح ، يلقي اليك زمام التفويض في المدح والقدح ، يامن له في أوج<sup>(٢)</sup> التحقيق صعود ، وعليه من ملابس التدقيق برود ، كيف وهو يروي غليل طالبي فقه السنة ، ويشفي عليل السائقين الى مساق الجنة ، فليسمع به كل طالب الحق الصادق ، وبضن به كل ذي باطل زاهق ، ولئن رده القاصرون ، فسيقبله الماهرون ، وان ذمه الجهلة ، فسوف يمدحه الكملة ، وسميت هذا الشرح الانيس ، بل العلق النفيس (الروضة الندية شرح الدرر البهية) والله سبحانه وتعالى أرجو أن يعين على التمام ، وينبغي به ومن أخلفه وجميع المتبعين للسنة في هذه الدار ودار السلام ، انه ولي الاجابة ، وبيده الهداية والاصابة ، قال رضى الله عنه : ﴿يَسْمُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ أَحَدُ مَنْ أَمَرْنَا بِالتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ وَأَشْكُرُ مَنْ أَرْشَدَنَا إِلَى اتِّبَاعِ سُنَنِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَأَصْلَى وَأَسْلَمَ عَلَى الرَّسُولِ الْآمِينَ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ وَأَصْحَابِهِ الْأَكْرَمِينَ﴾ \*

### ﴿ باب ﴾

هذا الباب قد اشتمل على مسائل :

الاولي ﴿ الماء طاهرٌ ومُطَهَّرٌ ﴾ ولا خلاف في ذلك ، وقد انطق بذلك الكتاب والسنة وكما دل الدليل على كونه طاهراً مطهراً وقام على ذلك الاجماع كذلك يدل على ذلك الاصل والظاهر والبراهة فان أصل عنصر الماء طاهر مطهر بلا نزاع وكذلك الظهور يفيد ذلك والبراهة الاصلية عن مخالطة النجاسة له مستصحية ﴿ لا يُخْرِجُهُ ﴾

عن مصنف الاصل بلفظ { المائى } وهو لفظ مولد مستحضره فأصل { المائى } الظهر في الالفه ثم استعمله طلاب العلم في الكتاب المختصر اذا كان عليه شرح فاشتقاق اسم فاعل من هذا سوليس بمصدر اشتقاق خاطئ<sup>(١)</sup> اللبأ كمنب أول اللبن عند الولادة ، وابن طاب ضرب من الرطب (١) أى علو

عَنِ الْوَصْفَيْنِ \* أَى عَنْ وَصْف كونه طاهراً وعن وصف كونه مطهراً ﴿إِلَّا مَا غَيَّرَ رِيحَهُ أَوْ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ مِنَ النَّجَاسَاتِ﴾ \*

هذه المسألة الثانية من مسائل الباب ، وهى أنه لا يخرج الماء عن الوصفين إلا ما غير أحد أوصافه الثلاثة من النجاسات لا من غيرها ، وهذا المذهب هو أرجح المذاهب وأقواها \*

والدليل عليه ما أخرجه أحمد وصححه وأبو داود والترمذى وحسنه والنسائى وابن ماجه والدارقطنى والبيهقى والحاكم وصححه ، وصححه أيضاً يحيى بن معين وابن حزم من حديث أبى سعيد قال « قيل يارسول الله أتتوضأ من بئر بضاعة وهى بئر يلتقى فيها الخيض<sup>(١)</sup> ولحوم الكلاب والنتن فقال رسول الله ﷺ : الماء طهور لا ينجسه شيء » وقد أعله ابن القطان باختلاف الرواة فى اسم الراوى له عن أبى سعيد واسم أبيه وليس ذلك بعلة ، وقد اختلف فى أسماء كثير من الصحابة والتابعين على أقوال ، ولم يكن ذلك موجباً للجهالة على أن ابن القطان نفسه قال بعد ذلك الاعلال : وله طريق أحسن من هذه ، ثم ساقها عن أبى سعيد وقد قامت الحجة بتصحيح من صححه من أولئك الأئمة \*

وله شواهد منها حديث سهل بن سعد عند الدارقطنى ، ومن حديث ابن عباس عند أحمد وابن خزيمة وابن حبان ، ومن حديث عائشة عند الطبرانى فى الأوسط وأبى يعلى والبخارى وابن السكن كلها بنحو حديث أبى سعيد ، وأخرجه بزيادة الاستثناء الدارقطنى من حديث ثوبان بلفظ « الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه أو لونه أو طعمه » وأخرجه أيضاً مع الزيادة ابن ماجه والطبرانى من حديث أبى أمامة بلفظ « ان الماء طهور إلا إن تغير ريحه أو لونه أو طعمه بنجاسة تحدث فيه » وفى اسنادهما من لا يحتاج به ، وقد اتفق أهل الحديث على ضعف هذه الزيادة ، لكنه قد وقع الاجماع على مضمونها كما نقله ابن المنذر وابن الملقن فى البدر المنير والمهدي فى البحر ، فن كان يقول بحجية الاجماع كان الدليل عنده على ما أفادته تلك الزيادة هو الاجماع ، ومن كان لا يقول بحجية الاجماع كان هذا الاجماع مفيداً لصحة تلك

(١) جمع خبيضة وهى الخزرة التى تنقى بها المرأة دم الخيض



الزيادة ، لكونها قد صارت مما أجمع على معناها وتلقى بالقبول فلا استدلال بها لا بالاجماع \* وعن الثاني ما أخرجه عن اسم الماء المطلق من المنيرات الطاهرة \*

هذه المسألة الثالثة من مسائل الباب ووجه ذلك أن الماء الذي شرع لنا التطهير به هو الماء المطلق الذي لم يضاف الى شيء من الامور التي تخالطه فان خالطه شيء أوجب اضافته اليه ، كما يقال ماء ورد ونحوه ، فليس هذا الماء المقيد بنسبته الى الورد مثلاً هو الماء المطلق الموصوف بأنه طهور في الكتاب العزيز بقوله سبحانه : ( ماء طهوراً ) وفي السنة المطهرة بقوله ﷺ « الماء طهور » فخرج بذلك عن كونه مطهوراً ، ولم يخرج به عن كونه طاهراً لأن الفرض أن الذي خالطه طاهر ، واجتماع الطاهرين لا يوجب خروجهما عن الوصف الذي كان مستحقاً لكل واحد منهما قبل الاجتماع \*

قال في حجة الله البالغة . وأما الوضوء من الماء المقيد الذي لا يطلق عليه اسم الماء بلا قيد فأمر تدفعه الملة بادي الرأي ، نعم ازالة الخطب به محتمل بل هو الراجح \*

وقد أطلال القوم في فروع موات الحيوان في البئر والعشر في العشر والماء الجاري وليس في كل ذلك حديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم البتة ، وأما آثار المنقولة عن الصحابة والتابعين كأثر ابن الزبير في الزنجي وعلى بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في الفأرة والنخعي والشعبي في نحو السنور فليست بما يشهد له المحدثون بالصحة ، ولا مما اتفق عليه جمهور أهل القرون الأولى ، وعلى تقدير صحتها يمكن أن يكون ذلك تطيباً للقلوب وتنظيفاً للماء ، لا من جهة الوجوب الشرعي ، كما ذكر في كتب المالكية ودون نفي هذا الاحتمال خرط القماد ؛ وبالجملة فليس في هذا الباب شيء يمتد به ويجب العمل عليه . وحديث القلتين أثبت من ذلك كله بنير شبهة ، ومن المحال أن يكون الله تعالى شرع في هذه المسائل لعباده شيئاً زيادة على ما لا ينفكون عنه من الارتفاقات ، وهي مما يكثر وقوعه وتم به البلوى ، ثم لا ينص عليه النبي ﷺ نصاً جليلاً ولا يستفيض في الصحابة ومن بعدهم ولا حديث واحد فيه ، والله أعلم انتهى . ( قلت ) وقد أطلال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في تخريج حديث القلتين والكلام عليه جرحاً وتعديلاً لفظياً ومعنى في كتابه تلخيص الجبير في تخريج

أخبار الرافعي الكبير اطالة حسنة فليرجع اليه \*  
 ﴿ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ ﴾ هذه المسألة الرابعة من مسائل الباب ،  
 والمراد بالقلّة والكثرة ما وقع من الاختلاف في ذلك بين أهل العلم بعد اجماعهم  
 على أن ما غيرت النجاسة أحد أوصافه الثلاثة ليس بطاهر قليل ان الكثير ما بلغ  
 قلتين والقليل ما كان دونهما لما أخرجه أحمد وأهل السنن والشافعي وابن خزيمة  
 وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وصححه الحاكم على شرط الشيخين من حديث  
 عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهما قال « سمعت رسول الله ﷺ  
 وهو يسأل عن الماء يكون في الفلاة <sup>(١)</sup> من الأرض وما ينوبه من السباع والدواب  
 فقال : اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث » وفي لفظ أحمد « لم ينجسه شيء » وفي  
 لفظ لأبي داود « لم ينجس » وأخرجه بهذا اللفظ ابن حبان والحاكم ، وقال ابن منده  
 اسناد حديث القلتين على شرط مسلم انتهى . ولكنه حديث قد وقع الاضطراب  
 في اسناده ومتمه كما هو مبين في مواضعه ، وقد أجاب من أجاب عن دعوي الاضطراب ،  
 وقد دل هذا الحديث على أن الماء اذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث واذا كان دون  
 القلتين فقد يحمل الخبث ، ولكنه كما قيد حديث الماء طهور لا ينجسه شيء بتلك الزيادة  
 التي وقع الاجماع عليها كذلك يقيد حديث القلتين بها فيقال : انه لا يحمل الخبث اذا بلغ  
 قاتين في حال من الاحوال إلا في حال تغير بعض أوصافه بالنجاسة فانه حينئذ قد  
 حمل الخبث بالمشاهدة وضرورة الحس ، فلا منافاة بين حديث القلتين وبين تلك  
 الزيادة المجمع عليها وأما ما كان دون القلتين فهو مظنة لحمل الخبث وليس فيه أنه  
 يحمل الخبث قطعاً وبناً ، ولا أن ما يحمله من الخبث يخرج عن الطهورية لأن الخبث  
 المخرج عن الطهورية هو خبث خاص ، وهو الموجب لتغير أحد أوصافه أو كلها  
 لا الخبث الذي لم يتغير ، وحاصله أن ما دل عليه مفهوم حديث القلتين من أن ما دونهما  
 قد يحمل الخبث لا يستفاد منه إلا أن ذلك المقدار اذا وقعت فيه نجاسة قد يحملها ،  
 وأما أنه يصير نجساً خارجاً عن كونه طاهراً فليس في هذا المفهوم ما يفيد ذلك ،  
 ولا ملازمة بين حمل الخبث والنجاسة المخرجة عن الطهورية لأن الشارع قد نفي

النجاسة عن مطلق الماء ، كما في حديث أبي سعيد المتقدم وما شهد له ؛ ونفاها عن الماء المقيد بالقلتين ؛ كما في حديث عبد الله بن عمر المتقدم أيضا ، وكان النفي بلفظ هو أعم صيغ العام فقال في الأول « لا ينجسه شيء » وقال في الثاني أيضا كما في تلك الرواية « لم ينجسه شيء » فأفاد ذلك أن كل ماء يوجد على وجه الأرض طاهر إلا ما ورد فيه التصريح بما يخص هذا العام ، مصرحا بأنه يصير الماء نجسا كما وقع في تلك الزيادة التي وقع الإجماع عليها فانها وردت بصيغة الاستثناء من ذلك الحديث ، فكانت من الخصصات المتصلة بالنسبة إلى حديث أبي سعيد ، ومن الخصصات المنفصلة بالنسبة إلى حديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما . على القول الأرجح في الأصول وهو : أنه يبنى العام على الخاص مطلقا . فتقرر بهذا أنه لا منافاة بين مفهوم حديث القلتين وبين سائر الأحاديث ؛ بل يقال فيه : إن مادون القلتين إن حمل الخبث حملا استلزم تنفير ريح الماء أولونه أو طعمه فهذا هو الأمر الموجب للنجاسة والخروج عن الطهورية وإن حملة حملا لا يغير أحد تلك الأوصاف فليس هذا الحل مستلزما للنجاسة\*

وقد ذهب إلى تقدير الماء القليل بما دون القلتين والكثير بهما الشافعي رحمه الله وأصحابه رحمهم الله وذهب إلى تقدير القليل بما يظن استعمال النجاسة باستعماله والكثير بما لا يظن استعمال النجاسة باستعماله ابن عمر ومجاهد وقد روي أيضا عن الشافعية رحمهم الله والحنفية رحمهم الله وأحمد بن حنبل رحمه الله ولا أدري هل تصح هذه الرواية أم لا فذهاب هؤلاء مدونة في كتب أتباعهم من أراد الوقوف عليها راجعها . واحتج أهل هذا المذهب بمثل قوله تعالى ( والرجز <sup>(١)</sup> فاهجر ) وبخبر الاستيقاظ وخبر الولوغ وأحاديث النهي عن البول في الماء الدائم وهي جميعها في الصحيح ولكنها لا تدل على المطلوب ولوفرضا أن لشيء منها دلالة بوجه ما كان ما أفادته تلك الدلالة مقيدا بما تقدم . لأن التعبد إنما هو بالظنون الواقعة على الوجه المطابق

(١) الرجز قرئ بضم الراء وكسرهما ومعناه العذاب والمراد بهجر العذاب هجر أسبابه فلا حجة في الآية على ما ادعوا

الشرع ؛ على أنه لا يبعد أن يقال إن العاقل لا يظن استعمال النجاسة باستعمال الماء إلا إذا خالطت الماء بجرمها أو يربحها أو يلونها أو يطعمها مخالطة ظاهرة توجب ذلك الظن ، ولا شك ولا ريب أن ما كان من الماء على هذه الصفة ينجس لأن المخالطة إن كانت بالجرم فالتوضي<sup>١</sup> مستعمل لعين النجاسة وإن كانت المخالطة بالريح أو اللون أو الطعم فلا مخالفة بين هذا المذهب وذلك المذهب الذي رجحناه \*

والحاصل أنهم إن أرادوا بقولهم أن ظن استعمال النجاسة باستعماله فهو القليل وإن لم يظن فهو الكثير ما هو أعم من عين النجاسة وربحها ولونها وطعمها فلا مخالفة بين هذا المذهب وذلك المذهب الذي رجحناه إلا من جهة أن هؤلاء اعتبروا المظنة وأهل المذهب الأول اعتبروا المثنة ، ولكن لا يخفى أن المظنة إذا كانت هي الصادرة من غير أهل الوسوسة والشكوك فهي لا تكاد تخالف المثنة<sup>(١)</sup> في مثل هذا الموضع ؛ وإن أرادوا استعمال المعين فقط أو عدم استعمال العين فقط فهو مذهب مستقل غير ذلك المذهب ، ولكن الظاهر أنهم أرادوا المعنى الأول ، ويدل على ذلك أنه قد وقع الاجماع على أن ما غير لون الماء أو ريحه أو طعمه من النجاسات أوجب تنجيسه كما تقدم تقريره ، فأهل هذا المذهب من جملة القائلين بذلك لدخولهم في الاجماع ، بل هو مصرح لحكاية الاجماع في البحر ، فتقرر بهذا أنهم يريدون المعنى الأول أعنى الأعم من العين والريح واللون والطعم ثبوتاً وانتفاءً ، وحينئذ فلا مخالفة بين المذهبين لأن أهل المذهب الأول لا يخافون في أن استعمال المطهر لعين النجاسة مع الماء موجب لخروج الماء عن الطهورية خروجاً زائداً على خروجه عند استعمال ما فيه مجرد الريح أو اللون أو الطعم ؛ فتأمل هذا فهو مفيد بل مجموع ما اشتمل عليه هذا البحث في الجمع بين المذاهب المختلفة في الماء وبين الأدلة الدالة عليها على هذه الصورة التي لخصتها مما لم أقف عليه لأحد من أهل العلم وهذه المسألة هي من المضايق التي يتعثر في ساحاتها كل محقق وينبذ عند تشعب طرائقها كل مدقق ، وقد حررها الماتن في سائر مؤلفاته<sup>(٢)</sup> تحريرات مختلفة لهذه العلة وأطال

(١) المثنة العلامة (٢) كنبيل الاوطار وويل الغمام والسيل الجرار والفتح الرباني

الكلام عليها في طيب النشر في المسائل العشر \*

وقد استدل بعض أهل العلم بمثل حديث «استفت قلبك وإن أفتاك المفتون» ومثل حديث «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» ولا يستفاد منهما إلا أن التورع عند الظن من الافدام أولى وأهل هذا المذهب يوجبون العمل بذلك الظن حتماً وجزماً وقد عرفت أن أدلة المذهب الأول على الوجه الذي لخصناه تدل على المذهب الثاني فأبعد النجعة إلى مثل حديث «استفت قلبك» و«دع ما يريبك» ليس كما ينبغي. فإن قيل: إنه قصد الاستدلال على مجرد العمل بالظن من غير نظر إلى هذه المسألة فيقال: أدلة العمل بالظن في الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر وأكثر منها أدلة النهي عن العمل به وهكذا التعويل على حديث الولوغ والاستيقاظ ونحو ذلك لا يفيد. وقد حكى في تحديد الماء الكثير أقوال منها أن الكثير هو المستبحر؛ وقيل ما إذا حرك طرفه لم يتحرك الطرف الآخر؛ وقيل ما كان مساحة مكانه كذلك وقيل غير ذلك. وهذه الأقوال ليس عليها إثارة من علم بل هي خارجة عن باب الرواية المقبولة والدراية المعقولة ﴿وَمَا فَوْقَ الْقُلُوبَيْنِ وَمَا دُونَهُمَا﴾ قدر الشافعي الماء الذي لا ينجم بوقوع النجاسة ما لم يتغير بالقلتين وقدرهما بخمس قرب؛ وفسرها أصحابه بخمسة رطل وقدره الحنفية بالغدير الكبير الذي لا يتحرك جانب منه بتحريك الآخر والعشر في العشر كذا في المسوى شرح الموطأ. وقال في حجة الله البالغة: ومن لم يقل بالقلتين اضطر إلى مثلها في ضبط الماء الكثير كالماكية أو الرخصة في آبار الفلوات من نحو أبعاد الأبل انتهى. ويدفع ذلك ما مر من عدم الفرق بين مادون القلتين وما فوقهما مع الدليل عليه. وإن شئت زيادة التفصيل فمليك بالفتح الرباني في فتاوي الشوكاني ففيها ما يشفي الغليل ويسقي الغليل ﴿وَمَتَّحَرِّكْ وَسَاكِنَ﴾ وجه ذلك أن سكونه وإن كان قد ورد النهي عن التطهير به حاله (١) فإن ذلك لا يخرج عن كونه طهوراً لأنه يعود إلى وصف كونه طهوراً بمجرد تحركه وقد دلت الأحاديث على أنه لا يجوز التطهير بالماء الساكن مادام ساكناً كحديث

(١) كذا في الأصل. ولم يرد في الحديث النهي عن التطهير بالماء الساكن إنما ورد النهي عن الانغماس فيه لاجنب كما سيذكر المؤلف بعض الفاظه وفرق كبير بينهما بل في الحديث التصريح بالتطهير به بالتناول في كلام أبي هريرة راويه

أبي هريرة رضى الله تعالى عنه عند مسلم وغيره « أن النبي ﷺ قال : لا يغتسلن أحدكم في الماء الدائم وهو جنب فقالوا يا أبا هريرة كيف يفعل قال يتناوله تناولا » وفي لفظ لأحمد وأبي داود « لا يقول أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنباً » وفي لفظ للبخارى « لا يقول أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه » وفي لفظ للترمذى « ثم يتوضأ منه » وغير هذه الروايات التي يفيد مجموعها النهي عن البول في الماء الدائم على انفراده والنهي عن الاغتسال فيه على انفراده والنهي عن مجموع الأمرين ولا يصح أن يقال إن روايتي الانفراد مقيدتان بالاجتماع ؛ لأن البول في الماء على انفراده لا يجوز ؛ فأفاد هذا أن الاغتسال والوضوء في الماء الدائم من دون بول فيه غير جائز فمن لم يجد الا ماء ساكناً وأراد أن يتطهر منه فعليه أن يحتال قبل ذلك بأن يحركه حتى يخرج عن وصف كونه ساكناً ثم يتوضأ منه ، وأما أبو هريرة فقد حمل النهي على الانغماس في الماء الدائم ولهذا لما سئل كيف يفعل قال يتناوله تناولا ولكنه لا يتم ذلك في الوضوء فانه لا انغماس فيه بل هو يتناوله تناولا من الابتداء فالأولى تحريك الماء قبل الشروع في الطهارة ثم يتطهر<sup>(١)</sup> به . وقد ذهب الجمهور الى خلاف ما دلت عليه هذه الروايات فلم يفرقوا بين المتحرك والساكين ومنهم من قال : ان هذه الروايات محمولة على الكراهة فقط ؛ ولا وجه لذلك وقد قيل ان المستبحر مخصوص من هذا بالاجماع ؛ والراجح أن الماء الساكن لا يحل التطهر به مادام ساكناً ؛ فاذا تحرك عاد له وصفه الأصلي وهو كونه مطهراً ؛ وهذه هي المسألة الخامسة من مسائل الباب ﴿وَمُسْتَعْمَلٌ وَغَيْرِ مُسْتَعْمَلٍ﴾ هذه المسألة السادسة من مسائل الباب وقد وقع الاختلاف بين أهل العلم في الماء المستعمل لعبادة من العبادات هل يخرج بذلك عن كونه مطهراً أم لا ؟ فيحكي عن أحمد بن حنبل واليث والأوزاعي والشافعي ومالك في إحدى الروايتين عنهما وأبي حنيفة في رواية عنه أن الماء المستعمل غير مطهر ، واستدلوا بما تقدم من حديث النهي عن الاغتسال في الماء الدائم ولا دلالة له على ذلك لأن علة النهي عن التطهير به ليست ككون ذلك الماء مستعملاً بل كونه ساكناً وعلة السكون لا ملازمة بينها وبين الاستعمال ؛

(١) هذا لا يطابق معنى الحديث وليس المقصود من التشريع الا صيانة الماء عن القدر والتنجس وأبو هريرة فهم الحديث كما ينبغي أن يفهم

واحتجوا أيضاً بما ورد من النهي عن الوضوء بفضل وضوء المرأة ولا تنحصر علة ذلك في الاستعمال كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى فلا يتم الاستدلال بذلك لاحتماله ولو كانت العلة الاستعمال لم يختص النهي بمنع الرجل من الوضوء بفضل المرأة والعكس بل كان النهي سيقع من الشارع لكل أحد عن كل فضل . ومن جملة ما استدلوا به : أن السلف كانوا يكملون الطهارة بالتيمم عند قلة الماء لا بماء ساقط منه وهذه حجة ساقطة لا ينبغي التعويل على مثلها في اثبات الاحكام الشرعية فعلى هذا المستعمل أن يوضح هل كان هذا التكميل يفعله جميع السلف أو بعضهم والاول باطل والثاني لا يدري من هو فليبين لنا من هو على أنه لا حاجة الا الاجماع عند من يحتج بالاجماع ؛ وقد استدلوا بأدلة هي أجنبية عن محل النزاع مثل حديث غسل اليد ثلاثاً بعد الاستيقاظ قبل ادخالها الاناء ونحوه فالحق ان المستعمل طاهر ومطهر عملاً بالأصل وبالأدلة الدالة على أن الماء طهور ؛ وقد ذهب الى هذا جماعة من السلف والخلف ونسبه ابن حزم الى عطاء وسفيان الثوري وأبي ثور وجميع أهل الظاهر ونقله غيره عن الحسن البصري والزهري والنخعي ومالك والشافعي وأبي حنيفة في احادي الروايات عن الثلاثة المتأخرين والحق أن الماء لا يخرج عن كونه طهوراً بمجرد استعماله للطهارة الا أن يتغير بذلك ريحه أو لونه أو طعمه وقد كان الصحابة يكادون يقتتلون على ما تساقط من وضوئه ﷺ فيأخذونه ويتبركون به ؛ والتبرك به يكون بغسل بعض أعضاء الوضوء كما يكون بغير ذلك ؛ والحاصل أن اخراج ما جعله الله طهوراً عن الطهورية لا يكون الا بدليل \*

﴿ فَصَلُّوا وَانْجَسَتْ ﴾ وهي كل شيء يستقذره أهل الطبائع السليمة ويتحفظون عنه ويفسلون الثياب اذا أصابها كالعذرة والبول ﴿ هِيَ غَائِطُ الْإِنْسَانِ مُطْلَقاً وَبَوْلُهُ ﴾ بالأدلة الصحيحة المفيدة للقطع بذلك بل نجاستهما من باب الضرورة الدينية كما لا يخفى على من له اشتغال بالأدلة الشرعية ؛ وبما كان عليه الأمر في عصر النبوة ؛ ولا يقدر في ذلك التخفيف في تطهيرهما في بعض الأحوال . أما الغائط فكما في حديث أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال : اذا وطئ أحدكم بنعله الاذى فان التراب له طهور » وفي لفظ « اذا وطئ »



الاذى بخفيه فطهورها التراب « رواها أبو داود رحمه الله وابن السكن والحاكم والبيهقي ، وقد اختلف فيه على الأوزاعي ؛ وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم وابن حبان من حديث أبي سعيد « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : اذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيهما فان رأى خبثاً فليمسحه بالارض ثم ليصل فيهما » وقد اختلف في وصله وارساله ورجح أبو حاتم في العلل الموصول ؛ وأخرج أهل السنن عن أم سلمة مرفوعاً بلفظ : « يطهره ما بعده » وعن أنس عند البيهقي بسند ضعيف بنحوه ؛ وكذلك عن امرأة من بنى عبد الله شهل عند البيهقي أيضاً فان جعل التراب مع المسح مطهراً لذلك لا يخرج منه عن كونه نجساً بالضرورة اذ اختلف وجه التطهير لا يخرج النجس عن كونه نجساً وأما التخفيف في تطهير البول فكما ثبت أن النبي ﷺ أمر بأن يراق على بول الاعرابي ذنوب (١) من ماء وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وأنس رضي الله عنهما \*

وأما ما عدا غائط الآدمي وبوله من الأبول والأزبال فلم يحصل الاتفاق على شيء في شأنها ، والأدلة مختلفة ؛ وفرد في بعضها ما يدل على طهارته كأبول الابل . فانه ثبت في الصحيحين وغيرهما أن النبي ﷺ أمر العربيين بأن يشربوا من أبوال الابل ؛ ومن ذلك حديث « لا بأس ببول ما يؤكل لحمه » وهو حديث ضعيف أخرجه الدارقطني من حديث جابر رضي الله عنه والبراء رضي الله عنه ؛ وفي اسناده عمرو بن الحصين العقيلي وهو ضعيف جداً لا تقوم بمثله الحجة (٢) وورد ما يدل على نجاسة الروث ما أخرجه البخاري وغيره أنه قال ﷺ في الروثة « إنها ركس » والركس النجس ؛ وقد نقل التيمي أن الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير واسكنه زاد ابن خزيمة في رواية « انها ركس انها روثه حمار » \*

ومعظم ما استدل به القائلون بالتعميم في النجاسة لا ينطبق على غير الخارج من الآدمي وحديث الروثة لا يستلزم التعميم وحديث عمار قد أطبق من رواه على أنه من الضعف بمكان يسقط به عن درجة الاعتبار لأنه من رواية ثابت بن حماد عن علي بن زيد بن جدهان والأول مجمع على تركه والثاني مجمع على ضعفه فلا

(١) في الاسل (ذنوبها) وهو خطأ. والذنوب البلو (٢) بل كذبه احمد بن حنبل

ينتهض بمثله حجة على التعميم (١) واحتجوا بأذنه ﷺ بالصلاة في مراض الغنم وبأذنه بشرب أبوال الأبل وهما صحيحان ، ولا حكم للمعارضة بنهي ﷺ عن الصلاة في معاطن الأبل لأن النهي معلل بأنها ربما تؤذي المصلى فلا يستلزم ذلك عدم طهارة أربالها وأبوالها ؛ كما أن تعليل الصلاة في مراض الغنم بأنها بركة لا يستلزم أن الصلاة إنما كانت لأجل كونها بركة فإن مثل ذلك لا يسوغ مباشرة ما ليس بظاهر \* فالحق الحقيقي بالقبول الحكم بنجاسة ما ثبتت نجاسته بالضرورة الدينية وهو بول الآدمي وغائطه ؛ وأما ما عداهما فإن ورد فيه ما يدل على نجاسته كالروثة وجب الحكم بذلك من دون الخلق ؛ وإن لم يرد فالبراءة الأصلية كافية في نفي التعبد بكون الشيء نجساً من دون دليل ؛ فإن الأصل في جميع الأشياء الطهارة ؛ والحكم بنجاستها حكم تكليفي تعم به البلوى ولا يحمل إلا بعد قيام الحجة . قال الماتن رحمه الله تعالى ولا يخفى عليك أن الأصل في كل شيء أنه طاهر ؛ لأن القول بنجاسته يستلزم تعبد المباد بحكم من الأحكام والأصل عدم ذلك والبراءة قاضية بأنه لا تكليف بالاحتمال حتى يثبت ثبوتاً ينقل عن ذلك ؛ وليس من أثبت الأحكام المنسوبة إلى الشرع بدون دليل باقل أنما ممن أبطل ما قد ثبت دليله من الأحكام ؛ فالكل إما من النقول على الله تعالى بما لم يقل ؛ أو من إبطال ما قد شرعه لعباده بلا حجة \* إلا الذكر الرضيع \* لحديث « يفصل من بول الجارية وبرش من بول الفلام » أخرجه أبو داود رحمه الله تعالى والنسائي رحمه الله تعالى وابن ماجه والبخاري وابن خزيمة من حديث أبي السمع خادم رسول الله ﷺ وصححه الحاكم . وأخرج أحمد . والترمذي وحسنه من حديث علي رضي الله عنه « أن النبي ﷺ قال : بول الفلام الرضيع ينضح وبول الجارية يفصل » وأخرجه أيضا ابن ماجه وأبو داود بإسناد صحيح عن علي موقوفاً ؛ وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والطبراني من حديث أم الفضل لبابة بنت الحارث قالت « قال الحسين بن علي في حجر النبي ﷺ فقلت يا رسول الله أعطني ثوبك والبس ثوبا غيره حتى أغسله فقال إنما ينضح

(١) هو حديث رواء الدارقطني والبخاري وغيرهم واغظه { إنما تفصل ثوبك من البول والغائط والمني والدم والقيء } قال الدارقطني لم يروه غير ثابت بن حماد وهو ضعيف جداً . وقال البخاري هذا باطل لأصل له ثابت منهم بالوضع . انظر شرحنا على التحقيق في المسألة ، رقم ٢٣

من بول الذكر ويفسل من بول الانثى « وثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أم قيس بنت محصن « أنها أتت بابت لها صغير لم يأكل الطعام الى رسول الله ﷺ فبال علي ثوبه فدعا بماء فنضحه ولم يغسله « وفي صحيح البخارى من حديث عائشة قالت « أتى رسول الله ﷺ بصبي يحنكه فبال عليه فأتبعه الماء « وفي صحيح مسلم عنها قالت « كان يؤتى بالصبيان فيبرك عليهم ويحنكهم فأتى بصبي فبال عليه فدعا بماء فأتبعه بوله ولم يغسله « فهذا تصريح بأنه لم يغسله فيكون اتباعه الماء إما مجرد النضج كما وقع في الحديثين الآخرين أو مجرد صب الماء عليه من دون غسل ؛ وبالحالة فالتصريح منه ﷺ بالقول بما هو الواجب في ذلك هو الاولى بالاتباع لكونه كلاما مع أمته فلا يعارضه ما وقع من فعله على فرض أنه مخالف للقول \*

وقد ذهب الى الاكتفاء بالنضج في بول الغلام لا الجارية جماعة منهم على وأم سلمة والثوري والاوزاعي والنخعي وداود وابن وهب وعطاء والحسن والزهرى وأحمد واسحق ومالك في رواية وهذا هو الحق الذى لا محيص عنه ؛ وذهب بعض أهل العلم — وقد حكي عن مالك والشافعى والاوزاعى — الى انه يكفي النضج فيها وهذا فيه مخالفة لما وقع في هذه الاحاديث الصحيحة من التفرقة بين الغلام والجارية وذهب الحنفية رحمهم الله وسائر الكوفيين الى أنهما سواء في وجوب الغسل ؛ وهذا المذهب كالذى قبله في مخالفة الادلة ؛ وقد استبدل أهل هذا المذهب الثالث بالادلة الواردة في نجاسة البول على العموم ولا يخفائك أنها مخصوصة بالادلة الخاصة المصروفة بالفرق بين بول الجارية والغلام ؛ وأما ما قيل من قياس بول الغلام على بول الجارية فلا يخفائك أنه قياس فى مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار ؛ وقد شدد ( ١ ) ابن حزم فقال إنه يرش من بول الذكر أى ذكر كان ؛ وهو اهمال للقيد المذكور سابقا بلفظ بول الغلام الرضيع ينضح والواجب حمل المطلق على المقيد \*

قال في الحجة قد أخذ بالحديث أهل المدينة وابراهيم النخعي وأضجع فيه القول محمد فلا تغتر بالمشهور بين الناس قلت قال الشافعى رحمه الله تعالى ينضح من بول الغلام ما لم يطعم ويفسل من بول الجارية فسرره البغوي بأن بول الصبي نجس غير أنه يكتفى فيه بالرش وهو أن ينضح الماء عليه بحيث يصل الى جميعه فيظهر من غير

(١) قوله شدد هكذا بالاصل مصلاها ولعله شد فليتمامل

مرس ولا ذلك ؛ وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : يغسل منهما سواء ويتجه أن يقال من جانب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المراد بالنضح الغسل الخفيف وبالفعل المرس والدلك . وأصل المسألة أن التطهير إنما يكون بإزالة عين النجاسة وأثرها وبول الجارية أغلظ وأنتن فاحتيج فيه الى زيادة المرس . كذا في المدوي \*

وأقول : أحاديث التخصيص ههنا صحيحة لا شك في ذلك ولا ريب . فما الذي دعاهم الى الوقوع في مضيق التأويل المتعسف الذي لا يسوغ ارتكاب مثله مع وجود السعة ؛ وهذا كلام عاطل الجيد عن الفائدة بمرّة لان هذا المعنى قد استفيد من العام ثم إهدار لفائدة المغايرة بالمرّة وحكم على كلام من أوتي جوامع الكلم وكان أفصح العرب بما يلحقه بكلام من هو من العلى بمنزلة توقعه في الكلام القاصر عن رتبة الفصاحة والبلاغة . وقد ذكر في النهاية ما يفيد أن النضح يأتي بمعنى الغسل ، قلت قد يرد في مثل ذلك نادراً اذا اقتضاه المقام ؛ وههنا وقع مقابلاً للغسل فكيف يصح تفسيره به ؛ وقد أطبق أئمة اللغة أن النضح هو الرش ؛ فيجب حمله على ذلك اذا لم تقم قرينة على ارادة غيره فكيف اذا كان الكلام لا يصح الا بالحمل على ذلك المعنى الاعم الاغلب ؛ والا كان الكلام حشوا ؛ وان كان استعظام قائل قد قال بوجوب غسل البول فليس أحد أعظم منزلة ولا أكبر قدراً من رسول الله ﷺ . فأقل الاحوال أن يجعل لكلامه مزية على غيره من علماء أمته فيكون كلامهم مردودا الى كلامه ؛ وليت أن المشغوفين بمحبة مذاهب الاسلاف جعلوه كأسلافهم ؛ فسلكوا فيما بين كلامه وكلامهم طريقة الانصاف ؛ ولكنهم في كثير من المواطن يحملون الحفظ لاسلافهم ؛ فيردون كلامه ﷺ الى كلامهم ؛ فان وافقهم فيها ولعمري ؛ وإن لم يوافقهم فالقول ما قالت حذام فان أنكرت هذا فهات ابن لي ما الذي اقتضى هذه التأويلات المتعسفة ورد أحاديث التخصيص الصحيحة مع تسليمهم أن الخاص مقدم على العام ؛ وأنه يبنى العام على الخاص وهذا مشتهر في الاصول اشتهار النهار (وَلَعَابُ كَذِبٍ) قد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « اذا شرب الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبعا » وثبت أيضا عندهما وغيرهما مثله من حديث عبد الله بن مغفل فدل ذلك على نجاسة لعاب الكلب

وهو المطلوب هنا ؛ والكلام في الخلاف بين من عمل بظاهر هذه الأدلة ومن اكتفى بالتثليث معروف ؛ وليس ذلك مما يقدح في كونه نجسا لان محل الدليل علي النجاسة هو إيجاب الغسل ؛ وهكذا لا يتعلق بمانحن بصده زيادة التغليف بالترتيب ؛ كما وقع في أحاديث الباب في الصحيحين وغيرهما ؛ فانه ليس المقصود ههنا الا اثبات كون اللعاب نجسا ؛ لا بيان كيفية تطهيره فذلك موضع آخر ؛ والحاصل أن الحق ما قضى به رسول الله ﷺ من التسبيع والترتيب وليس من شرط التعبد الاطلاع على علل الاحكام التي تعبدنا الله بها على ما هو اراجح ؛ وقد صح لنا الامر منه ﷺ بالنسل على الصفة المذكورة بالا حاديث العجيحة ولم نجد عنه ما يدلنا على خلاف هذا الحكم فلا يحل تحويل الشرع المقرر بأقوال علماء الامة سواء كان القول المخالف منسوبا الى جميعهم أو الى بعضهم وقد حفظ الله هذه السنة بأقوال جماعة من علماء الامة كما هو معروف في كتب الخلاف والفقه وشرح السنة. ومن أغرب ما يراه من الهمة الله رشده وحبب اليه الانصاف ما يقع في كثير من المواطن من جماعة من ذلك عن الشريعة بمعزل والميل عن الحكم الثابت بشرع أوضح من الشمس من دون سبب يقتضى ذلك كما فيما نحن بصده وفيما سلف في بول الصبي وأشباه هذا ونظائره لا تحصى والله المستعان ﴿وَرَوَتْ﴾ الدليل على نجاسته ما تقدمت الإشارة اليه من قوله ﷺ في الروثة «أنها ركس» والركس في اللغة النجس فالروثة نجس وهو المطلوب وقد قدمنا كلام التيمي في تخصيص ذلك بروث الخيل والبغال والحمير ﴿وَدَمٌ حَيْضٌ﴾ الدليل على ذلك ما ثبت عند أحمد وأبي داود والترمذي من حديث خولة بنت يسار قالت «يا رسول الله ليس لي الا ثوب واحد وأنا أحيض فيه ؛ قال : فاذا طهرت فاغسلي موضع الدم ثم صلى فيه ، قالت يا رسول الله إن لم يخرج أثره قال يكفيك الماء ولا يضرك أثره» وفي إسناده ابن كهيعة. وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت محسن مرفوعا بلفظ : «حكى بضلع<sup>(١)</sup> واغسله بماء وسدر» قال ابن القطان . إسناده في غاية

(١) بكسر الصاد المعجمة وفتح اللام أى يعود والاصل فيه الضلع - باللام الساكنة - ضلع الجنب وقيل للعمود الذى فيه النخاع وعرض ضلع تشبيها بالضلع الذى هو واحد الأضلاع قاله في اللسان . وقال ( م ١ - ج ١ ) الروضة الندية )

الصحة. وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله تعالى عنهما قالت « جاءت امرأة الى النبي ﷺ فقالت إحدانا يصيب ثوبها من دم حيض فكيف تصنع ، قال : تحتة ثم تقرصه بالماء ثم تنضجه ثم تصلي فيه » فالامر بغسل دم الحيض وحكه بسلاح يفيد ثبوت نجاسته وإن اختلف وجه تطهيره فذلك لا يخرج به عن كونه نجسا ، وأما سائر الدماء فالأدلة فيها مختلفة مضطربة والبراءة الأصلية مستصعبة حتى يأتي الدليل الخالص عن المعارضة الراجحة أو المساوية <sup>(١)</sup> ولوقام الدليل على رجوع الضمير في قوله تعالى (فانه رجس) الى جميع ما تقدم في الآية الكريمة من الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير لكان ذلك مفيداً لنجاسة الدم المسفوح والميتة ولكنه لم يرد ما يفيد ذلك بل النزاع كائن في رجوعه الى الكل أو الى الأقرب والظاهر رجوعه الى الأقرب وهو لحم الخنزير لافراد الضمير ولهذا جزمنا ههنا بنجاسة لحم الخنزير دون الميتة والدم الذي ليس بدم حيض ولا سيما وقد ورد في الميتة ما يفيد أنه لا يحرم منها الا أكلها كما ثبت في الصحيح بلفظ «أما حرم من الميتة أكلها» ومن رام تحقيق الكلام في الخلاف الواقع في مثل هذا الضمير المذكور في الآية فليرجع الى ما ذكره أهل الأصول في الكلام على القيد الواقع بعد جملة مشتملة على أمور متعددة ﴿وَلَحْمُ خَنْزِيرٍ﴾ الدليل على نجاسته ما قدمنا قريبا من الآية الكريمة ﴿وَفِيهَا عَدَا ذَلِكَ خِلَافٌ﴾ وأما المتى فاحتجوا على نجاسته بأمور : الأول حديث عمار وقد سلف عدم صلاحيته للاحتجاج. والثاني بما ورد عن جماعة من الصحابة وذلك لا تقوم به حجة لأنه لم يكن اجماعا ولا مرفوعا . والثالث بما ورد في المذني من الأمر بغسل الفرج والاثنيين ، ويحاج عنه أنه اثبات لنجاسة المتى بقياس لأنهما متغايران ، على أنه يمكن أن يكون التغليب في المذني اما لكونه يخرج غالبا مختلطاً بالبول أو لأنه ليس بأصل للنسل ، ويلزم أنه يظهر بالنضح لما ورد عند أبي داود والترمذي وصححه من حديث سهل بن

ابن الأعرابي الضام ههنا العمود الذي فيه الاعوجاج. وفي بعض الروايات { بصاح } بفتح الصاد المهملة واسكان اللام وهو الجحر. وزعم ابن دقيق العيد أن الأول تصحيف وهو خطأ

(١) هذا خطأ من المؤلف والشارح فان نجاسة دم الحيض ليست لأنه دم حيض بل لمطابق الدم والمتتابع للأحاديث مجداً أنه كان مفروما أن الدم نجس ولولم يأت لفظ صريح بذلك وتذكروا يمرقون ما هو قدر نجس بالنظرة الطاهرة

حنيف بلفظ: « يكفيك أن تأخذ كفا من ماء فتنضح به حينما ترى أنه <sup>(١)</sup> أصاب من ثوبك » وأما الجواب عن حديث أمره ﷺ لعائشة بفرك المني بأن المراد به الفرك قبل الغسل لا مجرد الفرك فقط فهذا خلاف ما تقتضيه المقابلة للفرك بالغسل وكان أقرب من هذا أن يجاب بأن الفرك لم يكن بأمره ﷺ إنما قالت عائشة « كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ » كما في كتب الحديث والامر الرابع أن النبي ﷺ كان يغسل موضع المني من ثوبه وبجواب عنه بأن هذا فعل لا يصلح لاثبات النجاسة المستلزم لجوب الإزالة مع احتمال أن يكون غسله تقديرا لما فيه من مخالفة النظافة؛ وأما فرك عائشة لمنه ﷺ من ثوبه حال صلاته بانه <sup>(٢)</sup> لم يعلم بذلك فالجواب عنه بأنه لو كان نجسا لما أقره الله على ذلك كما ثبت في حديث خلع النعل بعد دخوله في الصلاة لاخبار جبريل له بذلك؛ وقد قدمت لك أن الحكم بكون الشيء نجسا لا يقبل الا بدليل تقوم به الحجة غير معارض بما هو أنهض أو مساو؛ لأن الحكم بكون الشيء نجسا يستلزم تعبد العباد بحكم من أحكام الشرع تعم به البلوى وقد أوردت في « مسك الختام شرح بلوغ المرام » حجج المختلفين ورجحت هناك ما رجحت وظهر لي الآن أن القيام في مقام المنع هو الذي ندين به عند الله؛ وفي سبل السلام. والحق أن الاصل الطهارة والدليل على القائل بالنجاسة فنحن باقون على الاصل وذهب الحنفية رحمهم الله الى نجاسة المني كغيرهم ولكن قالوا يطهره الغسل أو الفرك أو الإزالة بالخرقة أو الإذخرة عملا بالحديثين، وبين الفريقين القائلين بالنجاسة والقائلين بالطهارة بمجالات ومناظرات واستدلالات طويلة استوفيناها في حواشي شرح العمدة انتهى ﷺ وَالْأَصْلُ الطَّهَارَةُ فَلَا يَنْقُلُ عَنْهَا إِلَّا نَاقِلٌ صَحِيحٌ لَمْ يُعَارِضْهُ مَا يُسَاوِيهِ أَوْ يُقَدِّمُ عَلَيْهِ ﷺ لان كون الاصل الطهارة معلوم من كليات الشريعة المطهرة وجزئياتها؛ ولا ريب أن الحكم بنجاسة شيء يستلزم تكليف العباد بحكم من أحكام الشرع، والاصل البراءة من ذلك ولا سيما من الامور التي تعم بها البلوى وقد أرشدنا رسول الله ﷺ الى السكوت عن الامور التي سكوت الله تعالى عنها وأنها عفو؛ فلم يرد فيه شيء من

(١) أي المني (٢) له {وأنه}



الدالة الدالة على نجاسته فليس لاحد من عباد الله تعالى أن يحكم بنجاسته بمجرد رأى فاسد أو غلط فى الاستدلال ، كما يدعيه بعض أهل العلم من نجاسة ما حرمه الله تعالى زاعما أن النجاسة والتحريم متلازمان ، وهذا الزعم من أبطل الباطلات فالتحريم للشيء لا يدل على نجاسته بمطابقة ولا تضمن ولا التزام ، فتحريم الخمر والميتة والدم لا يدل على نجاسة ذلك ، وكأن الشارع قد علم وقوع مثل هذا الغلط لبعض أمته فأرشدهم الى ما يدفعه قائلا « إنما حرم من الميتة أكلها » <sup>(١)</sup> ولو كان مجرد تحريم شيء مستلزما لنجاسته لكان مثل قوله تعالى : ( حرمت عليكم أمهاتكم ) الى آخره دليلا على نجاسة النساء المذكورات فى الآية والمسلم لا ينجس حيا ولا ميتا كما ثبت ذلك عنه عليه السلام فى الصحيح وهكذا يلزم نجاسة أعيان وقع التصريح بتحريمها وهى طاهرة بالاتفاق كالأصاب والأزلام وما يسكر من النبات والثمار بأصل الخلقة فان قلت اذا كان التصريح بنجاسة شيء أو رجسيته أو ركبته يدل على أنه نجس كما قلت فى نجاسة الروثة ولحم الخنزير فكيف لم تحكم بنجاسة الخمر لقوله تعالى ( إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس ) قلت لما وقع الخمر ههنا مقترنا بالأنصاب والأزلام كان ذلك قرينة صارفة لمعنى الرجسية الى غير النجاسة الشرعية وهكذا قوله تعالى ( إنما المشركون نجس ) لما جاءت الدالة الصحيحة المقتضية لعدم نجاسة ذوات المشركين كما ورد فى أكل ذبائحهم وأطعمتهم والتوضؤ من آبنهم والأكل فيها وإنزلهم المسجد كان ذلك دليلا على أن المراد بالنجاسة المذكورة فى الآية غير النجاسة الشرعية بل قد ورد البيان من الشارع لذلك بما لا يحتاج الى زيادة فقال فى وفد نقيف لما أنزلهم المسجد « ليس على الأرض من أنجاس القوم شيء إنما أنجاسهم على أنفسهم » فهذا يدل على أن تلك النجاسة حكمية لا حسية والتعبد إنما هو بالنجاسة الحسية ، وأما ما ورد فيه ما يدل على نجاسته ولكنه قد

(١) هذا فهم خطأ ولم يقصد الشارع بالحصر - إذا سلمنا أن اتماثل على الحصر أنها ليست نجاسة قال الصحابة رضى الله عنهم فهم وانجاسة الميتة بكل أجزائها مما علموه من الشريعة فأعلمهم أن المحرم هو أكلها وأما الانتفاع بجلدها فجائز بعد دباغه ولذلك ورد مرفوعا من حديث ابن عباس : { إذا دبغ إلا ما فقد طهر } رواه مسلم ورواه الحاكم باللفظ { دباغه يذهب بعينه أو نجسه أو رجسه } وهو صحيح لاعتقاده وله أنفاض أخرى تدل على أن الميتة نجسة انظر شرحنا على التحقيق لابن الحوزي مسألة رقم (١٧)

عورض بما هو أرجح منه فلا شك أنه يتعين العمل بالأرجح فإن عورض بما يساويه فالأصل عدم التعبد بما يتضمن ذلك الحكم حتى يرد موردا خالصا عن شوب المعارضة أورا جحا على ما عارضه ، وبالجمله فالواجب على المنصف أن يقوم مقام المنع ولا يتزحزح عن هذا المقام الا بحجة شرعية ؛ قال في سبل السلام : والحق أن الأصل في الاعيان الطهارة وأن التحريم لا يلزم النجاسة ، فإن الحشيشة محرمة طاهرة وكل المخدرات والسمومات القاتلة لا دليل على نجاستها وأما النجاسة فيلزمها التحريم فكل نجس محرم ولا عكس ، وذلك لأن الحكم في النجاسة هو المنع عن ملامستها على كل حال ، فالحكم بنجاسة العين حكم بتحريمها ، بخلاف الحكم بالتحريم فإنه يحرم لبس الحرير والذهب وهما طاهران ضرورة شرعية واجماعا اذا عرفت هذا فتحريم الحر والخر الذي دلت عليه النصوص لا يلزم منه نجاسته بل لا بد من دليل آخر عليه والا بقيا على الاصول المتفق عليها من الطهارة فمن ادعى خلافه فالدليل عليه انتهى . وقد أوضح الماتن في مصنفاته كشرح المنتقى ووبل الغمام حاشية شفاء الاوام هذه المباحث المتعلقة بالنجاسة مالا يحتاج الناظر في ذلك الي النظر في غيره فليراجع •

﴿ فصل وَيَطْهَرُ مَا يَتَنَجَّسُ بِنَسْلِهِ ﴾ أى باسالة الماء عليه ثم إن ورد فيه شيء عن الشارع كان الواجب الاقتصار في صفة التطهير على ذلك الوارد من دون مخالفة بزيادة عليه أو نقصان عنه كما ورد في أن النمل اذا تلوث بالنجاسة طهر بمسحه وقد تقدم ما يدل على ذلك ، وتقدم أيضاً ما ورد في كيفية تطهير ما ينجس بدم الحيض وبلعاب الكلب ، وبالجمله فكل ما علمنا الشارع كيفية تطهيره كان علينا أن تقتصر على تلك الكيفية ؛ وأما ما ورد فيه عن الشارع أنه نجس ولم يرد فيه بيان كيفية تطهيره فالواجب علينا اذهاب تلك العين ﴿ حَتَّى لَا يَبْقَى لَهَا عَيْنٌ وَلَا تَوْنٌ وَلَا رِيحٌ وَلَا طَعْمٌ ﴾ لأن الشيء الذي يجد الانسان ريحه أو طعمه قد بقى فيه جزء من العين وان لم يبق جرمها ولونها اذ انفصال الرائحة لا يكون الا عن وجود شيء من ذلك الشيء الذي له الريح وكذلك وجود الطعم لا يكون إلا عن وجود شيء من ذلك الشيء الذي له الطعم ﴿ وَالنَّمْلُ بِالْمَسْحِ ﴾ وكذلك

الخلف لأنه جسم صلب لا يتخلل فيه النجاسة والظاهر أنه عام في الرطوبة واليابسة فيطهر من النجاسة التي لها جرم بذلك ثم أن النبي ﷺ لما علم حدوث الشكوك في الطهارات فيما يأتي من الزمان وأطاعه الله على ما يأتي به المصابون بالسوسة من التأويلات التي ليس لها في الشريعة أساس أوضح هذا المعنى ايضاحاً ينهدم عنده كل ما بنوه على قنطرة الشك والخيال فقال : « إذا جاء أحدكم المسجد فلينظر نعليه فإن كان فيهما خبث فليمسحه بالأرض ثم ليصل فيهما » ولغظ أحمد وأبي داود . « إذا جاء أحدكم الى المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيهما فإن رأى خبثاً فليمسحه بالأرض ثم ليصل فيهما » فانظر هذه العبارة الهادمة لكل شك فانه أولاً بين لهم أنهم اذا وجدوا النجاسة في النعلين وجوداً محققاً فعلوا المسح بالأرض ثم أمرهم بالصلاة في النعلين ليعلموا بأن هذه هي الطهارة التي تجوز الصلاة بعدها ثم ترى أحدهم يلعب به الشيطان حتى يصير ماهو فيه نوعاً من الجنون فيغسل يده أو وجهه مرة بعد مرة حتى يبلغ العدد الى حد يضيق عنه الحصر مع ذلك شديد وكافة عظيمة واستغراق للذكر وهو يعلم بأن ذلك العضو لم تصبه نجاسة مغلظة ولا مخففة فلا يزال في تعب ونصب ومزاولة لا يشاك من رآه أنه لم يبق عنده من العقل بقية ثم اذا فرغ من العضو الأول بعد جهد جهيد شرع في العضو الثاني ثم كذلك ، وكثير منهم من يدخل محل الطهارة قبل طلوع الفجر ولا يخرج الا بعد طلوع الشمس فما بلغ الشيطان هذا المبلغ من أحد من العصاة لأنه عذب نفسه في معصية لالذة فيها للنفس ولا رفة للقدر ، وصار بمجرد مجاوزة الثلاث النسلات كما قال رسول الله ﷺ فيمن تجاوزها « فقد أساء وتعدى وظلم » فجمع له بين هذه الثلاثة الأنواع ثم لم يقنع منه بهذا حتى صيره تاركا للفريضة التي ليس بين العبد وبين الكفر الا تركها كما ثبت في الحديث الصحيح عن جابر بلفظ « قال رسول الله ﷺ : بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة » أخرجه مسلم وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه ، وأخرج أهل السنن وأحمد من حديث بريدة قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر » وأخرج الترمذي عن عبد الله بن شقيق العقيلي قال : « كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة » فانظر

كيف صار هذا الموسوس بنص رسول الله ﷺ مسيئاً متعدياً ظالماً كافراً إن بلغ الى الحد الذى ذكرناه ، فهذا باعتبار ماله عند ربه ، وأما باعتبار ماله عند الخلق فأقل الأحوال أن يقال : مجنون يلعب به الشيطان فى مخالفة شريعة الرحمن نجس الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين ، ومع هذا فهو يعذب نفسه بأشد العذاب وكثيراً ما يفضى به ذلك الى علة كبيرة تكون سبباً لهلاكه فيلقى ربه قاتلاً لنفسه فى معصية فلا براح راحة الجنة كما ثبت عنه ﷺ ، فيمن قتل نفسه وهذه المحنة يقع فيها العالم والجاهل ، فمن كان جاهلاً اعتذر لنفسه بأعداء شيطانية قد استزله الشيطان بها فمنهم من يقول : لم أتيقن كمال الثلاث الغسلات فى كل عضو ، وهو قد غسل ذلك العضو مئآت ؛ ومنهم من يقول : أريد أن أغسل غسلاً مشروحاً لا تبقى شعرة ولا بشرة الا وقد شملها الغسل والدلك ، قتره يقلب يديه ورجليه وبذلك كل موضع منه فى مقدار الجثة<sup>(١)</sup> ذلك كافيها فيشرع بالأعلة ثم يدلك جزءاً بعد جزء حتى يفرغ من الاصبع ثم يأخذ فى الأخرى ثم كذلك فلا يفرغ من غسل يده الا بعد مدة طويلة ، ثم يلعب به الشيطان فيشككه فيما قد غسله أنه لم يغسله فيعود اليه ثم كذلك فلا يكمل الثلاث الغسلات فى زعمه الا بعد أن يبلغ بنفسه الى حد يرحمه من رآه ، ومن كان عالماً يتعرف بأن هذا الفعل مخالف للشريعة وأنه وسوسة شيطانية ، وهو أقبح الرجلين فإنه ممن أضله الله على علم ونادى على نفسه بأنه منقاد لطاعة شيطانه فى مخالفة خالقه مستغرق بعبادة عدو الله ابليس لم يبق فيه بقية تزجره عن معصيته فلم يستحي من الله فيحمله الحياء على ايثار الرحمن على الشيطان ولم يستحي من الناس فيردعه حياؤه عن التحدث لعباد الله بأنه قد اشتغل عن ربه بطاعته الشيطان ، وفى مثل هذا قال رسول الله ﷺ « اذا لم تستحي فاصنع ما شئت » والحاصل أن هذه المحنة قد عمدت وطمت ؛ عند كل فرد من أفراد العباد منها جزء من الاجزاء وإن قل ؛ والكل من طاعة الشيطان ومخالفة الرحمن ، والناجى من ذلك هو الكبيريت الأحر وعنقاء مغرب ، والغراب الأبقع ومن أنكر هذا فليجرب نفسه ويعمل بمثل هذا النص الثابت عنه ﷺ فى مسح الأذى الذى يعلق بالنعل فى الأرض ثم يصلى فيه ، وينظر عند ذلك كيف يجد نفسه ، مع أن ذلك هو المهيح الذى لا يرجح المجتهد سواه ، إن أنصف من نفسه

فليصدق فعله قوله ، وإن كان مقلداً فله بالأئمة الاسلاف قدوة وهم الأقل من القائلين بذلك ، وهيات ذلك فإن الشكوك والخيالات قد جعلها الشيطان ذريعة يقتنص بها من لم يقع في شباكه المنصوبة للمتهتكين من العصاة المستهزين بمحبتها لأنه وجد قوماً لا تطمح أنفسهم الى شرب الخمر وارتكاب الفجور فحفر لهم حفيرة جمع لهم فيها بين خزي الدنيا والآخرة ؛ فهم أشقي أتباعه اللهم أعذنا من نزعات الشيطان وأجرنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة ﴿ وَالْأَسْتِحَالَةُ مُطَهَّرَةٌ ﴾ أي اذا استحال الشيء الى شيء آخر حتى كان ذلك الشيء الآخر مخالفاً للشيء الأول لونا وطعماً وريحاً كاستحالة العذرة رمادا وقد أوضحت ذلك في كتابي دليل الطالب فليراجع وحققه الماتن في بول الغمام والسيل الجرار وغيرهما ﴿ لَمْ تَمْ ﴾ وجود الوصف المحكوم عليه يعني فقد فقد الوصف الذي وقع الحكم من الشارع بالنجاسة عليه وهذا هو الحق والخلاف في ذلك معروف ﴿ وَمَا ﴾ كان ﴿ لَا يُكْنِ غَسْلُهُ ﴾ من المتنجسات كالارض والبئر ﴿ تَطْهَرُهُ ﴾ بالصَّبَّ عليه أو الانزاح منه حتى لا يبقى ﴿ أي لا يوجد ﴾ للنجاسة أثر ﴿ لأنها لو كانت باقية لكان التعبد بأدائها باقياً ولكن هذا إنما يكون في مثل النجاسة التي لها جرم ولون ؛ وأما مثل البول فقد ورد عن الشارع أن تطهيره بأن يصب عليه ذنوب من ماء فاذا وقع ذلك صارت الأرض المتنجسة بالبول طاهرة ( أقول ) البول على الأرض يطهره مكثرة الماء عليه وهو مأخوذ مما تقرر عند الناس قاطبة أن المطهر الكثير يطهر الأرض وإن المكثرة تذهب بل رائحة المنتنة وتجعل البول مثلاً شياً كأن لم يكن . في المسوى قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا أصاب الأرض بول أو غيره من النجاسة المائنة فصب عليها الماء حتى غلبها طهرت ؛ والفسالة طاهرة اذا لم يكن فيها تغير ولكنها لا تطهر وفرق بين ورود النجاسة على الماء وورود الماء على النجاسة وعند الحنفية رحمهم الله تعالى الفسالة نجسة والأرض لا تطهر بصب الماء حتى تزول عنها الفسالة انتهى ﴿ وَالماء هو الأصل في التطهير فلا يقوم غيره مقامه إلا باذن من الشارع ﴾ لأن كون الأصل في التطهير هو الماء قد وصف بذلك في الكتاب والسنة وصفاً قطعاً غير مقيد بل قوله ﷺ « الماء طهور » يرشد الى ما ذكرنا ارشاداً تشهد له قواعد علم المعاني وعلم الأصول فاذا ثبت عن الشارع أن تطهير شيء

من النجاسات يكون بغير الماء كمسح النعل بالأرض ونحو ذلك كان الماء غير متعين في تطهير تلك النجاسة بخصوصها بل تقتصر عليه هناك ، ويتعين الماء فيما عداها وهذا هو الحق . وقد ذهب الجمهور الى ان الماء هو المتعين في تطهير النجاسات وذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى وأبو يوسف رحمه الله تعالى الى أنه يجوز التطهير بكل مائهم طاهر ويرد على الجمهور بما ثبت عن الشارع تطهيره بغير الماء ان كانوا يقولون ان الماء يتعين في مثل ذلك ، ويرد على أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومن معه بأن اثبات مطهر لم يرد عن الشارع أو تطهير علي غير الصفة الثابتة عنه مدفوع \*

### \*( بابُ قضاء الحاجة )\*

والحاجة كناية عن خروج البول والغائط وهو مأخوذ من قوله ﷺ « اذا قعد أحدكم لحاجته » وعبر عنه الفقهاء باب الاستطابة لحديث « ولا يستطيب يمينه » والمحدثون باب المتخلى مأخوذ من قوله « اذا دخل أحدكم الخلاء » والتبرز من قوله « البراز في الموارد » والكل من العبارات صحيح ﴿ على المتخلى الاستنار ﴾ فينبغي أن يبعد ثلثا يسمع منه صوت أو يشم منه ريح أو يري منه عورة ولا يرفع ثوبه ﴿ حتى يدنو من الأرض ﴾ عند قضاء الحاجة ويستتر بمثل حائش نخل مما يوارى أسفل بدنه ، فمن لم يجد إلا أن يجم كتيبا من رمل فليستدبره فان الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم ، وذلك لان الشيطان جبل على أفكار فاسدة وأعمال شنيعة كذا في الحجة . وذلك لما ورد من الأدلة الدالة على وجوب ستر العورة عموما وخصوصا الا عند الضرورة ومنها قضاء الحاجة فلا يكشف عورته الا عند القعود ، وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة بلفظ « من أتى الغائط فليستتر » ﴿ والبعد ﴾ لما أخرجه أهل السنن وصححه الترمذي من حديث جابر رضي الله عنه قال : « خرجنا مع النبي ﷺ في سفر فكان لا يأتي البراز حتي يغيب فلا يرى » ولفظ أبي داود : « كان اذا أراد البراز انطلق حتي لا يراه أحد » ورجاله رجال الصحيح الا اسمعيل بن عبد الملك الكوفي ففيه مقال يسير ﴿ أو دُخُولُ الكنيف ﴾ يعني اذا أراد أن يقضى الحاجة في البنيان وهناك كنيف فليس عليه

إلا أن يدخله وإن قرب من الناس لما سيأتى من حديث ابن عمر (و) أما (و) ترك الكلام (و) فلهديث « لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عورتهمما يتحدثان فإن الله يمقت على ذلك » أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث أبى سعيد وأخرج نحوه ابن السكن وصححه من حديث جابر رضى الله تعالى عنه (و) أما ترك (و) الملبسة لما له حرمة (و) فلهديث أنس رضى الله عنه عند أهل السنن وصححه الترمذى والمنذرى وابن دقيق العيد بلفظ « كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء ينزع خاتم » ولم يأت من ضعفه بما تقوم به الحجة في التضعيف (و) وتجبب الامكنة التي منع عن التخلّى فيها شرع (و) كالتخلّى في ظل الناس وطريقهم ومتحدثهم والماء الدائم فقد ورد في ذلك أحاديث منها حديث أبى هريرة رضى الله عنه عند مسلم رحمه الله تعالى وأحمد رحمه الله تعالى وأبى داود رحمه الله تعالى قال « اتقوا اللاعنين قالوا وما اللاعنان يا رسول الله ، قال الذى يتخلّى في طريق الناس أو في ظلمهم » وأهم أن الحكمة الاحتراز عن لعنهم وتأذيبهم. ومنها حديث معاذ بن جبل عند أبى داود وابن ماجه والحاكم وابن السكن وصححاه قل « قال رسول الله ﷺ اتقوا الملاعن الثلاث البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل » وقد أعل بانه من رواية أبى سعيد الحميرى عن معاذ ولم يسمع منه ؛ وفي الباب أحاديث فيها مقال ، ومن الأمكنة التي نهى الشارع عنها الجحر لحديث عبد الله بن سرجس قال : « نهى رسول الله ﷺ أن يبال في الجحر » أخرجه أحمد والنسائى وأبو داود والحاكم والبيهقى ، وقد أعل بانه من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه ولكنه قد صحح سماعه منه على بن المدينى وصحح الحديث ابن خزيمة وابن السكن ، والجحر قد يكون مأوى حية أو مثلها فتخرج وتؤذي ، ومنها ما أخرجه أحمد رحمه الله تعالى وأهل السنن من حديث عبد الله بن مغفل عن النبي ﷺ قال « لا يبول أحدكم في مستحمه ثم يتوضأ فيه فإن عامة الوسواس منه » ومنها ما أخرجه مسلم رحمه الله تعالى وأحمد رحمه الله تعالى والنسائى رحمه الله تعالى وابن ماجه رحمه الله تعالى عن جابر رضى الله تعالى عنه : « أن النبي ﷺ نهى أن يبال في الماء الراكد » (و) أو عرف (و) وجه أنهم يتأذون بذلك وما كان ذريعة الى مالا يحل فهو لا يحل (و) وقدّم



الاستقبال والاستدبار للقبلة ﴿ قد ورد في ذلك أحاديث منها ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي أيوب بلفظ « إذا أقيم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا » وأخرج نحوه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، ومن حديث سلمان أيضاً وابن ماجه وابن حبان من حديث عبد الله ابن الحرث بن جزء وأبو داود من حديث عبد الله بن مغفل ، والدارمي في مسنده من حديث سهل بن حنيف ، وقد اختلف أهل العلم في ذلك على ثمانية أقوال استوفاهما الماتن في نيل الاوطار وقد استدلل من لم يمنع من ذلك بما أخرجه الجماعة من حديث ابن عمر قال « رقيت يوماً على بيت حفصة رضي الله تعالى عنها فرأيت النبي ﷺ على حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة » وجعلوا هذا الحديث ناسخاً لأحاديث النهي ، ومن جملة ما استدلوا به حديث جابر رضي الله تعالى عنه عند أحمد رحمه الله تعالى وأبي داود رحمه الله تعالى والترمذي رحمه الله تعالى وحسنه وابن ماجه رحمه الله تعالى والبزار رحمه الله تعالى وابن الجارود رحمه الله تعالى وابن خزيمة رحمه الله تعالى وابن حبان رحمه الله تعالى والحاكم رحمه الله تعالى والدارقطني رحمه الله تعالى قال : « نهى النبي ﷺ أن نستقبل القبلة ببول فرأيناه قبل أن يقبض بعام يستقبلها » وقد نقل الترمذي عن البخاري رحمه الله تعالى تصحيحه وصححه أيضاً ابن السكن وحسنه أيضاً البزار ، ولا يخفى أنه قد تقرر في الأصول أن فعله ﷺ لا يعارض القول بالامه فما وقع منه ﷺ لا يمارض النهي عن الاستقبال والاستدبار للقبلة (١) ؛ فإن قلت حديث عائشة رضي الله تعالى عنها عند أحمد رحمه الله تعالى وابن ماجه رحمه الله تعالى قالت : « ذكر لرسول الله ﷺ أن ناساً يكرهون أن يستقبلوا القبلة بفر وجهم فقال أو قد فعلوها حولوا مقعدتي قبل القبلة » قلت لو صح هذا لكان صالحاً للنسخ لأن النبي ﷺ فعله لقصد التشريع الامه والخالفه من كان يكره الاستقبال ولكنه لم يصح فإن في اسناده خالد بن أبي الصلت قال ابن حزم

(١) كلاب يمارضه وقد أمرنا باتباعه والافتدائه صلى الله عليه وسلم وما زعمه الشارح تبعاً للمؤلف في نيل الاوطار من انه تقرر في الأصول الخ دعوى لادليل عليها ومرجعها الى ادعاء الخصوصية في بعض اماله بومي لا تقبل بمن يدعيها الا بدليل صريح والحق أن النهي عن الاستقبال والاستدبار منسوخ بحديث جابر

هو مجهول وقال الذهبي في الميراث في ترجمة خالد بن أبي الصمات أن هذا الحديث منكرو<sup>(١)</sup>، وقد استدل من خصص المنع من الاستقبال والاستدبار للقبلة بالفضاء بما أخرجه أبو داود رحمه الله تعالى والحاكم رحمه الله تعالى عن مروان الأصغر رضى الله عنه قال « رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة يبول إليها فقلت يا أبا عبد الرحمن أليس قد نهى عن ذلك فقال : بلى إنما نهى عن هذا في الفضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس » وقد حسن الحافظ في الفتح اسناده ولكنه إنما يكون هذا دليلاً إذا كان قد سمع من النبي ﷺ ما يفيد تخصيص ذلك النهى السابق ؛ وأما إذا كان مستنده أنما هو مجرد فهمه من فعله ﷺ في بيت حفصة رضى الله عنها فلا يكون هذا الفهم حجة ومع الاحتمال لا ينتهض للاستدلال، قال الشافعي رحمه الله : الاستقبال والاستدبار محرمان في الصحراء لا في البنيان ، ووجه الجمع عنده تنزيل النهى والاباحة على حالتين ، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى مكروهان فيهما سواء ، ووجه الجمع عنده أن النهى للتنزيه والفعل لبيان الجواز في الجملة كذا في المسوى ؛ قال في سبل السلام : اختلف العلماء فيها على خمسة أقوال أقربها بحرم في الصحاري دون العمران لأن أحاديث الاباحة وردت في الاباحة فحملت عليه وأحاديث النهى عامة ، وبعد تخصيص العمران بأحاديث فعله التي سلفت بعيت الصحراء على التحريم وقد قال ابن عمر : إنما نهى عن ذلك في الفضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس ، رواه أبو داود وغيره وهذا القول ليس بالبعيد لبقاء أحاديث النهى على بابها وأحاديث الاباحة كذلك انتهى . وروى عن عائشة عند الترمذي « أن النبي ﷺ لم يبل قائماً » وروى عن عمر عند الترمذي « أن النبي ﷺ نهاه أن يبول قائماً » وروى الحاكم أن بوله صلى الله عليه وسلم قائماً كان لمرض ؛ لكن ضعفه الدارقطني والبيهقي ، فلم يكن صالحاً للحمل بوله على حال الضرورة فالأولى أن يقال : إن فعله صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز وأن البول من قيام مكروه فقط وفعله المكروه لبيان حكم شرعي جائز ولا ريب أن البول من قيام من الجماء والغلظة والمخالفة للهيئة المستحسنة مع كونه مظنة لانتضاح البول وترشرشه على البائل

وثيابه ، فقل أحوال النهي مع هذه الأمور أن يكون البول من قيام مكروهاً ، وهذا على فرض أن فعله صلى الله عليه وسلم لقصد التشريع حتى يكون لبيان الجواز ويكون صارفاً للنهي ، فإن لم يكن كذلك فالنهي باق على حقيقته والبول من قيام من خصائصه ، <sup>(١)</sup> ولكن بعد ثبوت النهي من طريق صحيحة أو حسنة وقد أوضح ذلك شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى رحمته عليه الاستجمار بثلاثة أحجار طاهرة رحمته عليه أي مسحات لأنها لا تنقى غالباً بأقل من ثلاثة أحجار لما في صحيح مسلم وغيره من حديث سلمان : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستجمار بأقل من ثلاثة أحجار وعن الاستنجاء برجيع أو عظم » وأخرج أحمد رحمه الله تعالى والنسائي رحمه الله تعالى وأبو داود رحمه الله تعالى وابن ماجه رحمه الله تعالى والدارقطني رحمه الله تعالى وقال اسناده صحيح حسن من حديث عائشة رضي الله عنها : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستطب بثلاثة أحجار فانها تجزئ عنه » وأخرج نحوه أبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي رحمه الله تعالى وابن ماجه رحمه الله تعالى من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر بثلاثة أحجار وينهي عن الروثة والرمة » وأخرج ابن خزيمة وابن حبان والدارمي وأبو عوانة في صحيحه والشافعي رحمه الله تعالى من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أيضاً بلفظ : « وليستنج أحدكم بثلاثة أحجار » وفي الباب أحاديث غير ما ذكرناه .

ثم اعلم أنه قال الشيخ أحمد ولي الله المحدث الدهلوي في المسوى شرح الموطأ قال الشافعي رحمه الله تعالى : الاستنجاء واجب والمراد ثلاث مسحات ، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : سنة والمراد الانقاء . وقال الشافعي : لا يجوز الاقتصار على أقل من ثلاثة أحجار وإن حصل الانقاء بما دونها فإن لم يحصل يجب أن يزيد حتى يحصل فإن حصل بعدها بشفع يستحب أن يختم بالوتر ، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يسن الانقاء ولا يستحب الايتار وتأويل الحديث عنده أن المراد بالايثار هو التثليث كفي به عن الانقاء ، ويستحب الاستنجاء بالماء من غير وجوب عن عمر بن الخطاب :

(١) ليس هناك دليل على إثبات أنه من خصائصه صلى الله عليه وسلم ولا تقبل دعوي ذلك إلا بدليل كما سبق

« يتوضأ بالماء لما تحث أزاره » قلت: معنى الوضوء ههنا الغسل والتنظيف وعليه عامة أهل العلم انتهى. وورد كيفية استعمال الثلاث في حديث ابن عباس رضي الله عنه حجران للصفحتين وحجر للمسربة بسين مائة وراة مضومة أو مفتوحة بجري للحدث من الدبر ~~أو~~ أو ما يقوم مقامها للضرورة أي إذا لم توجد الأحجار ما لم يكن ذلك الغير مما ورد النهي عنه كالروثة والرجيع والعظم فإنه لا يجوز ولا يجزى. قال في الحجة: لأنه طعام الجن وكذا سائر ما ينتفع به ويستحب الجمع بين الحجر والماء. وأقول: لا شك أن الاستنجاء بالماء أفضل من الاستنجاء بالحجارة من دون ماء لأنه أقطع للنجاسة فلا تبقى بعده عين للنجاسة ولا ريح، بخلاف الاستنجاء بالحجارة وهو الاستجمار فإذا لم يبق جزء من عين النجاسة بقي أثر من آثارها، وإذا لم يبق شيء من الآثار بقيت الريح، ومع هذا فهو من السنن كما ثبت في الأحاديث الصحيحة مقروناً بما لا خلاف في مشروعيته أما الشأن في كونه يجب على من قضى الحاجة إذا أراد القيام إلى الصلاة أن يستنجى بالماء ولا يكفيه الاستجمار بالأحجار ثم يتوضأ وضوء الصلاة ثم يصلي، والاستدلال على الوجوب بحديث أهل قبا لا يخفى أن غاية ما فيه تخصيصهم بالأمر بذلك دون غيرهم فإن سائر الصحابة كانوا إذ ذاك لا يستنجون بالماء ولهذا خص الله أهل قبا بالثناء ثم لم يرد أنه عليه السلام أمر غير أهل قبا بذلك، وقد ذهب إلى أنه يكفي الأحجار ابن الزبير وسعد ابن أبي وقاص والشافعية والخنفية كما حكى ذلك في البحر الزخار عنهم؛ بل حكى أيضاً عن عطاء أن غسل الدبر محدث. وعن سعيد بن المسيب ما يفعله إلا النساء هكذا في البحر وروى عنه أنه كان يقول: إذن لا يزال في يدي ثن يعني إذا غسل فرجه بالماء؛ ويدل على عدم الوجوب أحاديث الأمر بالاستجمار وما ورد من أن ثلاثة أحجار ينقي المؤمن لم يصح، والحاصل أنه لا نزاع في كون الماء أفضل أما النزاع في أنه يتعين ولا يجزى غيره، وهذا كله على فرض ثبوت قوله في حديث أهل قبا ذلكوه فعليه كونه ولكنه لم يثبت في شيء من كتب الحديث بل الذي في الجامع عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأهل قبا إن الله قد أحسن الثناء عليكم فما ذاك قالوا نجتمع في الاستجمار بين الأحجار والماء قال في الجامع ذكره رزين وفي التلخيص عن البزار في مسنده قال: « نبأنا عبد الله بن شبيب نبأنا أحمد بن محمد بن عبد العزيز

قال وجدت في كتاب أبي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن العباس قال -  
نزات هذه الآية في أهل قبا فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين فسألهم  
رسول الله ﷺ قالوا انا نتبع الحجارة الماء « قال البزار لا نعلم أحدا رواه عن الزهري  
الا محمد بن عبد العزيز ولا عنه الا ابنه انتهى . ومحمد بن عبد العزيز ضعفه أبو حاتم  
فقال ليس له ولاخويه عمران وعبيد الله حديث مستقيم وعبد الله بن شبيب أيضا  
ضعيف وأصل الحديث في سنن أبي داود والترمذي وابن حبان في صحيحه من  
حديث أبي هريرة وليس في شيء هنا الجمع بين الأحجار والماء ، فحل الاستدلال  
على وجوب الاستنجاء بالماء هو قوله لهم فعليكموه اغراء لهم على الفعل بمعنى الزموه لم  
يثبت حتى يثبت ما دل عليه . واعلم أن الأدلة في هذه المسألة غير مقيدة بكون  
الأحجار المذكورة للفرج الأعلى أو الأسفل أولها جميعا اذ يصدق قوله (١) ﷺ  
« وأن يستنجي أحدها باقل من ثلاثة أحجار » على من أراد أن يستنجي بعد البول  
فقط أو بعد الغائط فقط أو بعدهما وكذلك قوله (٢) ﷺ « وكان يأمرنا بثلاثة أحجار »  
يصدق على كل ذاهب الى الغائط سواء ذهب الى البول فقط أو الى الغائط فقط  
أولها والمراد بالغائط في قوله ﷺ : « اذا أتى أحدكم الغائط » المكان المظلم لانفس  
الخارج كما صرح به أئمة اللغة ، وكذلك قوله . « وليستنج أحدكم بثلاثة أحجار »  
شامل لكل قاض للحاجة سواء ذهب الى البول فقط أو الغائط فقط أو ذهب اليهما  
جميعاً وكذلك قوله ﷺ : « فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطب بهن فانها تجزىء  
عنه » يتناول من بال فقط كما يتناول من تغوط فقط وكذلك قوله ﷺ . « فليستنج  
بثلاثة أحجار » يصدق على كل قاض للحاجة كما عرفت وكذلك حديث « أمرنا رسول  
الله ﷺ ان لا نجترى باقل من ثلاثة أحجار » وقوله وأعدوا النبل اذا تقرر هذا علمت  
أنه شرع الاستجمار لمن بال كما شرع لمن تغوط وان يكون بثلاثة أحجار ولم يرد  
ما يخالف هذا من شرع ولا لغة ولا اشتقاق ، والاستنجاء هو غسل البدن عن  
الأذى بالماء ومسحه بالحجر كما صرح به صاحب النهاية وصاحب الصحاح والقاموس  
والاستجمار عندهم استعمال الحجر والمسح بالحجر وهي الأحجار الصغار وهو استعمال

(١) صوابه قول الصحابي لأن هذا حكاية منه عن نبيه صلى الله عليه وسلم

(٢) هذا كالذي قبله

من غير تقييد ، قال في القاموس : استعجم استعجى انتهى . وهو كما لا يخفى يصدق على من استعجى بها للفرج الأعلى أو الأسفل أولها وكذلك تصدق الاستطابة على مسح الذكر والفرج ، قال في النهاية : الاستطابة والاطابة كناية عن الاستنجاء وسمى بها من الطيب لأنه يطيب جسده بإزالة ما عليه من الخبث بالاستنجاء أى يطهره ومثل ذلك في الصحاح والقاموس ، ثم قد وردت أحاديث فيها بمجرد الأمر بثلاثة أحجار من غير ذكر استنجاء ولا استطابة ولا استعجم ولا نزاع في صدقها على الذهاب إلى البول كما تصدق على الذهاب إلى الغائط ؛ وحينئذ تعلم أنه شرع لمن بال أن يستعجم بالأحجار عقب البول كما شرع لمن تغوط أن يفعل ذلك ؛ ولا ينافي ذلك حديث : « إذا بال أحدكم فليستر ذكره ثلاثا » كما أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث عيسى بن يزاد عن أبيه وقد قال ابن معين لا يعرف عيسى ولا أبوه ، وقال الثوري : اتفقوا على أنه ضعيف وقال أبو حاتم حديثه مرسل لأن الحديث وإن كان مما لا تقوم به الحجة لكنه يمكن الجمع بينه وبين أحاديث الاستعجم إذا الاستعجم إنما هو المسح بالحجارة لثوث بالبول أو الغائط من خارج الفرج أو الذكرا لاستخراج ما كان داخلها فلنثر والاستعجم مختلفان مفهومهما وصدقا وزمانا ومكانا وصفة فكيف يجعل أحدهما معارضا للآخر لاسيما وحديث النثر بمكان من الضعف لا تقوم به الحجة على فرض انفراده فكيف يؤخذ به وتترك أحاديث الاستعجم المتواترة تواترا معنويا عند من له أدنى ممارسة للفن وقد أوضحت ذلك في دليل الطالب على أرجح المطالب فليراجع ﴿ وتندب الاستعاذة عند الشروع ﴾ أى الدخول لأن الحشوش محتضرة يحضرها الشياطين لأنهم يحبون النجاسة ، ووجه ما أخرجه الجماعة من حديث أنس رضى الله تعالى عنه قال . « كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء قال : اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث » وقد روى سعيد بن منصور في سننه : « انه كان ﷺ يقول اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث » واسناده على شرط مسلم ﴿ والاستغفار والحمد بعد الفراغ ﴾ لأنه وقت ترك ذكر الله تعالى ومخالطة الشياطين ، والدليل عليه ما أخرجه ابن ماجه رحمه الله تعالى بإسناد صالح من حديث أنس رضى الله تعالى عنه قال . « كان النبي ﷺ إذا خرج من

الخلاء قال الحمد لله الذى اذهب عني الاذى (١) « وأخرج نحوه النسائي رحمه الله تعالى وابن السني رحمه الله تعالى من حديث أبي ذر رضي الله تعالى عنه ورمز السيوطي رحمه الله تعالى لصحته ، وأخرج أحمد رحمه الله تعالى وأبو داود رحمه الله تعالى والترمذي رحمه الله تعالى وابن ماجه رحمه الله تعالى من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت . « كان النبي ﷺ اذا خرج من الخلاء قال : غفرانك » وصححه ابن حبان رحمه الله تعالى وابن خزيمة رحمه الله تعالى والحاكم رحمه الله تعالى \*

### ( بابُ الوُضوء )

فرض مع الصلاة قبل الهجرة بسنة ، وهو من خصائص هذه الامة بالنسبة لبقية الأمم لا لانبيائهم ﴿ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ ﴾ لمن أراد الصلاة وهو محدث أو جنب ﴿ أَنْ يُسَمِّيَ ﴾ وجه وجوب التسمية ما ورد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال « لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » أخرجه أحمد رحمه الله تعالى وأبو داود رحمه الله تعالى وابن ماجه رحمه الله تعالى والترمذي رحمه الله تعالى في العلل والدارقطني رحمه الله تعالى وابن السكن رحمه الله تعالى والحاكم رحمه الله تعالى والبيهقي رحمه الله تعالى وليس في اسناده ما يستقطعه عن درجة الاعتبار ، وله طرق أخرى من حديثه عند الدارقطني رحمه الله تعالى والبيهقي رحمه الله وأخرج نحوه أحمد رحمه الله تعالى وابن ماجه رحمه الله تعالى من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه ومن حديث أبي سعيد رضي الله عنه وأخرج آخرون نحوه من حديث عائشة رضي الله عنها وسهل بن سعد رضي الله عنه وأبي سبرة رضي الله عنه وأم سبرة رضي الله عنها وعلى رضي الله عنه وأنس رضي الله عنه ولا شك ولا ريب أنها جميعا تنتهض للاحتجاج بها بل مجرد الحديث الاول ينتهض للاحتجاج لانه حسن فكيف اذا اعتضد بهذه الاحاديث الواردة في معناه ولا حاجة للتطويل في تخريجها قال الكلام عليها معروف وقد صرح الحديث

(١) في نيل الاوطار بزيادة ( وعافاني )

بنفى وضوء من لم يذكر اسم الله وذلك يفيد الشرطية التي يستلزم عدمها المدم فضلاً عن الوجوب فانه أقل ما يستفاد منه <sup>(١)</sup> ﴿إِذَا ذَكَرَ﴾ تقييد الوجوب بالذكر للجمع بين هذه الأحاديث وبين حديث : « من توضأ وذكر اسم الله عليه كان طهوراً لجميع بدنه ومن توضأ ولم يذكر اسم الله عليه كان طهوراً لأعضاء وضوئه » أخرجه الدارقطني رحمه الله تعالى والبيهقي رحمه الله من حديث ابن عمر رضى الله عنه وفي إسناده متروك ورواه الدارقطني رحمه الله تعالى والبيهقي رحمه الله تعالى من حديث ابن مسعود رضى الله عنه وفي إسناده أيضاً متروك ، ورواه أيضاً الدارقطني رحمه الله تعالى والبيهقي رحمه الله تعالى من حديث أبي هريرة رضى الله عنه وفيه ضعيفان ، وهذه الأحاديث لا تنهض للاستدلال بها وليس فيها أيضاً دلالة على المطلوب من أن الوجوب ليس الاعلى الذكر ولكنه يدل على ذلك أحاديث عدم المؤاخذه على السهو والنسيان وما يفيد ذلك من الكتاب العزيز فقد اندرجت تلك الأحاديث الضعيفة تحت هذه الأدلة الكلية ولا يلزم مثل ذلك في الأعضاء القطعية ، وبعد هذا كله ففي التقييد بالذكر إشكال . قال في الحجة البالغة قوله ﷺ « لا وضوء لمن لا يذكر الله » هذا الحديث لم يجمع أهل المعرفة بالحديث على تصحيحه وعلى تقدير صحته فهو من المواضع التي تختلف فيها طريق التلقى من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويعلمون الناس ولا يذكرون التسمية حتى ظهر وضوء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويعلمون الناس ولا يذكرون التسمية حتى ظهر زمان أهل الحديث ، وهو نص على أن التسمية ركن أو شرط ويمكن أن يجمع بين الوجهين بأن المراد هو التذكر بالقلب فان العبادات لا تقبل إلا بالنية وحينئذ يكون صيغة لا وضوء على ظاهرها نعم التسمية أدب كسائر الآداب لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم « كل أمر ذى بال لم يبدأ باسم الله فهو أبتر » وقياساً على مواضع كثيرة ،

(١) الحديث الأول ضعيف لأنه من رواية يعقوب بن سلمة الألبني عن أبيه عن أبي هريرة قال البخارى : { لا يعرف له سماع من أبيه ولا لأبيه من أبي هريرة . ووقع الاسناد للعاكم في المستدرک { يعقوب بن أبي سلمة } وزعم أنه { الماجشون } فصحه لذلك وتعبه الذهبي وغيره بأنه خطأ والصواب { يعقوب بن سلمة الألبني } ولو سلم أنه الماجشون فإن أباه { أباسلمة } واسمه { دينار } مجهول الحال وعلى كل فالحديث ضعيف . وباقي الأحاديث التي ذكرها الشارح لا تصلح للاحتجاج لأنها ضعيفة جداً ولذلك قال أحمد بن حنبل : { لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناده جيد } وليس لمن قال بوجوب التسمية في الوضوء على أنها شرط فيه - : دليل صحيح والحق انها سنة .



ويحتمل أن يكون المعنى لا يكمل الوضوء لكن لا أرتضى مثل هذا التأويل فانه من التأويل البعيد الذي يعود بالمخالفة على اللفظ انتهى . وأقول قد تقرر أن النفي في مثل قوله لا وضوء يتوجه الى الذات ان أمكن فان لم يمكن توجه الى الاقرب اليها وهو نفي الصحة فانه أقرب المجازين لا الى الابدع وهو نفي الكمال واذا توجه الى الذات اي لا ذات وضوء شرعية أو الى الصحة دل على وجوب التسمية ؛ لان انتفاء التسمية قد استلزم انتفاء الذات الشرعية أو انتفاء صحتها فكان تحصيل ما يحصل الذات الشرعية أو صحتها واجباً ولا يتوجه الى نفي الكمال إلا القرينة لأن الواجب الحل على الحقيقة ثم على أقرب المجازات اليها إن تعذر الحل على الذات ثم لا يحمل على ابد المجازات إلا القرينة . ويمكن أن يقال ان القرينة ههنا المسوغة لحل النفي على المجاز الأبعد ما أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ وذكر اسم الله على وضوئه كان طهوراً لجسده ومن توضأ ولم يذكر اسم الله على وضوئه كان طهوراً لأعضائه » وسنده ضعيف ﴿ وَيَتَمَضَضُ وَيَسْتَنْشِقُ ﴾ وجهه أنهما من جملة الوجه الذي ورد القرآن الكريم بفعله وقد بين النبي ﷺ ما في القرآن بوضوئه المنقول اليه ، ومن جملة ما نقل اليه المضمضة والاستنشاق فأفاد ذلك أن الوجه المأمور بفعله من جملة المضمضة والاستنشاق ، وقد ورد الأمر بذلك كما أخرجه الدارقطني رحمه الله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . قال « أمر رسول الله ﷺ بالمضمضة والاستنشاق » وثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أيضاً أن النبي ﷺ قال « اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر » وثبت عند أهل السنن وصححه الترمذي رحمه الله تعالى من حديث لقيط بن صبرة رضي الله تعالى عنه بلفظ « وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً <sup>(١)</sup> » وأخرج النسائي رحمه الله تعالى من حديث سلمة بن قيس رضي الله تعالى عنه « اذا توضأت فانتثر » وأخرجه الترمذي رحمه الله تعالى أيضاً وفي رواية من

{١} رواه أيضاً الشافعي وأحمد وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وصححه أيضاً البغوي وابن التبان . ورواه أيضاً الولابي بلفظ . وبالغ في المضمضة والاستنشاق إلا أن تكون صائماً قال ابن التبان : وهذا سند صحيح . ورجعه على الرواية الاخرى التي ليس فيها ذكر المضمضة

حديث لقيط بن صبرة رضى الله تعالى عنه المذكور « اذا نوضأت فمضض »  
أخرجها أبو داود باسناد صحيح وقد صحح حديث لقيط رضى الله تعالى عنه الترمذى  
رحمه الله تعالى والنووي رحمه الله تعالى وغيرهما ولم يأت من أعلاه بما يقدر فيه ،  
وقد ذهب الى وجوب المضمضة والاستنشاق أحمد رحمه الله تعالى واسحق رحمه الله  
تعالى وبه قال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى وحامد بن سليمان رحمه الله تعالى<sup>(١)</sup> وذهب  
جماعة من أهل العلم الى أن الاستنشاق واجب في الغسل والوضوء والمضمضة سنة  
فيهما حكى هذا المذهب النووي رحمه الله تعالى في شرح مسلم عن أبي ثور رحمه الله  
تعالى وأبي عبيد رحمه الله تعالى وداود الظاهري وابن المنذر رحمه الله تعالى ورواية  
عن أحمد رحمه الله تعالى وقد وروى غيره مثل ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
والثوري رحمه الله تعالى وزيد بن علي رحمه الله تعالى وذهب مالك رحمه الله تعالى  
والشافعي رحمه الله تعالى والاوزاعي رحمه الله تعالى والليث رحمه الله تعالى والحسن  
البصري رحمه الله تعالى والزهرى رحمه الله تعالى وربيعه رحمه الله تعالى ويحيى بن  
سعيد رحمه الله تعالى وقتادة رحمه الله تعالى والحكم بن عتيبة رحمه الله تعالى ومحمد  
ابن جرير الطبري رحمه الله تعالى الى أنهما غير واجبين واستدلوا على عدم الوجوب  
بحديث عشر من سنن المرسلين وهو حديث صحيح ومن جعلتها المضمضة والاستنشاق  
ورد بأنه لم يرو بلفظ عشر من السنن بل بلفظ عشر من الفطرة وعلى فرض وروده  
بذلك اللفظ فالمراد بالسنة الطريقة وهي تعيم الواجب لا ما وقع في اصطلاح أهل  
الاصول فإن ذلك اصطلاح حادث وعرف متجدد لا يحمل عليه أقوال الشارع ،  
وهكذا يجاب عن استدلالهم بحديث ابن عباس رضى الله تعالى عنه بلفظ « المضمضة  
والاستنشاق سنة » أخرجه الدارقطني رحمه الله تعالى واسناده ضعيف ، والمراد بالسنة  
في اصطلاح الشارع وأهل عصره ما دل عليه دليل من قوله ﷺ أو فعله أو تقريره  
ولهذا جعلت السنة مقابلة للقرآن فهذه اللفظة أعم من المدعى فإنها تطلق على الواجب

{١} من الأدلة القوية على وجوب المضمضة والاستنشاق أن غسلها داخل في غسل الوجه لانما  
عضوان منه وقد اُظبط عليهما النبي صلى الله عليه وسلم فالتحق عمله بالأمر الوارد في القرآن  
بغسل الوجه بياناً له قال الحافظ ابن حجر في الفتن : لم يملك أحد من وصف وضوءه عليه الصلاة  
والسلام على الاستنقاء أنه ترك الاستنشاق بل ولا المضمضة وهو يرد على من لم يوجب  
المضمضة

كما تطلعت على المندوب فيقال مثلاً : الدليل على هذا الحكم من السنة ولا يقال : إن الحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية لأن المراد بالسنة كما عرفت في لسان الشارع ليس ما اصطلاح عليه الفقهاء وأهل الأصول فتأمل ﴿ ثُمَّ يَغْسِلُ بَجَمْعِهِ وَجْهَهُ ﴾ والمراد بالوجه ما يسمى وجهاً عند أهل الشرع واللغة ووجوب غسل الوجه لا خلاف فيه في الجملة وقد قام عليه الدليل كتاباً وسنة ﴿ ثُمَّ يَدِيدُ مَعَ مِرْقَئِهِ ﴾ وهو نص القرآن الكريم والسنة المطهرة ولا خلاف في ذلك وإنما وقع الخلاف في وجوب غسل المرفقين معهما ، ومما يدل على وجوب غسلهما جميعاً حديث جابر رضى الله تعالى عنه عند الدارقطني رحمه الله تعالى والبيهقي رحمه الله تعالى « أن النبي ﷺ أدار الماء على مرفقيه ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » وفي إسناده ضعيفان هما عباد بن يعقوب والقاسم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل ؛ ولكن ينفي عن هذا الضعف ما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه : « أنه توضأ ثم غسل يده حتى شرع في العضد ثم قال رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ هكذا » وفي رواية الدارقطني رحمه الله تعالى من حديث عثمان رضى الله عنه « أنه غسل وجهه ويديه حتى مس أطراف العضدين » قال الحافظ وإسناده حسن وأخرج البزار والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه مرفوعاً « ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقيه » وهذا بيان لما في القرآن فأفاد أن الغاية داخلية فيما قبلها ﴿ ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ ﴾ ولا خلاف فيه في الجملة وإنما وقع الخلاف هل المتعين مسح الكل أم يكفي البعض ؛ وما في الكتاب العزيز قد وقع الخلاف في كونه يدل على مسح الكل أم البعض ، والسنة الصحيحة وردت بالبيان ؛ وفيها ما يفيد جواز الاقتصار على مسح البعض في بعض الحالات ؛ كما في صحيح مسلم وغيره من حديث المنيرة رضى الله عنه : « أنه ﷺ توضأ ومسح بनावيته وعلى العمامة » وأخرج أبو داود رحمه الله تعالى من حديث أنس رضى الله عنه : « أنه ﷺ أدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم ينقض العمامة » وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أنه مسح رأسه فأقبل وأدبر وهذه هي الهيئة التي استمر عليها ﷺ ؛ فاقضى هذا أفضلية الهيئة التي كان صلى الله تعالى عليه وسلم يداوم عليها

وهي مسح الرأس مقبلاً ومدبراً وإجزاء غيرها في بعض الاحوال ؛ ولا يخفى أن قوله تعالى « وامسحوا برؤوسكم » لا يفيد ايقاع المسح على جميع الرأس كما في نظائره من الافعال نحو ضربت رأس زيد وضربت برأسه وضربت زيدا وضربت يد زيد فانه يوجد المعنى اللغوي في جميع ذلك بوجود الضرب على جزء من الاجزاء المذكورة ؛ وهكذا ما في الآية ؛ وليس النزاع في معنى الرأس لغة حتى يقال . إنه حقيقة في جميعه ؛ بل النزاع في ايقاع المسح عليه ؛ وعلى فرض الاجمال فقد بينه الشارع تارة بمسح الجميع وتارة بمسح البعض ؛ بخلاف الوجه فانه لم يقتصر على غسل بعضه في حال من الاحوال بل غسله جميعا وأما البدان والرجلان فقد صرح فيهما بالغاية للمسح والغسل ؛ فان قلت . إن المسح ليس كالضرب الذي مثلت به قلت لا ينكر أحد من أهل اللغة أنه يصدق قول من قال مسحت الثوب أو بالثوب أو مسحت الحائط أو بالحائط على مسح جزء من أجزاء الثوب أو الحائط وانكار مثل هذا مكابرة ، وقد أوضح ذلك شيخنا العلامة الشوكاني في حاشية الشفاء وغيرها فليراجع ﴿ مَعَ أَذْنَيْهِ ﴾ وجهه ما ثبت في الاحاديث الصحيحة أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مسحها مع مسح رأسه وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بلفظ . « الاذان من الرأس » من طرق يقوى بعضها بعضاً <sup>(١)</sup> ﴿ وَيُجْزَىءُ مَسْحُ بَعْضِهِ ﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى الفرض أدنى ما يطلق عليه اسم المسح ؛ وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى مسح ربع الرأس وقال مالك مسح جميع الرأس . في سفر السعادة <sup>(٢)</sup> وكان مسح جميع رأسه أحياناً وأحياناً مسح على العمامة وأحياناً مسح على الناصية والعمامة ولم يقتصر على مسح بعض الرأس أبداً وكان يمسح الأذان ظاهراً وباطناً ولم يثبت في مسح الرقبة حديث انتهى ﴿ والمسح على العمامة ﴾ أو غيرها مما هو على الرأس فقد ثبت ذلك عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث عمرو بن أمية الضمري عند البخاري رحمه الله تعالى وغيره ومن حديث بلال رضي الله عنه عنده مسلم رحمه الله تعالى وغيره ؛ ومن حديث المغيرة رضي

(١) بل كل طريقة ضيقة والضعيف لا حجة فيه وإن اعتقد بمائة ضيف مثله إلا ما كان ضمنه من قيل حفظ الراوي فهذا يقويه ما يتأمله فيه غيره ممن هو مثله أو أقوى منه

(٢) وهو كتاب نفيس جداً وقد نشرناه بفضل الله وحسن توفيقه

الله تعالى عنه عند الترمذى رحمه الله وصححه ؛ وليس فيه المسح على الناصية ؛ بل هو بلفظ « ومسح على الخفين والعمامة » وفي الباب أحاديث غير هذه ؛ منها عن سلمان رضي الله عنه عند أحمد رحمه الله تعالى ؛ وعن ثوبان رضي الله عنه عند أبي داود وأحمد رحمه الله أيضا ؛ والحاصل أنه قد ثبت المسح على الرأس وحده ؛ وعلى العمامة وحدها ؛ وعلى الرأس والعمامة ؛ والسكل صحيح ثابت ، وقد ورد في حديث ثوبان رحمه الله ما يشعر بالأذن بالمسح على العمامة مع العذر ؛ وهو عند أحمد رحمه الله وأبي داود رحمه الله « أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث سرية فأصابهم البرد فلما قدموا على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شكوا إليه ما أصابهم من البرد فأمروهم أن يمسحوا على المعصائب والتساخين » وفي أسناده راشد بن سعد قال انكلال في علله : إن أحمد رحمه الله قال لا ينبغي أن يكون راشد بن سعد سمع من ثوبان رضي الله عنه لأنه مات قديما . ﴿ ثُمَّ يَفْسَلُ رِجْلَيْهِ ﴾ وجهه ما ثبت عنه ﷺ في جميع الأحاديث الواردة في حكاية وضوئه فانها جميعها مصرحة بالنفل ، وليس في شيء منها أنه مسح إلا في روايات لا تقوم بثبوتها بالحجة ، ويؤيد ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للماسحين على أعقابهم « ويل للاعقاب من النار » كما ثبت في الصحيحين وغيرهما ، ومما يؤيد ذلك وقوع الامر منه ﷺ بفصل الرجلين كما في حديث جابر رضي الله عنه عند الدارقطني رحمه الله ويؤيده أيضا قوله ﷺ « فن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم » وهو حديث ، رواه أهل السنن وصححه ابن خزيمة رحمه الله ؛ ولا شك أن المسح بالنسبة إلى النفل نقص وكذلك قوله ﷺ « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » وكان في ذلك الوضوء قد غسل رجليه ؛ وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للاعرابي . نوضاً كما أمرك الله ثم ذكر له صفة الوضوء وفيها غسل الرجلين وهذا حديث صحيحة معروفة وهي تفيد أن قراءة الجر إما منسوخة أو محمولة على أن الجر بالجوار ؛ وقد ذهب إلى هذا الجمهور . قال النووي ولم يثبت خلاف هذا عن أحد يعتد به في الإجماع ؛ وقال الحافظ رحمه الله في الفتح : إنه لم يثبت عن أحد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم خلاف ذلك إلا عن علي رضي الله تعالى عنه وابن عباس رضي الله عنه وأنس

رضي الله عنه ، وقد ثبت الرجوع منهم عن ذلك ، وروى سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي ليلى رحمه الله قال : « اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ رضي الله عنهم على غسل القدمين » وقالت الامامية : الواجب مسحهما ؛ وقال محمد بن جرير والحسن البصري رحمه الله والجبا ئى . لانه مخير بين الغسل والمسح ، وقال بعض أهل الظاهر يجب الجمع بين الغسل والمسح ، ولم يحتج من قال بوجوب المسح إلا بقراءة الجر ؛ وهي لا تدل على أن المسح متعين ، لأن القراءة الأخرى ثابتة بلا خلاف . بل غاية ما يدل عليه هذه القراءة هو التخيير لولم يرد عن النبي ﷺ ما يوجب الاختصار على الغسل ( أقول ) الحق أن الدليل القرآنى قد دل على جواز الغسل والمسح ، لثبوت قراءة النصب والجر نبوتاً لا ينكر ؛ وقد تعسف القائلون بالغسل فحملوا الجر على الجوار وأنه ليس للعطف على مدخول الباء في مسح الرأس ، بل هو معطوف على الوجوه فلما جاور المجرور انجر ؛ وتعسف القائلون بالمسح فحملوا قراءة النصب على العطف على محل الجار والمجرور في قوله برؤسكم<sup>(١)</sup> كما أن قراءة الجر عطف على لفظ المجرور ، وكل ذلك ناشئ عن عدم الانصاف عند عروض الاختلاف ولو وجد أحد القائلين بأحد التأويلين أما مجروراً في رواية ومنصوباً في أخرى مما لا يتعلق به الاختلاف ووجد قبله منصوباً لفظاً ومجروراً لما شك أن النصب عطف على المنصوب والجر عطف على المجرور ، وإذا تقرر هذا كان الدليل القرآنى قاضياً بمشروعية كل واحد منهما على انفراده ، لاعلى مشروعية الجمع بينهما ؛ وإن قال به قائل فهو من الضعف بمكان لأن الجمع بين الأمرين لم يثبت في شيء من الشريعة انظر الأعضاء المتقدمة على هذا العضو من أعضاء الوضوء فإن الله سبحانه شرع في الوجه الغسل فقط وكذلك في اليدين وشرع في الرأس المسح فقط ؛ ولكن الرسول قد بين للأمة أن المفروض عليهم هو غسل الرجلين لأمسحهما ، فتواترت الأحاديث عن الصحابة في حكاية وضوئه ﷺ وكأها مصرحة بالغسل ، ولم يأت في شيء منها المسح إلا في مسح الخفين فإن كانت الآية مجملة في الرجلين باعتبار احتمالها للغسل والمسح ؛ فالواجب الغسل بما وقع منه ﷺ من البيان المستمر جميع عمره ، وإن كان ذلك لا يوجب الاجمال فقد ورد في السنة الأمر بالغسل وروداً ظاهراً ؛ ومنه

(١) هذا هو الصحيح من جهة العربية وليس فيه تسف

الأمر بتخليل الأصابع فإنه يستلزم الأمر بالفسل ؛ لأن المسح لا تخليل فيه بل يصيب ما أصاب ويخطئ ما أخطأ ، والكلام على ذلك يطول جدا ؛ والخاص أن الحق ما ذهب اليه الجمهور من وجوب الفسل وعدم اجزاء المسح ، قال في الحجة البالغة . ولا عبرة بقوم نجارت بهم الا هواء فانكروا غسل الرجلين متمسكين بظاهر الآية ، فإنه لا فرق عندي بين من قال بهذا القول وبين من أنكر غزوة بدر وأحد مما هو كالشمس في رابعة النهار ، نعم من قال بأن الاحتياط الجع بين الفسل والمسح أو أن أدنى الغرض المسح وإن كان الفسل مما يلام أشد الملامة على تركه ، فذلك أمر يمكن أن يتوقف فيه العلماء حتي تنكشف جلية الحال انتهى . قلت ويدفعه ما تقدم من الدليل على عدم اجزاء المسح والجمع بينه وبين الفسل فلا فائدة للتوقف في ذلك ﴿ مع الكميين ﴾ أي مع القدمين للآية وهما العظامان الناتان عند مفصل الساق والقدم فالكلام في ذلك كالكلام في المرفقين ، وأكثه لم يثبت في غسلهما عنه ﷺ مثل ما ثبت في المرفقين ، وإذا تقرر أنه لا يتم الواجب الا بغسلهما ففي ذلك كفاية مغنية عن الاستدلال بدليل آخر ﴿ وَلَهُ الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ ﴾ ويشترط في المسح عليهما أن يكون أدخل رجله فيهما وهما طاهرتان قال الشافعي رحمه الله . يشترط كمال الوضوء عند اللبس . وقال أبو حنيفة رحمه الله عند الحدث ، ومسح أعلى الخف فرض ومسح أسفله سنة عند الشافعي رحمه الله ، وقال أبو حنيفة رحمه الله ، لا يمسح الا الأعلى ، وبالجمله فوجهه ما ثبت تواترا عن النبي ﷺ من فعله وقوله ، وقد قال الامام أحمد رحمه الله فيه أربعون حديثا وكذلك قال غيره ، وقال ابن أبي حاتم رحمه الله أنه رواه عن النبي ﷺ من الصحابة رض<sup>(١)</sup> أحد وأربعون رجلا ، وقال ابن عبد البر رحمه الله أربعون رجلا . وقال ابن منده ان الذين رووه من الصحابة رضى الله تعالى عنهم عن النبي ﷺ ثمانون رجلا ، ونقل ابن المنذر عن ابن المبارك رحمه الله أنه قال : ليس في المسح على الخفين عن الصحابة رضى الله عنهم اختلاف ، لأن كل من روى عنه منهم

(١) اختصار رضى الله عنه

انكاره فقد روي عنه اثباته، وقد ذكر أحمد رحمه الله ان حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه في انكار المسح باطل . وكذلك ماروى عن عائشة رضي الله عنها وابن عباس رضي الله عنه قد أنكره الحفاظ ، ورووا عنهم خلافه وكذلك ماروى عن علي رضي الله عنه أنه قال « سبق الكتاب الخفين » فهو منقطع ، وقد روي عنه مسلم رحمه الله والنسائي رحمه الله القول بالمسح عليهما بعد موت النبي ﷺ ، وقد روي الامام المهدي في البحر عن علي رضي الله عنه القول بمسح الخفين ؛ وقد ثبت في الصحيح من حديث جرير رضي الله عنه « أنه ﷺ مسح على الخفين » واسلام جرير رضي الله تعالى عنه كان بعد نزول المائدة لأن آية المائدة نزلت في غزوة المريسيم ؛ وقد روي المغيرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ المسح على الخفين وأنه فعل ذلك في غزوة تبوك ، وتبوك متأخرة عن المريسيم بالاتفاق ، وقد ذكر البزار رحمه الله أن حديث المغيرة رض هذا رواه عنه ستون رجلاً ؛ وبالجملة فشرعية المسح على الخفين أظهر من أن يطول الكلام عليها ولكنه لما كثرت الخلاف فيها وطال النزاع اشتغل الناس بها ، حتى جعلها بعض أهل العلم من مسائل الاعتقاد وقد ورد توقيت المسح بثلاثة أيام للمسافر ويوم وليلة للمقيم . قال ابن القيم رحمه الله في اعلام الموقعين <sup>(١)</sup> سئل رسول الله ﷺ عن المسح على الخفين فقال « للمسافر ثلاثة أيام وللمقيم يوماً » وسأل رسول الله ﷺ ابن أبي عمارة رضي الله عنه فقال يارسول الله أمسح على الخفين ، قال نعم . قال يوماً ، قال ويومين ، قال وثلاثة أيام ، قال نعم وما شئت ذكره أبو داود رحمه الله وطائفة قالت هذا مطلق وأحاديث التوقيت مقيدة والمقيد يقضى على المطلق انتهى . وأما مسح الرقبة فقد ورد من الروايات ما يصلح للتمسك به على مشروعية مسح الرقبة وقد بسطه المجتهد الرباني في شرح المنتقى ، وقد كاد يقع الاجماع بين أهل المذاهب على أنه بدعة ﴿وَلَا يَكُونُ وُضوءاً شَرْعِيّاً إِلَّا بِالنِّيَّةِ لاسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ﴾ لحديث « أما الأعمال بالنيات » وهو في الصحيحين وغيرهما وورد من طرق بالفاظ ، قال في التلخيص : لم يبق من أصحاب الكتب المعتمدة رحمه الله من لم يخرج له سوى مالك

(١) وهو كتاب نادر المثال وقد وفقنا الله لنشره والحمد لله



رحمه الله فانه لم يخرج في الموطأ ، وان كان ابن دحية رحمه الله وهم في ذلك وادعى أنه في الموطأ ، قال الهروي : كتب هذا الحديث عن سبعة نفر من أصحاب يحيى ابن سعيد . قلت فتبعته من الكتب والأجزاء حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت ان أكل له سبعين طريقا هذا ما كنت وقتت عليه ، ثم ان في المستخرج لابن منده رحمه الله عدة طرق فضمنتها الى ما عندي فزادت على ثمانية طريق انتهى . فان كان المقارعا فمؤيد أنه لا يثبت العمل الشرعي إلا بها وان كان خاصا فأقرب ما يقدر الصحة وهي تفيد ذلك ، قال في الفتح : وقد اتفق العلماء على أن النية شرط في المقاصد واختلفوا في الوسائل ، ومن ثم خالفت الحنفية رحمه الله في اشتراطها للوضوء ، ورد ابن القيم رحمه الله على الحنفية رحمه الله بأحد وخسين وجها في أعلام الموقعين فليرجع اليه ، وقد نسب القول بفرضية النية الى الشافعي رحمه الله ومالك رحمه الله والليث رحمه الله وربيعة رحمه الله وأحمد بن حنبل رحمه الله وإسحاق بن راهويه رحمه الله \*

﴿ فصل \* ويستحب التثليث ﴾ وجهه ما ثبت في الاحاديث الصحيحة أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غسل كل عضو ثلاث مرات وبين أن الواجب مرة واحدة ﴿ في غير الرأس ﴾ لأن الاحاديث الواردة بتثليث سائر الاعضاء وقع التصريح فيها بأفرا مسح الرأس ولا تقوم الحجة بما ورد في تثليثه ، وأما الترتيب فن جملة ما استدلل به القائل بوجوب الترتيب أن الآية جملة باعتبار أن الواو لطلق الجمع على أى صفة كان ؛ فبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم للأمة أن الواجب من ذلك هيئة مخصوصة هي المروية عنه وهي مرتبة ؛ وأيضاً الوضوء الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله الصلاة إلا به » كان مرتباً ؛ والحديث المذكور وإن كان في جميع طرقه مقال لكنها يقوى بعضها بعضاً ؛ ويؤيده ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وغيرهم مرفوعاً عن أبي هريرة « اذا توضأتم فابدؤا بيمينكم » . قال ابن دقيق العيد هو خليف بأن يصح وقد حقق الكلام على هذا شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى ﴿ وإطالة الغرّة والتعجيل ﴾ لثبوتها في الاحاديث الصحيحة كقوله ﷺ : « ان أمنى يدعون يوم القيامة غراً محجلين من آثار

الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل » ﴿ وَتَقْدِيمُ السَّوَاكِ اسْتِحْجَابًا ﴾  
وجهه الأحاديث المتواترة من قوله ﷺ وفعله وليس في ذلك خلاف ؛ قال في الحجة  
قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « لولا أن أشق على أمتي لا أمرتهم بالسواك  
عند كل صلاة » معناه لولا خوف الحرج لجعلت السواك شرطاً للصلاة كالوضوء ؛  
وقد ورد بهذا الأسلوب أحاديث كثيرة جداً ؛ وهى دلائل واضحة على أن الاجتهاد  
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مدخلا في الحدود الشرعية وأنها منوطة بالمقاصد  
أن رفع الحرج من الأصول التي بني عليها الشرائع . وقول الراوى في صفة تسوكه صلى  
الله عليه وآله وسلم « يقول اع ا ع كما يتهوع » أقول ينبغى للانسان أن يبلغ بالسواك  
أقصى الغم فيخرج بلاغم الحلق والصدر ، والاستقصاء في السواك يذهب بالقلاع  
ويصفي الصوت ويطيب النكهة انتهى ﴿ وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الرِّسْغَيْنِ ثَلَاثًا ﴾  
قبل الشروع في غسل الأعضاء المتقدمة ﴿ حَدِيثُ أَوْسِ بْنِ أَوْسِ الثَّقَفِيِّ ﴾  
قال « رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم توضأ فاستوكف ثلاثاً » أى  
غسل كفيه ، أخرجه أحمد رحمه الله والنسائي رحمه الله . وثبت في الصحيحين من  
حديث عثمان رضى الله عنه « فافرج على كفيه ثلاث مرات يغسلهما » وثبت نحو  
ذلك عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم يروونه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
﴿ فَصَلُّ \* وَيَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِمَا خَرَجَ مِنَ الْفَرْجَيْنِ مِنْ عَيْنٍ أَوْ رِجْلٍ ﴾  
فقد وردت الأدلة بذلك مثل حديث أبي هريرة رضى الله عنه الثابت في  
الصحيحين وغيرهما قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يقبل  
الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » وقا فسرهُ أبو هريرة رضى الله عنه  
لما قال له رجل ما الحدث ؟ قال : فساء أو ضراط . ومعنى الحدث أعم مما فسرهُ  
به ، ولكنه نبه بالاخف على الاغاظ ولا خلاف في انتقاض الوضوء بذلك  
﴿ وَمَا يُوجِبُ الْغُسْلُ \* فِي الْجَمَاعِ وَلَا خِلَافٌ فِي انْتِقَاضِهِ بِهِ أَيْضًا \* وَنَوْمُ  
الْمُضْطَجِعِ ﴾ وجهه أن الأحاديث الواردة بانتقاض الوضوء بالنوم كحديث « من  
نام فليتوضأ » مقيد بما ورد أن النوم الذي يفتقض به الوضوء هو نوم المضطجع  
وقد روي من طرق متعددة ، والمقال الذي فيها ينجبر بكثرة طرقها ؛ وبذلك

يكون العجم بين الأدلة المختلفة . وفي ذلك ثمانية مذاهب استوفيناها في مسك  
 الختام شرح بلوغ المرام واستوفاهما الماتن في نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار  
 وذكر الاحاديث المختلفة وتخريجها وترجيح ما هو الراجح . قال الشافعي رحمه الله  
 النوم ينقض الوضوء إلا نوم ممكن مقعده . وقال أبو حنيفة رحمه الله لو نام قائماً  
 أو قاعداً أو ساجداً لا وضوء عليه حتى ينام مضطجاً أو متكئاً كذا في المسوى  
 ﴿وَأَكْلَ لَحْمِ الْإِبْلِ﴾ وجهه قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما قيل له .  
 أنتوضأ من لحوم الابل قال نعم . وهو في الصحيح من حديث جابر بن  
 سمرة رضي الله عنه . وقد روى أيضاً من طريق غيره . وذهب الاكثرون الى أنه  
 لا ينقض الوضوء واستدلوا بالاحاديث التي نسخت الأحاديث الواردة في الوضوء  
 مما مست النار ولا يخفى أنه لم يصرح في شيء منها بلحوم الابل حتى يكون الوضوء  
 منها منسوخا . وقد ذهب الى انتقاض الوضوء بأكل لحوم الابل أحمد بن حنبل  
 رحمه الله واسحق بن راهويه رحمه الله ويحيى بن يحيى رحمه الله وابن المنذر رحمه  
 الله وابن خزيمة رحمه الله والبيهقي رحمه الله وحكى عن أصحاب الحديث رحمهم  
 الله وحكى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم كما قال النووي رحمه الله ، قال  
 البيهقي رحمه الله حكى عن بعض أصحابنا عن الشافعي رحمه الله أنه قال ان صح  
 الحديث في لحوم الابل فلت به ؛ قال البيهقي رحمه الله قد صح فيه حديثان  
 حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه وحديث البراء رضي الله عنه ، قال في الحجة  
 وأما لحم الأبل فالامر فيه أشد لم يقل به أحد من فقهاء الصحابة رضي الله عنهم  
 والتابعين رضي الله عنهم ولا سبيل الى الحكم بنسخه فلذلك لم يقل به من يغلب عليه  
 التخريج ؛ وقال به أحمد رح<sup>(١)</sup> واسحق رح وعندي أنه ينبغي أن يحتاط فيه الانسان  
 والله أعلم ؛ وقد أطل ابن القيم رح في أعلام الموقعين في اثبات النقض به ، أقول :  
 الانصاف في هذا أن لحوم الابل ناقضة للوضوء وحديث النقض من الصحة بمكان  
 يعرفه من يعرف هذا الشأن أخرجه مسلم وأهل السنن وصححه جماعة من غيرهم ؛  
 ولم يأت عنه عليه السلام ما يخالف هذا من قول أو فعل أو تقرير والى هذا التخصيص ذهب

جماعة من أهل العلم كما تقدم ؛ ومن أراد الاطلاع على مذاهب العلماء وأدلتهم في هذه المسألة فهي مستوفاة في مؤلفات شيخنا العلامة الشوكاني ؛ وأما حمل الوضوء على غسل اليد فالواجب علينا حمل ألفاظ الشارع على الحقائق الشرعية إن وجدت ، وهي ههنا موجودة فانه في لسان الشارع وأهل عصره لغسل أعضاء الوضوء لا لغسل اليد فقط ، ولم يصح من أحاديث الغسل قبل الطعام وبعده شيء ﴿ وَالْقَيِّء ﴾ وجهه ما روي عنه عليه السلام : « أنه قال فتوضأ » أخرجه أحمد رح وأهل السنن رح قال الترمذي هو أصح شيء في الباب وصححه ابن منده رح ؛ وليس فيه ما يقدح في الاحتجاج به ويؤيده أحاديث منها حديث عائشة رضي الله تعالى عنها عنه عليه السلام : « من أصابه قيء أو رعاف أو قلنس أو مندي فليتنصرف فليتوضأ » وفي إسناده اسماعيل ابن عياش وفيه مقال ، وفي الباب عن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم والمجموع ينتهز للاستدلال به ، وقد ذهب الى ذلك أبو حنيفة رح وأصحابه رح وذهب الشافعي رح وأصحابه رح الى أنه غير ناقض وأجابوا عن أحاديث الوضوء من القيء بأن المراد بها غسل اليدين ؛ ولا يخفى أن الحقيقة الشرعية مقدمة ، وفي الحجة البالغة قال ابراهيم رح بالوضوء من الدم السائل والقيء الكثير والحسن رح بالوضوء من القهقهة في الصلاة ولم يقل بذلك آخرون وفي كل ذلك حديث لم يجمع أهل المعرفة بالحديث على تصحيحه والأصح في هذه أن من احتاط فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن لا فلا سبيل عليه في صراح الشريعة والدم السائل والقيء الكثير ملوثان للبدن مبلدان للنفس والقهقهة في الصلاة خطيئة تحتاج الى كفارة فلا عجب أن يأمر الشارع بالوضوء من هذه ولا عجب أن يأمر ويرغب فيه من غير عزيمة وفي المسوى قال الشافعي رح : خروج النجاسة من غير الفرجين لا يوجب الوضوء وقال أبو حنيفة رح يوجب بشرطه انتهى <sup>(١)</sup> ﴿ وَنَجْوَاهُ ﴾ والمراد بنحو القيء هو القلس والرعاف ، والخلاف في القلس كالخلاف في القيء قال الخليل : هو ما خرج من الحلق ملء الغم أو دونه وليس بقيء وفي النهاية : القلس ما خرج من الجوف ثم ذكر مثل كلام الخليل ، وأما الرعاف فقد

(١) الأحاديث المروية في نقض الوضوء بالقيء ضيفة لاتصلح للاحتجاج وكذلك ماورد في المنتقى بخروج النجاسة من غير السيلين . وأما أحاديث نقض الوضوء بالقهقهة فانها من أضعف الحديث بل حكم كثير من الحفاظ بأنها موضوعة والحق أن ليس شيء من هذا ناقضا للوضوء

ذهب الي أنه ناقض أبو حنيفة رح وأبو يوسف رح ومحمد رح وأحمد بن حنبل رح واسحق رح وقيدوه بالسيلان وذهب ابن عباس رضى الله عنه ومالك رح والشافعي رح. وروي عن ابن أبي أوفى رضى الله عنه وأبى هريرة رضى الله عنه وجابر بن زيد رضى الله عنه وابن المسيب رح ومكحول رح وربيعة رح الى أنه غير ناقض وأجابوا عن دليل الاولين بما فيه من المقال وبالمعارضة بمثل حديث « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احتجم فصلى ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجمه » رواه الدارقطني رح وفي اسناده صالح بن مقاتل وهو ضعيف، وبجانب عن الاول بأنه ينتهض بمجموع طرقه وعن المعارضة بأنها غير صالحة للاحتجاج وبأن دم الرعاف غير دم الحجامة فلا يبعد أن يكون لخروجه من الاعماق تأثير في النقض في المسوى قال الشافعي رح الرعاف والحجامة لا ينقضان الوضوء. وقال أبو حنيفة رح ينقضان اذا كان الدم سائلا وقال مالك رح الامر عندنا أنه لا يتوضأ من رعاف ولا دم ولا من قيح يسيل من الجسد ولا يتوضأ إلا من حدث يخرج من ذكر أو دبر أو نوم انتهى . أقول قد اختلف أهل العلم في انتقاض الوضوء بخروج الدم وجميع ما هو نص في النقض أو عدمه لم يبلغ الى رتبة تصلح للاحتجاج بها ، وقد تقرر أن كون الشيء ناقضاً للوضوء لا يثبت الا بدليل يصلح للاحتجاج والا وجب البقاء على الاصل لأن التعبد بالاحكام الشرعية لا يجب الا بإيجاب الله أو رسوله والا فليس بشرع ؛ ومع هذا فقد كان الصحابة رض يباشرون مع معارك القتال ومحاولة الابطال في كثير من الأحوال ما هو من الشهرة بمكان أوضح من الشمس فلو كان خروج الدم ناقضاً لما ترك ﷺ بيان ذلك مع شدة الاحتياج اليه وكثرة الحامل عليه، ومثل الدم القىء في عدم ورود دليل يدل على أنه ناقض وغاية ما هناك حديث اسمعيل بن عياش وفيه من المقال ما لا يخفى ﴿ وَمَسَّ الدَّمَ كَرِيحًا ﴾ وقد دل على ذلك حديث بسرة بنت صفوان رض : « أن النبي ﷺ قال : من مس ذكره فلا يصلى حتى يتوضأ » رواه أحمد رح وأهل السنن رح ومالك رح والشافعي رح وابن خزيمة رح وابن حبان رح والحاكم رح وابن الجارود وصححه أحمد رح والنرمذى رح والدارقطني رح ويحيى بن معين رح والبيهقي رح والحازمي رح وابن حبان رح وابن خزيمة رح قال

البخارى هو أصح شيء في هذا الباب وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة رض منهم جابر رض وأبو هريرة رضى الله عنه وأم حبيبة رضى الله عنها وعبد الله ابن عمر رضى الله عنهما وزيد بن خالد رضى الله عنه وسعيد بن أبى وقاص رض وعائشة رضى الله عنها وابن عباس رضى الله عنهما وابن عمرو رضى الله عنهما والنعمان ابن بشير رضى الله عنه وأنس رضى الله عنه وأبى بن كعب ومعاوية بن حيدة<sup>(١)</sup> رضى الله عنه وقبيصة رضى الله عنه وأروى بنت أنيس<sup>(٢)</sup> رضى الله عنهما وحديث بسرة رضى الله عنها بمجردده أرجح من حديث طلق بن على رضى الله عنه عند أهل السنن رح مرفوعاً بلفظ «الرجل يس ذكره عليه وضوء فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إنما هو بضعة منك» فكيف إذا انضم الى حديث بسرة رضى الله عنها أحاديث كثيرة كما أشرنا اليه ومن مال الى ترجيح حديث طلق فلم يأت بباطل وقد تقرر فى الاصول أن رواية الاثبات أولى من رواية النفي وأن المقتضى للحظر أولى من المقتضى للإباحة ؛ وقد ذهب الى انتقاض الوضوء بمس الذكر جماعة من الصحابة والتابعين رض والأئمة رح ومالوا الى العمل بحديث بسرة لتأخر اسلامها ، وذهب الى خلاف ذلك جماعة كذلك والحق الانتقاض وقد ورد ما يدل على أنه ينتقض الوضوء بمس الفرج وهو أعم من القبل والدبر كما أخرجه ابن ماجه رح من حديث أم حبيبة رضى الله عنها قالت «سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول : من مس فرجه فليتوضأ» وصححه أحمد رح وأبوزرعة رح وقال ابن السكن رح لا أعلم له علة ؛ وأخرج الدارقطنى رح من حديث عائشة رضى الله عنها مرفوعاً «إذا مست إحداكن فرجها فلتتوضأ» وفى اسناده عبد الرحمن بن عبد الله العمري وفيه مقال ، وأخرج أحمد رح والترمذى رح والبيهقى رح من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إنما رجل مس فرجه فليتوضأ وأما امرأة مست فرجها فلتتوضأ» وفى اسناده بقية بن الوليد ولكنه صرح بالتحديث ، قال فى المسوى قال الشافعى رح يجب الوضوء على من مس الفرج وشرطه أن لمس ببطون الكف أو بطون الاصابع ؛ وقال

(١) فى الأصل {معاوية بن أبى حيدة} وهو خطأ

(٢) هى غير معروفة والاسناد اليها ضعيف واختلف فيما قال به منهم {أروى} ولم يذكر اسم أبيها وقال بعضهم {أروى بنت أنيس} وقال بعضهم {عن أبى أروى} فقط

أبو حنيفة رح مس الفرج لا ينقض ، واحتج بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « هل هو إلا بضعة منك » انتهى . قالوا ان مس الفرج لما كانت حاجة الناس اليه عامة والبلوى به دائمة وجب أن ينقل شرعا ثابتا متواترا مستقرا . أقول قد وقع في الاصول أن الحكم الذي تعم به البلوى لا بد أن ينقل نقلا مستفيضا والقائل بذلك بعض الحنفية وخالفهم الجمهور لعموم الادلة الدالة على قبول أخبار الآحاد وهذه القاعدة كثيرا ما ترى المشغوفين بمحبة ما ألفوه من مذاهب الاسلاف يدفعون بها الحجج الشرعية التي يوردها خصومهم فاذا استدلوها بأنفسهم على اثبات حكم قد دبوأ عليه ودرجوا وصار عندهم من المألوفات المعروقات مالوا عن ذلك ولم يرجعوا عليه ، وهذا سترافى غير موطن من كتب المتمدنين فان كنت ممن لا تنفق عليه التديسات ولا يغره مراب التليسات فلا تلعب بك الرجال من حال الى حال بزخارف ما تنمقه من الأقوال

فكن رجلا رجله في الثرى \* وهامة همته في الثريا

ولا حرج على المجتهد اذا رجح غير ما رجحناه انما الشأن في التكلم في مواطن الخلاف بما يتبرأ منه الانصاف اللهم بصرنا بالصواب واجعل بيننا وبين العصية من لطفك أمتع حجاب ، وفي الحجة البالغة موجبات الوضوء في شريعتنا على ثلاث درجات احداها ما اجتمع عليه جمهور الصحابة رضى الله تعالى عنهم وتطابق فيه الرواية والعمل الشائع وهو البول والغائط والريح والمذي والنوم الثقيل وما في معناها ، الثانية ما اختلف فيه السلف من ققاء الصحابة والتابعين رضى الله عنهم وتعارض فيه الرواية عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كس الذكرك انوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « من مس ذكره فليتوضأ » قال به عمر وسالم وعروة وغيرهم رضى الله عنهم ورده على وابن مسعود رضى الله عنهما وققاء الكوفة ، ولهم قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « هل هو الا بضعة منك » ولم يجيء الثلج يكون أحدهما مذكوا ولمس المرأة قال به عمر وابن مسعود وابراهيم رضى الله عنهم لقوله تعالى (أولاستمن النساء) ولا يشهد له حديث بل يشهد حديث عائشة رضى الله عنها بخلافه لكن فيه نظر لان في اسناده

انقطاعاً ؛ وعندى أن مثل هذه العلة إنما تعتبر في مثل ترجيح أحد الحديتين على الآخر ولا تعتبر في ترك حديث من غير تعارض والله تعالى أعلم ؛ وبالجمله فناء الفقهاء من بعدهم على ثلاث طبقات . آخذ به على ظاهره . وتارك له رأساً وفارق بين الشهوة وغيرها ؛ ولاشبهة أن لمس المرأة مهيج للشهوة مظنة لقضاء شهوة دون شهوة الجماع وأن مس الذكر فعل شنيع ولذلك جاء النهي عن مس الذكر يمينه في الاستنجاء فإذا كان قبضاً عليه كان من أفعال الشياطين لا محالة ؛ والثالثة ما وجد فيه شبهة من لفظ الحديث وقد أجمع الفقهاء من الصحابة والتابعين رض على تركه كالوضوء مما مست النار فإنه ظهر عمل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والخلفاء وابن عباس وأبي طلحة وغيرهم رض بخلافه وبين جابر رض أنه منسوخ قلت : عامة أهل العلم على أن الوضوء مما مسته النار منسوخ وتأول بعضهم على غسل اليد والقدم ، قال قتادة رضى الله عنه من غسل فم فقد توضأ كذا في المسوى \*

### ( بابُ الغُسلِ )

وأصله تعميم البدن بالغسل ﴿ يَجِبُ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ بِشَهْوَةٍ وَلَوْ بِتَفَكُّرٍ ﴾ وقد دلت على ذلك الأدلة الصحيحة كأحاديث « الماء من الماء » وأحاديث « في المني الغسل » وصدق اسم الجنابة على من كان كذلك ؛ وقد قل الله تعالى ( وان كنتم جنبا فاطهروا ) والاطهار استيعاب جميع البدن فالغسل كذا في المسوى ، ولا أعلم في ذلك خلافاً وإنما وقع الخلاف المشهور بين الصحابة رض وكذلك بين من بعدهم هل يجب الغسل بالتقاء الختانين من دون خروج مني أم لا يجب إلا بخروج المني ، والحق الأول الحديث « اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل » أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما رحمهم الله من حديث أبي هريرة رض وأخرج نحوه مسلم وأحمد والترمذى رح وصححه من حديث عائشة رض . فهذان الحديثان وما ورد في معناه ناسخان لما كان في أول الاسلام من أن الغسل إنما يجب بخروج المني . ويدل على ذلك حديث أبي



ابن كعب رض قل « ان الفتيا التي كانوا يقولون الماء من الماء رخصة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رخص بها في أول الاسلام ثم أمرنا بالاعتسال بعدها » وأخرج مسلم رح من حديث عائشة رض « أن رجلا سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل وعائشة رض جالسة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نفثسل . وقال في الحجة البالغة اختلف أهل الرواية هل يحمل الا كسأل أي الجماع من غير انزال على الجماع الكامل في معنى قضاء الشهوة أعني ما يكون معه الانزال والذي صرح رواية وعليه جمهور الفقهاء هو أن من جهد فقد وجب عليهما الغسل وان لم ينزل . واختلفوا في كيفية الجمع بين هذا الحديث وحديث « انما الماء من الماء » فقال ابن عباس رض للاحتلام وفيه ما فيه لانه يأباه سبب ورود الحديث كما أخرجه مسلم وقال أبي رض « كانت رخصة في أول الاسلام ثم نهى عنها » وقد روى عن عثمان وعلى وطلحة والزبير وأبي بن كعب وأبي أيوب رض فيمن جامع امرأته ولم ينزل قالوا « يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويفسل ذكره » ورفع ذلك الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا يبعد عندي أن يحمل ذلك على المباشرة الفاحشة فانه قد يطلق الجماع عليها قلت على هذا أكثر أهل العلم أن غسل الجنابة يجب باحد الامرين اما بإدخال الحشفة في الفرج أو بخروج الماء الدافق من الرجل أو المرأة ﴿ بِالتَّيَّامِ الْخَتَانِ ﴾ وعلى هذا أكثر أهل العلم أن من جامع امرأته فغيب الحشفة وجب الغسل عليهما وان لم ينزل . والختان موضع القطع من ذكر الغلام ونواة الجارية ﴿ وَبِانْقِطَاعِ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ ﴾ ولا خلاف في ذلك . وقد دل عليه نص القرآن ومتواتر السنة وكذلك وقع الاجماع على وجوبه بانقطاع النفاس ﴿ وَ ﴾ كذلك وقع الاجماع على وجوبه ﴿ بِالْإِحْتِلَامِ ﴾ إلا ما يحكي عن النخعي رح ولكنه انما يجب اذا وجد المحتلم بللاً ﴿ مَعَ وَجُودِ بَلَلٍ ﴾ كما في حديث عائشة رض قالت « سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرجل يجبد بالبل ولا يذكر احتلاماً فقال يغتسل وعن الرجل يرى أن قد احتلم ولا يجد

البلل فقال لا غسل عليه « أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه رحمهم الله ورجاله رجال الصحيح الا عبد الله بن عمر العمرى وفيه مقال خفيف وأخرج نحوه أحمد والنسائي رحمهما الله من حديث خولة بنت حكيم رض وأخرج البخارى ومسلم وغيرهما رح من حديث أم سلمة رض « أن أم سليم رض قالت يارسول الله ان الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة الغسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء » وهذه الاحاديث ترد على من اعتبر أن يحصل للمحتلم شهوة ويتيقن ذلك . والمراد من البلل المتى فان رأى بالاولم يتيقن أنه متى لم يجب الغسل عند أهل العلم . قل في الحجة أراد الحكم على البلل دون الرؤيا لان الرؤيا تكون تارة حديث نفس ولا تأثير له وتارة تكون قضاء شهوة ولا تكون بغير بلل . فلا يصلح لادارة الحكم الا بالبلل . وأيضاً فان البلل شئ ظاهر يصلح للانضباط وأما الرؤيا فانها كثيراً ما تنسى انتهى ﴿ وَبِالْمَوْتِ ﴾ المراد وجوب ذلك على الاحياء اذ لا وجوب بعد الموت من الواجبات المتعلقة بالبدن أي يجب على الاحياء ان يغسلوا من مات وقد حكى المهدى في البحر والنوى رح الاجماع علي وجوب غسل الميت وناقش في ذلك بعض المتأخرين مناقشة واهية وسيأتى الكلام على غسل الميت وصفته وتفصيله ان شاء الله تعالى . وفي الحجة وأما غسل الميت فلأن الرشاش ينتشر في البدن وجلست عند محتضر فرأيت أن الملائكة الموكة بالقبض لها نكايه عجيبة في المحتضرين ففهمت أنه لا بد من تغيير الحالة لتنبيه النفس لمخالفتها ﴿ وَبِالْإِسْلَامِ ﴾ وجهه ما أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وأبو داود وابن حبان وابن خزيمة رحمهم الله عن قيس بن عاصم رض : « أنه أسلم فأمره النبي ﷺ أن يغتسل بماء وسدر » وصححه ابن السكن رح وأخرج أحمد وعبد الرزاق والبيهقي وابن خزيمة وابن حبان رحمهم الله من حديث أبي هريرة رض : « أن ثمامة رض الله تعالى عنه أسلم فقال النبي ﷺ اذهبوا به الى حائط بنى فلان فمروه أن يغتسل » وأصله في الصحيحين وليس فيهما الأمر بالاغتسال بل فيهما أنه اغتسل . قال في الحجة قال لا آخر أتي عنك شعر الكفر . وسره إن يتمثل عنده الخروج من شئ أصرح ما يكون والله تعالى أعلم انتهى . وقد ذهب الى الوجوب أحمد بن حنبل وأتباعه رحمهم الله وذهب

الشافعي رح الى عدم الوجوب والحق الاول ويؤيده ما وقع منه ﷺ من الأمر بالغسل عند الاسلام لوانثة بن الاسقم وقتادة الزهاوي رض كما أخرجه الطبراني رح وأمره أيضاً لعقيل ابن أبي طالب رض كما أخرجه الحاكم رح في تاريخ نيسابور وفي أسانيدهما مقال \*

﴿ قَصْلٌ ﴾ وَالْغُسْلُ الْوَاجِبُ هُوَ أَنْ يُفِيضَ الْمَاءَ عَلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ أَوْ يَنْقَعِسَ فِيهِ ﴿ أَقُولُ ﴾ : الغسل شرعاً ولنة هو ما ذكر ، وقد وقع النزاع في دخول الدلك في مسمى الغسل ، ولكنه لا يخفى أن مجرد بل الثوب أو البدن من دون ذلك لا يسمى غسلاً ، كما يفهم ذلك من الاستعمالات العربية وكما يفيد ذلك ما تقدم في بول الصبي أنه ﷺ أتبعه الماء ولم ينسله ، وهو في صحيح مسلم رح وغيره ﴿ مَعَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ ﴾ فقد ثبتا في الغسل من فعله ﷺ ووجه الوجوب ما قدمناه في الوضوء وفيهما وفي السواك ازالة المخاط والبخر ﴿ وَالِدَلِكَ لِمَا يُمْكِنُ ذَلِكَ وَلَا يَكُونُ شَرْعِيًّا إِلَّا بِالنِّيَّةِ لِرَفْعِ مُوجِبِهِ ﴾ لما قدمناه في الوضوء ﴿ وَنُدِبَ ﴾ لا أنه وجب لانه يصدق الغسل ويوجد مساه بالافاضة على جميع البدن من غير تقدم ﴿ تَقْدِيمُ غَسْلِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ إِلَّا الْقَدَمَيْنِ ﴾ لما قد ثبت في الصحيحين وغيرهما أنه كان ﷺ اذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يفيض على سائر جسده ثم ينسل رجليه « وهو من حديث عائشة رض ، وورد في الصحيحين وغيرهما من حديث ميمونة رض بلفظ : « انه ﷺ أفرغ على يديه فغسلهما مرتين أو ثلاثاً ثم أفرغ يمينه على شماله فغسل مذا كبره ثم دلك يده بالأرض ثم مضض واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثاً ثم أفرغ على جسده ثم تنحى من مقامه فغسل قدميه « وثبت عنه ﷺ أنه كان لا يتوضأ بعد الغسل كما أخرجه أحمد وأهل السنن رح وقال الترمذي رح حسن صحيح ، وأخرجه البيهقي رح أيضاً بأسانيد جيدة ، وقد روى ابن أبي شيبة رح عن ابن عمر رض مرفوعاً وموقوفاً أنه قال لما سئل عن الوضوء بعد الغسل : « وأى وضوء أعم من الغسل » وروى عن حذيفة رض أنه قال : « أما يكفي أحدكم أن يغتسل من قرنه الى قدمه حتي يتوضأ »

وقد روى نحو ذلك عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم ، حتى قال أبو بكر ابن العربي إنه لم يختلف العلماء أن الوضوء داخل تحت الغسل وأن نية طهارة الجنابة تأتي على طهارة الحدث . وهكذا نقل الاجماع ابن بطال رح وتعقب بأنه قد ذهب جماعة منهم أبو ثور وداود وغيرهما رحمهم الله الى أن النسل لا ينوب عن الوضوء وأما كون تقديم أعضاء الوضوء غير واجب فلأنه يصدق النسل ويوجد مسماه بالافاضة علي جميع البدن من غير تقديم ﴿ ثُمَّ التَّيَامُنُ ﴾ لثبوته عنه ﷺ قولاً وفعلاً عموماً وخصوصاً فمن العموم ما ثبت في الصحيح « أنه ﷺ كان يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله » ومن الخصوص ما ثبت في الصحيحين وغيرهما « أنه بدأ بشق رأسه الأيمن ثم الأيسر في الغسل » وقد ثبت من قوله ما يفيد ذلك ولا خلاف في استحباب التيامن \*

﴿ فصل ﴾ وَيُشْرَعُ ﴿ أَيُ الْغَسْلِ ﴾ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ ﴿ لحديث : ﴾ إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل » وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر رض وقد تلقت الامة هذا الحديث بالقبول ورواه عن نافع رح نحو ثلثمائة نفس ، ورواه من الصحابة غير ابن عمر رض نحو أربعة وعشرين صحابياً ، وقد ذهب الى وجوبه جماعة قال النووي رحمه الله . حكى وجوبه عن طائفة من السلف رحمهم الله حكوه عن بعض الصحابة رض ، وبه قال أهل الظاهر وحكاه ابن المنذر عن أبي هريرة وعمار رض ومالك وحكاه الخطابي عن الحسن البصري وحكاه ابن حزم عن جميع من الصحابة رض ومن بعدهم ؛ وذهب الجمهور الى أنه مستحب واستدلوا بحديث أبي هريرة رض عنده مسلم بلفظ « من توضأ فاحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة الى الجمعة وزيادة ثلاثة <sup>(١)</sup> أيام » وبحديث سمرة رضي الله عنه « أن النبي ﷺ قال من توضأ للجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فذلك أفضل » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي رحمهم الله ، وفيه مقال مشهور وهو عدم سماع الحسن رحمه الله من سمرة رح وغير ذلك من

(١) قال ابن حجر في النتج : ليس فيه نفي الغسل وقد ورد من وجه آخر في الصحيح بلفظ « من اغتسل » فيحتل أن يكون ذكر الوضوء لمن تقدم غسله على الذهاب فاحتاج الى إعادة الوضوء انتهى .

الاحاديث قالوا وهي صارقة للأمر الى النذب ولكنه اذا كان ما ذكره صالحا لصراف الامر فهو لا يصلح لصراف مثل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوما يغسل فيه رأسه وجسده» وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة رض وقد استوفى الماتن رح الكلام على حكم غسل الجمعة في نيل الاوطار فليرجع اليه ولا يخفى أن تقييد الغسل بالمجيء للجمعة يدل على أنه للصلاة لاليوم وَالْعِيدَيْنِ \* وقد روى من فعله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حديث الفاكه بن سعد رض : « أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يغتسل يوم الجمعة ويوم الفطر ويوم النحر » أخرجه أحمد وابن ماجه والبخاري والبيهقي رح ؛ وأخرج نحوه ابن ماجه رح من حديث ابن عباس رض وأخرجه البخاري والبيهقي رح من حديث أبي رافع رض ، وفي أسانيدنا ضعف ولكنه يقوى بعضها بعضا ، ويقوى ذلك آثار عن الصحابة رض جيدة ، أقول : قد روى في ذلك أحاديث لم يصح منها شيء ولا بلغ شيء منها الى رتبة الحسن لذاته ولانفعيره ؛ وأما اعتبار كون المغتسل يصلي صلاة العيد بذلك الغسل أى من دون أن يتخلل بين الغسل وبين الصلاة شيء من الأحداث فلا أحفظ فيه حديثا صحيحا ولا ضعيفا ولا قول صحيحا وما أحسن الاقتصار على ما ثبت وإدراج العباد مما لم يثبت وَلَمَنْ غَسَلَ مَيِّتًا \* وبه ما أخرجه أحمد وأهل السنن رح من حديث أبي هريرة رض مرفوعا : « من غسل ميتا فليغتسل ومن حمله فليتوضأ » وقد روى من طرق وأعل بالوقف وبان في إسناده صالحا مولى التوأمة رح ولكنه قد حسنه الترمذي رح وصححه ابن القطان رح وابن حزم ، وقد روى من غير طريق. قال الحافظ ابن حجر رح هو لكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسنا فانكار النووى رح على الترمذي رح تحسينه معترض ؛ وقال الذهبي رح هو أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء رح وذكر الماوردي رح أن بعض أصحاب الحديث رح خرج لهذا الحديث مائة وعشرين طريقا ؛ وقد روى نحوه عن علي رض عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن أبي شيبه وأبي يعلى والبخاري والبيهقي رح وعن حذيفة رض عند البيهقي رح ، قال ابن أبي حاتم والدارقطني رح : لا يثبت ، وعن عائشة رض من فعله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عند أحمد وأبي داود رح ، وقد ذهب الى الوجوب علي وأبو هريرة رض والأمامية ، وذهب الجمهور الى أنه مستحب

قط قالوا وهذا الامر المذكور في الحديث السابق مصروف عن الوجوب بحديث : « إن ميتكم يموت طاهراً فحسبكم أن تغسلوا أيديكم » أخرجه البيهقي وحسنه ابن حجر رح ولحديث : « كنا نفسل الميت فمنا من ينتسل ومنا من لا ينتسل » أخرجه الخطيب رح عن ابن عمر رض وصحح ابن حجر أيضاً إسناده ، ولما وقع من الفتيا من الصحابة رض لأسماء بنت عيسى امرأة أبي بكر رض لما غسلته فقالت لهم : إن هذا يوم شديد البرد وأنا صائمة فهل علي من غسل قالوا لا » رواه مالك رح في الموطأ ﴿ وَالْإِحْرَامُ ﴾ لحديث زيد بن ثابت رض « أنه رأى النبي ﷺ تجرد لاهلاله واغتسل » أخرجه الترمذي والدارقطني والبيهقي والطبراني وحسنه الترمذي وضعفه العقيلي رحمهم الله ولعل وجه التضعيف كون عبد الله بن يعقوب المدني في إسناده ، قال ابن الملقن في شرح المنهاج لعل الترمذي رح حسنه لأنه عرف عبد الله بن يعقوب أى عرف حاله ، وفي الباب عن عائشة رض عند أحمد رح وعن أسماء رض عند مسلم رح ، وقد ذهب الى استحباب غسل الاحرام الجمهور ، وقال الحسن البصري رح ومالك رح أنه محتمل ﴿ وَلِدُخُولِ مَكَّةَ ﴾ المكروه حرمها الله تعالى لما أخرجه مسلم عن ابن عمر رض : « أنه كان لا يدخل مكة الا بات بنى طوى حتى يصبغ ويغتسل ثم يدخل مكة نهاراً ويدكر عن النبي ﷺ أنه فعله » وأخرج البخاري رح معناه ، قال في الفتح : قال ابن المنذر : الأغتسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء ؛ وليس في تركه عندهم فدية ؛ وقال أكرهم : يجزيه عنه الوضوء \*

### \*(بَابُ التَّيَمُّمِ)\*

قال الله تعالى : ( وإن كنتم مرضى أو علي سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ) وقد كثر الاختباط في تفسير هذه الآية ؛ والحق أن قيد عدم الوجود راجع الى قوله تعالى : ( أوجاه أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء ) فتكون الاعذار ثلاثة السفر والمرض وعدم الوجود في الحضر وهذا ظاهر على قول من قال : ان القيد اذا

وقع بعد حمل متصلة كان قيداً لآخرها ، وأما من قال انه يكون قيداً للجميع الآن يمنع مانع فكذلك أيضاً ، لأنه قد وجد المانع ههنا من تقييد السفر والمرض بعدم الوجود للماء ، وهو : أن كل واحد منهما عذر مستقل في غير هذا الباب كالصوم ، ويؤيد هذا أحاديث التيمم الواردة مطلقة ومقيدة بالحضر ، فإن قلت . ما المعتبر في تسوية التيمم للمقيم هل هو عدم الوجود عند ارادة الصلاة كما هو الظاهر من الآية أم عدم الوجود مع طلب مخصوص كما قيل انه يطلب في كل جهة من الجهات الاربع في ميل أو ينتظر الى آخر الوقت حتى لا يبقى الا مايسع الصلاة بعد التيمم . قلت الحق أن المعتبر هو ما يصدق عليه مفهوم عدم الوجود المقيد بالقيام الى الصلاة فإذا دخل الوقت المضروب للصلاة وأراد المصلي القيام إليها فلم يجد حينئذ ما يتوضأ به أو يغتسل في منزله ومسجده وما يقرب منهما كان ذلك عذراً مسوغاً للتيمم وليس المراد بعدم الوجود في ذلك أن لا يجده بعد الكشف والبحث وإحفاء السؤال بل المراد أن لا يكون معه علم أو ظن بوجود شيء منه هنالك ولم يتمكن في تلك الحالة من تحصيله بشراء أو نحوه ؛ فهذا يصدق عليه أنه لم يجد الماء عند أهل اللغة ، والواجب حمل كلام الله على ذلك مع عدم وجود عرف شرعي ، وقد وقم منه ﷺ ما يشعر بما ذكرناه فانه تيمم في المدينة من جدار كما ثبت ذلك في الصحيحين من دون أن يسأل ويطلب ولم يصبح عنه في الطلب شيء تقوم به الحجة فهذا كما يدل على عدم وجوب الطلب يدل على عدم وجوب انتظار آخر الوقت ، ويدل على ذلك حديث الرجلين اللذين تيمما في سفر ثم وجدا الماء فاعاد أحدهما ولم يعد الآخر ، قال ﷺ والذي لم يعد «أصبت السنة» أخرجه أبو داود والحاكم وغيرهما من حديث أبي سعيد فانه يرد قول من قال بوجوب الانتظار الى آخر الوقت على التيمم سواء كان مسافراً أو مقبياً ، اذا تقرر لك هذا استرحت عن الاشتغال بكثير من التفاريع المحررة في كتب الفقه فان هذه هي ثمرة الاجتهاد فأى فرق بين من لا يفرق بين الغث والسمين من المجتهدين وبين من هو في عداد المقلدين ، قال في التاموس والصعيد للتراب أو وجه الارض انتهى والثاني هو الظاهر من لفظ الصعيد لانه ما

صعد أي علا وارتفع على وجه الأرض وهذه الصفة لا تختص بالتراب ويؤيد ذلك حديث «جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً» وهو متفق عليه من حديث جابر وغيره وما ثبت فى رواية بلفظ «وتربتها طهوراً» كما أخرجه مسلم من حديث حذيفة فهو غير مستلزم لاختصاص التراب بذلك عند عدم الماء لان غاية ذلك أن لفظ التراب دل بمفهومه على أن غيره من أجزاء الأرض لا يشاركه فى الطهورية وهذا مفهوم لقب لا ينتهز لتخصيص عموم الكتاب والسنة ، ولهذا لم يعمل به من يعتقد به من أئمة الاصول فيكون ذكر التراب فى تلك الرواية من باب التخصيص على بعض أفراد العام وهكذا يكون الجواب عن ذكر التراب فى غير هذا الحديث ووجه ذكره أنه الذى يغلب استعماله فى هذه الطهارة ويؤيد هذا ما تقدم من تيممه عليه السلام من جدار وأما الاستدلال بوصف الصعيد بالطيب ودعوى أن الطيب لا يكون اتراً طاهراً منبثاً لقوله تعالى ( والبلد الطيب يخرج نباته بأذن ربه والذى خبث لا يخرج الا نكدا) فغير مفيد المطلوب الا بعد بيان اختصاص الطيب بما ذكر والضرورة تدفعه فان التراب المختلط بالازبال أجود اخراجاً للنبات . قال الماتن فى شرح المنتقى ومن الادلة الدالة على أن المراد خصوص التراب ما ورد فى القرآن والسنة من ذكر الصعيد فالامر بالتيمم منه وهو التراب لكنه قال فى القاموس والصعيد التراب أو وجه الأرض وفى المصباح الصعيد وجه الأرض تراباً كان أو غيره. قال الزجاج لأعلم اختلافنا بين أهل اللغة فى ذلك. قال الأزهري ومذهب أكثر العلماء أن الصعيد فى قوله تعالى (صعيداً طيباً) هو التراب وفى كتاب فقه اللغة للشعالبي الصعيد تراب وجه الأرض ، ولم يذكر غيره، وفى المصباح أيضاً ويقال الصعيد فى كلام العرب يطلق على وجوه على التراب الذى على وجه الأرض وعلى وجه الأرض وعلى الطريق ، ويؤيد حمل الصعيد على العموم تيممه عليه السلام من الحائط فلا يتم الاستدلال ، وقد ذهب الى تخصيص التيمم بالتراب الشافعى وأحمد وداود وذهب مالك وأبو حنيفة وعطاء والاوزاعى والثورى الى أنه يجزىء بالأرض وما عليها ، قال واستدل القائل بتخصيص التراب بما عند مسلم من حديث حذيفة مرفوعاً بلفظ «وجعلت تربتها لنا طهوراً» وهذا خاص فينبغى أن يحمل عليه العام وأجيب بأن تربة كل مكان ما فيه من تراب أو



غيره فلا يتم الاستدلال ورد بأنه ورد في الحديث المذكور بلفظ التراب أخرجه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي « وجعل التراب لي طهورا » أخرجه أحمد والبيهقي باسناد حسن وأجيب أيضا عن ذلك الاستدلال بأن تعليق الحكم بالتراب مفهوم لقب ومفهوم اللقب ضعيف عند أرباب الاصول ولم يقل به الا الدقاق فلا ينتهض لتخصيص المنطوق ورد بان الحديث سيق لظهور التشريف فلو كان جائزا بغير التراب لما اقتصر عليه وأنت خير بانه لم يقتصر على التراب الا في هذه الرواية نعم الاقتراق في اللفظ حيث حصل التأكيد في جعلها مسجدا دون الآخر كما سيأتي في حديث مسلم يدل على الاقتراق في الحكم وأحسن من هذا أن قوله تعالى في آية المائدة : ( منه ) يدل على أن المراد التراب وذلك لان كلمة من للتبعض كما قال في الكشف انه لا يفهم أحد من العرب من قول القائل مسحت برأسه من الدهن والتراب الا معنى التبعض انتهى. فان قلت سلمنا التبعض فما الدليل على أن ذلك البعض هو التراب قلت : التخصيص عليه في الحديث المذكور انتهى ﴿ يُسْتَبَاحُ بِهِ مَا يُسْتَبَاحُ بِالْوُضوءِ وَالْفُسْلِ لَمَنْ لَا يَجِدُ الْمَاءَ ﴾ لأن حكم التيمم مع العذر المسوغ له حكم الوضوء لمن لم يكن جنبا وحكم النسل لمن كان جنبا يصلي به ما يصلي المتوضيء بوضوءه ويستبيح به ما يستبيحه المتفسل بفسله ، فيصلي به الصلوات المتعددة ولا ينتقض بفراغ من صلاة ولا بالاشغال بغيره ولا بخروج وقت على ما هو الحق ، واختلاف في ذلك معروف والادلة الواردة لمشروعية التيمم عند عدم الماء ثابتة كتابا وسنة . قال في الحجة ولم أجد في حديث صحيح نصريحا بأنه يجب أن يتيمم لكل فريضة أولا يجوز التيمم للآبق ونحوه وإنما ذلك من التخريجات وإنما لم يفرق بين بدل الفسل والوضوء ، ولم يشرع التمرغ لان من حق مالا يعقل بادي الرأي أن يجعل كاللوتر بالخاصية دون المقدار فانه هو الذي اطأنت نفوسهم به في هذا الباب ولأن التمرغ فيه بعض الحرج فلا يصلح رافعا للحرج بالكافية وفي معنى المرض البرد الضار لحديث عمرو بن العاص رض والسفر ليس بقيد إنما هو صورة لعدم وجدان الماء تتبادر الى الذهن وإنما لم يؤمر بمسح الرجل بالتراب لان الرجل محل الاوساخ وإنما يؤمر بما ليس حاصلًا ليحصل التنبيه به انتهى ﴿ أَوْ خَشَى الضَّرَرَ مِنَ اسْتِعَالِهِ ﴾

لما أخرجه أبو داود وابن ماجه والدارقطني رحمهم الله من حديث جابر رضي الله عنه قال خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشجه في رأسه ثم احتلم فسأل أصحابه هل تجدون له رخصة في التيمم فقالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغتسل فمات فلما قدمنا على رسول الله ﷺ أخبرناه بذلك فقال قتلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا فأنما شفاء العي السؤال إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه ثم يمسح عليه ويفسل سائر جسده « وقد تفرد به الزبير بن خريق رح وليس بالقوى وقد صححه ابن السكن رح وروي من طريق أخري عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وقد ذهب الى مشروعية التيمم بالمذر الجمهور وذهب أحمد بن حنبل رحمه الله وروى عن الشافعي رحمه الله في قول له : انه لا يجوز التيمم لخشية الضرر ولا أدري كيف صحة ذلك عنهما فان هذا الحديث يؤيده قوله تعالى : ( وان كنتم مرضى ) الآية وكذلك حديث المسح على الجبائر المروى عن علي رض وكذلك حديث عمرو بن العاصي « لما بعثه رسول الله ﷺ في غزوة ذات السلاسل فاحتلم في ليلة باردة فتيمم وصلى بأصحابه فلما قدموا ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال ياعمرو أصليت مع أصحابك وأنت جنب ؟ فقال ذكرت قول الله تعالى : ( ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيما ) فتيمنت ثم صليت فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئا » رواه أحمد والدارقطني وابن حبان والحاكم وأخرجه البخاري تعليقا ، قال في الحجة : وكان عمر وابن مسعود رض لا يريان التيمم عن الجنابة وحملوا الآية على المس وأنه ينقض الوضوء المكن حديث عمران وعمار يشهد بخلاف ذلك ﴿ وَأَعْضَاؤُهُ الْوَجْهُ ثُمَّ الْكَفَّانِ يَمْسَحُهُمَا ﴾ أى الوجه والكفين لما ورد من الاحاديث الصحيحة قولا وفلا وقد أشار بالمطف بهم الى الترتيب بين الوجه والكفين ؛ وأما الاختصار على الكفين فلكون الاحاديث الصحيحة مصرحة بذلك ، منها حديث عمار بن ياسر : « أن النبي ﷺ أمره بالتيمم للوجه والكفين » أخرجه الترمذى وغيره وصححه ومنها ما فى الصحيحين من حديث عمار أيضا « أن النبي ﷺ قال له إنما كان يكفيك هكذا وضرب النبي ﷺ بكفيه الارض ونفخ فيها ثم مسح بهما وجهه وكفيه « وفي لفظ المداقطنى « إنما كان يكفيك أن تضرب بكفيك فى التراب ثم تنفخ فيهما ثم تمسح بهما وجهك وكفيك الى الرسنين » وقد ذهب الى

أنه يقتصر من اليدين على الكفين عطاء ومكحول والاوزاعي وأحمد واسحق وابن المنذر ونامة أصحاب الحديث هكذا في شرح مسلم . وذهب الجمهور الى أن المسح في التيمم الى المرفقين وذهب الزهري الى أنه يجب المسح الى الابطين وقال الخطابي انه لم يختلف أحد من أهل العلم في أنه لا يلزم مسح ما وراء المرفقين والحق ما ذهب اليه الاولون لان الأدلة التي استدلت بها الجمهور منها ما لا ينتهز للاحتجاج به كحديث ابن عمر عند الدارقطني والحاكم والبيهقي مرفوعا بلفظ « التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين » وفي استاده على بن زبيلان قال الدارقطني وثقه يحيى بن القطان وهشيم وغيرهما وقال الحافظ هو ضعيف ضعفه ابن القطان وابن معين وغير واحد وأما ما ورد فيه لفظ اليدين كما وقع في بعض روايات من حديث عمار فالملطوق يحمل على المقيد بالكفين واحتج الزهري بما ورد في رواية من حديث عمار أيضاً بلفظ « الى الأباط » وقد نسخ ذلك كما قال الشافعي ﴿ مَرَّةً بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ ﴾ لأن ذلك هو الثابت في الأحاديث الصحيحة ولم يثبت ما يخالف ذلك من وجه صحيح وقد ذهب الى كون التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين الجمهور ؛ وذهب جماعة من الأئمة والفقهاء الى أن الواجب ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين ؛ وذهب ابن المسيب وابن سيرين الى أن الواجب ثلاث ضربات ضربة للوجه وضربة للكفين وضربة للذراعين ﴿ نَوَافِيًا مُسَمِّيًا ﴾ لما تقدم في الوضوء لانه بدل عنه وأدلة النية شاملة لكل عمل ﴿ وَنَوَافِيًا قَضَهُ نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ ﴾ لما ذكرنا من البدلية ؛ ومن أثبت للتيمم شيئاً من النواقض لم يثبت في الوضوء لم يقبل منه ذلك الا بدليل ولم نجد دليلاً تقوم به الحجة يصلح لذلك فالواجب الاقتصار على نواقض الوضوء ، وأما وجود الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة بالتيمم فقد صرح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن لم يعد الصلاة من الرجلين اللذين سألاه بعد أن صليها بالتيمم ثم وجدا الماء ان الذي لم يعد أصاب السنة والحديث معروف ، وأما قوله الذي أعاد لك من الاجر مرتين فلكونه قد كرر العبادة معتقدا وجوب ذلك فكان له الاجر الآخر لذلك وليس المراد ههنا الا الاجزاء وسقوط الوجوب وقد أفاد ذلك قوله ﷺ « أصبت السنة » مع ما في اصابة السنة من الخير والبركة والتعريض بأن ما عدا ذلك مخالف

للسنة كما لا يخفى ، وأما القول بأن من أسباب التيمم تعذر استعمال الماء وخوف سبيله ونحو ذلك فلا يخفى أن هذه داخلة تحت ما ذكرناه من عدم الماء أو خشية الضرر من استعماله فإن من تعذر عليه استعمال الماء هو عادم الماء أذ ليس المراد الوجود الذي لا ينفع فن كان يشاهد ماء في قعر بئر يتعذر عليه الوصول اليه بوجه من الوجوه فهو عادم وهكذا خوف السبيل الذي يسلك الى الماء وهكذا من كان ينجسه ولا محالة اذا استعمله وهكذا من كان يحتاجه للشرب فهو عادم له بالنسبة الى الوضوء ؛ وأما ما قيل من أن فوات الصلاة باستعمال الماء وإدراكها بالتيمم سبب من أسباب التيمم فليس على ذلك دليل بل الواجب استعمال الماء وهو ان كان تراخيه عن تأدية الصلاة الى ذلك الوقت لعذر مسوغ للتأخير كالنوم والسهو ونحوهما فلم يوجب الله تعالى عليه إلا تأدية الصلاة في ذلك الوقت بالظهور الذي أوجبه الله تعالى ؛ وان كان التراخي لا لعذر الى وقت لو استعمل الوضوء فيه لخرج الوقت فعليه الوضوء وقد باء بأثم المعصية . وأما ما قيل من الطلب الى مقادير محدودة فليس على ذلك حجة نيرة \*

### ( بابُ الحيضِ )

﴿لَمْ يَأْتِ فِي تَقْدِيرِ أَقَلِّهِ وَأَكْثَرِهِ مَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ وَكَذَلِكَ الطَّهَرُ﴾ لأن ما ورد في تقدير أقل الحيض والطهر وأكثرهما فهو إما موقوف ولا تقوم به الحجة أو مرفوع ولا يصح فلا تعويل على ذلك ولا رجوع اليه بل المعتبر لذات العادة المتقربة هو العادة وغير المعتادة تعمل بالقرائن المستفادة من الدم ﴿فَذَاتُ الْعَادَةِ الْمُتَقَرِّرة تَعْمَلُ عَلَيْهَا﴾ فقد صح في غير حديث اعتبار الشارع للعادة كحديث «إذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فاذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي» أخرجه البخاري وغيره من حديث عائشة ؛ وأخرج مسلم وغيره من حديثها نحو ذلك وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث أم سلمة «أنها استفتت النبي ﷺ في امرأة تهراق الدم فقال لتنتظري - واليالي والايام التي كانت تحيضن وقد رهن من الشهر فتدعي الصلاة » وهو حديث صالح للاحتجاج به وكذلك حديث زينب بنت جحش

« أن النبي ﷺ قال في المستحاضة تجلس أيام أقرأها » أخرجه النسائي والأحاديث في هذا المعنى كثيرة ﴿ وَغَيْرُهَا تَرْجِعُ إِلَى الْقَرَأَيْنِ ﴾ الاستفادة من الدم لحديث فاطمة بنت أبي حبيش « أنها كانت تستحاض فقال لها النبي ﷺ أن كان دم الحيض فانه أسود يعرف <sup>(١)</sup> فاذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة وإذا كان الآخر فتوضئي وصلي فأما هو عرق » أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم وأخرجه أيضاً الدارقطني والبيهقي والحاكم أيضاً بزيادة « فأما هو داء عرض أو ركضة من الشيطان أو عرق انقطع » <sup>(٢)</sup> ﴿ قَدَمُ الْحَيْضِ يَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ فَتَكُونُ حَائِضًا إِذَا رَأَتْ دَمَ الْحَيْضِ ﴾ أخرج أبو داود والنسائي من حديث فاطمة بنت حبيش أنه قال ﷺ « دم الحيض أسود يعرف » صححه ابن حزم وأخرج النسائي من حديث عائشة مرفوعاً نحوه وأخرج الطبراني والدارقطني من حديث أبي أمامة مرفوعاً بلفظ « دم الحيض لا يكون إلا أسود » <sup>(٣)</sup> فدللت هذه الأحاديث على أنه لا يقال للصفرة والكدرة دم حيض ولا يعتد بها سواء كانت بين دمي حيض أو بعد دم الحيض وليس التحيض بين دمي الحيض مع تخلل الصفرة والكدرة لأجلهما بل لكون ما توسط بين دمي الحيض حيضاً كما لو لم يخرج دم أصلاً بين دمي الحيض ، ولا يعارض هذا ما أخرجه في الموطأ وعلقه في البخاري « ان النساء كن يبعثن الى عائشة بالدرجة فيها الصفرة والكدرة من دم الحيض ليسألنها عن الصلاة فتقول لمن لا تعجلن حتى

(١) بغم الباء وكسر الراء أى له عرف أى رائحة تعرفها النساء ، ويروى بفتح الراء أى تعرفه النساء وهو الأظهر

(٢) هذه الرواية في المستدرک { ج ١ ص ١٧٥ } من طريق أبي حاتم النبيل . وفي الدارقطني { ص ٨٠ } من طريق محمد بن بكر البرساني وأبي حاتم كلاهما عن عثمان بن سعد عن ابن أبي مليكة أن فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت الخ وهي خالة ابن أبي مليكة وهو اسناد صحيح ظاهره الارسال . وبذلك أعله الذهبي . وقد أخطأ المصنف في نسل الأوطار خطأً قريباً فقال : وقد استنكر هذا الحديث أبو حاتم لأنه من رواية عدي بن ثابت عن أبيه عن جده وجده لا يعرف اهـ وليس لعدي في اسناده ذكر بل هذا حديث آخر غيره .

(٣) في سنن الدارقطني ( ص ٨٠ ) بهذا اللفظ ورواه البيهقي ( ج ١ ص ٢٢٦ ) والدارقطني { ص ٨٠ } بلفظ : « دم حيض أسود خائر تملوه حرة » واللفظان ضعيفان فانهما من رواية الملاء بن كنير — وهو ضعيف — عن مكحول عن أبي أمامة ومكحول لم يسمع من أبي أمامة شيئاً كما قال الدارقطني .

ترين القصة البيضاء» فان هذا مع كونه رأيا منها ليس بمخالف لما تقدم لانها لم تخبرهن بان الصفرة والكدره حيض انما أمرهن بالانتظار الى حصول دليل يدل على أنه قد انقضى الحيض وهو خروج القصة فتي خرجت لم يخرج بعدها دم حيض ولم تأمرهن بالانتظار ما دامت الصفرة والكدره وهذا واضح لا يخفى ﴿وَمُسْتَحَاضَةٌ﴾ وهي التي يستمر خروج الدم منها ﴿إِذَا رَأَتْ غَيْرَهُ﴾ تعمل على العادة المتقررة فتكون فيها حائضاً تثبت لها فيه أحكام الحائض وفي غير أيام العادة تكون طاهراً لها حكم الطاهر ﴿وَهِيَ كَالطَّاهِرَةِ﴾ كما أفادت ذلك الاحاديث الصحيحة الواردة من غير وجه فاذا لم تكن لها عادة متقررة كالمبتدأة والمتبسة عليها عادتاً فانها ترجع الى التمييز فان دم الحيض أسود يعرف كما قال صلى الله عليه وآله وسلم فتكون اذا رأت دماً كذلك حائضاً واذا رأت دماً ليس كذلك طاهراً وقد أطال الناس الكلام في هذا الباب في غير طائل وكثرت فيه التفريعات والتدقيقات والامر أيسر من ذلك ﴿وَتَفْسِلُ أَثَرَ الدِّمِ﴾ لقوله ﷺ في حديث عائشة الثابت في الصحيح «فاغسلي عنك الدم وصلي» وقد ورد ما يفيد معنى ذلك من غير وجه ﴿وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ﴾ وذلك هو الذي ورد من وجه معتبر واذا جمعت بين الصلاتين فأخرت الاولى الى آخر وقتها وقدمت الثانية في أول وقتها كان لها أن تصليهما بوضوء واحد ولم يأت في شيء من الاحاديث الصحيحة ايجاب الغسل لكل صلاة ولا لكل صلاتين ولا في كل يوم بل الذي صح ايجاب الغسل عند انقضاء وقت حيضها المعتاد أو عند انقضاء ما يقوم مقام العادة من التمييز بالقرآن كما في حديث عائشة في الصحيحين وغيرهما بلفظ «فاذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة فاذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي» وأما ما في صحيح مسلم «أن أم حبيبة كانت تفتسل لكل صلاة» فلا حجة في ذلك لانها فعلته من جهة نفسها ولم يأمرها النبي ﷺ بذلك بل قال لها «امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي» فان ظاهر هذه العبارة أنها تفتسل بعد المكث قدر ما كانت تحبسها الحيضة وذلك هو الغسل الكائن عند ادبار الحيضة وليس فيه ما يدل على أنها تفتسل لكل صلاة؛ وقد ورد الغسل لكل صلاة من طرق لا تقوم بمنحها الحجة لاسيما مع معارضتها لما ثبت في الصحيح ومع ما في ذلك من المشقة العظيمة على النساء

الناقصات العقول والاديان والشرعية سمحة سهلة وما جعل عليكم في الدين من حرج  
 واتقوا الله ما استطعتم ﴿وَالْحَائِضُ لَا تُصَلِّي وَلَا تَصُومُ﴾ لما ورد في ذلك من الأدلة  
 الصحيحة كحديث «أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم» وهو في الصحيحين وغيرهما  
 من حديث أبي سعيد وهو مجمع عليه وكان هذا شأن الحائض في زمن النبوة وأيام  
 الصحابة فمن بعدهم أنها تدع الصلاة والصوم أيام حيضتها وتقضى الصوم لا الصلاة  
 بعد طهرها ولم يخالف في ذلك غير الخوارج ولا ريب أن القضاء إن كان بدليل  
 الاصل كما ذهب اليه البعض فلا وجوب للأصل ههنا ولا دليل عليه في حال الحيض  
 وإن كان بدليل جديد غير دليل المقضى فلم يتم في الصلاة وقام في الصيام فطاح القياس  
 وذهب الازام ﴿وَ﴾ أما كونها ﴿لَا تُوْطَأُ حَتَّى تَغْتَسِلَ بَعْدَ الطَّهْرِ﴾ فذلك نص  
 الكتاب العزيز قال الله تعالى (ويسألونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء  
 في الحيض) والاحاديث في ذلك كثيرة منها قوله ﷺ «اصنعوا كل شيء الا النكاح»  
 وهو في الصحيح وهو مجمع على تحريم ذلك ليس فيه خلاف وتحريم الصلاة والصوم على  
 الحائض كما تقدم وكذلك وطؤها هو الى غاية هي الفسئل بعد الطهر كما صرح  
 بذلك الأدلة ﴿وَ﴾ أما كونها ﴿تَقْضَى الصِّيَامُ﴾ فلحديث عائشة بلفظ «فإنم يقضى  
 الصيام ولا يؤمر بقضاء الصلاة» وهو في الصحيحين وغيرهما وقد نقل ابن المنذر والنووي  
 وغيرهما اجماع المسلمين على ذلك وحكى ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم  
 كانوا يوجبون على الحائض قضاء الصلاة ولا يقدح في اجماع الامة مخالفة هؤلاء  
 الذين هم كلاب النار •

﴿فَصَلُّوا وَالنَّفَاسُ أَكْثَرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا﴾ لحديث أم سلمة قالت «كانت  
 النفساء تجلس على عهد رسول الله ﷺ أربعين يوما» أخرجه أحمد وأبو داود  
 والترمذي والدارقطني والحاكم والبيهقي طرق يقوى بعضها بعضاً وإلى ذلك ذهب  
 الجمهور وقد قيل إن أكثره ستون يوما وقيل سبعون يوما وقيل خمسون وقيل نيف  
 وعشرون والحق الاول وهذا القدر هو أرجح ما قيل لأن ما عده خال عن الدليل  
 ﴿وَ﴾ أما كونه ﴿لَا حَدَّ لِقَلْبِهِ﴾ فلم يأت في ذلك دليل بل ما دام الدم باقيا

كانت المرأة نفساء فان انقطع قبل الاربعين انقطع عنها حكم النفاس ؛ فان جاوز دمه  
الاربعين عاملت نفسها معاملة المستحاضة اذا جاوزت أيام العادة المتقررة ﴿ وَهُوَ ﴾  
أى النفاس ﴿ كالحيض ﴾ في تحريم الوطأ وترك الصلاة والصيام ولا خلاف في ذلك  
وكذلك لا تقضى النفساء الصلاة وفي رواية لابی داود من حديث أم سلمة قالت « كانت  
المرأة من نساء النبي ﷺ تقعد في النفاس أربعين ليلة لا يأمرها النبي صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم بقضاء صلاة النفاس » وقد تقدم الاجماع على ذلك في  
الحائض وهو في النفاس إجماع كذلك ولعل الخوارج يخالفون ههنا كما خالفوا  
هناك ولا يعتد بهم \*

### ( كتاب الصلاة )

قال الله تعالى ( حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين )  
والأمر بمطلق الصلاة أما يفيد الاتيان بها في زمان ومكان من دون تعيين ، لأن  
مطلق الزمان والمكان من ضروريات الفعل وأما الوقت الخاص الذي شرع الله فيه  
الصلاة وكذلك كونها على هيئة مخصوصة مع شروط محصورة فهذا لا دلالة للآية  
عليه بمطابقة ولا تضمن ولا التزام ولم يدل على ذلك إلا السنة الثابتة عنه ﷺ قولا  
وفعلا وليس في القرآن من ذلك الا النادر القليل كقوله تعالى ( اذا قمتم الى الصلاة  
فاغسلوا وجوهكم ) فانه في هذه الآية ذكر الوضوء وهو شرط من شروط الصلاة  
وقيد الامر به بالقيام اليها فكان ذلك مقيداً لوجوب الفعل ، ولا بد للشرطية من دليل  
أخص من ذلك ، وقد ورد في السنة ما يفيد الشرطية وكذلك ورد في القرآن ذكر  
بعض هيآت الصلاة كالسجود والركوع ولكن بدون ذكر صفة ولا عدد ولا كون  
ذلك في الموضع الذي ينشئه السنة المطهرة ﴿ أَوَّلُ وَقْتِ الظُّهْرِ ﴾ تعيين أول الاوقات  
وآخرها قد ثبت في الأحاديث الصحيحة من تعليم جبرائيل عليه السلام له ﷺ  
ومن تعليمه ﷺ لمن سأله وغير ذلك من أقواله وأفعاله ﴿ الزَّوَالُ ﴾ أى زوال  
الشمس وبين ذلك باخضرار الجدار الى جهة الشرق يعرفه كل ذى عينين ﴿ وَآخِرُهُ  
مَصِيرُ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلُهُ سَوَى فِيهِ الزَّوَالِ ﴾ فان قلت أخرج النسائي وأبو داود



من حديث ابن مسعود « كان قدر صلاة رسول الله ﷺ في الصيف ثلاثة أقدام الى خمسة أقدام وفي الشتاء خمسة أقدام الى سبعة أقدام » قلت أنهم حملوه على البراد كما قاله ابن العربي المالكي في القبس وتبعه الحافظ السيوطي وانه حديث قد قدح فيه فانه من رواية عبيدة بن حميد الطيب الكوفي عن أبي مالك سعد بن طارق عن كثير بن مدرك عن الاسود وفي عبيدة وشيخه سعد خلاف في الميزان في ترجمة سعد وثقه أحمد وابن معين وقال العقيلي لا يتابع على حديثه في القبول وقد ضعف عبد الحق حديث تقدير صلاة رسول الله ﷺ بالأقدام في الشتاء والصيف، والمعجب من الحافظ ابن حجر في التلخيص لم يتكلم على لفظ الحديث ولا سنده وذكر كلام ابن العربي وأبطله السيد محمد الامير في اليراقيت ؛ نعم أيام الشتاء بحسن الثاني بالظهر حتي يحصل ظن أن الشمس لو كانت في كبد السماء أن قد زالت لانه يدرك بالحس والمشاهدة اذا كانت من جهة الجنوب لان ظلها يزداد في جهة الشرق زيادة كثيرة لكن لا الي الحد الذي يقدر بالأقدام وغايته أن ينظر في إمارات تحصل الظن بالزوال وأهل الأقدام ليس معهم الا الظن لا غير وليس أحد مخاطبا بظن غيره بل بظن نفسه فتأمل ﴿ وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ ﴾ أي ضرورة ظله مثله ، قال ابن القيم وانهم كانوا يصلونها مع النبي ﷺ ثم يذهب أحدهم الى العوالي قدر أربعة أميال والشمس مرتفعة (١) وقال أنس « صلى بنا رسول الله ﷺ العصر فأماه رجل من بني سلمة فقال يا رسول الله انا نريد أن ننحر جزوراً ولما نجب أن نحضرها قال نعم فانطلق وانطلقنا معه فوجد الجزور لم ننحر فنحرت ثم قطعت ثم طبخ منها ثم أكلنا منها قبل أن تغيب الشمس (٢) » ومحال أن يكون هذا بعد المنان وفي صحيح مسلم عنه « وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر (٣) » ولا معارض لهذه السنن في الصحة ولا في الصراحة والبيان فردت بالجمل من قوله ﷺ « ومثل أهل الكتاب قبلكم كمثل رجل استأجر أجيرا فقال من يعمل الى نصف النهار على قيراط قيراط »

(١) رواه الجماعة الا الترمذي من حديث أنس بن مالك .

(٢) رواه مسلم في صحيحه .

(٣) رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي من حديث عبيد الله بن عمرو بن العاصي مطولا وسيد كره الشارح في الكلام على آخر وقت العصر

الح وبالله العجب أى دلالة في هذا على أنه لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل مثلين بنوع من أنواع الدلالة وإنما يدل على أن من صلاة العصر الى غروب الشمس أقصر من نصف النهار الى وقت العصر وهذا لا ريب فيه انتهى ﴿وآخره﴾ أى آخر وقت العصر صيدورة ظله مثليه قال الشافعي آخر الوقت المختار للعصر أن يكون ظل كل شيء مثليه وقيل الى أن تصفر الشمس وآخر وقت الضرورة مغيب الشمس كذا في المسوى ، وفي الحجة البالغة وكثير من الاحاديث يدل على أن آخر وقت العصر أن تنهد الشمس وهو الذي أطبق عليه الفقهاء فعمل المثليين بيان لآخر الوقت المختار والذي يستحب فيه ، أو نقول لعل الشرع نظر أولاً الى المقصود من اشتقاق العصر أن يكون الفصل بين كل صلاتين نحواً من ربع النهار فجعل الامد الآخر بلوغ الظل الى المثليين ثم ظهر من حوائجهم وأشغالهم ما يوجب الحكم بزيادة الأمد وأيضاً معرفة ذلك الحد تحتاج الى ضرب من التأمل وحفظ الفاء الاصل ورصد وإنما ينبغي أن يخاطب الناس في مثل ذلك بما هو محسوس ظاهر فنفت الله تعالى في روعه ﷺ أن يجعل الامد تغير قرص الشمس أو ضوءها والله تعالى أعلم ﴿مَا دَامَتُ الشَّمْسُ بَيَضاءَ نَقِيَّةً﴾ فإذا اصفرت خرج وقت العصر لما ورد في ذلك من الأحاديث منها حديث ابن عمرو قال قال رسول الله ﷺ « وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ووقت صلاة المغرب ما لم يسقط نور <sup>(١)</sup> الشفق ووقت صلاة العشاء الى نصف الليل ووقت صلاة الفجر ما لم تطلع الشمس » أخرجه مسلم وأحمد والنسائي وأبو داود ، ولا يخالف ما وقع في هذا الحديث في آخر وقت العصر والعشاء ما ورد في بعض الاحاديث « أن آخر وقت العصر مصير ظل الشيء مثليه وآخر وقت العشاء ذهاب ثلث الليل » فان هذا الحديث قد تضمن زيادة غير منافية للاصل لان وقت اصفرار الشمس هو متأخر عن المثليين اذ هي تبقى بيضاء نقية بعد المثليين وكذلك نصف الليل هو متضمن لزيادة غير منافية لما وقع في رواية بلفظ ثلث الليل على أن الرواية المنضمنة للزيادة

(١) بفتح التاء المثناة واسكان الواو أى نورانه وانتشاره ومعظمه وفي القاموس أنه حمرة الشفق القائمة فيه ، قاله المصنف في نيل الاوطار .

هي أصح من الاخرى (١) ﴿ وَأَوَّلُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ غُرُوبُ الشَّمْسِ ﴾ أى سقوط  
القرص وهو وقت الاختيار الذي يجوز أن يصلى فيه من غير كراهية والعمدة فيه  
حديثان حديث جبرائيل عليه السلام فانه صلى بالنبي ﷺ يومين وحديث بريدة  
ففيه أنه ﷺ أجاب السائل عنها أى عن الاوقات بأن صلى يومين والمفسر منهما  
قائض على المبهم وما اختلف يتبع فيه حديث بريدة لأنه مدنى متأخر والاول مكي  
متقدم وانما يتبع الآخر فالآخر كذا في الحجة ﴿ وَآخِرُهُ ذَهَابُ الشَّمَقِ الْأَحْمَرِ ﴾  
جميع كتب اللغة مصرحة بهذا وجميع أعمار العرب ومن بعدهم ، فمن زعم أن الشفق  
في لسان أهل اللغة أو لسان أهل الشرع يطلق على البياض فعليه الدليل ولا دليل  
ولو فرض وجود ما يدل على ذلك فلا ينكر ندوره ؛ كما لا ينكر أن الشائم في لسان  
العرب وأهل الشرع واطلاقه على الحمرة والحل على الأعم الأغلب هو الواجب ولا  
يحمل على النادر فليس هنا ما يسوغ اختلاف المذاهب قال ابن القيم رحمه الله تعالى  
امتداد وقت المغرب الى سقوط الشفق كما في صحيح مسلم من حديث عبد الله  
ابن عمر . وقد تقدم ، وفي صحيحه أيضاً عن أبي موسى أن سائلاً سأل رسول الله  
ﷺ عن المواقيت فذكر الحديث وفيه « فأمره فأقام المغرب حين وجبت الشمس  
فلما كان اليوم الثاني قال ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق ثم قال الوقت  
ما بين هذين » وهذا متأخر عن حديث جبرائيل عليه السلام لأنه كان بمكة وهذا  
قول وذلك فعل وهذا يدل على الجواز وذلك على الاستحباب ؛ وهذا في الصحيح  
وذلك في السنن وهذا يوافق قوله ﷺ « وقت كل صلاة ما لم يدخل وقت التي  
بعدها » وانما خص منه الفجر بالاجماع فما عداها من الصلوات داخل في عمومها والفعل  
انما يدل على الاستحباب فلا يعارض العام ولا الخاص ﴿ وَهُوَ ﴾ أى ذهاب

(١) اختار المصنف وتبعه الشارح أن وقت العصر مادامت الشمس يضاء نقية . وقد صرح عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد  
أدرك العصر » رواه الجماعة من حديث أبي هريرة وهو نص صريح في أن آخر وقت العصر الى  
غروب الشمس وروى نحوه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة . وتأوله الشارح  
باختصاص هذا الوقت بالمضطرين . ولكن صنيعة في وقت الصبح هنا وجعل آخره طلوع  
الشمس وهو في الحديث - وارد مع العصر - يرد عليه فان حكمهما واحد في الحديث نعم يكره التأخير  
الى آخر الوقت لغیر المضطر ولكن هذا شيء وخروج الوقت شيء آخر .

الشفق وغروبه ﴿أَوَّلُ الْعِشَاءِ﴾ للاجتماع على دخوله بالشفق ، والاحمر هو المتبادر منه لأن وقت الاستحباب الذي يستحب أن يصلى فيه هو أوائل الاوقات الا العشاء ﴿وَأَخْرُهُ نِصْفُ اللَّيْلِ﴾ فلمستحب الاصلى تأخيرها وهو قوله ﷺ «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء» ولانه أنفع في تصفية الباطن من الاشتغال المنسية لذكر الله تعالى وأقطع لمادة السمر بعد العشاء ، لكن التأخير ربما يفضى الى تقليل الجماعة وتغير القوم رفيع قلب الموضوع فلهذا كان النبي ﷺ اذا كثر الناس عجل واذا قلوا أخر كذا في الحجة فهذه علامات وكان المعلم لها جبرائيل عليه السلام ثم محمد رسول الله ﷺ للأمة ﴿وَأَوَّلُ وَقْتِ الْفَجْرِ إِذَا انْشَقَّ الْفَجْرُ﴾ أي ظهور الضوء المنتشر وبينه ﷺ أشقى بيان فقال لهم «انه يطلع معترضا في الافق» و«انه ليس الذي يلوح بياضه كذنب السرحان» وهذا شيء تدركه الابصار وقال تعالى (حتى يتبين لكم الخطيط الابيض من الخطيط الاسود من الفجر) فجاء بلفظ التفعّل لافادة أنه لا يكفي الا التبين الواضح أى يتبين لكم شيئا فشيئا حتى يتضح فانه لا يتم تبينه وظهوره الا بعد كمال ظهوره فانه يطلع أولا تباشير الضوء ثم ذنب السرحان وهو الفجر الكذاب ثم يتضح نور الصباح الذي أبداه بقدرته فالتق الاصبح ولذلك قال الشاعر \*

وأزرق الصبح يبدو قبل أبيضه \* وأول النيث قطر ثم ينسكب

قال ابن القيم ان النبي ﷺ كان يقرأ بالسيتين آية الى المائة ثم ينصرف منها والنساء لا يعرفن من الغلس وان صلاته كانت في التغليس حتى توفاه الله تعالى وانه انما أسفر بها مرة واحدة وكان بين سحوره وصلاته قدر خمسين آية فرد ذلك بمجمل حديث رافع بن خديج «أسفروا بالفجر فانه أعظم للأجر» وهذا بعد ثبوته انما المراد به الاسفار بهادوا ولا ابتداء فيدخل فيها مغلسا ويخرج منها مسفرا كما كان يفعله رسول الله ﷺ فقوله موافق لفعله لا مناقض له وكيف يقطن به المواظبة على فعل ما الاجر الاعظم في خلافه انتهى ﴿وَأَخْرُهُ طُلُوعُ الشَّمْسِ﴾ وما ينبغي أن يعلم أن الله عز وجل لم يكلف عباده في تعريف أوقات الصلوات بما يشق عليهم ويتعسر فالدين يسر والشرعة سمحة سهلة بل جعل صلى الله تعالى عليه وسلم للاوقات علامات

حسية يعرفها كل أحد فقال في الفجر طلوع النور الذى هو من أوائل أجزاء النهار يعرفه كل أحد وقال فى الظهر « اذا دحضت الشمس » اذا زالت الشمس وقال فى العصر « والشمس بيضاء ننية » وقال فى المغرب « اذا أقبل الليل من هنا وأدبر النهار من هنا » وقال فى العشاء من قدر وقت صلاته بأنه كان يصلها وقت غروب الهلال ليلة ثالث الشهر وورد <sup>(١)</sup> التقدير بالشفق وورد التقدير بثلاث الليل ونصفه فهذه العلامات لا تلتبس إلا على أكمله والنظر فى النجوم وإن كنت لا أظن ثبوت ذلك هو النظر الذى يكون فى الشمس والقمر واللاظلة المتقترنة بالنجوم ؛ والمراد أنه يستدل على دخول وقت كذا بكون النجم فى مكان كذا كما يكون مثل ذلك فى الشمس والقمر لا أنه النظر المفضى الى الاشتغال بعلم النجوم المؤدى الى الوقوع فى مضايق عن الشريعة بمزمل ، فان هذا علم نهى عنه الشارع وحذر عن اتيان صاحبه حتى جعل ذلك كفراً فكيف يجعل طريقاً الى أمر من أمور الشريعة ومهم من مهماتها ، فمن ظن أن شيئاً من علم الشريعة محتاج الى علم النجوم المصطلح عليه فهو اما جاهل لا يدري بالشريعة أو مغالط قد مالت نفسه الى ما نهى عنه الشارع وأراد أن يدفع عن نفسه القالة فاعتل بأنه لم يتعلق بمعرفة ذلك إلا لكونه قد تطلعت به معرفة أوقات الصلوات وكثيراً من نسمعه من المشتغلين بذلك يدلى بهذه الحجة الباطلة فيصده من لم يثبت قدمه فى علم الشريعة المطهرة ؛ ومن أعظم المروجات لهذه البلية ما وقع من جماعة من المشتغلين بعلم الفقه من تعداد النجوم وتقدير المنازل والاستكثار من ذلك بما لا طائل تحته إلا تأنيس المنجمين فانا لله وانا اليه راجعون وحاصل الكلام أن هذه تكاليف موجهة كلف الله تعالى بها عباده وعين أوقاتها تعيننا يعرفه العالم والجاهل والقروى والبدوى والحرو والعبد والذكرو والانثى على حد سواء اشترك فيه كل هؤلاء لا يحتاج معه الى شئ آخر \*

(١) هذا التقدير قدره النعمان بن بشير رضى الله عنه وقد بينت فى شرحى على التحقيق لابن الجوزى أنه تقدير لا يعاين كل شهر فان القمر يقبب ليلة ثالث الشهر فى أوقات مختلفة باختلاف الأشهر وقد يصل الفرق بين الليلة الثالثة من شهر وبين الليلة الثالثة من شهر آخر الى نحو الساعتين ولعل النعمان رأى النبي صلى الله عليه وسلم صلى العشاء لتسقوط القمر لثلاثة مرات من غير تبضع ولا استقصاء فظن أن هذا الوقت متحد فى الليالى ولم يلاحظ الفرق بينهما .

أمع الصبح للنجوم تجل \* أم مع الشمس للظلام بقاء

قال صاحب سبل السلام التوقيت في الايام والشهور والسنوات بالحساب للنزول القمرية بدعة باتفاق الأمة فلا يمكن عالم من علماء الدنيا أن يدعي أن ذلك كان في عصره صلى الله تعالى عليه وسلم أو عصر خلفائه الراشدين وإنما هو بدعة لعلمها ظهرت في عصر المأمون حين أخرج كتب الفلاسفة وعربها ومنها المنطق والنجوم فانه علم أولئك الذين قال الله تعالى فيهم ( فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم ) فاقول أحوال المقربين على حساب المنازل القمرية أنهم مبتدعون وكل بدعة ضلالة ولقد عظمت هذه البدعة في الحرمين الشريفين فانهم في مكة المكرمة لا يعتمدون إلا على ذلك ولهم فيه أنواع مؤلفات مثل الربع الحبيب ونحوه يدرسونه ويقرءونه ويعتمدونه وهو من العلم الذي قال فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « علم لا ينفع وجهل لا يضر » وهو من علم أهل الكتاب فان أعيادهم ونحوها تدور على حساب سير الشمس ؛ ولعله دخل على المسلمين من علم اليونان وأهل الكتاب ومات رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد أن أنزل الله تعالى عليه ( اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً ) وكان أهل بيته وأصحابه رض على ذلك لا يعرفون منازل الزيادة والنقصان ولا ما جملة المتأخرون هو الميزان ولا شيئاً من هذه الامور التي صار ذلك التكليف الموقت عليها يدور انتهى <sup>(١)</sup> « وَمَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ أَوْ سَهَا عَنْهَا فَوَقْتُهَا حِينَ يَذْكُرُهَا » أي وقت القضاء اذا ذكر وقد دلت على ذلك الاحاديث الصحيحة كحديث أنس عند البخارى ومسلم وغيرهما وحديث أبي هريرة عند مسلم وغيره وقد ورد هذا

(١) يظهر أن صاحب سبل السلام ومن بعده الشارح لم يعرفا الفرق بين علم النجوم المنهى عنه وهو دعوى معرفة الغيب بحسابها وما الى ذلك وبين علم الفلك والبيانات وتقدير منازل الشمس والقمر والكسوف والحسوف ومواقيت الصلاة والشهور وغير ذلك حقيقة لم يكن في عصره صلى الله تعالى عليه وسلم ولا في عصر خلفائه الراشدين ولكننا لانسميه بدعة لأن كل علم مستحدث ينفع الناس يجب تعلمه على بعض أفراد المسلمين ليكون قوة لهم ترقى بها الأمة الاسلامية . وإنما البدعة ما يستحدثه الناس في أنواع العبادات فقط وما كان في غير العبادات ولم يخالف قواعد الشريعة فليس بدعة أصلاً والله الموفق .

المعنى من غير وجه وهو قوله ﷺ « من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل يقول في كتابه العزيز ( أقم الصلاة لذكري ) قلت وعلى هذا أهل العلم وقاسوا المفوت قصداً على النائم كذا في المسوي ( وَمَنْ كَانَ مَعْدُورًا ) لأن الأوقات للصلوات قد عينها الشارع وحدد أولئها وأواخرها بعلامات حسية وجعل ما بين الوقتين لكل صلاة هو الوقت لتلك الصلاة وجعل الصلاة المفعولة في غير هذه الأوقات المعينة صلاة المنافق وصلاة الأمراء الذين يمتنون الصلاة كقوله في حديث أنس الثابت في الصحيح « قال سمعت رسول الله ﷺ يقول تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها أربعا لا يذكر الله إلا قليلا . وكقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لأبي ذر « كيف أنت إذا كان عليك أمراء يمتنون الصلاة أو يؤخرون الصلاة عن وقتها قلت فما تأمرني قال صل الصلاة لوقتها » الحديث ونحو ذلك وهكذا أحاديث النهي عن الصلاة بعد العصر وبعد الفجر فكان ما ذكرناه دليلا على أن أدرك الركعة في الوقت الخارج عن الأوقات المضروبة كوقت طلوع الشمس وغروبها وطلوع الفجر هو خاص بالمعدور كمن مرض مرضا شديدا لا يستطيع معه تأدية الصلاة ثم شفى وأمكنه أدرك ركعة وكالحائض إذا طهرت وامكنها أدرك الركعة ونحو ذلك ( وَأَدْرَكَ ) الصلاة ركعة فقد أدركها أي الصلاة لما ورد في ذلك من الأحاديث الصحيحة كحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » وهو في الصحيحين وغيرهما ونحو ذلك حديث عائشة عند مسلم وغيره وقد ثبت من حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما بلفظ « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة »<sup>(١)</sup> وهذا يشمل جميع الصلوات لا يخص شيئا منها قلت هذا الحديث يحتمل

(١) لم يحجر المؤلف ولا الشارح آخر وقت العصر مع هذا الحديث باختلاف رواياته فإن دعوى المؤلف أن أدرك ركعة من الصلاة إنما هو للمضطر لا دليل عليها بل الحديث عام في كل من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس والأحاديث الأخرى إنما تدل على النهي عن تأخير العصر إلى اصفرار الشمس ولكنها لا تدل على أنه آخر وقتها .

وجوها : أحدها من أدرك ركعة من الصلاة في الوقت فالجميع أداء والا قضاء وهو الأصح عند الشافعية وقال أبو حنيفة بذلك في العصر خاصة . وثانيها من أدرك من المعذورين من الوقت ما يسع ركعة من الصلاة فقد وجبت عليه تلك الصلاة وهو مذهب أبي حنيفة وقول للشافعي . وثالثها أن الجماعة تدرك بركعة وهو وجه للشافعية وقال أبو حنيفة لو أدرك التشهد كان مدركا للجماعة كذا في المسوي فمن صلى ركعة في الوقت والباقي خارج الوقت لا يكون عند الشافعي كمن صلى الكل خارج الوقت وقال أبو حنيفة مثله الا في صلاة العصر خاصة وقد رد ابن القيم على من قال بكونها خلاف الأصول ورده بالمشابه من نهي عليه السلام عن الصلاة وقت طلوع الشمس أم رد في اعلام الموقعين فليرجع اليه عليه السلام والترويت واجب لما ورد في ذلك من الاوامر الصحيحة بتأدية الصلاة لوقتها والنهي عن فعلها في غير وقتها المضروب لها عليه السلام والجمع لعذر جائز أي بين الصلاتين ان كان سوريا وهو فعل الاولى في آخر وقتها والاخري في أول وقتها فليس بجمع في الحقيقة لان كل صلاة مفعولة في وقتها المضروب لها وانما هو جمع في الصورة ومنه جمعه عليه السلام في المدينة المنورة من غير مطر ولا سفر كما في الصحيح من حديث ابن عباس وغيره فانه قد وقع التضييع في بعض الروايات بما يفيد ذلك بل فسر من رواه بما يفيد انه الجمع الصوري وقد أوضح المساتن ذلك في رسالة مستقلة فالمراد بالجمع الجائز للعذر هو جمع المسافر والمريض وفي المطر كما وردت بذلك الأدلة الصحيحة وقد اختلف في جواز الجمع بين الصلاتين لغیر هذه الاعذار أو مع عدم العذر والحق عدم جواز ذلك كما حققه المجتهد الرباني شيخنا العلامة محمد بن علي الشوكاني في الفتح الرباني وغيره من مؤلفاته المباركة عليها ولها وفيها عليه السلام والمُتَيْمُّمُ وَفَاقِصُ الصَّلَاةِ عليه السلام كمن به مرض يمنعه عن استيفاء بعض أركانها عليه السلام أو الطهارة عليه السلام كمن في بعض أعضاء وضوئه ما يمنعه من غسله للماء عليه السلام يُصَلُّونَ كَثِيرٌ مِنْ غَيْرِ تَأْخِيرٍ عليه السلام وجهه انهم داخلون في الخطأ المشتل على تعيين الأوقات وبيان أولها وآخرها ولم يأت ما يدل على أنهم خارجون عنها وأن صلاتهم لا تجزىء إلا في آخر الوقت ولم يعول من أوجب التأخير على شيء تقوم به الحجة بل ليس بيده إلا مجرد الرأي البحت كقولهم إن صلاتهم بدلية ونحو ذلك وهذا لا يفتي



من الحق شيئاً؛ أقول لم يأت ما يدل على وجوب التأخير على من كان ناقص صلاة أو طهارة من كتاب ولا سنة بل التيمم مشروع عند عدم الماء اذا حضر وقت الصلاة وكذلك من كانت به علة لا يتمكن معها من استيفاء الطهارة أو الصلاة جاز له أن يصلي اذا حضر وقت الصلاة كيف أمكن وذلك هو المطلوب منه والواجب عليه ، ولو كان التأخير واجباً على من كان كذلك لبينه الشارع لأنه من الأحكام التي تعم بها البلوى ولا فرق بين من كان راجعاً لزوال العلة في آخر الوقت ومن كان آيساً من زوالها في الوقت ، ومن زعم أنه يجب تأخير صلاة من الصلوات على فرد من أفراد العباد لم يقبل منه ذلك إلا بدليل ؛ وأما ما يقال من أن الصلاة الناقصة أو الطهارة الناقصة بدل عن الصلاة الكاملة أو الطهارة الكاملة فكلام لا ينفق في موطن اختلاف ولا تقوم بمثله الحجة على أحد ، على أن البدلية غير مسلمة وعلى فرض تسليمها فلا نسلم أن البدل لا يجزئ إلا عند تعذر المبدل الى آخر الوقت فانهم يجعلون الظهر أصلاً والجمعة بدلاً والجمعة مجزئة في أول وقت الظهر بل لا يجزئ في ذلك الوقت غيرها لمن لم يكن معذوراً ؛ ثم سلمنا أن البدل لا يجزئ إلا عند تعذر المبدل فوقت التعذر هو وقت الصلاة مثلاً فاذا دخل أول جزء من أجزاء الوقت والمبدل متعذر كان البدل في ذلك الوقت مجزئاً ومن زعم غير هذا جاءنا بحجة ﴿وَمَا كُنْ﴾ أو قات الكراهة بعد الفجر حتى ترفع الشمس وعند الزوال وبعد العصر حتى تتركب فلما ثبت في الصحيح عن جماعة من الصحابة مرفوعاً من النبي عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس وعند الزوال ، وورد في روايات أخر النهي عن الصلاة في الثلاثة الاوقات وقت الطلوع ووقت الزوال ووقت الغروب ، قال في الحجة الصلاة خير موضوع فمن استطاع أن يستكثر منها فليفعل غير أنه نهى عن خمسة أوقات ثلاثة منها أو كد منها من الباقيين وهي الساعات الثلاث اذا طلعت الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل وحين تنضيف للغروب حتى تغرب لانها أوقات صلاة الجوس ، وأما الآخرا فقولہ ﷺ «لأصلاة بعد الصبح حتى تبزغ الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب» ولذلك صلى فيهما النبي ﷺ تارة وروى استثناء نصف النهار يوم الجمعة واستنبط جوازها في الاوقات الثلاث في المسجد الحرام من حديث «يا بني عبد

مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئاً فلا يمنعن أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار<sup>(١)</sup>» وعلى هذا فالسر في ذلك أنها وقت ظهور شعائر الدين ومكانه فعارضها المانع من الصلاة انتهى \* وأقول الأحاديث في النهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر قد صحت بلا ريب وهي عمومات قابلة للتخصيص بما هو أخص منها مطلقاً لا بما هو أعم منها من وجه وأخص منها من وجه كالحديث الأمر بصلاة نحية المسجد فإنه من باب تعارض العمومين والواجب المصير إلى الترجيح فإن أمكن ترجيح أحدهما على الآخر وجب العمل به وإن لم يمكن وجب المصير إلى الترجيح بأمور خارجة فإن تعذر من جميع الوجوه فالتخير أو الاطراح في مادة إذا تقرر هذا فاعترضت به أحاديث النهي عن الصلاة في الوقتين المذكورين لا يصلح للمعارضة أما حديث الرجلين اللذين أمرهما ﷺ بالاعادة فقد اختلفت الرواية ففي بعض الروايات أنه قال هذه فريضة وتلك نافلة وفي بعضها عكس ذلك وعلى الرواية الأولى لا معارضة وعلى الثانية غاية ما هناك أن ذلك يكون مخصصاً لحديث النهي بمثل حال الرجلين وهو من دخل مسجد جماعة يصلون فيه فريضة في أحد الوقتين فإنه يتنفل معهم وحديث « أنه ﷺ كان يصلي ركعتين بعد العصر قد تبين في روايات الحديث الثابتة في الأمهات أنه وفد عليه وفد عبد القيس فشغلوه عن ركعتي الظهر فصلاهما بعد العصر وكان هديه ﷺ أنه إذا فعل شيئاً دأب عليه حتى سأله بعض نسائه وقالت « هل تقضيهما إذا فاتنا فقال لا » وقد ذكر من روى ذلك وما عليه شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى . وأما حديث « لا تمنعوا طائفاً » فهو مع كونه غير صلاة وإن كان مشبهاً بها فليس المشبه كالشبه به هو أيضاً عام مخصص بأحاديث النهي أو خاص بنوع من أنواع الصلاة وهو الطواف فليعلم \*

(١) ليس المراد من هذا الحديث أباحة الصلاة في الاوقات المذكورة بل هو نهى لبقى عبد مناف من التعرض للمصلى في أى وقت شاء لما كانوا يزعمون لا أنفسهم من السطوع على البيت وعلى زائريه فهو حجر عليهم كف به أيديهم عن التعرض للناس ولكنه لا يفهم منه أن النهي من الاوقات انما هو في غير البيت وهذا واضح لا يخفى على متأمل



## (بَابُ الْأَذَانِ)

أقول هذه العبادة من أعظم شعائر الاسلام وأشهر معالم الدين فانها وقت المواظبة عليها منذ شرعها الله سبحانه وتعالى الى أن مات رسول الله ﷺ في ليل ونهار وحضر وسفر ولم يسمع بانه وقع الاخلال بها أو الترخيص في تركها ﴿يُسْرَعُ﴾ وقد اختلف في وجوبه والظاهر الوجوب لامره ﷺ بذلك في غير حديث، والحاصل أنه ما ينبغي في مثل هذه العبادة العظيمة أن يتردد متردد في وجوبها فانها أشهر من نار على علم وأدلتها هي الشمس المنيرة ﴿لَأَهْلٍ كُلِّ بَلَدٍ أَنْ يَتَّخِذُوا مَوْذَنًا﴾ وأما كون المؤذن مكلفاً ذكرنا فهذا هو الظاهر لان الأذان عبادة شرعية لا تجزىء إلا من مكلف بها ولم يسمع في أيام النبوة ولا في الصحابة فن بعدهم من التابعين وتابعيهم أنه وقع التأذين المشروع الذي هو اعلام بدخول الوقت ودعاء الى الصلاة من امرأة قط وأما أذان المرأة لنفسها أو لمن يحضر عندها من النساء مع عدم رفع الصوت رفعا بالغاً فلا مانع من ذلك بل الظاهر أن النساء ممن يدخل في الخطاب بالاذان ولم يأت ما تقوم به الحجة لا في كون المؤذن طاهراً من الحدث الاكبر ولا من الحدث الاصغر لأن ما هو مرفوع في ذلك لم يصح وما هو موقوف على صحابي أو تابعي لا تقوم به الحجة وان كان التطهر للمؤذن من الحدثين هو الأولى والأحسن فقد كره النبي ﷺ أن يرد السلام وهو يحدث حدثاً أصغر حتي توضحاً كما في رواية وتيمم كما في أخرى والاذان أولى بذلك من مجرد السلام . قال الماتن في حاشية الشفاء وظاهر الاحاديث أنه لا يصح أذان غير المتوضئ . وقد ورد حديث يدل على اشتراط كون المؤذن متوضئاً أخرجه الترمذي بلفظ « لا يؤذن الا متوضئ » وقد أعل بالانقطاع والارسال ويشهد له حديث « اني كرهت أن أذكر الله الا على طهر » أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان ﴿يُنَادِي بِأَلْفَاظِ الْأَذَانِ الْمَشْرُوعَةِ﴾ لاعلامهم بمواقيت الصلاة وللتمسك بشعائر الاسلام فقد كان الغزاة في أيام النبوة وما بعدها اذا جهلوا حال أهل قرية تركوا حربهم حتي يحضر وقت الصلاة فان سمعوا أذاناً كفوا عنهم وان لم يسمعوا قاتلوهم مقاتلة المشركين وأما غير أهل البلد كالمسافر

والقيم بملاة من الارض فيؤذن لنفسه ويقيم فان كانوا جماعة أذن لهم أحدهم وأقام .  
والفاظ الأذان قد ثبتت في أحاديث كثيرة وفي بعضها اختلاف بزيادة وتقص وقد  
قرر أن العمل على الزيادة التي لا تنافي المزيدي فثبت من وجه صحيح مما فيه زيادة  
تعين قبوله كترجيع الاذان وترجيع الشهادتين ولا تطرح الزيادة اذا كانت أدلة  
الاصل أقوى منها لانه لا تعارض حتى يصار الى الترجيح كما وقع لكثير من أهل  
العلم في هذا الباب وغيره من الابواب بل الجمع ممكن بضم الزيادة الى الاصل وهو  
مقدم على الترجيح وقد وقع الاجماع على قبول الزيادة التي لم تكن منافية كما تقرر في  
الاصول وأدلة افراد الاقامة أقوى من أدلة تشفيها ولكن التشفيع مشتمل على زيادة  
خارجة من مخرج صالح للاعتبار فكان العمل على أدلة التشفيع متيناً ﴿عند﴾  
دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ ﴿إلا الاذان للفجر قبل دخول وقتها لما في الصحيحين  
من حديث سالم بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « إن بلالا  
يؤذن . بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم » وفي صحيح  
مسلم عن سمره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « لا يغرنكم نداء بلال  
ولا هذا البياض حتي ينفجر الفجر » وهو في الصحيحين من حديث ابن مسعود  
ولفظه « لا يمنع أحدكم أذان بلال من سحوره فانه يؤذن أو ينادي ليرجع قائمكم  
وينبه نائمكم » قال مالك ام يزل الصبح ينادي لها قبل الفجر فودت هذه  
السنة لمخالفتها الأصول والقياس على سائر الصلوات وبحديث حماد بن سلمة  
عن أيوب عن نافع عن ابن عمر « أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر فأمره النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يرجع فينادي ألا ان العبد نام ألا ان العبد  
نام فرجع فنادي ألا إن العبد نام » ولا ترد السنة الصحيحة بمثل ذلك فانها  
أصل بنفسها وقياس وقت الفجر على غيره من الاوقات لو لم يكن فيه إلا مصادمة  
للسنة لكفى في رده فكيف والفرق قد أشار اليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو  
ما في النداء قبل الوقت من المصلحة والحكمة التي لا تكون في غير الفجر واذا  
اختص وقتها بأمر لا يكون في سائر الصلوات امتنع اللاحق ، وأما حديث حماد  
عن أيوب فحديث معلول عند أئمة الحديث لا تقوم به حجة كذا في أعلام الموقعين

وقد أطل ابن القيم في تعليل هذا الحديث والجواب عنه وعن غيره فليرجع اليه ﴿وَيُشْرَعُ لِلسَّامِعِ أَنْ يُتَابِعَ الْمُؤَذِّنَ﴾ لما قد ثبت في الصحيح من حديث أبي سعيد أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال «إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن» وفي الباب عن جماعة من الصحابة بنحو هذا وورد مفصلاً مبيناً من حديث عمر بن الخطاب قال «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله قال أشهد أن لا إله إلا الله ثم قال أشهد أن محمداً رسول الله قال أشهد أن محمداً رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة إلا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر قال الله أكبر الله أكبر ثم قال لا إله إلا الله قال لا إله إلا الله من قلبه دخل الجنة» أخرجه مسلم وغيره وأخرج نحوه البخاري وقد اختار بعض العلماء الجمع عند الجمعيتين بين المتابعة للمؤذن والحوقة وهو جمع حسن وإن لم يكن متعيناً ﴿ثُمَّ تَشْرَعُ الْإِقَامَةُ عَلَى الصَّغَةِ الْوَارِدَةِ﴾ أقول قد ثبت تشريع الأذان وإيتار الإقامة في الصحيحين وغيرهما وروى من وجه صحيح تشعيم جميع ألفاظ الإقامة وورد في الإقامة من وجه صحيح ما يدل على إيتارها إلا التكبير في أولها وآخرها وقد قامت الصلاة فإن ذلك يسكون مني مني ؛ وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الكل سنة وأنها فعلها المؤذن والمقيم فقد فعل ما هو حق وسنة قال المسان في شرح المنقبي بعد ما ذكر اختلاف الناس في ذلك وأطال في بيانه : إذا عرفت هذاتين لك أن أحاديث ثنية الإقامة صالحة للاحتجاج بها وأحاديث أفراد الإقامة وإن كانت أصح منها لكنرة طرقها وكونها في الصحيحين لكن أحاديث الثنية مشتملة على الزيادة فالمصير إليها لازم لاسيما مع تأخر تاريخ بعضها انتهى ، ثم اعلم أن هذا الشعار لا يختص بصلاة الجماعة بل كل مصلى عليه أن يؤذن ويقيم لكن من كان في جماعة كفاه أذان المؤذن لها وإقامته ؛ ثم الظاهر أن النساء كالرجال لأنهن شقائقهم والأمر لهم أمرهن ولم يرد ما ينتهض للحجة في عدم الوجوب عليهن فإن الوارد في ذلك في أسانيدهم تركون لا يميل الاحتجاج بهم فإن ورد دليل يصلح لآخراجهن فذاك وإلا فمن كالرجال •



• (بَابُ وَيَجِبُ عَلَى الْمُصَلِّي تَطْهِيرُ ثَوْبِهِ) •

لنص القرآن ( وثيابك فطهر ) ولقوله ﷺ لمن سأله « هل يصلي في الثوب الذي يأتي فيه أهله فقال نعم إلا أن يرى فيه شيئاً فيغسله » أخرجه أحمد وابن ماجه ورجال اسناده ثقات ومثله عن معاوية قال . « قلت لأُم حبيبة هل كان النبي ﷺ يصلي في الثوب الذي يجامع فيه قالت نعم اذا لم يكن فيه أذى » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه باسناد رجاله ثقات ومنها حديث خلعه ﷺ النعل أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم وابن خزيمة وابن حبان وله طرق عن جماعة من الصحابة يقوي بعضها بعضها ومنها الادلة المتقدمة في تعيين النجاسات ﴿ وَبَدَنِهِ ﴾ لانه أولى من تطهير الثوب ولما ورد من وجوب تطهيره ﴿ وَمَكَانِهِ مِنَ النِّجَاسَةِ ﴾ لما ثبت عنه ﷺ من رش الذنوب على بول الأعرابي ونحو ذلك وقد ذهب الجمهور الى وجوب تطهير الثلاثة للصلاة وذهب جمع الى أن ذلك شرط لصحة الصلاة وذهب آخرون الى أنه سنة ؛ والحق الوجوب فمن صلى ملابساً للنجاسة عامداً فقد أخل بواجب وصلاته صحيحة والشرطية التي يؤثر عدمها في عدم المشروط كما قرره أهل الاصول لا يصلح للدلالة عليها إلا ما كان يفيد ذلك مثل نفي القبول أو نحو الصلاة ان صلى في مكان متنجس أو انتهى عن الصلاة في المكان المتنجس لدلالة النهي على الفساد وأما مجرد الامر فلا يصلح لاثبات الشروط ؛ اللهم إلا على قول من قال إن الامر بالشئ نهى عن ضده فليكن هذا منك على ذكر فانك أن تفتنت له رأيت العجب في كتب الفقه قنهم كثيراً ما يجعلون الشئ شرطاً ولا يستفاد من دليله غير الوجوب وكثيراً ما يجعلون الشئ واجبا ودليله يدل على الشرطية ؛ والسبب الحامل على ذلك عدم مراعاة القواعد الاصولية والذهول عنها ؛ والخاص أن ما دل على الشرطية دل على الوجوب وزيادة وهو تأثير بطلان المشروط وما دل على الوجوب لا يدل على الشرطية لان غاية الواجب ان تاركه يندم وأما انه يستلزم بطلان الشئ الذي ذلك الواجب جزء من اجزائه أو عارض من عوارضه فلا ، فنحكم على الشئ بالوجوب وجعل عامه موجبا للبطلان أو حكم على الشئ بالشرطية ولم يجعل عدمه موجبا للبطلان فقد غفل عن هذين المفهومين

وفي المقام أدلة مختلفة ومقالات طويلة ليس هذا محل بسطها ﴿ وَسَرُّ عَوْرَتِهِ ﴾  
 قوله تعالى ( يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ) قلت الزينة ما وارى عورتك  
 ولو عباءة قاله مجاهد والمسجد الصلاة ولما وقع منه ﷺ من الأمر بسترها في كل  
 الأحوال كما في حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال « قلت يا رسول الله عوراتنا  
 ما نأتى منها وما ننظر قال : احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قلت  
 فإذا كان القوم بعضهم في بعض قال : ان استطعت أن لا يراها أحد فلا يرينها قلت  
 فإذا كان أحدا خاليا قال الله تبارك وتعالى أحق أن يستحيا منه » أخرجه أحمد وأبو داود  
 وابن ماجه والترمذي وعلقه البخاري وحسنه الترمذي وصححه الحاكم ومن ذلك قوله ﷺ  
 لعل « لا تبرز نخذك ولا تنظر الى نخد حتى ولا ميت » أخرجه أبو داود وابن ماجه  
 والحاكم والبيهقي في اسناده مقال ولكنه يعضده حديث محمد بن جحش قال « مر رسول  
 الله ﷺ على معبر ونخذه مكشوفتان فقال يا معبر غط نخدك فان الفخذين عورة »  
 أخرجه أحمد والبخاري في صحيحه تعليقا وأخرجه أيضا في تاريخه والحاكم في المستدرک  
 وروى الترمذي وأحمد من حديث ابن عباس مرفوعا « الفخذ عورة » وأخرج  
 نحوه مالك في الموطأ وأحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وعلقه  
 البخاري ، وقد عارض أحاديث الفخذ عورة أحاديث أخر وليس فيها إلا أنه ﷺ  
 كشف عن فخذه يوم خيبر أوفى بيته ولا يصلح ذلك لمعارضة ما تقدم وورد في الركبة  
 ما يفيد أنها تستر وما يخالف ذلك ، وأما المرأة فورد حديث « لا يقبل الله صلاة حائض  
 إلا بخمار » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة والحاكم ، وقد  
 روي موقوفا ومرفوعا من حديث عائشة ومن حديث أبي قتادة؛  
 ومما يفيد وجوب ستر العورة أحاديث النهي عن الصلاة في الثوب الواحد ليس على  
 عاتق المصلي منه شيء ، وفي بعضها « فليخالف بين طرفيه » وفي بعضها « وان كان ضيقا فآزر  
 به » وكلها في الصحيح ولكن ليس فيها ما يستفاد منه الشرطية التي صرح بها جماعة من المصنفين  
 وحديث الحارث اذا انتفض للاستدلال به على الشرطية فهو خاص بالمرأة وقد عرفت مما سلف  
 أن الذي يستلزم عدمه عدم الصلاة أى بطلانها هو الشرط أو الركن لا الواجب

فمن زعم أن من ظهر شيء من عورته في الصلاة أوصلى بثياب متنجسة كانت صلاته باطلة فهو مطالب بالدليل ولا ينفعه مجرد الاوامر بالستر أو التطهير فان غاية ما يستفاد منها الوجوب ﴿وَلَا يَشْتَمِلُ الصَّمَاءُ﴾ لحديث أبي هريرة « أن النبي ﷺ نهى أن يشتمل الصماء » وهو في الصحيحين وفي لفظ فيهما « وأن يشتمل في أزاره اذا ما صلى إلا أن يخالف بطرفيه على عاتقه » وأخرج نحوه الجماعة من حديث أبي سعيد ؛ واشتمال الصماء هو أن يجلل جسده بالثوب لا يرفع منه جانبا ولا يبقى ما يخرج منه يده ﴿وَلَا يَسْدِلُ﴾ لحديث النهي عن السدل في الصلاة وهو عند أحمد وأبي داود والترمذي والحاكم في المستدرک وفي الباب عن جماعة من الصحابة ؛ والسدل هو اسبال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانبيه بين يديه بل يلتحف به ويدخل يديه من داخل فيركم ويسجد وهو كذلك ﴿وَلَا يُسْبِلُ﴾ لما ورد من الاحاديث الصحيحة من النهي عن ارسال الازار والمراد بالاسبال أن يرخي أزاره حتى يجاوز الكعبين ﴿وَلَا يَكْفُتُ﴾ لانه قد ورد النهي عن أن يكفت الرجل ثوبه أو شعره أما كفت الثوب فكأن يأخذ طرف ثوبه فيغرز في حجزته أو نحو ذلك وأما كفت الشعر فنحو أن يأخذ منه خصلة مسترسلة فيكفنها في شعر رأسه أو يربطها بخيط اليه أو نحو ذلك ﴿وَلَا يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ حَرِيرٍ﴾ والاحاديث في ذلك كثيرة وكلها يدل على المنع من لبس ثوب الحرير الخالص وأما المشوب فلما ذهب في ذلك معرفة ؛ فبعض الاحاديث يدل على أنه إنما يحرم الخالص لا المشوب كحديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود قال « إنما نهى رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت من القز » قال ابن عباس أما السدي والعلم فلا نرى به بأسا ؛ وبعضها يدل على المنع كما ورد في حلة السبراء فانه غضب لما رأى عليا قد لبسها وقال « انى لم أبعث بها اليك لتلبسها إنما بعثت بها اليك لتشقها خرا بين النساء » وهو في الصحيح والسيراء قد قيل إنها المخلوطة بالحرير لا الحرير الخالص وقيل انها الحرير الخالص المخطط وقيل غير ذلك ولكنه قد ورد في طريق من طرق هذا الحديث ما يفيد أنها غير خالصة فاخرج ابن أبي شيبة وابن ماجه والدورقي هذا الحديث بلفظ قال على : « أهدى الى رسول الله



ﷺ حلة مسيرة اما سداها وأما لحتها » فذكر الحديث ﴿ وَلَا تَوْبَ شَهْرَةٍ ﴾  
 لحديث « من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة » أخرجه أحمد  
 وأبو داود وابن ماجه والنسائي بإسناد رجاله ثقات من حديث ابن عمر وهذا الوعيد  
 يدل على أن لبسه محرم في كل وقت فوقت الصلاة أولى بذلك وأما الثوب المصبوغ  
 بالصفرة والحمرة فلا دلة في ذلك متعارضة فلم هذا لم نذكره وقد أفرد الماتن برسالة مستقلة  
 ﴿ وَلَا مَنُصُوبٍ ﴾ لكونه ملك الذبير وهو حرام بالاجماع ﴿ وَعَلَيْهِ اسْتِقْبَالُ عَيْنِ  
 الْكَبِيرَةِ إِنْ كَانَ مُشَاهِدًا لَهَا أَوْ فِي حَكْمِ الْمُشَاهِدِ ﴾ وجوبا لانه قد تمكن من اليقين  
 فلا يعدل عنه الى الظن والاحاديث المتواترة مصرحة بوجوب الاستقبال بل هو  
 نص القرآن الكريم : ( فول وجهك شطر المسجد الحرام ) وعلى ذلك أجمع المسلمون  
 وهو قطعي من قطعيات الشريعة ﴿ وَغَيْرَ الْمُشَاهِدِ ﴾ ومن في حكمه ﴿ يَسْتَقْبِلُ الْجِهَةَ  
 بَعْدَ التَّحَرُّي ﴾ لان ذلك هو الذي يمكنه ويدخل تحت استطاعته ولم يكلفه الله تعالى  
 مالا يطيق كما صرح بذلك في كتابه العزيز وقد جعل النبي ﷺ بين المشرق  
 والمغرب قبلة كما في حديث أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه ، ومثل ذلك ورد عن  
 الخلفاء الراشدين رضی الله تعالى عنهم وقد استقبل النبي ﷺ الجهة بعد خروجه  
 من مكة المكرمة وشرع للناس ذلك ، اقول استقبال القبلة هو من ضروريات الدين  
 فمن أمكنه استقبال القبلة تحقيقا فذلك الواجب عليه مثل القاطن حولها المشاهد لها  
 من دون قطع مسافة ولا تجشم مشقة ومن لم يمكن كذلك ففرضه استقبال الجهة  
 وليس المراد من تلك الجهة الكعبة على الخصوص بل المراد ما أرشد اليه ﷺ من  
 كون بين المشرق والمغرب قبلة فمن كان في جهات اليمن وعرف جهة المشرق وجهة  
 المغرب توجه بين الجهتين فان تلك الجهة هي القبلة ، وكذلك من كان بجهة الشام  
 يتوجه بين الجهتين من دون اتعاب للنفس في تقدير الجهات ، فان ذلك ما لم يرد به  
 الشرع ولا كلف به العباد والحاريب المنصوبة في المساجد والمشاهد المعمورة في بلاد  
 المسلمين الذين لهم عناية بأمر الدين منمنية عن التكلف وكذلك اخبار العدول المرضيين  
 كافية فان من قال : هذه جهة القبلة ، أو عمر محررا يأوي اليه الناس لا شك أنه قد بلغ  
 من التحري ما يبلغه من أراد تأدية صلاة أو صلوات في مكان من الامكنة لأن معرفة

الجهة التي عرفناك بها من السير ما تراد لمعرفته لتكون الجهات الأربع معلومة لكل عاقل وقد يعرض اللبس في بعض المواطن على بعض الافراد إما لعدم ظهور ما يهتدى به في ظلمة الليل أو حيولة جبال عالية في أرض عالية لا يعرفها مع تلون طرقها التي قد سلكها فهذا فرضه أن يعمّن النظر في تعريف الجهة فإذا أعوزه الأمر توجه حيث شاء ، هذا في الفرائض وأما النوافل فقد خفف الشارع فيها وسوغ تأديتها على ظهر الراحلة الى جهة القبلة وغير جهتها بل سوغ تأدية الفريضة في الأرض الندية على ظهر الراحلة كما نجد ذلك في المنتقى وشرحه ، وهذا خلاصة ما نعبدها الله به في أمر القبلة وهو يغنيك عن التفريعات الطويلة والتهويلات المهيّلة في كتب الفقه •

### • (بابُ كَيْفِيَةِ الصَّلَاةِ) •

وهي على ما تواتر عنه صلى الله عليه وسلم وتوارثه الأمة أن يتطهر ويستر عورته ويقوم ويستقبل القبلة بوجهه ويتوجه الى الله تعالى بقلبه ويخلص له العمل ويقول : « الله أكبر » بلسانه ويقرأ فاتحة الكتاب ويضم معها الا في ثالثة الفرض ورابعته سورة من القرآن ثم يركع وينحني بحيث يقتدر على أن يمسح ركبتيه برؤس أصابعه حتى يطمئن راکما ثم يرفع رأسه حتى يطمئن قائماً ثم يسجد على الأركان السبعة اليدين والرجلين والركبتين والوجه ثم يرفع رأسه حتى يستوى جالساً ثم يسجد ثانياً كذلك ، فهذه ركعة ؛ ثم يقعد على رأس كل ركعتين ويتشهد فإن كان آخر صلاته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا أحب الدعاء اليه وسلم على من يليه من الملائكة والمسلمين ، فهذه صلاة النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت أنه ترك شيئاً من ذلك قطعاً من غير عذر في فريضة وصلاة الصبح والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين وهي التي توارثوا أنها مسمى الصلاة وهي من ضروريات الملة نعم اختلف الفقهاء في أحرف منها هل هي أركان الصلاة لا يعتد بها بدونها أو واجباتها التي تنقص بتركها أو أبعاض يلام على تركها وتجبر بسجدة السهو ؛ كذا في المحجة البالغة ﴿ لَا تَكُونُ شَرْعِيَّةً إِلَّا بِالْنِيَّةِ ﴾ لقوله تعالى ( وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ) وروى مالك بإسناده في غير رواية يحيى بن يحيى عن النبي صلى الله عليه وسلم « إنما الاعمال بالنيات » قلت وعلى وجوب النية في ابتداء الصلاة أهل العلم

وعندى أن المقدّر في حديث « أنما الأعمال بالنية » ان كان الحصول أو الوجود أو الثبوت أو الصحة أو ما يلاقى هذه الأمور في المعنى الذي لا تكون تلك الصلاة شرعية الا به فالنية في مثل الصلاة شرط من شروطها لانه قد استلزم عدمها عدم الصلاة وهذه خاصة الشروط وان كان المقدّر الكمال أو ما يلاقى في المعنى الذي تكون الصلاة شرعية بدونها فليست النية بواجبة فضلا عن أن تكون شرطا لكن قد عرف رجحان التقدير المشعر بالمعنى الأول لكون الحصر في أنما في معنى ما الأعمال الا بالنية وان اختلفا في أمور خارجة عن هذا كما تقرر في على المعاني والاصول ، والنفي يتوجه الى المعنى الحقيقي وهو الذات الشرعية وانتمأوها ممكن لأن الموجود في الخارج ذات غير شرعية وعلى فرض وجود مانع عن التوجه الى المعنى الحقيقي فلا ريب أن الصحة أقرب الى المعنى الحقيقي من الكمال لاستلزامها لعدم الاعتماد بتلك الذات وترجيح أقرب المجازين متعين ، فظهر بهذا أن القول بأن النية شرط للصلاة أرجح من القول بأنها من جملة واجباتها ؛ والكلام على هذا يطول ليس هذا موضع ذكره ﴿ وَأَرْكَانُهَا كُلُّهَا مُفْرَصَةٌ ﴾ لكونها ماهية الصلاة التي لا يسقط التكليف الا بفعلها وتعدم الصورة المطلوبة بعدمها وتكون ناقصة بنقصان بعضها وهي القيام فالركوع فالاعتدال فالسجود فالاعتدال فالسجود فالاعتدال للشهد وقد بين الشارع صفاتها وهيئاتها وكان يجعلها قريبا من السواء كما ثبت في الصحيح عنه ، أقول : وجملة القول في هذا الباب أنه ينبغي لمن كان يقتدر على تطبيق الفروع على الاصول وارجاع فرع الشيء الى أصله أن يجعل هذه الفروض المذكورة في هذا الباب منقسمة الى ثلاثة أقسام واجبات كالتكبير والتسليم والشهد ؛ وأركان كالقيام والركوع والاعتدال والسجود والاعتدال والسجود والعقود للشهد ؛ وشروط كالنية والقراءة أما النية فلما قدمنا وأما القراءة فلورود ما يدل على شرطيتها كحديث : « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب » وحديث : « لا تجزئ صلاة الا بفاتحة الكتاب » ونحوها فان النفي اذا توجه الى الذات أو الى صحتها أفاد الشرطية اذ هي تأثير عدم الشرط في عدم المشروط وأصرح من مطلق النفي النفي المتوجه الى الاجزاء ، والحاصل أن شروط الشيء

يقتضى عدمها عدمه واركانه كذلك لان عدم الركن يوجب عدم وجود الصورة المأمور بها على الصفة التي اعتبرها الشارع وما كان كذلك لا يجزئ. الآن يقوم دليل على أن مثل ذلك الركن لا يخرج الصورة المأمور بها عن كونها مجزئة كما يقول بعض أهل العلم في الاعتدال وعود التشهد وان كان الحق خلاف ما قال ، وأما الواجبات فغاية ما يستفاد من دليلها وهو مطلق الامر أن تركها معصية لا أن عدمها يستلزم عدم الصورة المأمور بها ؛ اذا تقرر هذا لاح لك أن هذه الفروض المعدودة في هذا الباب متوافقة في ذات بينها والفرض والواجب مترادفان على ما ذهب اليه الجمهور وهو الحق وحقيقة الواجب ما يمدح فاعله وينم تاركه والمدح على الفعل والذم على الترك لا يستلزمان البطلان بخلاف الشرط فان حقيقته ما يستلزم عدمه عدم المشروط كما عرفت ، فاحفظ هذا التحقيق تنتفع به في مواطن وقم التفرع فيها مخالفاً للتأصيل وهو كثير الوجود في مؤلفات الفقهاء من جميع المذاهب وكثيراً ما تجد العارف بالاصول اذا تكلم في الفروع ضاقت عليه المسالك وطاحت عنه المعارف وصار كأحد الجامدين على علم الفروع الا جماعة منهم وقليل ما هم : ( وقليل من عبادي الشكور ) ﴿ إِلَّا قُودَ التَّشْهِدِ الْأَوْسَطِ ﴾ لكونه لم يأت في الأدلة ما يدل على وجوبه بخصوصه كما ورد في قعود التشهد الاخير فان الاحاديث التي فيها الاوامر بالتشهد قد اقترنت بما يفيد أن المراد التشهد الاخير ؛ فان قلت : قد ذكر التشهد الاوسط في حديث المسئى كما في رواية لابي داود من حديث رفاعه ولم يذكر فيه التشهد الاخير ؛ قلت : لا تقوم الحجة بمثل ذلك ولا يثبت به التكليف العام والتشهد الاخير وان لم يثبت ذكره في حديث المسئى فقد وردت به الاوامر وصرح الصحابة باقتراضه ، وقد أوضح ذلك شيخنا العلامة الشوكاني في حاشية الشفاء ايضاحاً حسناً فلتراجع . ﴿ وَالْأَسْرَاحَةُ ﴾ لكونه لم يأت دليل يفيد وجوبها وذكرها في حديث المسئى وهم كما صرح بذلك البخاري ﴿ وَلَا يَجِبُ مِنْ أَذْكَارِهَا ﴾ أى الصلاة ﴿ إِلَّا التَّكْبِيرُ ﴾ لقوله تعالى : ( وركبك فكبر ) ولقوله ﷺ في حديث المسئى : « اذا قمت الى الصلاة فكبر » ولما ورد من أن تحريم الصلاة التكبير ، أقول تعيين التكبير للدخول في الصلاة محكم صريح لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الوضوء مواضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله أكبر<sup>(١)</sup> .  
وبما تقدم من النصوص وهي نصوص في غاية الصحة فردت بالمشابهة من قوله تعالى :  
( وذكر اسم ربه صلى ) قال في الحجة : فاذا كبر يرفع يديه الى أذنيه ومنكبیه وكل  
ذلك سنة ١٥ أقول : إن الأدلة على هذه السنة قد تواترت تواتراً لا ينكره من  
له أدنى المسام بعلم الأدلة واختصت بالجماع العشرة المبشرة بالجنة على روايتها .  
ومعهم من الصحابة جماهير ونقل جماعة من الحفاظ أنه لم يقم اختلاف في ذلك بين  
الصحابة بل اتفقوا عليه ، والحاصل أنه قد نقل إلينا هذه السنة الذين نقلوا إلينا  
أعداد ركعات الصلاة فاذا لم يثبت بمثل ماورد فيها مشروعيتها فليس في الدنيا مشروع  
لان كثيراً ما وقع الاطباق على مشروعيتها وصار من قطعيات الروايات لم يبلغ الى  
مابلغ اليه نقل الرفع وليس في المقام ما يصلح لمعارضة هذه السنة لان قوله ﷺ ولا من  
فعله ولا عن أصحابه من أقوالهم ولا من أفعالهم وقد درج عليها خير القرون ثم الذين  
يلونهم ثم الذين يلونهم وأما حديث البراء قال . « رأيت رسول الله ﷺ اذا افتتح  
الصلاة رفع يديه ثم لم يعد » فهو قد تضمن اثبات الرفع عند الافتتاح ولفظ « ثم  
لم يعد » قد اتفق الحفاظ على أنه مدرج من قول يزيد بن أبي زياد وقد رواه عنه بدونها  
جماعة من الأئمة منهم شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم ومع هذا فالحديث  
من أصله قد أطبق الأئمة على تضعيفه وكما ثبت الرفع عند الافتتاح ثبت عند  
الركوع وعند الاعتدال منه بأحاديث تقارب أحاديث الرفع عند الافتتاح وكذلك  
ثبت الرفع عند القيام من التشهد الأوسط بأحاديث صحيحة كما سيأتي بيانه .  
« وَالْفَاتِحَةُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ » لقوله ﷺ في حديث المسىء : « ثم اقرأ ما تيسر  
ملك من القرآن » وفي لفظ من حديث المسىء لابي داود : « ثم اقرأ بأم القرآن »  
وكذلك في لفظ منه لاهم وابن حبان بزيادة ثم اصنع ذلك في كل ركعة بعد قوله « ثم اقرأ بأم  
القرآن » فكان ذلك بياناً لما تيسر وورد ما يفيد وجوب الفاتحة في غير حديث المسىء

(١) هو قطعة من حديث رفاعه بن رافع بن مالك الزرقى في قصة المسىء صلاته رواه أبو داود  
والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم وليس فيه التصريح بلفظ ( الله أكبر ) ورواه الطبرانى  
في الكبير بلفظ : « لاتتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يقول  
الله أكبر » قال في مجمع الزوائد ( ورجاله رجال الصحيح )

كأحاديث « لاصلاة الا بفاتحة الكتاب » وهي صحيحة ويدل على وجوبها في كل ركعة ما وقع في حديث المسىء فانه عليه السلام وصف له ما يفعل في كل ركعة وقد أمره بقراءة الفاتحة فكانت من جملة ما يجب في كل ركعة كما أنه يجب فعل ما اقترن بها في كل ركعة بل ورد ما يفيد ذلك من لفظه عليه السلام فانه قال للمسيء : « ثم افعل ذلك في الصلاة كلها » وهو في الصحيح من حديث أبي هريرة قال ذلك بعد أن وصف له ما يفعل في الركعة الواحدة لافي جملة الصلاة فكان ذلك قرينة على أن المراد بالصلاة كل ركعة تماثل تلك الركعة من الصلاة . قال في الحجة وما ذكره النبي عليه السلام بلفظ الركنية كقوله عليه السلام « لاصلاة الا بفاتحة الكتاب » وقوله « لا يجزي صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود » وما سعى الشارع الصلاة به فانه تنبيه بليغ على كونه ركناً في الصلاة انتهى وَلَوْ كَانَ مَوْثِقًا فوجوب الفاتحة في كل ركعة على المؤمن لما ورد من الأدلة الدالة على أن المؤمن يقرأها خلف الامام كحديث « لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب » ونحوه وللدخول المؤمن تحت هذه الأدلة المقتضية لوجوب الفاتحة في كل ركعة على كل مصل . قال في الحجة البالغة وان كان مأموماً وجب عليه الانصات والاستماع فان جهر الامام لم يقرأ الا عند الاسكاة وان خافت فله الخيرة فان قرأ فليقرأ الفاتحة قراءة لا يشوش على الامام وهذا أولى الأقوال عندي وبه يجمع بين أحاديث الباب انتهى ، وفي تنوير العيين دلائل الجانبين فيه قوية لكن يظهر بعد التأمل في الدلائل أن القراءة أولى من تركها فقد عولنا فيه على قول محمد كما نقل عنه صاحب الهداية وتركنا الكلام . وقال ابن القيم في الاعلام : ردت النصوص المحكمة الصريحة الصحيحة في تعيين قراءة الفاتحة فرضاً بالمشابهة من قوله تعالى : ( فاقرؤا ما تيسر منه ) وليس ذلك في الصلاة وإنما يدل على قيام الليل بقوله الاعرابي : « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » وهذا يحتمل أن يكون قبل تعيين الفاتحة للصلاة وان يكون لأعرابي لا يجسها وأن يكون لم يسيء في قراءتها فأمره أن يقرأ معها ما تيسر من القرآن وأن يكون أمره بالاكتفاء بما تيسر عنها فهو متشابه يحتمل هذه الوجوه فلا يترك الصريح انتهى . وقال في ازالة الخفاء عن خلافة الخلفاء : روي البيهقي عن يزيد بن شريك : « أنه سأل عمر عن القراءة خلف الامام فقال : اقرأ فاتحة الكتاب

قلت : وان كنت أنت قال : وان كنت أنا : قلت وان جهرت قال : وان جهرت « قلت روى أهل الكوفة عن أصحاب عمر الكوفيين أن المأموم لا يقرأ شيئاً والجمع أن القبيح في الاصل أن ينازع الامام في القرآن وقراءة المأموم قد تفشى الى ذلك ، ثم أن اشتغال المأموم بمناجاة ربه مطلوب فتعارضت مصلحة ومفسدة فمن استطاع ان يأتي بالمصلحة بحيث لا يحدشها مفسدة فليفعل ومن خاف المفسدة ترك والله تعالى أعلم انتهى ، أقول الأوجه هو الايمان بفاتحة الكتاب خلف الامام كما تشهد له أدلة السنة الصريحة من دون تعارض ، والأمر بالانصات في قوله تعالى : ( أنصتوا ) علم يتناول فاتحة الكتاب وغيرها وكذلك حديث : « واذا قرأ فأنصتوا » وان كان فيه مقال لا ينتمض معه للاستدلال وعلى فرض انتهازه ففاته مافيه أنه اقتضى أن الانصات حال قراءة الامام يجب على المؤتم ولا يقرأ بفاتحة الكتاب ولا غيرها وأما حديث « خلطتم على » فلا يشك عارف أن خلط المؤتم على امامه إنما يكون اذا قرأ المؤتم جهراً وأما اذا قرأ سراً فلا خلط وكذلك المنازعة لا تكون إلا اذا سمع الامام قراءة المؤتم ، وأما حديث جابر في هذا الباب فهو من قوله ولم يرفعه الى النبي ﷺ كما في الترمذي والموطأ وغيرهما وقول الصحابي لا تقوم به حجة ؛ فلم يبق هنا ما يدل على منع قراءة المؤتم خلف الامام حال قراءته إلا الآية الكريمة وحديث « اذا قرأ فأنصتوا » وهما عامان كما عرفت يتناولان فاتحة الكتاب وغيرها والعام معرض للتخصيص والتخصيص هنا موجود وهو حديث عبادة بن الصامت وهو حديث صحيح وبناء العام على الخاص واجب باتفاق أهل الاصول فلا معذرة عن قراءة فاتحة الكتاب حال قراءة الامام ولا سيما وقد دل الدليل على وجوبها على كل محل في كل ركعة من ركعات صلاته ﴿ وَالتَّشَهُدُ الْاٰخِرُ ﴾ واجب لورود الأمر به في الاحاديث الصحيحة والفاظه مروفة وقد ورد بالفاظ من طريق جماعة من الصحابة وفي كل تشهد ألفاظ تخالف التشهد الآخر ، والحق الذي لا يحصى عنه أنه يجزى للمصلي أن يشهد بكل واحد من تلك الشهادات الخارجة من مخرج صحيح وأصحابها التشهد الذي علمه النبي ﷺ ابن مسعود وهو ثابت في الصحيحين وغيرهما من حديثه بلفظ

« التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » وفي بعض ألفاظه : « اذا قعد أحدكم فليقل » قال في الحجة البالغة وجاء في التشهد صيغ أصحابها تشهد ابن مسعود رضى الله تعالى عنه ثم تشهد ابن عباس وعمر رضى الله تعالى عنهما وهي كأحرف القرآن كلها كاف وشاف انتهى قلت : اختار أبو حنيفة تشهد ابن مسعود والشافعي تشهد ابن عباس ومالك تشهد عمر واختلافهم في المختار لافى الاجزاء كذا فى المسوى ، واما الصلاة على النبي ﷺ التى يفعلها المصلي فى التشهد فقد وردت بالفاظ وكل ماصح منه أجزاء ، ومن أصح ماورد ما ثبت فى الصحيح بلفظ « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد » وزاد فى الحجة « اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد » انتهى. قال الماتن فى حاشية الشفاء : وما ينبغى أن يعلم أن التشهد وألفاظ الصلاة على النبي ﷺ وآله عليهم السلام كلها مجزئة اذا وردت من وجه معتبر وتخصيص بعضها دون بعض كما يفعله بعض الفقهاء قصور باع وتحكم محض ، وأما اختيار الاصح منها وايباره مع القول باجزاء غيره فهو من اختيار الافضل من المتفاضلات وهو من صنيع المهرة بعلم الاستدلال والادلة انتهى ؛ وقال فى موضع آخر : التشهدات الثابتة عنه ﷺ موجودة فى كتب الحديث فعلى من رام التمسك بما صح عنه ﷺ أن ينظرها فى دواوين الاسلام الموضوعة لجمع ماورد من السنة ويختار أصحابها ويستمر عليه أو يعمل تارة بهذا وتارة بهذا مثلاً يشهد فى بعض الصلوات بتشهد ابن مسعود وفى بعضها بتشهد ابن عباس وفى بعضها بتشهد غيرهما فالكل واسع والأرجح هو الأصح لكن كونه الاصح لا ينافى اجزاء الصحيح انتهى. قلت : عامة أهل العلم على أن الصلاة على النبي ﷺ مستحبة فى التشهد الاخير غير واجبة والى هذا يشير لفظ ابن عمر وعائشة فى باب التشهد وان التشهد الاول ليس محلها ، وذهب الشافعي وحده الى وجوبها فى التشهد الاخير فان



لم يصل لم تصح صلاته<sup>(١)</sup> وإلى استحبها في الشاهد الأول وورد ما يفيد وجوب التعوذ من أربع كما أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن شر فتنة المسيح الدجال » وورد نحو ذلك من حديث عائشة وهو في الصحيحين وغيرهما فيكون هذا التعوذ من تمام التشهد ثم يتخير المصلي بعد ذلك من الدعاء أعجبه كما أرشد إلى ذلك رسول الله ﷺ قال في الحجة وورد في صيغ الدعاء في التشهد « اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا ينتفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم » وورد « اللهم اغفر لي ما قدمت وما اخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني انت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت » ﴿ والتسليم ﴾ وهو واجب لكون النبي ﷺ جملة تحليل الصلاة فلا تحليل لها إلا به فافاد ذلك وجوبه وان لم يذكر في حديث المسئء، قال في الحجة وجب أن لا يكون الخروج من الصلاة إلا بكلام هو أحسن كلام الناس أعنى السلام وأن يوجب ذلك انتهى، قال ابن القيم إن السنة الصحيحة الصريحة المحكية عن النبي ﷺ التي رواها خمسة عشر نفسا من الصحابة أنه كان يسلم في الصلاة عن يمينه وعن يساره « السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله » منهم عبد الله بن مسعود وسعد بن أبي وقاص وجابر ابن سمرة وأبو موسى الأشعري وعمار بن ياسر وعبد الله بن عمر والبراء بن عازب ووائل بن حجر وأبو مالك الأشعري وعدي بن عمرة الضمري وطلق بن علي وأوس ابن أوس وأبورمثة والأحاديث بذلك ما بين صحيح وحسن فرد ذلك بخمسة أحاديث مختلف في صحتها واردة في تسليمة واحدة انتهى . وقد أطال في الجواب هنا الي خمسة اوراق فليرجع اليه ، قلت وعامة أهل العلم على انه يسلم تسليمتين

(١) هذا هو الحق فان الله تعالى أمرنا بالصلاة على النبي بقوله (يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) وسأله الصحابة عن الصلاة التي أمروا بها عليه فعلمهم صيغة الصلاة المروفة على اختلاف رواياتهم فذهبوا إذا من الآية أن الأمر بالصلاة عليه إنما هو عقيب التشهد وأقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك وواظبوا عليه وكان الوحي ينزل بين أظهرهم وتأقينا ذلك بالتواتر العملي عنهم فكان سؤالهم وبيانهم لهم ثم مواظبتهم على ما أمروا تفسيرا للأمر الوارد في القرآن وهو من أقوى الأدلة على الوجوب

عن يمينه وعن شماله واحتجوا بحديث عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ رواه أبو داود والترمذي ولفظه «ان النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يري بياض خده الايمن السلام عليكم ورحمة الله حتى يري بياض خده الايسر» رواه النسائي واحمد وابن حبان والدارقطني وغيرهم وفي الباب عن سهل بن سعد وحذيفة ومغيرة بن شعبة ووائل بن الأُسقع ويعقوب بن الحسين ووقع في صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود زيادة وبركانه وهي عند ابن ماجه ايضا وعند أبي داود ايضا في حديث وائل بن حجر فالعجب من ابن الصلاح كيف يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث الا في رواية وائل بن حجر كذا في التلخيص ، وقال مالك يسلم الامام والمنفرد تسليمة واحدة السلام عليكم لا يزيد على ذلك ويستحب للمأموم ان يسلم ثلاثا عن يمينه وعن شماله وتلقاه وجهه بردها على امامه كذا في المسوى ، اقول ورود التسليمة الواحدة فقط لا يعارض الثابت مما فيه زيادة عليها وهي احاديث التسليمتين لما عرفناك غير مرة ان الزيادة التي لم تكن منافية يجب قبولها فالقول بتسليمتين اعمال لجميع ماورد بخلاف القول بتسليمة فانه اهدار لأكثر الأدلة بدون مقتض واما كون التسليم واجبا أو غير واجب فقد تقرر أن المرجع حديث المسىء وانه لا وجوب لغير ما لم يذكر فيه الا أن ثبت ايجابه بعد تاريخ حديث المسىء إيجابا لا يمكن صرفه بوجه من الوجوه <sup>(١)</sup> وأما الطمأنينة في حال الركوع والسجودين فلا خلاف في ذلك ، وأما في حال الاعتدال من الركوع وبين السجدين فخالف في ذلك قوم والحق أنه من آكد فرائض الصلاة في الوطنين بل المشروع اطلنهما وقد ثبت عنه ﷺ ما يدل على ذلك كما في حديث البراء انه حزر أن كان صلاته ﷺ وعدم من جعلتها الاعتدال من الركوع والاعتدال بين السجدين فوجدتها قريبا من السواء وهذا يدل على أنه كان يلبث فيهما كما يلبث في الركوع والسجود وثبت أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقف في اعتداله من الركوع كاعتداله من السجود حتى يظن من رآه أنه قد نسي لاطالته لهما

(١) لانسلم هذا فان حديث المسىء اختلقت رواياته كثيرا وهو حديث صحيح وبعض الرواة يزيد فيه ما تركه غيره وقد يصح دليل على بعض الواجبات في الصلاة وهي زيادة من ثقة فتكون مقبولة ولعلنا لم نطلع على جميع الفاظ حديث المسىء او امل بعض الرواة نسي منه شيئا فلا يجوز رد ما يصح دليله بهذا الحصر .

وثبت من أدهية فيهما ما يدل علي طولهما فالحاصل أن أصل الاطمئنان في الركوع والسجود والاعتدالين ركن من أركان الصلاة لا تتم بدونه ؛ واما طول اللبث زيادة على الاطمئنان فن السنن المؤكدة لانه لم يذكر في حديث المسىء وقد صارت هذه السنة متروكة في الاعتدال الى غاية بل صار الاطمئنان فيهما مما يقل وجوده ؛ وما أحق من نازعته نفسه الى اتباع الآثار المصطفوية أن يثبت معتدلا من ركوعه ومعتدلا من سجوده ويدعو بالأدعية الماثورة فيهما ويجعل مقدار اللبث كقدر لبثه في الركوع والسجود فذلك هو السنة التي لا يبجل ورودها الا جاهل والله المستعان ﴿وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَسَنَنْ﴾ لانه لم يرد فيها ما يفيد وجوبها من أمر بالفعل أو نهى عن الترك غير مصروفين عن المعنى الحقيقي أو وعيد شديد يفيد الوجوب ولا ذكر شيء منها في حديث المسىء الا على وجه لا تقوم به الحجة أو تقوم به ؛ وقد ورد ما يفيد أنه غير واجب ؛ والحاصل أن مرجع واجبات الصلاة كلها هو حديث المسىء فما ذكره عليه السلام فيه كان واجبا وما لم يذكره فليس بواجب لكن قد تشعبت روايات حديث المسىء وثبت في بعضها ما لم يثبت في البعض الآخر فعلى من أراد تحقيق الحق أن يجمع طرقه الصحيحة ويحكم بوجوب ما شتمت عليه أو شرطيته أو ركنيته بحسب ما يقتضيه الدليل وما خرج عنه خرج عن ذلك وقد جمع ما صح من طرقه شيخنا الحافظ الرباني العلامة الشوكاني في شرح المنتقى في موضع واحد منه فن رام ذلك فليرجع اليه <sup>(١)</sup> ﴿وَهِيَ الرَّفْعُ فِي الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ﴾ أي عند تكبيرة الاحرام وعند الركوع وعند الاعتدال من الركوع هذه الثلاثة المواضع في كل ركعة والموضع الرابع عند القيام الى الركعة الثالثة ، فقد دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة أما عند التكبير فقد روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو خمسين رجلا من الصحابة منهم العشرة المبشرة بالجنة ورواه كثير من الأئمة عن جميع الصحابة من غير استثناء . وقال الشافعي روي الرفع جمع من الصحابة لعله لم يرد قط حديث بعدد أكثر منهم . وقال ابن المنذر لم يختلف أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) ثم ما يؤتينا أن تكون هناك روايات فيه لم نعلم عليها فقدت فيما فقدت من كتب العلم أو نسبها الرواة فلم يذكرودا والحق ما قلناه أنه لا عبرة بالحصر الذي فيه لأجل هذا الاحتمال فان صح الدليل على شيء آخر وجب الاتخاذ به

وسلم كان يرفع يديه . وقال البخاري في جزء رفع اليدين روى الرفع تسعة عشر نفساً من الصحابة . وسرد البيهقي في السنن وفي الخلافات أسماء من روى الرفع نحواً من ثلاثين صحابياً . وقال الحسن وحيد بن هلال كان أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرفعون أيديهم ولم يستثن أحداً منهم كذا في التلخيص . وقال النووي في شرح مسلم أنها أجمعت على ذلك عند تكبيرة الاحرام وأما اختلافوا فيما عدا ذلك وقد ذهب الى وجوبه داود الظاهري وأبو الحسن أحمد بن سيار والنيسابوري والاوزاعي والحيدى وابن خزيمة<sup>(١)</sup> وأما الرفع عند الركوع وعند الاعتدال منه فقد رواه زيادة على عشرين رجلاً من الصحابة عن النبي ﷺ وقال محمد بن نصر المروزي أنه أجمع علماء الامصار على ذلك الا أهل الكوفة ؛ وأما الرفع عند القيام الى الركعة الثالثة فهو ثابت في الصحيح من حديث ابن عمر وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وصححه أيضاً أحمد بن حنبل من حديث علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وفي حجة الله البالغة فإذا أراد أن يركع يرفع يديه حذو منكبيه وكذلك اذا رفع رأسه من الركوع ولا يفعل ذلك في السجود وهو من الهيئات التي فعلها النبي ﷺ مرة وتروكها أخرى والكل سنة وأخذ بكل واحد جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وهذا أحد المواضع التي اختلف فيها الفريقان أهل المدينة وأهل الكوفة ولكل واحد أصل أصيل ؛ والحق عندي في مثل ذلك أن الكل سنة ونظيره الوتر بركعة واحدة أو بثلاث والذي يرفع أحب الى ممن لا يرفع فان أحاديث الرفع أكثر وأثبت غير أنه لا ينبغي لاسان في مثل هذه الصور أن يشير على نفسه فتنة عوام بلده وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « لولا حدثان قومك بالكفر لنقضت الكعبة » ولا يبعد أن يكون ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ظن أن السنة المتقررة آخرأ هو تركه لما تلقن من أن مبني الصلاة على سكون الاطراف ولم يظهر له ان الرفع فعل تعظيمي ولذلك ابتدء به في الصلاة أولما تلقن من أنه فعل ينبيء عن الترك فلا يناسب كونه في اثناء الصلاة ولم يظهر له أن تجديد التنبيه لترك ماسوى الله تعالى عند كل فعل أصلي

(١) وهو ظاهر كلام الشافعي في الامم في كتاب اختلاف مالك والشافعي . وسيدكره الشارح بقلا عن ابن الموزي في اخر المسئلة

من الصلاة مطلوب والله تعالى أعلم ؛ قوله لا يفعل ذلك في السجود أقول القومة شرعت  
 فارقة بين الركوع والسجود فالرفع معها رفع للسجود فلا معنى للتكرار انتهى بحروفه ؛  
 وفي التكميل للشيخ رفيع الدين الدهلوي ولد صاحب الحجة البالغة اختلفوا في سنية رفع  
 اليدين في الصلاة بعد التحريمة مع اتفاقهم على أنه لم يصح فيه أمر باستحباب ولا بيان  
 فضيلة ولا نهى الصحابة عنه قط وعلى أنه ثبت عنه عليه السلام فعله مدة إلا أنه زاد ابن  
 مسعود فقال ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرفع يديه إلا في أول مرة وظاهر  
 أنه لم يرد تركه أبداً وإنما أراد تركه آخراً كما يشعر به بعض ما ينقل عنه أن آخر  
 الأمرين ترك الرفع ولا يدرى مدّة الترك فيحتمل أنه تركه في أيام المرض للضعف  
 فظن قوم أن سنيته كانت بمجرد الفعل فبطلت بالترك وقوم أن الترك بعذر وبغير  
 نهى لا ينفي السنية كترك القيام للفرض بالمعنى اذاً باقية فلا مناقشة للمجتهدين  
 في أصل سنيته في الجملة ولا في بقاء جوازه وإن منعه بعض المتعصبين اذ ليس بما يخالف  
 أفعال الصلاة لبقائه في التحريمة والقنوت والعينين فلا تكبير على فاعله لأحد بل في  
 بقاء سنيته بناء على الظنين فلا نزاع إلا في المواظبة والرجحان وحيث واظب عليه  
 جمع بلنوا حد الاستفاضة فوق الشهرة ولم يتعرض عليه السلام لفعلهم كما تعرض لرفع اليد  
 في السلام حيث قال « ما بال أيديكم كأنها أذنان خيل شمس » وهو صلى الله عليه وسلم كان  
 يرى خلفه كما يرى أمامه فثبت بقاء سنيته وتركه عليه السلام أحياناً كما رواه ابن مسعود  
 والبراء بن عازب وعدم التعرض لتاركه يقضي بسقوط تأكيده ولم يبلغ أباحنية رحمه  
 الله تعالى خبر هذا الجمع إنما روي له الأوزاعي عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر  
 رضي الله تعالى عنهما فرجح عليه أبو حنيفة حماداً عن إبراهيم عن علقمة عن ابن  
 مسعود بكثرة الفقه لا بكثرة الحفظ فسأله ظن أنه تفتن ابن مسعود للنسخ دون  
 ابن عمر حيث لم يرفع إلا في التحريمة بناء على أن السكوت في معرض البيان يفيد  
 الحصر وما يذكر عن الشافعي من عدم الرفع عند قبره مشعر بعدم التأكد انتهى .  
 وفي تنوير العينين للشيخ محمد اسماعيل الشهيد الدهلوي حفيد صاحب حجة الله  
 البالغة أن رفع اليدين عند الافتتاح والركوع والقيام منه والقيام الى الثالثة سنة غير  
 مؤكدة من سنن المهدي فينباب فاعله بقدر ما فعل ان دائماً فبحسبه وان مرة فبمثله ولا

يلام تاركه وان تركه مدة عمره ، وأما الطاعن العالم بالحديث أى من ثبت عنده  
 الاحاديث المتعلقة بهذه المسألة فلا اخاله الا فيمن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له  
 الهدى ونريد بسنة الهدى ههنا فعل غير فرض وغير مختص بالنبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم فعله هو واخلفاء الراشدون رضى الله تعالى عنهم أو أمروا به وأقروا  
 عليه قرينة ولم ينسخ ولم يترك بالاجماع وبغير المؤكدة مافعلوه مرة وتركوه أخرى  
 فبقولنا فعل خرج به عدم الرفع فان عدم ليس بفعل ؛ نعم اذا كان العدم مستموراً في  
 زمان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واخلفاء الراشدين رضى الله تعالى عنهم  
 فقطعه يكون بدعة وليس في مفهوم البدعة ازالة السنة حتى يلزم كون العدم سنة بل  
 مفهومها فعل لم يفهم في زمنهم وبقولنا غير فرض خرجت الفرائض كلها وبقولنا غير  
 مختص خرجت النوافل المختصة به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كالوصال في الصوم  
 وبقولنا لم ينسخ خرجت السنن المنسوخة كالقيام للجنائز وبقولنا لم يترك بالاجماع  
 خرجت السنن المتروكة به كالرفع بين السجدين انتهى . وفيها لا بد منه أن رفع  
 اليدين عند الامام الأعظم ليس بسنة ولكن أكثر الفقهاء والمحدثين يثبتونه انتهى .  
 وفي سفر السعادة أن الاخبار والآثار التي رويت في هذا الباب تبلغ الى أربع مائة  
 انتهى . قال شارحه الشيخ عبد الحق الدهلوى ان الرفع وعدم الرفع كلاهما سنة انتهى .  
 وقد مر الجواب عنه وفي سفر السعادة العربى وقد ثبت رفع اليدين في هذه المواضع  
 الثلاثة ولكثر رواته شابه المتواتر فقد صح في هذا الباب أربع مائة خبر وأثر رواه  
 العشرة المبشرة وام يزل على هذه الكيفية حتى رحل عن هذا العالم ولم يثبت غير  
 هذا انتهى بعبارة . ونقل ابن الجوزى في نزعة الناظر للمقيم والمسافر عن المزنى انه  
 قال سمعت الشافعى يقول لا يحل لأحد سماع حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم في رفع اليدين في افتتاح الصلاة وعند الركوع والرفع من الركوع ان  
 يترك الاقتداء بفعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهذا صريح في انه يوجب  
 ذلك انتهى . وبالجملة سند باب رفع اليدين في المواضع الاربعة المذكورة بروايات  
 صحيحة ثابتة وآثار مرضية راجحة ومذاهب حقة صادقة عن النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم وعن كبار الصحابة وعظماء العلماء والفقهاء والمجتهدين بحيث لا يشوبها

نسخ ولا تعارض حتى ادعى بعضهم التواتر ولا أقل من أن تكون مشهورة كذا في التنوير ﴿وَالْبُصْمُ﴾ لليدين أى النبي على اليسري حال القيام اما على الصدر أو تحت السرة أو بينهما بأحاديث تقارب العشرين في العدد ولم يعارض هذه السنن معارض ولا قدح أحد من أهل العلم بالحديث في شيء منها وقد رواه عن النبي ﷺ نحو ثمانية عشر صحابياً حتى قال ابن عبد البر انه لم يأت فيه عن النبي ﷺ خلاف وفي تنوير العينين أن وضع اليد على الاخرى أولى من الارسال لان الارسال لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن اصحابه بل ثبت الوضع بروايات صحيحة ثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعن أصحابه رضى الله تعالى عنهم كما روى مالك في الموطأ والبخاري في صحيحه عن سهل بن سعد قال «كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة» قال أبو حازم لا أعلم الا أنه ينسب ذلك الى النبي ﷺ . وروى الترمذى عن قبيصة بن هلب عن أبيه قال «كان رسول الله ﷺ يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه» قال الترمذى وفي الباب عن وائل بن حجر وغطيف بن الحرث وابن عباس وابن مسعود وسهل بن سعد قال أبو عيسى حديث هلب حديث حسن والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم يرون أن يضع الرجل يمينه على شماله في الصلاة ورأى بعضهم أن يضعهما فوق السرة ورأى بعضهم أن يضعهما تحت السرة وكل ذلك واسع عندهم انتهى . وكذلك أخرج مسلم عن وائل بن حجر وابن مسعود والنسائي عن وائل بن حجر والبخاري والحاكم عن علي وابن أبي شيبة عن غطفان ابن الحرث وقبيصة بن هلب عن أبيه ووائل بن حجر وعلي وأبي بكر الصديق وأبي الدرداء أنه قال «من أخلاق النبيين وضع اليمين على الشمال في الصلاة» وعن الحسن أنه قال «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كائى أنظر الى أحبار بنى إسرائيل واضى إيمانهم على شمالهم في الصلاة» وهكذا أخرج عن أبي مجلز وأبي عثمان النهدي ومجاهد وأبي الحوراء ، وأما ما روى من الارسال عن بعض التابعين من نحو الحسن وإبراهيم وابن المسيب وابن سيرين وسعيد بن جبير كما

أخرجه ابن أبي شيبة فإن بلغ عندهم حديث الوضع فمحمول على أنه لم يحسبوه سنة من سنن المهدي بل حسبوه عادة من العادات فمالوا إلى الإرسال لأصالة مع جواز الوضع فعملوا بالإرسال بناء على الأصل إذ الوضع امر جديد يحتاج إلى الدليل وإذا لا دليل لهم فاضطروا إلى الإرسال لا أنه ثبت عندهم الإرسال ، وإلى ذلك يشير قول ابن سيرين حيث سئل عن الرجل يسلك بيئته شماله قال إنما فعل ذلك من أجل الروم كما أخرج ابن أبي شيبة وإنما ما أخرج أبو بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن إبراهيم قال سمعت عمرو بن دينار قال كان ابن الزبير إذا صلى يرسل يديه ، فهي رواية شاذة مخالفة لما روى الثقات عنه كما أخرج أبو داود عن زرعة بن عبد الرحمن قال سمعت ابن الزبير يقول « صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة » وإن سلم كونها صحيحة فهذه فعله والفعل لا عموم له ورواية الوضع عنه مرفوعة لأنه نسبه إلى السنة وقول الصحابي من السنة في حكم الرفع كما حقق في كتب أصول الحديث ؛ ومع هذا لعله لم ير الوضع من سنن المهدي وفهم الصحابي ليس بحجة كما مضى لاسيما إذا كان مخالفا لأجلة الصحابة كأمرى المؤمنين أبي بكر الصديق وعلى المرتضى وابن عباس وابن مسعود وسهل بن سعد ونحوهم على أنها مخالفة للأحاديث المرفوعة المشهورة وأعمال الصحابة المستفيضة في باب الوضع فينبغي أن لا يورول عليها وتسقط على الاعتبار ولا يلتفت إليها ، وأما مالك بن أنس فقد اضطربت الروايات عنه فالمدينون من أصحابه روي عنه أمر الوضع مطلقا سواء كان في الفرض أو النفل كما يشهد به حديث الموطأ عن سهل بن سعد وأثره عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصري والمصريون من أصحابه روي عنه الإرسال في الفرض والوضع في النفل وعبد الرحمن ابن القاسم روي عنه الإرسال مطلقا ؛ وروي أشهب عنه اباحة الوضع وتلك الروايات أي روايات المصريين وابن القاسم عنه وإن عمل بها المتأخرون من المالكية أكنها روايات شاذة مخالفة لرواية جمهور أصحابه فلا تخرق الإجماع والاتفاق ولا تصادم ما ادعينا من الأطباء ولكونها شاذة أولها ابن الحاجب في مختصره في الفقه بالاعتداد على الأرض إذا رفع رأسه من السجدة ونهض إلى القيام ووضع اليدين تحت السرة وفوقها متساويان لأن كلا منهما مروي عن أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخرجه أبو



داود وأحمد وابن أبي شيبة عن علي « السنة وضع الكف في الصلاة تحت السرة »  
رواه رزين وغيره ، في سفر السعادة وضع الكف تحت الصدر في صحيح ابن خزيمة ،  
قال الترمذي رأى بعضهم ان يضعهما فوق السرة ورأى بعضهم ان يضعهما تحت  
السرة وكل ذلك واسع عندهم كما ذكرنا سابقا ، وقال الشيخ ابن الهمام ولم يثبت  
حديث صحيح يوجب العمل في كون الوضع تحت الصدر وفي كونه تحت السرة والمعهود  
من الحنفية هو كونه تحت السرة وعن الشافعية تحت الصدر وعند احمد قولان كاللذهبيين  
والتحقيق المساواة بينهما كما ذكرنا سابقا والله تعالى اعلم بأحكامه انتهى \* وقال ابن  
القيم في اعلام الموقعين بعد تخريج الاخبار والآثار في وضع اليمنى على اليسرى  
ردت هذه الآثار برواية ابن القاسم عن مالك قال تركها حب الى ولا اعلم شيئا ردت  
به سواه انتهى . وفي حاشية الشفاء ومن الغرائب انها صارت في هذه الديار  
وفي هذه الاعصار عند العامة ومن يشابههم ممن يظن أنه قد ارتفع عن طبقتهم من  
أعظم المنكرات حتى أن المتمسك بها يصير في اعتقاد كثير في عداد الخارجين عن  
الدين فترى الأخ يماذى أخاه والوالد يفارق ولده اذا رآه يفعل واحدة منها أى من  
هذه السنن وكأنه صار متمسكا بدين آخر ومنتهلا الى شريعة شير الشريعة التي كان  
عليها ولورآه يزنى أو يشرب الخمر أو يقتل النفس أو يعق أحداً بويه أو يشهد الزور  
أو يحلف الفجور لم يجر بينه وبينه من العداوة مايجرى بينه وبينه بسبب التمسك بهذه  
السنن أو ببعضها لاجرم هذه علامات آخر الزمان ودلائل حضور القيامة وقرب الساعة  
انتهى . والاشارة بقوله بهذه السنن الى رفع اليدين في المواضع الأربعة وضم اليدين  
في الصلاة قال : وأعجب من فعل العامة الجهلة وأغرب سكوت علماء الدين وأئمة المسلمين  
عن الانكار على من جعل المعروف منكرا والمنكر معروفا وتلاعب بالدين وبسنة سيد  
المسلمين انتهى ﴿ والتَّوَجُّهُ ﴾ فقد وردت فيه أحاديث بألفاظ مختلفة ويجزى التوجه  
بواحد منها اذا خرج من مخرج صحيح وأصحها الاستفتاح المروي من حديث  
أبي هريرة وهو في الصحيحين وغيرهما بل قد قيل إنه تواتر لفظا وهو « اللهم باعد بيني  
وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطاياي كما ينقى الثوب  
الابيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد » قال في الحجة

وقد صح في ذلك صيغ منها « اللهم باعد بيني » الى آخره ومنها « أني وجهت وجهي  
لنبي فطر السموات والارض خنيها وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحاسني  
ومعاني لله رب العالمين لاشريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين <sup>(١)</sup> » ومنها  
« سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك » ومنها « الله  
أكبر كبيرا ثلاثا والحمد لله كثيرا ثلاثا وسبحان الله بكرة واصبلا ثلاثا »  
والأصل في الاستفتاح حديث علي في الجملة وأبي هريرة وعائشة وجبير بن مطعم وابن  
عمر وغيرهم وحديث عائشة وابن مسعود وأبي هريرة وثوبان وكعب بن عجرة في سائر  
المواضع وغير هؤلاء انتهى ملخصا . قلت : ذهب الشافعي في دعاء الافتتاح الى  
حديث علي رضي الله تعالى عنه « أني وجهت وجهي » الخ وأبو حنيفة الى حديث  
عائشة « سبحانك اللهم وبحمدك » الخ وقال مالك : لا تقول شيئا من ذلك ؛ ومعنى  
قوله عندي انه ليس بسنة لازمة ، وأشار البغوي الى أن الاختلاف في أذكر الصلاة  
من دعاء الافتتاح وذكر الركوع والسجود وما بعد التشهد بين الأئمة من الاختلاف  
المباح قد كرر كل أصح ما عنده وليس أحد ينكر ما عند الآخر بعد التكبيرة <sup>(٢)</sup>  
لانه لم يأت في ذلك خلاف عن النبي ﷺ بل كل من روي عنه الاستفتاح روى  
أنه بعد التكبيرة ولم يأت في شيء أنه توجه قبلها وقد أوضح ذلك العلامة الشوكاني  
في حاشية الشفاء وأما ما يتوجه به فهو الذي قد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وفيه الصحيح والأصح والوقوف على ذلك ممكن بالنظر في مختصر من مختصرات  
الحديث وسبحان الله وبحمده ما فعلت هذه المذاهب بأهلها <sup>(٣)</sup> وأما التعوذ <sup>(٤)</sup>  
فقد ثبت بالأحاديث الصحيحة أن النبي ﷺ كان يفعله بعد الاستفتاح قبل القراءة  
ولفظه « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه وفنائه » كما  
أخرجه أحمد وأهل السنن من حديث أبي سعيد الخدري ، قال في الحجة ثم يتعوذ  
بقوله تعالى ( فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ) وفي التعوذ صيغ  
منها « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » ومنها « استعذ بالله من الشيطان الرجيم »  
ثم يسمل سرا لما شرع الله تعالى لنا من تقديم التبرك باسم الله تعالى على القراءة ولأن

(١) الوارد في الحديث في التوجه ( وأنا من المسلمين ) لأن حكاية لفظ الآية غير مراد فإن  
إبراهيم قال ( وأنا أول المسلمين ) ولكن لا يقولها كل فرد منهم

فيه احتياطاً إذ قد اختلفت الرواية هل هي آية من الفائحة أم لا فقد صح عن النبي ﷺ أنه كان يفتتح الصلاة أى القراءة بالحمد لله رب العالمين ولا يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم انتهى . أقول : قد وقع الخلاف في البسلة من جهات الأولى في كونها قرآناً في كل سورة أم لا الثانية في قراءتها في الصلاة أو سرا في السرية وجهاً في الجهرية ولأهل العلم في كل طرف من هذه الاطراف خلاف طويل ومنازعات كثيرة والقراء منهم من يقرؤها في أول كل سورة ومنهم من لا يقرؤها ؛ وقد أورد شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى ما لا يحتاج الناظر فيه الى غيره ؛ والحاصل ان الحق نبوت قراءتها وأنها آية من كل سورة وأنها تقرأ في الصلاة جهرًا في الجهرية وسراً في السرية وأحاديث عدم سماع جهره ﷺ بها وان كانت صحيحة فالجمع بينها وبين أحاديث الجهر ممكن بأن يجعل نفي من نفي على أنه عرض له مانع عن سماعها فان وقت قراءة الامام لها وقت اشتغال المؤتم بالدخول في الصلاة والاحرام والتوجه وتكبير القائمين الى الصلاة ورواية الاسرار هم مثل أنس وعبد الله بن مغفل وهم اذ ذاك من صفار الصحابة قد لا يقفون في الصفوف المتقدمة لانها موقف كبار الصحابة ، كما ورد الدليل بذلك ، وعلى كل تقدير فالمثبت مقدم على النافي وأحاديث الجهر وان كانت غير سليمة من المقال فهي قد بلغت في الكثرة الى حد يشهد بعضها لبعض مع كونها معتمدة بالرسم في المصاحف وهو دليل على كماله المضد وغيره فقد وافقت سائر الآيات القرآنية في ذلك فالظاهر مع من قال بان صحتها وصفة سائر الآيات متفقة ، وأما ما في تنوير العينين من أن ترك الجهر بالتسمية أولى من الجهر بها لان رواية ترك جهره أكثر وأوضح من جهره انتهى فقد دفعه ما تقدم آنفاً ﴿ وَ ﴾ أما ﴿ التَّائِمِينَ ﴾ فقد ورد به نحو سبعة عشر حديثاً وربما تفيد أحاديثه الوجوب على المؤتم اذا أمن امامه كما في حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما بلفظ « اذا امن الامام فأمنوا » فيكون ما في المتن مقيداً بغير المؤتم اذا امن امامه ، وقد ذهب الى مشروعيته جمهور أهل العلم ؛ وبما يؤكد مشروعيته أن فيه اغاظة لليهود لما أخرجه احمد وابن ماجه والطبراني من حديث عائشة مرفوعاً « ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدتكم على قول آمين » قال ابن القيم في اعلام الموقعين السنة المحكمة الصحيحة الجهر بآمين

في الصلاة كقوله في الصحيحين « إذا امن الامام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له » ولولا جهره بالتأمين لما امكن المأموم أن يؤمن معه ويوافق في التأمين وأصرح من هذا حديث سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن حجر ابن عنبس عن وائل بن حجر قال « كان رسول الله ﷺ إذا قال ولا الضالين قال آمين ورفع بها صوته » وفي لفظ « وطول بها » رواه الترمذي وغيره واسناده صحيح وقد خالف شعبة سفيان في هذا الحديث فقال « وخفض بها صوته » وحكم أئمة الحديث وحفاظه في هذا لسفيان فقال الترمذي : سمعت محمد بن اسماعيل يقول حديث سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل في هذا الباب أصح من حديث شعبة وأخطأ شعبة في هذا الحديث في مواضع فقال عن حجر أبي العنبس وإنما كنيته أبو السكن وزاد فيه عن علقمة ابن وائل وإنما هو حجر بن عنبس عن وائل بن حجر ليس فيه علقمة وقال « وخفض بها صوته » والصحيح أنه جهر بها قال الترمذي : سألت أبا زرعة عن حديث سفيان وشعبة إذا اختلفا فقال القول قول سفيان ، الي قوله فرد هذا كله بقوله تعالى (وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) والذي نزلت عليه هذه الآية هو الذي رفع صوته بالتأمين والذين أمروا بها رفعوا به أصواتهم ولا معارضة بين هذه الآية والسنة بوجه ما اهـ ثم أطال ابن القيم في بيان أدلة ترجيح هذه السنة وتقريرها تركنا ذكرها مخافة الاطالة ، وفي تنوير العينيين يظهر بعد التعمق في الروايات والتحقيق أن الجهر بالتأمين أولى من خفضه لأن رواية جهره أكثر وأوضح من خفضه اهـ ﴿ وَرَقَاءٌ غَيْرِ الْفَاتِحَةِ مَعَهَا ﴾ لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي قتادة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقرأ في الظهر في الأولين بأم الكتاب وسورتين وفي الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب » وورد ما يشعر بوجوب قرآن مع الفاتحة من غير تعيين كحديث أبي هريرة « أن النبي ﷺ أمره أن يخرج فينادي لاصلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد » أخرجه أحمد وأبو داود وفي اسناده مقال ولكنه قد أخرج مسلم في صحيحه وغيره من حديث عبادة بن الصامت بلفظ « لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا » وقد أهلها البخاري في جزء القراءة ، وأخرج أبو داود من حديث أبي سعيد بلفظ

« أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر » قال ابن سيد الناس : وأسناده صحيح ورجاله ثقات . وقال الحافظ ابن حجر : أسناده صحيح وأخرج ابن ماجه من حديث أبي سعيد بلفظ « لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة » وهو حديث ضعيف وهذه الأحاديث لا تقصر عن إفادة إيجاب قرآن مع الفاتحة من غير تقييد بل مجرد الآية الواحدة يكفي وأما زيادة على ذلك كقراءة سورة مع الفاتحة في كل ركعة من الاوليين فليس بواجب فيكون ما في المتن مقيدا بما فوق الآية . قال في الحجة البالغة ثم يرتل سورة الفاتحة وسورة من القرآن ترتيلا يمد الحروف ويقف على رؤس الآتي يخاف في الظهر والمصر ويجهز الامام في الفجر والمغرب والعشاء ويقرأ الفجر ستين آية الى مائة تداركا لقلة ركعاته بطول قراءته وفي العشاء (سبح اسم ربك الاعلى) \* (والليل اذا يفتشى) ومنهلهما وحمل الظهر على الفجر والمصر على العشاء وفي بعض الروايات الظهر على العشاء والمصر على المغرب وفي بعضها وفي المغرب بقصار المفصل لضيق الوقت انتهى ﴿ وَ ﴾ أما ﴿ الشَّهْدُ الْأَوْسَطُ ﴾ فلم يرد فيه ألفاظ تخصه بل يقول فيه ما يقول في التشهد الأخير ولكنه يسرع بذلك وفي حاشية الشفاء للشوكاني رحمه الله وأما ما يقال فيه فهو ما يقال في التشهد الأخير سواء بسواء إلا ما ورد تخصيصه بالآخر فيختص به وظاهر الأدلة الواردة في التشهد شامل للتشهدين جميعاً إلا أنه ينبغي تخفيفه كما ورد الدليل بذلك وأقل ما يقال فيه تشهد ابن مسعود ويضم اليه الصلاة على النبي وآله عليه السلام بأخصر لفظ فهذا لا ينافي بالتخفيف المشروع انتهى . وقد روى أحمد والنسائي من حديث ابن مسعود قال « ان محمداً قال اذا قعدتم في كل ركعتين قولوا التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه اليه فليدع به ربه عز وجل » ورجاله ثقات وأخرجه الترمذي بلفظ « علمنا رسول الله ﷺ اذا قعدنا في الركعتين » فالتقييد بالتعود في كل ركعتين يفيد أن هذا التشهد هو التشهد الاوسط ولكن ليس فيه ما ينفي زيادة الصلاة على النبي ﷺ وقد شرعها رسول الله ﷺ في التشهد مقترنة بالسلام على النبي ﷺ كما ورد بلفظ « قد علمنا كيف السلام عليك فكيف

الصلاة « وهو في الصحيحين من حديث كعب بن عجرة وفي رواية من حديث ابن مسعود » فكيف نصلي عليك اذا نحن صلينا في صلاتنا « وانما لم يكن التشهد الاوسط واجبا ولا قعوده لأن النبي ﷺ تركه سهواً فسبح الصحابة فلم يعد له بل استمر وسجد للسهو فلو كان واجبا لعاد له عند ذهاب السهو بوقوع التنبيه من الصحابة ؛ فلا يقال : ان سجود السهو يكون لجبران الواجب كما يكون لجبران غير الواجب ، لأننا نقول : محل الدليل هنا هو عدم العود لفعله بعد التنبيه على السهو ، أقول : لا ريب أنه ﷺ لازم التشهد الاوسط ولم يثبت في حديث من الاحاديث الحاشية لفعله ﷺ أنه تركه مرة واحدة لكن هذا القدر لا يثبت به الوجوب وان كان بيانا لمجمل واجب وانضم اليه حديث « صلوا كما رأيتموني أصلي » لان الاقتصار في حديث المسمى على بعض ما كان يفعله دون بعض يشعر بعدم وجوب ما لم يذكر فيه ، وأحاديث التشهد الصحيحة التي فيها لفظ « قولوا » وان كان أصل الامر للوجوب لكنه مصروف عن حقيقته بحديث المسمى ؛ ويشكل على ذلك قول ابن مسعود « كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد » الحديث فان هذه العبارة تدل على أن التشهد من المقترضات ويمكن أن يقال : إن فهم ابن مسعود للفرضية لا يستلزم أن يكون الامر كذلك لأنه من مجالات الاجتهادات واجتهاده ليس بحجة على أحد <sup>(١)</sup> ، وأيضاً بعض التشهد تعليم كيفية وتعليم الكيفيات وان كان بلفظ الامر لا يدل على وجوبها وما نحن بصدد من ذلك فانه وقع في جواب كيف نصلي عليك وانما كان كذلك لان جواب السائل عن الكيفية يكون بالامر وان كانت غير واجبة اجماعاً تقول كيف أغسل ثوبي وأحل متاعى فيقول المسؤول افعل كذا غير مرید لا يجاب ذلك عليك بل لمجرد التعليم للهينة المسؤول عنها بكيف فلا بد أن يكون الشيء المسؤول عن كيفيته قد وجب بدليل آخر غير تعليم

(١) أما احتجاج الشارح بحديث المسمى صلاته فقد يفتأ آتياً أنه لا يمنع من وجوب ما يدل الدليل على وجوبه فالأحاديث التي فيها « قولوا » تدل على الوجوب قطعا ولا تصرف عن الوجوب وأما دعواه ان قول ابن مسعود ( قبل أن يفرض علينا التشهد ) فهم من ابن مسعود فانه مقاطعة واضعة بل هو دليل صريح واخبار منه على أن التشهد فرض عليهم وبناء الفعل لما لم يسم فاعله لا ينفي فهم المراد وهو الشارح الذي اذا فرض عليهم شيئاً وجبت طاعته

الكيفية<sup>(١)</sup> وقد وقع في بعض طرق حديث المسئء ذكر للشهيد فراجع في الموطن فان  
صحت تلك الطرق كانت هي المفيدة للوجوب وأما حديث « اذا أحدث المصلي بعد آخر  
سجدة » فليس مما تقوم به الحجة فليعلم (و) أما « الأذكار الواردة في كل ركعة »  
فكثيرة جدا منها تكبير الركوع والسجود والرفع والخفض كما دل عليه حديث  
ابن مسعود قال « رأيت النبي ﷺ يكبر في كل رفع وخفض وقيام وقعود »  
وأخرجه أحمد والنسائي والترمذي وصححه وأخرج نحوه البخاري ومسلم من  
حديث عمران بن حصين وأخرج نحوه من حديث أبي هريرة وفي الباب أحاديث  
الا هند الارتفاع من الركوع فان الامام والمنفرد يقولان « سمع الله لمن حمده »  
والمؤتم يقول « اللهم ربنا ولك الحمد » وهو في الصحيح من حديث أبي موسى  
قال في حاشية الشفاء الظاهر من الأدلة ان الامام والمنفرد يجعلان بين السجدة  
والحمدلة فيقولان « سمع الله لمن حمده اللهم ربنا ولك الحمد حمدا كثيرا طيبا  
مباركا فيه » وأما المؤتم ففيه احتمال وقد أوضحت الصواب فيه في شرح المنتقى  
انتهى . قال ابن القيم في الاعلام : السنة الصريحة في قول الامام « ربنا لك الحمد »  
كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة « كان رسول الله ﷺ اذا قال سمع الله  
لمن حمده قال اللهم ربنا لك الحمد » وفيها أيضا عنه « كان رسول الله ﷺ يكبر  
حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صوته من الركعة  
ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد » وفي صحيح مسلم عن ابن عمر « أن النبي ﷺ  
كان اذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد » فردت  
هذه السنن الحكيمة بالمشابهة من قوله ﷺ « اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا  
ربنا لك الحمد » انتهى وأما ذكر الركوع فهو « سبحان ربى العظيم » وذكر السجود  
« سبحان ربى الاعلى » ويدعو بعد ذلك بما أحب من المأثور وغيره وأقل ما يستحب  
من التسبيح في الركوع والسجود ثلاث لحديث ابن مسعود « أن النبي ﷺ  
قال اذا ركع أحدكم فقال في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه

(١) وقد وجب المسؤول عن كيفية دليل آخر وهو الأمر بالصلاة عليه في القرآن واستفهاما  
عن بيان هذا الأمر المجمل فبين لهم فصار تفسيره للأمر الأول ملحقا به واجبا طاعته وإتائه الموقفة

وذلك أدناه وإذا سجد فقال في سجوده سبحان ربى الأعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك أدناه « أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه وفي اسناده انقطاع وأما ذكر الاعتدال فقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد أهل الشناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند » وأما الذكر بين السجدين فقد روى الترمذى وأبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول بين السجدين اللهم اغفرلى وارحمنى واجبرنى واهدنى وارزقنى » أقول قد بين لنا صلى الله عليه وسلم كيفية تسبيح الركوع والسجود بيانا شافيا نقله لنا عنه الذين نقلوا إلينا سائر الاحكام الشرعية فقالوا كان يقول في ركوعه « سبحان ربى العظيم » وفي سجوده « سبحان ربى الأعلى » وكذلك أرشد اليه عليه السلام قولا وأما التقيد بعد مخصوص فلم يرد ما يدل عليه إنما كان الصحابة يقدرون لبته في ركوعه وسجوده تقادير مختلفة والتطويل في الصلاة من السنن الثابتة ما لم يكن المصلى إماماً قوم فانه يصلى بهم صلاة أخفهم كما أرشد اليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ﴿ وَالْأَحَادِيثُ فِي الْأَذْكَارِ الْكَائِنَةِ فِي الصَّلَاةِ كَثِيرَةٌ جَدًّا فَيَنْبَغِي ﴾ الاستكثار من الدعاء ﴿ فِي الصَّلَاةِ ﴾ يَنْخَبِرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ بِمَا وَرَدَ وَمِمَّا كَمْ يَرُدُّ ﴿ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِذِهِ الْأَذْكَارُ قَبْلَ الرُّوَاتِبِ فَانْجَاءَ فِي بَعْضِ الْأَذْكَارِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ كَقَوْلِهِ « مَنْ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ وَيَتْنَى رِجْلَهُ مِنْ صَلَاةِ الْمَغْرَبِ وَالصُّبْحِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » الخ وكقول الراوى « كَانَ إِذَا سَلَّمَ مِنْ صَلَاتِهِ يَقُولُ بِصَوْتِهِ الْأَعْلَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » الخ قال ابن عباس « كُنْتُ أَعْرِفُ اقْتِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالتَّكْبِيرِ » وفي بعضها ما يدل ظاهراً كَقَوْلِهِ « دَبَّرَ كُلَّ صَلَاةٍ » وأما قول عائشة « كَانَ إِذَا سَلَّمَ لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا مَقْدَارَ مَا يَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ » الخ فيحتمل وجوها ذكرتها في شرح بلوغ المرام وبالجملة فالادعية كلها بمنزلة أحرف القرآن من قرأ منها شيئاً فاز بالثواب



الموعود ؛ وهذا الباب يحتمل البسط وليس المراد هنا إلا الإشارة الى ما يحتاج اليه ، وقد ذكر الماتن هذه المسائل والاذكار في شرح المتنق وأورد كل ما يحتاج اليه على وجه لا يحتاج الناظر فيه الى غيره \*

﴿ فَصْلٌ ﴾ فيما لا يجوز في الصلاة \* ﴿ وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِالْكَلامِ ﴾  
 لحديث زيد بن أرقم في الصحيحين وغيرهما قال « كننا نتكلم في الصلاة يكلم الرجل مناصحه حتى نزلت ( وقوموا لله قانتين ) فامرنا بالسكوت ونهيناعن الكلام » وهكذا حديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرهما بلفظ « ان في الصلاة لشغلا » وفي رواية لاحمد والنسائي وأبي داود وابن حبان في صحيحه « أن الله يحدث من أمره ما شاء والله أحدث من أمره أن لا يتكلم في الصلاة » ولا خلاف بين أهل العلم أن من تكلم عامدا علما فسدت صلاته وإنما الخلاف في كلام الساهي ومن لم يعلم بأنه ممنوع فأما من لم يعلم فظاهر حديث معاوية ابن الحكم السلمي الثابت في الصحيح أنه لا يعيد ، وقد كان شأنه صلى الله عليه وسلم أن لا يخرج على الجاهل ولا يأمره بالقضاء في غالب الاحوال بل يقتصر على تعليمه وعلى اخباره بعدم جواز ما وقع منه وقد يأمره بالاعادة كما في حديث المسوي وأما كلام الساهي والناسي فالظاهر أنه لا فرق بينه وبين العامد العالم في ابطال الصلاة ، قل أبو حنيفة كلام الناسي يبطل الصلاة وحديث أبي هريرة كان قبل تحريم الكلام ثم نسخ وفيه بحث لان تحريم الكلام كان بمكة وهذه القصة بالمدينة ؛ وقال الشافعي كلام الناسي لا يبطل الصلاة وكلام العامد يبطلها ولو قل ؛ وتأويل الحديث عنده أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ناسيا بانيا كلامه على أن الصلاة تمت وهو نسيان وكلام ذي البدن على توهم قصر الصلاة فكان حكمه حكم الناسي وكلام القوم كان جوابا للرسول واجابة الرسول لا تبطل الصلاة ، وقال مالك ان كان الكلام العمد يسيرا لاصلاح الصلاة لا يبطل مثل أن يقال لم تكمل فيقول قد أكملت وحديث « نهينا عن الكلام » « ولا تكلموا » خص منه هذا النوع من الكلام كذا في المسوي ، أقول أما فساد صلاة من تكلم ساهيا فلا أعرف دليلا يدل عليه الا عموم حديث النبي

عن الكلام وهو مخصص بمثل حديث تكلمه ﷺ بعد أن سلم على ركعتين كما في حديث ذى اليمين فإنه تكلم في تلك الحال ساهياً عن كونه مصلياً وهو المراد بكلام الساهي لأن المراد اصدار الكلام من غير قصد فإن قيل إن ثم فرقا بين من تكلم وهو داخل الصلاة لم يخرج منها وبين من تكلم وقد خرج منها ساهياً فإن الأول أوقع الكلام حال الصلاة والآخر أوقعه خارجاً واعتداده بما قد فعله قبل الخروج ساهياً لا يوجب كونه بعد الخروج قبل الرجوع في صلاة وأدل دليل على ذلك تكبيره للدخول بعد الخروج سهواً ؛ فيقال الأدلة الواردة في رفع الخطاب عن الساهي مخصصة لذلك العموم فافتضى ذلك أن المفسد هو كلام العائد لا كلام الساهي وأما عدم أمره لمعاوية بن الحكم بالإعادة كما في الحديث فيمكن أن يكون لتنزيل كلام الجاهل بالتحريم منزلة كلام الساهي ويمكن أن يكون الجهل عنراً بمجردده ﴿وَبِالْأَشْتِغَالِ يَمَّا لَيْسَ فِيهَا﴾ وذلك مقيد بأن يخرج به المصلي عن هيئة الصلاة كن يشغل مثلاً بخياطة أو نجارة أو مشي كثير أو التفات طويل أو نحو ذلك وسبب بطلانها بذلك أن الهيئة المطلوبة من المصلي قد صارت بذلك الفعل متغيرة عما كانت عليه حتى صار الناظر لصاحبها لا يعمده مصلياً ؛ أقول اختلفت أنظار أهل العلم في تعريف الفعل الكثير المفسد للصلاة والمبطل لها والذي أراه طريقاً إلى معرفة الفعل الكثير أن ينظر المتكلم في ذلك إلى ما صدر منه ﷺ من الأفعال مثل حمله لإمامة بنت أبي العاص وطلوعه ونزوله في المنبر وهو في حال الصلاة ونحو ذلك مما وقع منه ﷺ لا لإصلاح الصلاة فيحكم بأنه غير كثير وكذلك ما وقع لقصد إصلاح الصلاة مثل خلمه ﷺ للنمل وأذنه بمقاتلة الحية وما أشبه ذلك ينبغي الحكم بأنه غير كثير بالأولى وما خرج عن الواقع من أفعاله والمسوغ بأقواله فهو فعل غير مشروع ورجع في كونه مفسداً وغير مفسد إلى الدليل فإن ورد ما يدل على أحد الطرفين كان العمل عليه وإن لم يرد فالاصل الصحة والفساد خلاف الاصل لا يصار إليه الا لقيام دليل يدل على الفساد ولكنه إذا صدر من المصلي من الأفعال التي لمجرد العبث ما يخرج به عن هيئة من يؤدي هذه

العبادة مثل أن يشتغل بعمل من الاعمال التي لا مدخل لها في الصلاة ولا في اصلاحها نحو حمل الاثقال والخيطة والنسخ ونحو ذلك فهذا غير متصل ، فاذا قال قائل بفساد صلاته فهو من حيث انه قد فعل ما ينافي الصلاة ، وأما الاستدلال بحديث « اسكتوا في الصلاة » فهو مع كونه لا يفيد إلا الوجوب والواجب لا يستلزم عدمه فساد ما هو واجب فيه مخصص بجميع ما فعله ﷺ أو أذن به أو قرره وما خرج عن ذلك ففعله غير جائز بل يجب تركه فقط فمن تركه كان ممدوحا ومن فعله كان مذموما ومن قال ان الامر بالشئ نهى عن ضده والنهي يقتضي الفساد ؛ كما هو مذهب طائفة من أهل الاصول فغاية ما هناك أن ذلك الفعل الذي فعله ولم يتركه كما يجب عليه فاسد وأما كون الصلاة التي فعل فيها ذلك الفعل فاسدة فشيء آخر ؛ قال مجاهد الدين الفيروزآبادي في الصراط المستقيم ولسماع بكاء الطفل كان يخفف الصلاة وأحيانا كان يتعلق به وهو في الصلاة طفل فيحمله على عاتقه وأحيانا كان يأتي الحسين وهو في السجود فيركب على ظهره المبارك فيطيل السجود لاجله وأحيانا كانت عائشة تأتي وهو في الصلاة وقد غلق الباب فيخطو لينفتح الباب لها وأحيانا كان يسلم عليه وهو في الصلاة فيجيب بالاشارة باسطة يده وقد يومىء برأسه المبارك وكانت عائشة نائمة تجاه صلاته فكان عند السجود يضع يده على رجلها لتخلى مكان السجود بضم رجلها وكان قد يصل الى آية السجدة على المنبر فيهبط الى الارض ليسجد ثم يصعد واخضع وليدتان من بني عبد المطلب فتصارعتا فلما دنتا منه أمسكهما بيده وفرق بينهما وكان يبكي في الصلاة كثيرا وينتحنح أحيانا لحاجة ويصلي منتعلا وغير منتعل وقال « صلوا في نعالكم خلافا لليهود » اه قال في الحجة البالغة إن النبي ﷺ قد فعل أشياء في الصلاة بياناً للمشروع وقرر على أشياء فذلك وما دونه لا يبطل الصلاة والحاصل من الاستقراء أن القول باليسير مثل ألعنك بلعنة الله وبرحك الله ويأسكل أماء وما شأنكم تنظرون الى البطش اليسير مثل وضع صبية من العاتق ورفعها وغمر الرجل ومثل فتح الباب والمشي اليسير كالنزول من درج المنبر الى مكان لينأى منه السجود في

أصل المنبر والتأخر من موضع الامام الى الصف والتقدم الى الباب المقابل ليفتح والبكاء خوفاً من الله تعالى والاشارة المفهمة وقتل الحية والعقرب والاحفظ يميناً وشمالاً من غير لى العنق لا يفسد وان تعلق القنر بجسده أو نوبه اذا لم يكن بفعله أو كان لا يعلمه لا يفسد اه قلت اتفقوا على أن العمل اليسير لا يبطل الصلاة في العالم الكيرية (١) إن حمل صبيها أو ثوباً على عاتقه لم تفسد صلاته وان حمل شيئاً يتكلف في حمله فسدت وفي المنهاج الكثرة بالعرف فالخطوطان والضربتان قليل والثلاث كثير وتبطل بالوثبة الفاحشة لا الحركات الخفيفة المتوالية كتحريك أصابعه في سبحة أو حك في الأصح في العالم الكيرية لو فتح على غير امامه تفسد إلا اذا عنى به التلاوة دون التعليم وان فتح على امامه فالصحيح لا يفسد بحال وفي المنهاج لو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم كما يجبي خذ الكتاب قصد معه قراءة لم تفسد وإلا بطلت كذا في المسوى ﴿وَبَرِّكَ شَرْطٌ﴾ كالوضوء فلان الشرط يؤثر عدمه في عدم الشروط ﴿أَوْ رُكْنٌ﴾ لكون ذهابه يوجب خروج الصلاة عن هيئتها المطلوبة ﴿عَمْدًا﴾ واذا ترك الركن فما فوقه سهواً فعله وان كان قد خرج عن الصلاة كما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث ذى اليدين فانه سلم على ركعتين ثم أخبر بذلك فكبر وفعل الركعتين المتروكتين وأما ترك ما لم يكن شرطاً ولا ركناً من الواجبات فلا تبطل به الصلاة لأنه لا يؤثر عدمه في عدمها بل حقيقة الواجب ما يمدح فاعله ويذم تاركه وكونه يذم لا يستلزم أن صلاته باطلة والحاصل أن الشروط للشئ هي التي تثبت بدليل يدل على انتفاء الشروط عند انتفاء الشرط فهو أن يقول الشارع من لم يفعل كذا فلا صلاة له أو يأتي عن الشارع ما هو تصريح بعدم الصحة أو بعدم القبول أو الأجر أو يثبت عنه النهي عن الاتيان بالشروط بدون الشرط لأن النهي يدل على الفساد المرادف للبطلان على ما هو الحق وأما كون الشئ واجباً فهو يثبت بمجرد طلبه من الشارع وبمجرد الطلب لا يستلزم زيادة على كون الشئ واجباً فتدبر هذا تسلم من الخطب والخلط •

﴿فصل﴾ ولا تجب الصلوات المكتوبة الخمس ﴿على غير مكلف﴾ لأن

(١) هي الفتاوى الهندية المروفة في مذهب أبي حنيفة

خطاب التكليف لا يتناول غير مكلف ولا خلاف في ذلك في الواجبات الشرعية وأما ما ورد من تعويد الصبيان وتدريبهم فالخطاب في ذلك للمكلفين والوجوب عليهم لا على الصغار ﴿وَتَسْقُطُ عَنْ عَجَزَةٍ عَنِ الْإِشَارَةِ﴾ لأن إيجابها على المريض مع بلوغه إلى ذلك الحد هو من تكليف مالا يطاق ولم يكلف الله تعالى أحداً فوق طاقته ﴿و﴾ كذلك ﴿عَنْ أَنَسٍ عَلَيْهِ سَلَامٌ﴾ حتى خرج وقتها فلا وجوب عليه لانه غير مكلف في الوقت ﴿وَيُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِماً ثُمَّ قَاعِداً ثُمَّ عَلَى جَنْبٍ﴾ لحدث عمران بن حصين عند البخاري وأهل السنن وغيرهم قال « كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصلاة فقال صل قائماً فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فملى جنب » وقد نطق بمضمون ذلك القرآن الكريم واذا تعذر على المصلي صفة من صفات صلاة العليل الواردة أتى بالصلاة على صفة أخرى مما ورد ثم فعل ما قدر عليه ودخل تحت استطاعته ( فاتقوا الله ما استطعتم ) \* « واذا أمرتم يأمر فأتوا منه ما استطعتم » \*

### \* (بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ) \*

﴿هِيَ أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهُ وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ﴾ لما ثبت في ذلك من حديث أم حبيبة قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول « من صلى أربع ركعات قبل الظهر وأربعاً بعدها حرمة الله علي النار » رواه أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان قال في سفر السعادة وكان يفصل بين هذه الأربع بتسليمتين قال أمير المؤمنين علي « كان النبي ﷺ يصلي قبل الظهر أربع ركعات يفصل بينهما بالتسليم على الملائكة المقربين ومن معهم من المسلمين والمؤمنين » رواه أحمد والترمذي وحسنه ابن خزيمة وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي عن ابن عمر « ان النبي ﷺ قال ' رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً » وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وابن خزيمة ﴿ وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ﴾ قال في سفر السعادة وفي سنة المغرب سنتان أحدهما أن لا يتكلم بينهما وبين الفريضة لما في الحديث « من صلى ركعتين بعد

المغرب «قال مكحول يعني قبل أن يتسكلم» رفعت صلاته في عليين « الثانية أن تكون في البيت » دخل رسول الله ﷺ مسجد بني الاشهل وصلى المغرب فلما فرغ رأى أهل المسجد اشتغلوا بصلاة السنة فقال هذه صلاة البيوت « وفي لفظ ابن ماجه » اركعوا هاتين في بيوتكم « حاصله أن عادة حضرة سيدنا رسول الله ﷺ أنه كان يصلي جميع السنن في بيته إلا أن يكون بسبب وكان يقول أيها الناس « صلوا في بيوتكم فان أفضل صلاة الرجل في بيته الا المكتوبة » ا هـ وقال أيضاً وكان الصحابة يصلون قبل المغرب ركعتين ولم ينعهم ﷺ من ذلك وثبت في الصحيحين أنه ﷺ قال « صلوا قبل المغرب » وقال في الثالثة لمن شاء كراهة أن يتخذها الناس سنة فصلاتها مندوبة مستحبة لكن لا تبلغ درجة الرواتب ا هـ ﴿ وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ ﴾ لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر قال « حفظت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفداء » وأخرج نحوه مسلم في صحيحه وأحمد والترمذي وصححه من حديث عبد الله بن شقيق وأخرج نحوه مسلم وأهل السنن من حديث أم حبيبة ولا ينافي هذا ما تقدم من الدليل الدال على مشروعية أربع قبل الظهر وأربع بعده لأن هذه زيادة مقبولة وثبت في الصحيحين من حديث عائشة « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يكن علي شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر » وثبت في صحيح مسلم وغيره من حديثها « ان ركعتي الفجر خير من الدنيا وما فيها » وفيهما أحاديث كثيرة قال في سفر السعادة وكان يحافظ على ركعتي الفجر بحيث انه كان يواظب عليهما في السفر أيضاً ولم يرو أنه ﷺ صلى في السفر شيئاً من السنن الرواتب إلا سنة الفجر وصلاة الوتر وللعلماء في أفضلية سنة الفجر وصلاة الوتر قولان قال بعضهم سنة الفجر أكد وقال بعضهم بل الوتر وكذا أن الوتر واجب عند البعض كذا سنة الفجر تجب عند البعض وقال بعض المشايخ سنة الفجر ابتداء العمل والوتر ختم العمل فلا جرم صرفنا العناية

لشأنهما ولهذا السبب شرع فيهما قراءة سورة الاخلاص وسورة قل يا (١) لاشتغالها على توحيد العلم والعمل وتوحيد المعرفة والارادة وتوحيد الاعتقاد والقصد كما بيناه في كتاب حاصل كورة الخلاص في فضائل سورة الاخلاص اه ﴿وَصَلَاةُ الضُّحَى﴾ والاحاديث فيها متواترة عن جماعة من الصحابة وأقلها ركعتان كما في حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما وأكثرها اثنتا عشرة ركعة كما دلت على ذلك الأدلة وفي الحجة البالغة وللضحي ثلاث درجات أقلها ركعتان وفيها أنها تجزى عن الصدقات الواجبة على كل سلامي ابن آدم وثانيتها أربع ركعات وفيها عن الله تعالى « يا ابن آدم اركم لي أربع ركعات من أول النهار أكفك آخره » وثالثها ما زاد عليها كمانى ركعات وثني عشرة وأكمل أوقاته حين يرتحل النهار وترمض الفصل (٢) اه ﴿وَصَلَاةُ اللَّيْلِ﴾ والاحاديث فيها صحيحة متواترة لا ينسجم المقام لبسطها قال تعالى ( إن ناشئة الليل هي أشد وطأً وأقوم قبلاً ) وقال ﷺ « صلوا بالليل والناس نيام » وكانت العناية بصلاة التهجد أكثر فبين ﷺ فضائلها وضبط آدابها واذكارها قال « عليكم بقيام الليل فانه دأب الصالحين قبلكم وهو قربة لكم الى ربكم مكفرة للسيئات منهاة عن الانم » وغير ذلك ﴿وَأَكْثَرُهَا ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً﴾ وقد كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي صلاة الليل على أنحاء مختلفة فتارة يصلي ركعتين ركعتين ثم يوتر بركة وتارة يصلي أربعاً أربعاً وتارة يجمع بين زيادة على الأربع وذلك كله سنة ثابتة قال في الحجة البالغة صلاحها النبي ﷺ على وجوه والكل سنة قال في المنح قالت عائشة « ولا أعلم رسول الله ﷺ قرأ القرآن كله في ليلة ولا قام ليلة حتى أصبح » اه ﴿يُؤْتِرُ فِي آخِرِهَا بِرَكْعَةٍ﴾ إما منفردة أو منضمة الى شفع قبلها قال ابن القيم ووردت للسنة الصحيحة الصريحة المحككة في الوتر بخمس متصلة وسبع متصلة كحديث أم سلمة « كان رسول الله ﷺ يوتر بسبع وبخمس لا يفصل بسلام ولا كلام » رواه

(١) يعني «قل يا أيها الكافرون» وهذا اختصار غريب لا معنى له

(٢) «ترمض» بفتح الميم من باب «تب» و«الفصل» جمع فصيل وهو ولد الناقة والمراد اذا وجد الفصيل حر الشمس من الرمضاء

أحمد وكنقول عائشة « كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس إلا في آخرهن » متفق عليه وكحديث عائشة « أنه يصلي من الليل تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة فيذكر الله ويجمده ويدعوه ثم يسلم تسليماً يسهما ثم يصلي ركعتين بعدما يسلم وهو قاعد فتلك إحدى عشرة ركعة فلما أسن رسول الله ﷺ وأخذ اللحم أوتر بسبع وصنع في الركعتين مثل صنيعه في الأول » وفي لفظ عنها « فلما أسن وأخذ اللحم أوتر بسبع ركعات لم يجلس إلا في السادسة والسابعة ولم يسلم إلا في السابعة » وفي لفظ « صلى سبع ركعات لا يقعد إلا في آخرهن » وكلها أحاديث صحاح صريحة لا معارض لها فردت بقوله ﷺ « صلاة الليل مثنى مثنى » وهو حديث صحيح ولكن الذي قاله هو الذي أوتر بالسبع والخمس وسننه كلها حق يصدق بعضها بعضاً فالنبي ﷺ أجاب السائل له عن صلاة الليل بأنها مثنى مثنى ولم يسأله عن الوتر وأما السبع والخمس والتسع والواحدة فهي صلاة الوتر والوتر اسم للواحدة المنفصلة مما قبلها والخمس والسبع والتسع المتصلة كالنرب اسم للثلاث المتصلة فإن انفصلت الخمس والسبع بسلامين كالأحدى عشرة كان الوتر اسم للركعة المفصولة وحدها كما قال ﷺ « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي الصبح أوتر بواحدة توتر له ما قد صلى » فاتفق فلهذا ﷺ وقوله وصدق بعضه بعضاً اهـ والحق أن الوتر سنة هو أو كد السنن بينه على وابن عمر وعبادة ابن الصامت واليه ذهب أكثر العلماء إلا أبا حنيفة خاصة فإنه واجب على الصحيح عنده وثلاث ركعات لا يزيد ولا ينقص قال في المسوى وأقل الوتر ركعة في قول أكثرهم وأكثره إحدى عشرة أو ثلاث عشرة وأدنى الكمال ثلاث وما زاد فهو أفضل اهـ وكان النبي ﷺ إذا صلاها ثلاثاً يقرأ في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله أحد والمعوذتين أقول دلت الاخبار على أن وقت الوتر بعد الفراغ من العشاء الآخرة إلى طلوع الفجر وهذا هو عين ما أفتي به أبو موسى وفتواه هي الثابتة عن رسول الله ﷺ أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد قال « قال رسول الله ﷺ أوتروا قبل أن تصبحوا » وأخرج ابن حبان عنه ﷺ أنه قال « إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل



والوتر فأوتروا قبل طلوع الفجر» والاحاديث في الباب كثيرة والاحاديث الثابتة في ايتاره صلى الله عليه وسلم بركة أكثر من أن تحصى فهي صالحة لتخصيص ما هو من العمومات في أعلى طبقة فكيف بما لا صحة له قط وحديث البتيراء لم يصح والذي ينبغي التحويل عليه في دفع الوجوب الأحاديث المصرحة بأن الوتر غير واجب والوتر عبارة عن آخر صلاة الليل وقد ثبت في ذلك صفات متعددة بأحاديث صحيحة كما تقدمت الإشارة الى ذلك والحاصل أن لصلاة الليل باعتبار وترها ثلاث عشرة صفة كما ذكر ذلك ابن حزم في المحلى فالقول بأن الوتر ثلاث ركعات فقط لا يجوز أن يكون الايتار بغيرها ضيق عطن وقصور باع ومثل هذا صار أكثر فقهاء العصر لا يعرفون الوتر إلا بأنها ثلاث ركعات بعد صلاة العشاء حتى إن كثيراً منهم يكون له قيام في الليل وتهجد قتره يصلى الركعات المتعددة ويظن أن الوتر شيء قد فعله وأنه لا تعلق له بهذه الصلاة التي يفعلها في الليل وهو لا يدري أن الوتر هو ختام صلاة الليل وأنه لا صلاة بعده الا الركعتان المعروفتان بسنة الفجر وكثيرا ما يقع الانسان في الابتداع وهو يظن أنه في الاتباع والسبب عدم الشغل بالعلم وسؤال أهل الذكر وأما ما روي عن الحسن البصري أنه قال أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن فإن أراد أن الاجماع وقع على هذا القدر وأنه لا يجوز الايتار بغيره فهو من البطلان بمكان لا يخفى على عارف بهذه الدفاتر الاسلامية الحاكية لمذاهب الصحابة الذين أدرهم الحسن البصري ولما ذهب التابعين الذين هو واحد منهم قضية بخلاف هذه الحكاية وهي بين أيدينا وان أراد أن هذه الصفة هي احدى صفات الوتر فنحن نقول بموجب ذلك فقد روى الايتار بثلاث واكنه روى النهى عن الايتار بثلاث كما أوضح ذلك الماتن رحمه الله في شرح المنتقى فتعارضت رواية الثلاث ورواية النهى والعالم بكيفية الاستدلال لا يخفى عليه الصواب وقد تقدم أن حديث البتيراء لا أصل له على أن النسخ لا يتم ادعاؤه إلا بعد معرفة التاريخ لان الناسخ لا يكون إلا متأخراً باجماع المسلمين القائلين بثبوت أصل النسخ في هذه الشريعة المطهرة فدعوى النسخ بمجرد الاحتمال مجازفة عظيمة ولا سيما إذا كان المدعى لذلك لم يتعب نفسه في علوم السنة المطهرة ﴿وَوَيْحَةُ الْمَسْجِدِ﴾ لحديث «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين»

أخرجه الجماعة من حديث أبي قتادة في ذلك أحاديث كثيرة وقد وقع الاتفاق على مشروعيتها تحية المسجد وذهب أهل الظاهر إلى أنها واجبتان وذلك غير بعيد وقد حقق الماتن المقام في شرح المنتقى وفي رسالة مستقلة ﴿و﴾ صلاة ﴿الاستخارة﴾ وفيها أحاديث كثيرة منها حديث جابر عند البخاري وغيره بلفظ «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم أنى أستخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره لى ويسره لى ثم بارك لى فيه وان كنت تعلم أن هذا الأمر شر لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاصرفه عنى واصرفنى عنه واقدر لى الخير حيث كان ثم أرضنى به قال ويسعى حاجته « قال فى الحجة البالغة وعندى ان اكثر الاستخارة فى الأمور تزيق مجرب بتحصيل شبه الملائكة وضبط النبى ﷺ آدابها ودعاءها فشرع ركعتين وعلم الله -م أنى استخيرك الخ اه ﴿وَرَكْعَتَانِ بَيْنَ كُلِّ أَذَانٍ وَإِقَامَةٍ﴾ لحديث «بين كل أذانين صلاة قال ذلك ثلاث مرات ثم قال لمن شاء» وهو حديث صحيح والمراد بالأذانين الأذان والاقامة تغليبا كالعمرين والعبرين \*

### ﴿بابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ﴾

﴿هِيَ مِنْ أَكْدِ السُّنَنِ﴾ وأعظم الشرائع الإسلامية وأفضل القرب الدينية لما ورد فيها من الترغيبات حتى أنه ﷺ صرح بأنها تزيد على صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة كما فى الصحيحين ووقع منه الاخبار بانه قد هم بأن يحرق على المتخلفين دورهم قال ابن القيم ولم يكن ليحرق مرتكب صغيرة قترك الصلاة فى الجماعة هو من الكبار اه ولازمها ﷺ من الوقت الذى شرعها الله تعالى فيه الى أن قبضه الله تعالى اليه ولم يرخص ﷺ فى تركها لمن سمع النداء فانه سأله الرجل الأعمى أن يصلى فى بيته فرخص له فلما ولى دعاه فقال «هل تسمع النداء قال نعم قال فأجب» وكل ما ذكرناه

ثابت في الصحيح وثبت في الصحيح أيضاً عن ابن مسعود أنه قال « لقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق » قال ابن القيم وهذا فوق الكبيرة اهـ ولقد كان الرجل يؤتى به يهادي بين الرجلين حتى يقام في الصف : أقول أما كونها فريضة متحتمة فالأدلة متعارضة ولكن ههنا طريقة أصولية يجمع بها بين هذه الأدلة وهي أن أحاديث أفضلية الجماعة مشعرة بأن صلاة المنفرد مجزئة وهي أحاديث كثيرة مثل حديث « الذي ينتظر الصلاة مع الإمام أفضل من الذي يصلي وحده ثم ينام » وهو في الصحيح ومنه حديث المسئء صلاته المشهور فإنه أمره بأن يعيد الصلاة منفرداً ومنه حديث « لأرجل يتصدق علي هذا » عند أن رأي رجلا يصلي منفرداً ومن ذلك أحاديث التعليم لأركان الاسلام فإنه لم يأمر من علمه بأن لا يصلي الا في جماعة مع أنه قال لمن قال له لا يزيد على ذلك ولا ينقص « أفلح وأبيه ان صدق » ونحو ذلك من الأدلة فالجميع صالح لصرف « فلا صلاة له » الواقع في الاحاديث الدالة على وجوب الجماعة الى نفي الكمال لا الى نفي الصحة وأما ما وقع منه ﷺ من المهم بتحريق المتخلفين فهو وان لم يكن قولاً ولا فعلاً ولا تقريراً لكنه لا يكون ما بهم به الأجائز ولا يجوز التحريق بالنار لمن ترك ما لم يفرض عليه فالجواب عنه قد بسطه شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى قال في الحجة البالغة لما كان في شهود الجماعة حرج للضعيف والستقيم وذوي الحاجة اقتضت الحكمة أن يرخص في تركها عند ذلك ليتحقق العدل بين الافراط والتفريط فن أنوع الحرج ليلة ذات برد ومطر ويستحب عند ذلك قرأ المؤذن ألا صلوا في الرحال ومنها حاجة يعسر التربص بها كالشاء اذا حضر فانه ربما يشرف اليه وربما يضع الطعام وكذا فمة الاخيشين فانه بمنزل عن فائمة الصلاة مع ما به من اشتغال النفس ولا اختلاف بين حديث « لا صلاة بحضرة الطعام » وحديث « لا تؤخر الصلاة لطعام ولا غيره » اذ يمكن تنزل كل واحد على صورة أو معنى والمراد نفي وجوب الحضور سر الباب التعق وعدم التأخير هو الوظيفة لمن أمن سر التعق وذلك كتنزيل فطر الصائم وعده على الحالين أو التأخير اذا كان تشوف الى الطعام أو خوف ضياع وعده اذا لم يكن كذلك مأخوذ من حال العلة ومنها ما اذا كان خوف فتنة كمرأة أصابت بخوراً ولا اختلاف بين قوله ﷺ « اذا

استأذنت امرأة أحدكم الى المسجد فلا يمنعها» وبين ما حكم به جمهور الصحابة من منعهن اذ المنهى عنه الغيرة التي تنبعث من الانفة دون خوف الفتنة والجائز ما فيه خوف الفتنة وذلك قوله ﷺ «الغيرة غيرتان» الحديث وحديث عائشة «أن النساء أهدن» الحديث ومنها الخوف والمرض والامر فيهما ظاهر ومعنى قوله ﷺ «لا اعمى» أسمع النداء» الخ ان سؤاله كان في العزيم فلم يرخص له ﴿وَتَنَعَّدُ بِأَنِّي نَبِيٌّ﴾ وليس في ذلك خلاف وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عباس أنه صلى بالليل مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وحده وقام<sup>(١)</sup> عن يساره فأداره الى يمينه ﴿وَأَذَا كَثُرَ الْجَمْعُ كَانَ الثَّوَابُ أَكْثَرَ﴾ لانه قد ثبت عن أبي بن كعب قال «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب الى الله» أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان وصححه ابن السكن والمقبل والخاكم ﴿وَيَصْحُ بَعْدُ<sup>(٢)</sup> الْمَفْضُولِ﴾ لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد صلى بعد أبي بكر وبعد غيره من الصحابة كما في الصحيح ولعدم وجود دليل يدل على أنه يكون الامام أفضل والاحاديث التي فيها «لا يؤمنكم ذو جرأة في دينه» ونحوها لا تقوم بها الحجة وعلى فرض أنها تقوم بها الحجة فليس فيها إلا المنع من امامة من كان ذا جرأة في دينه وليس فيها المنع من امامة المفضول وقد عورض ذلك بالاحاديث تتضمن الارشاد الى الصلاة خاف كل بر وفاجر وخلف من قال لا إله الا الله وهي ضعيفة وليست بأضعف مما عارضها والاصل أن الصلاة عبادة تصح تأديتها خلف كل مصل اذا قام بركانها وأذكارها علي وجه لا نخرج به الصلاة عن الصورة المجزئة وان كان الامام غير متجنب للمعاصي ولا متورع عن كثير مما يتورع عنه غيره ولهذا ان الشارع انما اعتبر حسن القراءة والعلم والسن ولم يعتبر الورع والمدالة فقال «يؤم القوم أقرؤهم اكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنا»

(١) في الاصل «وقد» وهو خطأ فان الحديث في الصحيحين وغيرهما «فقامت أصلي» فقامت عن يساره فأخذ برأسي وأقامني عن يمينه»

(٢) استعمل المؤلف «بعد» بمعنى وراء وتبعه الشارح وهو استعمال لازي ماننا منه فان المؤمن يتبع الامام في افعال الصلاة ويفعلها بعده ولكنني لم أجدها هذا الاستعمال في كتب اللغة ولا غيرها

أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي مسعود وفي حديث مالك بن الحويرث «ولم يؤمكما أكبر كما» وهو في الصحيحين وغيرهما وقد استخاف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ابن أم مكتوم على المدينة مرتين يصلي بهم وهو أعمى والحاصل أن الشارع اعتبر الافضلية في القراءة والعلم بالسنة وقدم الهجرة وعلو السن فلا ينبغي للفضول في مثل هذه الامور أن يؤم الفاضل الا باذنه ولا اعتبار بالفضل في غير ذلك والأولى أن يكون الإمام من الخيار لحديث ابن عباس قال «قال رسول الله ﷺ اجملوا أئمتكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم» رواه الدارقطني وأخرج الحاكم في ترجمة مرند الفنوي عنه ﷺ «إن سركم أن تقبل سلاتكم فليؤمكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم» قال في منح المنة وكان ﷺ يجيز إمامة الارقاء وكان سالم مولى أبي حذيفة يصلي بالمهاجرين الاولين لما نزلوا بقاء <sup>(١)</sup> لكونه أكثرهم قرآنا وكان ﷺ يقول صلوا خلف كل بر وفاجر» وكانت الصحابة يصلون خلف الحجاج وقد أحصى الذين قتلهم من الصحابة والتابعين فبلغوا مائة الف وعشرين ألفا اه أقول الاحاديث الواردة في الصلاة خلف كل بر وفاجر وما قبلها من الاحاديث المتقضية للنوع من الصلاة خلف الفاجر ومن كان ذا جرأة لم يبلغ منها شيء الى حد يجوز العمل عليه فوجب الرجوع الى الأصل وأما عدم اعتبار قيد العدالة فلعدم ورود دليل يدل عليه وأما كون الصلاة خلف كامل العدالة واسع العلم كثير الورع أفضل وأحب فلا نزاع في ذلك إنما النزاع في كون ذلك شرطاً من شروط الجماعة مع أنه قد ثبت ما يدل على عدم الاعتبار مثل حديث «يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم وأن أخطأ فعل أنفسهم» أو كما قال وهو حديث صحيح والحاصل أن الدين يسر وقد جاءنا ﷺ بالشرعية السمحة السهلة ولم يأمرنا بالكشف عن الحقائق وسن لنا أن نصلي بهد من كان بالنسبة الى الواحد منا في الخضيض باعتبار المزايا الموجبة للفضل فانه ﷺ بعد أبي بكر وعتاب بن أسيد وهما بالنسبة اليه لا يعدان شيئاً ولا ريب أن الذي ينبغي تقديمه لمثل هذه العبادة ليكون وافد المؤمنين به الى الله هو من أرشد اليه

(١) في المصباح: «موضع بقرب مدينة النبي صلى الله عليه وسلم من جهة الجنوب نحو ميلين وهو

بضم الفاف. يقهر ويمد ويصرف ولا يصرف»

ﷺ بقوله « يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ » الى آخر الحديث انما الشأن فيمن يلعب به الشيطان في الوسوسة المفضية الى اساءة الظن بأئمة الصلاة المتبعين للسنة فيوقع في قلبه المداوة لكل واحد منهم بمجرد خيالات مختلفة وضلالات مضلة فيقول له هذا العالم لا يصلح للامامة لكونه كذا وهذا الفاضل لا يصلح لها لكونه كذا ثم ينقله من درجة الى درجة ومن واحد الى واحد حتى لا يجد على ظهر البسيطة من يصلح لامامة الصلاة فهذا مخدوع قد لعب به الشيطان كيف يشاء حتى أحرمه <sup>(١)</sup> فضيلة الجماعة التي هي من أعظم شعائر الاسلام وأجل أسباب الاجور ومع هذا فهو قد أوقعه في ورطة أخرى وهي حمل جميع المسلمين على غير السلامة فصار ظالما لكل واحد منهم مظلمة يستوفيهامنه بين يدي الجبار وقد ينضم الى هذه المصائب أن هذا الذي صار في يد الشيطان يلعب به كيف يشاء قد يعتقد الفضل في نفسه وأن الامامة لم تكن تصلح لإلأله ولم يكن يصلح لإلأله فيجتنب الجماعة ولا يقتدي بأحد من المسلمين بل يجمع له جماعة يكون إمامهم فهو أشقى ممن قبله لأنه اعتقد أنه لم يبق في أرض الله من عباده الصالحاء سواه فلا حياة الله ولا بقاءه ﴿وَيَوْمَ الرِّجْلُ بِالنِّسَاءِ لَا الْعَكْسُ﴾ لحديث أنس في الصحيحين وغيرهما أنه صف هو واليقيم وراء النبي ﷺ والعجوز من وراءهم وقد أخرج الاسماعيلي عن عائشة أنها قالت « كان النبي ﷺ اذا رجع من المسجد صلى بنا » وقد كانت النساء يصلين خلفه ﷺ في مسجده وليس في صلاة النساء خلف الرجل مع الرجال نزاع وانما الخلاف في صلاة الرجل بالنساء فقط ومن زعم أن ذلك لا يصح فعليه الدليل وأما عدم صحة امامة المرأة بالرجل فلانها عورة وناقصة عقل ودين والرجال قوامون على النساء ولن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة كما ثبت في الصحيح ومن اتهم بالمرأة فقد ولاها أمر صلاته ﴿وَالْمُتَرِضُ بِالْمِائَةِ نَفْلٍ﴾ والعكس لحديث معاذ أنه كان يوم قومه بعد أن يصلي تلك الصلاة بعد النبي ﷺ وهو في الصحيحين وغيرهما وهذا دليل على جواز ذلك لانه كان متنفلا وهم مفترضون لمافي بعض الروايات من تصريح معاذ بأنه كان يصلي بقومه متنفلا وهذه الزيادة المصرحة بالمطلوب وان كان فيها مقال معروف لكنهما معتضدة بما عرف من

(١) حرمه الشيء من باب ضرب منه منه ويتمدى لمقولين قال في المصباح (واحرمة لغة فيه )

حرص الصحابة على الأوفر أجراً والا كمل ثواباً ولا شك أن الصلاة خلفه ﷺ أفضل وأكمل وأنهم وأما الجواب عن حديث معاذ بأنه حكاية فعل فساقط لاستلزامه لبطلان قسم من أقسام السنة المطهرة وهو قسم الأفعال الذي دارت عليه رحي بيانات القرآن وجاهير من أحكام الشريعة مع أن هذا الاعتذار غير نافع هنا لأن الحجة هي تقريره ﷺ لمعاذ ولقومه على ذلك لأنفس فعل معاذ حتى يعتذر عنه بذلك وأما الجواب بأن فعل آحاد الصحابة لا يكون حجة فكلام صحيح ولكن الحجة ليست فعل معاذ بل تقريره ﷺ كما عرفت وهذا من الواضح بمكان لا يخفى والحاصل أن الأصل صحة الاقتداء من كل معص بكمل مصل فمن زعم أن ثم مانعاً في بعض الصور فعليه الدليل فإن نهض به صح مايقوله وإن لم ينهض به بطل وأما صلاة المتنفل بعد المتنفل فكما فعله ﷺ في صلاة الليل وصلى معه ابن عباس وكذلك صلاته بألس واليتم والمعجوز وغير ذلك والكل ثابت في الصحيح **وَتَجِبُ الْمُتَابَعَةُ فِي غَيْرِ مَبْطُلٍ** لحديث «أما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه» وهو ثابت في الصحيح من حديث أبي هريرة وأنس وجابر وثابت، خارج الصحيح عن جماعة من الصحابة وورد الوعيد علي المخالفة كحديث أبي هريرة قال «قال رسول الله ﷺ أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الامام أن يحول الله رأس رأس حمار أو يحول صورته صورة حمار» أخرجه الجماعة ولا يتابعه في شيء يوجب بطلان صلاته نحو أن يتكلم الامام أو يفعل أفعالا تخرجه عن صورة المصلي ولا خلاف في ذلك قال في المسوى هو كذلك عند الجمهور أنه يجب اتباع الامام في جميع الحالات وقوله «إذا صلى جالسا فصلوا جلوسا» منسوخ<sup>(١)</sup> ومعنى كان الناس يصلون به صلاة أبي بكر على الصحيح أنه كان مسمما

(١) دعوى النسخ هنا لا دليل عليها أصلا بل قد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة مرفوعا «أما جعل الامام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا» وكان ذلك اذ قام وراءه قوم يصلون وهو يصلي جالسا فأشار اليهم أن اجلسوا وفيهما عن أنس مرفوعاً أيضاً (أما جعل الامام ليؤتم به ٠٠٠٠) وإذا صلى قاعدا فصلوا قعوداً أجمعون) وفي صحيح مسلم من حديث جابر (اشق رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره فالتفت الينا فرأنا قياما فأشار الينا فقمنا

لمن خلفه في العالم الكبيرة إذا رفع المقتدى رأسه من الركوع والسجود قبل الامام ينبغي أن يعود ولا يصبر كوعين وسجودين قلت عامة أهل العلم على أن هذا الفعل منهي عنه وصلاته بجزئة وأكثرهم يأمرونه بأن يعود الى السجود ﴿وَلَا يَوْمُ الرَّجُلُ قَوْمًا مَّ لَهُ كَارِهُونَ﴾ لحديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول «ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة . من يقدم قوما وهم له كارهون . ورجل أتى الصلاة دهوراً . ورجل اعتبد محررة» أخرجه أبوداود وابن ماجه . وفي اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنس الإفريقي وفيه ضعف . وأخرج الترمذى من حديث أبي امامة قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم «ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم العبد الآبق حتى يرجع وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط وإمام قوم وهم له كارهون» وقد حسنه الترمذى وضعفه البيهقي . قال النووي في الخلاصة والارجح قول الترمذى . وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة يقوى بعضها بعضاً . أقول ظاهر الاحاديث الواردة في الترهيب

فصلينا بصلاته قعوداً فلما سلم قال ان كنتم أنفاً تفعلون فكل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا ائتموا بأئمتكم ان صلى قائمها فصلوا قايماً وان صلى قاعداً فصلوا قعوداً ( وهو معنى قد يكون متواتراً في السنة ومن قال بصلاة المأموم قاعداً جابر وأبو هريرة وأسيدين حضير وقيس بن قيس من الصحابة . وأحمد واسحق والاوزاعي وابن المنذر وداود وابن أبي شيبة والبخاري ومحمد بن نصر ومحمد بن اسحق بن خزيمة ومن تبعهم من أهل الحديث . وادعى مخالفوهم التسخ بصلاته صلى الله عليه وسلم في مرض موته بالناس قاعداً وابوبكر والناس خلفه قايماً . ورواه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث عائشة

وهذا فعل محتمل أن يكون لبدنهم الصلاة قائمين خلف امام صلى الله عليه وسلم قائماً وهو ابوبكر فلم يجزاهم ان يرجعوا الى القعود وقد انمقدت صلاتهم بالقيام . ثم ان روايات الحديث مختلفة في انه كان اماماً أو صلى خلف ابن بكر فقد روى ابن خزيمة في صحيحه عن عائشة قالت ( من الناس من يقول كان ابوبكر المقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنهم من يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم المقدم ) والروايات في هذا متضاربة وهي تدل على أن عائشة سمعت بهذا من الصحابة فاختلغوا عليها ولم تشاهد بنفسها فرة تجزم ومرة تشك . ولا يترك المحكم الثابت بأشداً كيد بفعل غير متيقن صفته والأمر بالجلوس منصوص على سببه وهو النهي على التشبه بفارس والروم في قيامهم على ملوكهم وهذا سبب لا يزول فخره عن الناس فقد جاء الاسلام قاضياً على هذه الرسوم التي أضغقت تلك الأمم وقد فعل الصحابة ذلك بمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل جابر وهو مريض جالساً وصلوا معه جالساً كما رواه ابن أبي شيبة باسناد صحيح وكذلك أسيدين حضير وقيس بن قيس . وأما حديث «لا يؤمن أحد بدي جالساً» فانه حديث ضعيف جداً ودعوى الخصوصية لا تثبت الا بدليل صحيح . والحق أن الامام اذا صلى جالساً لمرض وجب على المقتدين الصلاة جلوساً كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم .



عن ذلك أنه لا فرق بين كون الكارهين من أهل الفضل أو من غيرهم فيكون مجرد حصول الكراهة عذراً لمن كان يصلح للامامة في تركها وغالب الكراهات الكائنة بين هذا النوع الانساني خصوصاً في هذه الازمنة راجعة الى أغراض دنيوية والراجع هنا الى أغراض دينية أقل قليل ومع كونه كذلك فغالبه صادر عن اعتقادات فاسدة وخيالات مختلفة كما يقع بين المتخالفين في المذاهب فان العصبية الناشئة بينهم تعمي بصائرهم عن الصواب فلا يقيم أحدهم للآخر وزناً ولا ينظر اليه الا بعين السخط لا بعين الرضا فيرى محاسنه مساوى كائنة ما كانت وقد تقع هذه العداوة بين أهل مذهب واحد باعتبار الاختلاف في كون أحدهم من المشتغلين بالدين والعلم والآخر من الجهلة المتهتكين وكثيراً ما ترى أرباب المعاصي اذا رأوا أرباب الدين والعلم تضيق بهم الارض بطولها والعرض ولا يطيقونهم بغضاً فان كان ثم دليل يدل على تخصيص الكراهة بما كان منها راجعاً الى ما هو مختص بالله عز وجل كن يكره انساناً لكونه مكباً على المعاصي أو متهاوناً بما أوجبه الله عليه فهذه الكراهة هي الكبريت الآخر لا توجد حقيقتها الا عند أفراد من العباد وان لم يوجد دليل يخص الكراهة بذلك فلا ولى لمن عرف أن جماعة من الناس يكرهونه لا لسبب أو لسبب ديني أن لا يؤمهم وأجره في الترك يفضل أجره في الفعل ﴿ وَيُضَلِّيْهِمْ صَلَاةَ أَخْفِيْهِمْ ﴾ لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا صلى أحدكم بالناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير فاذا صلى لنفسه فليطول ما شاء » وفي الباب أحاديث صحيحة واردة في التخفيف . قال في الحجة وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يطول ويخفف على ما يرى من المصلحة الخاصة بالوقت واختار بعض السور في بعض الصلوات لفوائد من غير حتم ولا طلب مؤكد فن اتبع فقد أحسن ومن لا فلا حرج . وقصة معاذ في الاطالة مشهورة انتهى حاصله . وأما ارتفاع الامام عن المأموم فلا يضر قدر القامة ولا فوقها لافي المسجد ولا في غيره من غير فرق بين الارتفاع والانخفاض والبعد والحائل ومن زعم أن شيئاً من ذلك تفسد به الصلاة فعليه الدليل ، ولا دليل الا ما روى عن حذيفة أنه أم الناس بالمداين على دكان ؛ الحديث أخرجه أبو داود وصححه ابن

خزيمة وابن حبان والحاكم وفي رواية للحاكم التصريح برفعه . ورواه أبو داود من وجه آخر وفيه قال له حذيفة « ألم تسمع رسول الله ﷺ يقول إذا أم الرجل القوم فلا يقيم أرفع من مقامهم أو نحو ذلك » الحديث وفي إسناد الرجل المجهول . ورواه البيهقي أيضاً ففي هذين الحديثين دليل على منع الامام من الارتفاع عن المؤتم ولكن هذا النهي يحمل على التنزيه لحديث صلته ﷺ على المنبر كما في الصحيحين وغيرها . ومن قال إنه ﷺ فعل ذلك للتعليم كما وقع في آخر الحديث فلا يفيد ذلك لأنه لا يجوز له في حال التعليم إلا ما هو جائز في غيره ولا يصح القول باختصاص ذلك بالنبي ﷺ وقد جمع الماتن رحمه الله تعالى في هذا البحث رسالة مستقلة جواباً عن سؤال بعض الاعلام فمن أحب تحقيق المقام فليرجع اليها ﴿ وَيُقَدِّمُ السُّلْطَانُ وَرَبُّ الْمَنْزِلِ ﴾ لما ثبت في الصحيحين من حديث أبي مسعود عقبة بن عمرو مرفوعاً « لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه » وفي لفظ « لا يؤمن الرجل الرجل في أهله ولا سلطانه » وورد تقييد جواز ذلك بالاذن ؛ وفي لفظ لأبي داود « لا يؤمن الرجل في بيته » وأخرج احمد وأبو داود والنرمذى والنسائي عن مالك بن الحويرث قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول من زار قوماً فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم » ﴿ وَالْأَقْرَأُ ثُمَّ الْأَعْلَمُ ثُمَّ الْأَسَنُّ ﴾ لما في حديث أبي مسعود بلفظ « يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنأ » وهو في الصحيحين وإنما يذكر الهجرة في المتن لأنه لا هجرة بعد الفتح كما في الحديث الصحيح ﴿ وَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ كَانَ ذَلِكَ عَلَيْهِ لَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ به ﴿ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْلُونَ بِكُمْ فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ وَلَهُمْ . وَإِنْ أَخْطَؤُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ » أخرجه البخاري وغيره وأخرج ابن ماجه من حديث سهل بن سعد نحوه ﴿ وَمَوْقِفُهُمْ ﴾ أي المؤمنين ﴿ خَلْفَهُ ﴾ أي خلف الامام ﴿ إِلَّا الْوَاحِدَ قَعَنَ يَمِينَهُ ﴾ لحديث جابر بن عبد الله « انه صلى مع النبي ﷺ فجعله عن يمينه ثم جاء آخر فقام عن يسار النبي ﷺ فأخذ بأيديهما فدفعهما حتى أقامهما خلفه » وهو في الصحيحين وقد كان هذا فعلاً وفعل أصحابه في الجماعة يقف الواحد عن يمين الامام والاثنان فإزاد خلفه وقد ذهب الجمهور الى وجوب ذلك . وقال

سعيد بن المسيب: انه مندوب فقط، وروى عن النخعي أن الواحد يقف خلف الامام ﴿وَأَمَّا النِّسَاءُ وَسَطَ الصَّفِّ﴾ لما روي من فعل عائشة أنها أمت النساء فقامت وسط الصف أخرجه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي وابن أبي شيبه والحاكم . وروى مثل ذلك عن أم سلمة أخرجه الشافعي وابن أبي شيبه وعبد الرزاق والدارقطني . قال ابن القيم في المسند والسنن من حديث عبد الرحمن بن خلاد عن أم ورقة بنت الحرث « أن رسول الله ﷺ كان يزورها في بيتها وجعل لها مؤذناً كان يؤذن لها وأمرها أن تؤم أهل دارها » قال عبد الرحمن فأنا رأيت مؤذنها شيخاً كبيراً . ولو لم يكن في المسألة إلا عموم قوله ﷺ « تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة » لكفى . وأخرج البيهقي بسنده عن عائشة « أن رسول الله ﷺ قال لا خير في جماعة النساء إلا في صلاة أو جنازة » والاعتماد على ما تقدم فردت هذه السنن بالمشابهة من قوله ﷺ « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » رواه البخاري وهذا إنما هو في الولاية والامامة العظمى والقضاء . وأما الرواية والشهادة والفتيا والامامة فلا تدخل في هذا ومن العجب أن من خالف هذه السنة جوز للمرأة أن تكون قاضية تلى أمور المسلمين فكيف أفلحوا وهي حاكمة عليهم ولم تفلح أخواتها من النساء إذا أمتن انتهى حاصله ﴿وَقَدَّمُ صُفُوفُ الرَّجَالِ ثُمَّ الصَّبِيَّانُ ثُمَّ النِّسَاءُ﴾ لحديث أبي مالك الأشعري « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يجعل الرجال قدام الغلمان والغلمان خلفهم والنساء خلف الغلمان » أخرجه أحمد وأخرج بعضه أبو داود وفي اسناده شهر بن حوشب <sup>(١)</sup> ويؤيده ما في الصحيحين من حديث أنس « انه قام هو والبنين خلف النبي ﷺ وأم سليم خلفهم » ﴿وَمَا كُنْ﴾ بالأحق بالصَّفِّ الأول ﴿﴾ هم ﴿أَوْ لَوْ الْأَحْلَامُ وَالنَّهْيُ﴾ فلحديث أبي مسعود الانصاري الثابت في الصحيح « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ليلن منكم أولو الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي والنسائي قال « كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحب أن يليه المهاجرون والانصار ليأخذوا عنه » قال في الحجة ولئلا يشق على أولى الاحلام تقدم من دونهم عليهم انتهى ﴿و﴾

اما كون الامر ﴿ عَلَى الْجَمَاعَةِ أَنْ يُسَوُّوا صُفُوفَهُمْ وَأَنْ يَسُدُّوا الْخُلُلَ ﴾ (١) فلما رواه أبو داود من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وسطوا الامام وسدوا الخلل » وفي الصحيحين من حديث أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سبوا صفوفكم فان تسوية الصفوف من تمام الصلاة » وعنه أيضاً في الصحيحين « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل علينا بوجهه قبل أن يكبر فيقول تراصوا واعتدلوا » وثبت في الصحيح من حديث نعمان بن بشير « أنه قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عباد الله لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم » قلت وهو قول أهل العلم أن تسوية الصفوف سنة ﴿ وَأَنْ يُتِمُّوا الصَّفَّ الْأَوَّلَ ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ ثُمَّ كَذَلِكَ ﴾ لما ورد في الأحاديث الصحيحة من أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بأتمام الصف الاول ثم الذي يليه ثم كذلك فالسنة أن لا يقف المؤتم في الصف الثاني وفي الصف الاول سعة ثم لا يقف في الصف الثالث وفي الصف الثاني سعة ثم كذلك وورد أيضاً أن الوقوف بمنة الصف أولى وأفضل وأما الاعتداد بالركعة التي لحق الامام فيها راكعاً ففيه خلاف لجماعة من الأئمة والحق عدم الاعتداد بهما بمجرد ادراك ركوعها من دون قراءة الفاتحة (٢) ومن أراد الوقوف على الحقيقة فليرجع الى شرح المنتقى وطيب النشر والسيل الجرار وحاشية الشفاء والفتح الرباني ودليل الطالب فالمسألة من المأرك وأما جعل مأدركه مع الامام اول صلاته فهذا هو الحق فلهيئة المشروعة في الصلاة لا تتغير بتقديم أو تأخير بل الأصل الأصل البقاء على الصفة المشروعة فيفعل الداخل مع الامام بعد أن قامه بعض الركعات ما يفعله لو كان داخلاً معه في الابتداء أو كان منفرداً وحديث « فاقضوا » وان كان صحيحاً فحديث « أموا » أصح منه وقد أمكن الجمع بحمل معنى القضاء على التمسك لانه أحد معانيه (٣) ولكن يترك المؤتم مخالفة إمامه في

(١) الخلل بفتح العين الفرجة بين الشيئين والجمع خلال مثل جبل وجبال قاله في المصباح

(٢) كان الاولى بهذه المسألة أن تذكر عند الكلام على وجوب قراءة الفاتحة ، انظر نيل الأوطار (٢٤٠: ٢٤٣) والذي نراه أن ادراك الركعة كاف لحديث أبي هريرة مرفوعاً: « اذا جئتم الى الصلاة ونحن سجوداً ولا نمدوها شيئاً ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة » رواه الحاكم في المستدرک (٢١٦: ٢١٣) وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) بل ان الأصل في معنى القضاء هو الاتمام « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض »

الأركان فلا يقعد في موضع ليس بموضع قعود للامام وان كان موضع قعود له ولا يدع القعود في موضع قعود للامام وان لم يكن موضع قعود له لأن الاقتداء والمتابعة لا زمان في صلاة الجماعة وتركها يخرج الصلاة عن كونها صلاة جماعة وقد ورد الامر بالمطابقة في الاركان بياناً لقوله «لا تختلفوا على امامكم» ولم يرد الامر بذلك في الاذكار \*

### \*(بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ)\*

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما اذا قصر الانسان في صلاته ان يسجد سجدتين تداركاً لما فرط فيه شبه القضاء وشبه الكفارة والمواضع التي ظهر فيها النص أربعة وسياقي قال في سفر السعادة من جملة من الحق تعالى ونعمه على الأمة المحمدية أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يسهو في الصلاة لتقتدى الأمة به في التشريع واذا ذلك يقول «انما أنا بشر أنسى كما تنسون فاذا نسيت فذكروني» وقال «انما أنسى أو أنسى لأسن» يعني لأسن ما شرع في جبر ذلك انتهى (هو) سجدة ثانٍ قبل التسليم أو بعده ﴿ووجه التخيير أن النبي ﷺ صح عنه أنه سجد قبل التسليم وصح عنه أنه سجد بعده أما ما صح عنه مما يدل على أنه قبل التسليم فحديث عبد الرحمن بن عوف عند أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه قال «سمعت رسول الله ﷺ يقول اذا شك أحدكم فلم يدر أواحدة صلى أم ثنتين فليجعلها واحدة واذا لم يدر ثنتين صلى أم ثلاثا فليجعلها ثنتين واذا لم يدر ثلاثا صلى أم أربعاً فليجعلها ثلاثاً ثم يسجد اذا فرغ من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم سجدتين» وفي الباب أحاديث منها ما هو في الصحيح كحديث أبي سعيد الخدري قال «قال رسول الله ﷺ اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم» ومنها ما هو في غير الصحيحين وأما ما صح عنه مما يدل على أنه بعد التسليم فحديث ذي الديدن الثابت في الصحيحين فان فيه أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سجد بعد ما سلم. وحديث ابن مسعود وهو في الصحيحين وغيرهما مرفوعاً بلفظ «اذا شك أحدكم في صلاته فليتمحر الصواب فليتم عليه ثم ليسلم ثم ليسجد سجدتين» وحديث المغيرة بن شعبه «انه صلى

بقوم قترك التشهد الأوسد فلما فرغ من صلاته سلم ثم سجد سجدتين وسلم وقال  
هكذا صنع بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « رواه احمد والترمذى وصححه  
وحديث ابن مسعود الثابت فى الصحيحين وغيرهما » أن النبى صلى الله عليه وآله  
وسلم صلى الظهر خمسا فقبل له أزيد فى الصلاة فقال لا وما ذاك فقالوا صليت خمسا فسجد  
سجدتين بعد ما سلم « فهذه الاحاديث المصرحة بالسجود تارة قبل التسليم وتارة بعده  
تدل على أنه يجوز جميع ذلك ولكنه ينبغى فى موارد النصوص أن يفعل كما أرشد اليه  
الشارع فيسجد قبل التسليم فيما أرشد الى السجود فيه قبل التسليم ويسجد بعد  
التسليم فيما أرشد فيه الى السجود بعد التسليم وما عدا ذلك فهو بالخيار والكل سنة  
قال فى سفر السعادة وسجد للسجود قبل السلام فى بعض المواضع وبعده فى بعضها فجعله  
الامام الشافعى فى كل حال قبل السلام والامام أبو حنيفة جعله بعد السلام فى كل  
حال وقال الامام مالك يسجد لسهو النقصان قبل السلام ولسهو الزيادة فى الصلاة  
بعد السلام وإن اجتمع سهوان أحدهما زائد والآخر ناقص يسجد لهما قبل السلام  
وقال الامام احمد يسجد قبل السلام فى المحل الذى سجد فيه النبى صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم قبل السلام وما عداه يسجد للسهو بعد السلام وقال داود الظاهرى لا يسجد  
للسهو إلا فى هذه المواطن الخمس التى سجد فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
ولوسها فى غيرها لا يسجد للسهو ولم يعرض له صلى الله عليه وآله وسلم الشك فى  
الصلاة لكن قال من شك فليبن على اليقين ولم يعتبر الشك ويسجد للسهو قبل السلام  
وقال الامام أبو حنيفة إن كان له ظن بنى على غالب ظنه وإن لم يكن له ظن بنى على  
اليقين وقال الامام مالك والامام الشافعى والامام أحمد بنى على اليقين مطلقا انتهى  
ولا يشك منصف أن الاحاديث الصحيحة مصرحة بأنه كان يسجد فى بعض الصلوات  
قبل السلام وفى بعضها بعد السلام فالجزم بأن محلها بعد السلام فقط طرح لبعض  
الاحاديث الصحيحة لا لموجب الالمجرد مخالفتها لما قاله فلان أو فلان ؛ كما أن الجزم  
بأن محلها قبل التسليم فقط طرح لبعض الاحاديث الصحيحة لمثل ذلك والمذاهب  
فى المسألة منشرة قد بسطها الماتن فى شرح المنتقى . والحق عندى أن الكل جائز  
وسنة ثابتة والمصلح خير بين أن يسجد قبل أن يسلم أو بعد أن يسلم وهذا فيما كان

من السهو غير موافق للسهو الذي سجد له ﷺ قبل السلام أو بعده . وأما في السهو الذي سجد له ﷺ فينبغي الاقتداء به في ذلك وإيقاع السجود في الموضع الذي أوقفه فيه صلى الله تعالى عليه وسلم مع الموافقة في السهو وهي مواضع محصورة مشهورة يعرفها من له اشتغال بعلم السنة المطهرة ﴿ وَ ﴾ أما كون سجود السهو ﴿ بِحَرَامٍ ﴾ وَتَشْهَدٍ وَتَحْلِيلٍ ﴿ فقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كبر وسلم كما في حديث ذى اليدين الثابت في الصحيح وفي غيره من الأحاديث . وأما التشهد فلحديث عمران بن حصين « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى بهم فسها فسجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم » أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين <sup>(١)</sup> وقد روى نحو ذلك من حديث المغيرة وابن مسعود وعائشة ﴿ وَ ﴾ أما كونه ﴿ يُشْرَعُ لِرَّكَ مَسْنُونٍ ﴾ فلحديث سجوده صلى الله تعالى عليه وسلم ترك التشهد الاوسط والحديث « لكل سهو سجدتان » والكلام فيه معروف ونحو ذلك اذا كان ذلك المسنون تركه المصلي سهواً لأنه قد ثبت أن سجود السهو فيه ترغيم للشيطان كما في حديث أبي سعيد الثابت في الصحيح ، ولا يكون الترغيم الا مع السهو لانه من قبل الشيطان وأما مع العمدة فهو من قبل المصلي وقد فاته نواب تلك السنة . قلت مذهب أبي حنيفة والشافعي أن من سلم من ركعتين ساهياً أتم وسجد سجدتين وهو في مذهب أبي حنيفة خاص بمن سلم على رأس الركعتين على ظن أنهما أربعة فلو سلم على رأسهما على ظن أنهما جمعة أو على أنه مسافر فانه يستقبل الصلاة كذا في المالكية في فصل المفسدات . واستخرج له الشافعي علة وهي فعل شيء يبطل الصلاة عمده دون سهوه . أقول ما وقع من اصطلاح الفقهاء على تسميته هيئة هو لا يخرج به عن كونه مندوباً ونخصيص وجوب السجود للسهو بترك ما كان مسنوناً دون ما كان مندوباً لا دليل عليه ولا سيما وهذه الأسماء إنما هي اصطلاحات حادثة والا فليسنون والمنسوب اليه معناه لغة أعم من معناها اصطلاحاً ، وأيضاً الفرق بين المسنون والمندوب أنما

(١) في المستدرک ( جزء ١ : ٢٢٣ ) وواقعه الذهبي في مختصره على تصحيحه

هو اصطلاح لبعض أهل الأصول دون جمهورهم وغاية ما هناك أن المسنون هو المنسوب المؤكد. وصدق اسم السهو على ترك المنسوب كصدقه على ترك المسنون فيندرج تحت حديث « لكل سهو سجدتان » وتحقق الزيادة والنقص حاصل لكل واحد منهما فدعى التفرقة بينهما مطالب بالدليل ولا ريب أن بعض ما عدوه من الهيئات لا ينحقق مثل ترك نصب القدم وترك وضع اليدين ﴿و﴾ أما كونه بشرع ﴿لِلزِّيَادَةِ وَلَوْ رَكْعَةً سَهْوًا﴾ فالحديث المتقدم وما دون الركعة بالأولى قال في المسوى عند الحنفية إن سها عن القعدة الآخرة وقام الى الخامسة رجع الى القعدة مالم يسجد وتشهد ثم سجد للسهو وإن قيد الخامسة بالسجدة بطل فرضه ولو قعد في الرابعة ثم قام ولم يسلم عاد الى القعدة مالم يسجد للخامسة وسلم وسجد للسهو وإن قيدها بالسجدة ثم فرضه فيضم اليها ركعة أخرى لتكونا تطوعا فإن لم يضم وقطع الصلاة لم يلزمه القضاء لانه إنما شرع ظنا وعند الشافعية في أية حالة ذكر أنها خامسة قعد وأثنى الزائد وراعى ترتيب الصلاة مما قبل الزائد ثم سجد للسهو وفي معنى الركعة عنده الركوع والسجود ويتجه على مذهب الحنفية أن يقال في حديث ابن مسعود انه حكاية حال فلهذا قام بعد القعدة ولم يضم السادسة لبيان أنه غير واجب انتهى ﴿و﴾ أما ﴿لِلشَّكِّ فِي الْمَدِّ﴾ ففيه الأحاديث المتقدمة المصرحة بأن من شك في العدد بني على اليقين وسجد للسهو قال في الحجة البالغة وهو الاول من المواضع الأربع التي ظهر فيها النص وفي معناه الشك في الركوع والسجود والثاني زيادة الركعة كما سبق وفي معناه زيادة الركن والثالث أنه وَسَلَّمَ من ركعتين قليل له في ذلك فصلى ماترك وسجد سجدتين وأيضاً روى أنه سلم وقد بقى عليه ركعة بمثله وفي معناه أن يفعل سهواً ما يبطل عمده الرابع أنه وَسَلَّمَ قام من الركعتين كما مر وفي معناه ترك التشهد في القعود وقوله وَسَلَّمَ « إذا قام الامام من الركعتين قلن ذكر قبل أن يستوى قائماً فليجلس وإن استوي قائماً فلا يجلس ويسجد سجدتي السهو » أقول في الحديث دليل على أن من كان قريب الاستواء ربما يستوى قائماً لا يجلس خلافاً لما عليه العامة انتهى. وفي المسوى اختلفوا في ذلك فعند الشافعية اذا شك في صلاته بني على اليقين وهو الأقل سواء كان شك في ركعة أو ركن وعند



الخفية ان كان ذلك أول مرة سها يستقبل الصلاة وان كان يعرض له كثيرا بنى على أكبر رأيه لحديث ابن مسعود « اذا شك أحدكم في صلاته فليتجر الصواب » وقال أحمد يطرح الشك اما بأخذ الأقل واما بالتحري فان اختار الأول سجد قبل السلام وان اختار الثاني سجد بعده انتهى ﴿ وَإِذَا سَجَدَ الْإِمَامُ تَابَعَهُ الْمُؤْتَمُّ ﴾ لأن ذلك من تمام الصلاة ولأنه كان يسجد الصحابة اذا سجد النبي ﷺ وقد ورد الأمر بمتابعة الامام كما سبق \*

### • (بَابُ الْقَضَاءِ لِلْفَوَائِتِ) •

﴿إِنْ كَانَ التَّرْكُ عَمْدًا لَا لِعَدْرِ فَدَيْنُ اللَّهِ تَعَالَى أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى﴾ وقد اختلف أهل العلم في قضاء الفوائت المتروكة لالعذر فذهب الجمهور الى وجوب القضاء وذهب داود الظاهري وابن حزم وبعض أصحاب الشافعي الى أنه لا قضاء على العمد غير المدور بل قد باه باتهم ما تركه من الصلاة واليه ذهب شيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية ولم يأت الجمهور بدليل يدل على ذلك ولم أجد أنا دليلا لهم من كتاب ولا سنة الا ما ورد في حديث الخثعمية حيث قال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم « فدين الله أحق أن يقضى » وهو حديث صحيح وفيه من العموم الذي يفيد المصدر المضاف ما يشمل هذا الباب فهذا الدليل ليس بأيدي الموجبين سواء (١). وقد اختلف أهل الأصول هل القضاء يكفي فيه دليل وجوب المقضى أم لا بد من دليل جديد يدل على وجوب القضاء والحق أنه لا بد من دليل جديد لان إيجاب القضاء هو تكليف مستقل غير تكليف الأداء ومحل الخلاف هو الصلاة المتروكة لغیر عذر عمداً وأقول حكمه ما في الأحاديث الصحيحة « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويحجوا البيت وبصوموا رمضان فمن فعل ذلك فقد عصم دمه وماله الا بعتقه » ومن لم يفعل فلا عصمة لدمه وماله بل نحن مأمورون بقتاله كما أمر رسول الله ﷺ والمقاتلة تستلزم القتل ثم التوبة مقبولة فتارك الصلاة ان تاب وأُتاب وجب علينا أن نحلى سبيله ( فان تابوا وأقاموا الصلاة

(١) وهو كاف تماماً للدلالة على وجوب القضاء

وَأَتُوا الزَّكَاةَ نَحْلُوا سَبِيلَهُمْ ) فمن علمنا أنه ترك صلاة من الصلوات الخمس وجب علينا أن نؤذنه بالتوبة فإن فعل فذاك وإن لم يفعل قتلناه حكم الله ومن أحسن من الله حكماً وأما إطلاق اسم الكفر عليه فقد ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة وتأويلها لم يوجب الله علينا ولا أذن لنا فيه ومن غرائب بعض الفقهاء التردد في إطلاق اسم الفسق عليه معلا ذلك بأن التفسيق لا يجوز إلا بدليل قطعي مع أنه يرمى بالكفر من خالفه في أدنى معتقده التي لم يأذن الله لنا باعتقادها فضلاً عن التكفير بها والله المستعان وأما كيفية القضاء فأقول لاشك أن تقديم المقضية على المؤداة وتقديم الأولى من المقضيات على الأخرى هو الأولى والأحب ولولم يرد في ذلك إلا فعله ﷺ في يوم الخندق لكان فيه كفاية وأما الشأن في كون ذلك منتهماً لا يجوز غيره ﴿وَإِنْ كَانَ﴾ أي الترك ﴿لِعُذْرٍ﴾ من نوم أو سهو أو نسيان أو اشتغال بملاحة القتال مع عدم إمكان صلاة الخوف والمسايفة ﴿فَلَيْسَ بِقَضَاءٍ﴾ بل يجب تأدية تلك الصلاة المتروكة عند زوال المنع وذلك وقتها وفعلها فيه أداء كما يفيد ذلك أحاديث «من نام عن صلاة أو سها عنها فوقتها حين يذكرها» وقد تقدمت في أول كتاب الصلاة وفي ذلك خلاف والحق أن ذلك هو وقت الأداء لا وقت القضاء للتصريح منه ﷺ أن وقت الصلاة المنسية أو التي نام عنها المصلي وقت الذكر وأما المتروكة لنوم وسهو كمن يترك الصلاة لاشتغاله بالقتال كما سبق فقد شغل النبي ﷺ وأصحابه يوم الخندق عن صلاة الظهر والعصر وما صلوهما إلا بعد هوى<sup>(١)</sup> من الليل كما أخرجه أحمد والنسائي من حديث أبي سعيد وهو في الصحيحين من حديث جابر وليس فيه ذكر الظهر بل العصر فقط ولذلك قال المأثور ﴿بَلْ أَدَّاهُ فِي وَقْتِ زَوَالِ الْعُذْرِ إِلَّا صَلَاةَ الْعِيدِ﴾ المتروكة لعذر وهو عدم العلم بأن ذلك اليوم يوم عيد ﴿فَنِي ثَانِيهِ﴾ أي تفعل في اليوم الثاني ولا تفعل في يوم العيد بعد خروج الوقت إذا حصل العلم بأن ذلك اليوم يوم عيد الحديث عمير بن أنس عن عمومة له «أنه غم عليهم الهلال فأصبحوا صياماً فجاء ركب من آخر النهار فشهدوا عند رسول

(١) الهوى بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء المتناهية التحية الحين الطويل من الزمان أو المسافة الممتدة من الليل وقيل هو خاص بالليل، وحكى فيه ابن سيده ضم الهاء أيضاً

الله صلى الله عليه وآله وسلم أنهم رأوا الهلال بالأمس فأمر الناس أن يفتروا من يومهم وأن يخرجوا لعيدهم من الغد » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وضمحه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم والخطابي وابن حجر في بلوغ المرام. أقول وأما الكافر إذا أسلم فلا يجب عليه القضاء على كل حال لأن القائل بأنه غير مخاطب بالشرعيات ينفي عنه الوجوب حال الكفر والقائل أنه مخاطب يجعل الخطاب باعتبار الثواب والعقاب لا باعتبار وجوب الأداء أو القضاء فلا سلام يجب ما قبله بلا خلاف والظاهر أن المرتد حكمه حكم غيره من الكفار في عدم وجوب القضاء لأن الدليل يصدق عليه كما يصدق على غيره من الكفار \*

### \* (بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ) \*

﴿ تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ ﴾ لأن الجمعة فريضة من فرائض الله تعالى وقد صرح بذلك كتاب الله عز وجل وما صح من السنة المطهرة كحديث أنه ﷺ باحراق من يتخلف عنها وهو في الصحيح من حديث ابن مسعود وكحديث أبي هريرة « لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين » أخرجه مسلم وغيره ومن ذلك حديث حفصة مرفوعا « رواح الجمعة واجب على كل محتلم » أخرجه النسائي بإسناد صحيح وحديث طارق بن شهاب « الجمعة حق واجب على كل مسلم » أخرجه أبو داود وسيأتي وقد واظب عليها النبي ﷺ من الوقت الذي شرعها الله تعالى فيه إلى أن قبضه الله عز وجل. وقد حكى ابن المنذر الإجماع على أنها فرض عين. وقال ابن العربي الجمعة فرض باجماع الأمة. وقال ابن قدامة في المغنى أجمع المسلمون على وجوب الجمعة وإنما الخلاف هل هي من فروض الأعيان أو من فروض الكفايات. ومن نازع في فرضية الجمعة فقد أخطأ ولم يصب. قال في المسوي اتفقت الأمة على فرضية الجمعة وأكثروا على أنها من فروض الأعيان واتفقوا على أنه لا جمعة في العوالي وأنه يشترط لها الجماعة وأن الوالي إن حضر فهو الإمام ثم اختلفوا في الوالي وشرط الموضع والجماعة. قال الشافعي كل قرية اجتمع فيها أربعون رجلا أحراراً مقيمين يجب عليهم الجمعة ولا تنعقد إلا بأربعين رجلا كذلك والوالي

ليس بشرط. وقال أبو حنيفة لا جمعة الا في مصر جامع أو في فنائنه وتعتقد بأربعة والوالى شرط. وقال مالك اذا كان جماعة في قرية بيوتها متصلة وفيها سوق ومسجد يجمع فيه وجبت عليهم الجمعة. وفي مختصر ابن الحاجب لا تجزي الأربعة ونحوها ولا بد من قوم تنقري بهم القرية ولا يشترط السلطان على الاصح. قال في المالكية القروى اذا دخل المصر ونوي أن يخرج في يومه ذلك قبل دخول الوقت أو بعد دخوله لا جمعة عليه انتهى ﴿إِلَّا الْمَرْأَةَ وَالْمَبْنَةَ وَالْمُسَافِرَ وَالْمَرِيضَ﴾ لحديث «الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا أربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض» أخرجه أبو داود من حديث طارق بن شهاب عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد أخرجه الحاكم من حديث طارق عن أبي موسى قال الحافظ وصححه غير واحد وفي حديث أبي هريرة وحديث جابر ذكر المسافر وفي الحديثين مقال معروف والغالب أن المسافر لا يسمع النداء وقد ورد أن الجمعة على من سمع النداء كما في حديث ابن عمر وعند أبي داود قال في المسوى وافقوا على أنه لا جمعة على مريض ولا مسافر ولا امرأة ولا عبد وانه ان صلاها منهم أحد سقط الفرض وعلى أنه ان أم مريض أو مسافر جاز وفي المنهاج وتصح خلف العبد والصبي والمسافر في الاظهر اذا تم العدد بغيره وفيه أيضاً ولا جمعة على معذور مرخص في ترك الجماعة. وفي المالكية المطر الشديد والاختفاء من السلطان الظالم مستقط. قال في المنح وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرخص في تركها وقت المطر ولو لم يندل أسفل النملين وكان يرخص في السفر يوم الجمعة لاسباب الجهاد انتهى ﴿وَيَهِي كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ لَا تُخَالِفُهَا﴾ لكونه لم يأت ما يدل على أنها تخالفها في غير ذلك وفي هذا الكلام اشارة الى رد ما قيل انه يشترط في وجوبها الامام الأعظم والمصر الجامع والمدد الخصوص، فان هذه الشروط لم يدل عليها دليل يفيد استحبابها فضلاً عن وجوبها فضلاً عن كونها شروطاً بل اذا صلى رجلان الجمعة في مكان لم يكن فيه غيرهما جماعة قد فعلا ما يجب عليهما فان خطب أحدهما فقد عملا بالسنة وان تركا الخطبة فهي سنة فقط ولولا حديث طارق بن شهاب المذكور قريباً من تقييد الوجوب على كل مسلم بكونه في جماعة ومن عدم اقامتها ﷺ في زمنه في غير جماعة لكان فعلها فرادى مجزئاً كغيرها من الصلوات واما ما يروى من أربعة

الى الولاية فهذا قد صرح أئمة الشأن بأنه ليس من كلام النبوة ولا من كلام من كان في عصرها من الصحابة حتى يحتاج الى بيان معناه أو تأويله وإنما هو من كلام الحسن البصري ومن تأمل فيما وقع في هذه العبادة الفاضلة التي اقترضاها الله تعالى عليهم في الأسبوع وجعلها شعاراً من شعائر الاسلام وهي صلاة الجمعة من الأقوال الساقطة والمذاهب الزائغة والاجتهادات الداحضة<sup>(١)</sup> قضى من ذلك العجب فقائل يقول ان الخطبة ركعتين وان من فاتته لم تصح جمعته وكأنه لم يبلغه ما ورد عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من طرق متعددة يقوى بعضها بعضاً ويشد بعضها بعضاً من عضد بعض أن « من فاتته ركعة من ركعتي الجمعة فليضيف اليها أخرى وقد تمت سلاته » ولا يلزمه غير هذا الحديث من الأدلة. وقائل يقول لا تنعقد الجمعة إلا بثلاثة مع الامام. وقائل يقول بأربعة. وقائل يقول بسبعة. وقائل يقول بتسعة. وقائل يقول بانثى عشر. وقائل يقول بعشرين. وقائل يقول بثلاثين. وقائل يقول لا تنعقد الا بأربعين. وقائل يقول بخمسين. وقائل يقول لا تنعقد الا بسبعين. وقائل يقول فيما بين ذلك. وقائل يقول بجمع كثير من غير تقييد. وقائل يقول ان الجمعة لا تصح الا في مصر جامع وحده بعضهم بأن يكون الساكنون فيه كذا وكذا من آلاف. وآخر قال أن يكون فيه جامع وحمام. وآخر قال أن يكون فيه كذا وكذا. وآخر قال انها لا تجب الا مع الامام الأعظم فان لم يوجد أو كان مختل العدالة بوجه من الوجوه لم تجب الجمعة ولم تشرع ونحو هذه الاقوال التي ليس عليها أثارة من علم ولا يوجد في كتاب الله تعالى ولا في سنة رسول الله ﷺ حرف واحد يدل على ما ادعوه من كون هذه الامور المذكورة شروطاً لصحة الجمعة أو فرضاً من فرائضها أو ركناً من أركانها فيا لله العجب ما يفعل الرأي بأهله ومن يخرج من رؤسهم من الخزعبلات الشبيهة بما يتحدث الناس به في مجامعهم وما يخبرونه في اسماهم من القصص والاحاديث الملفقة وهي عن الشريعة المطهرة بمعزل يعرف هذا كل عارف بالكتاب والسنة وكل متصف بصفة الانصاف وكل من ثبت قدمه ولم يتزلزل عن طريق الحق بالقليل والقال ومن جاء بالتلطف فتلطفه رد عليه مضروب به في وجهه والحكم بين العباد هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما قال سبحانه ( فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ) \* ( انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا ) \* ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ) فهذه الآيات ونحوها تدل أبلغ دلالة وتفيد أعظم فائدة أن المرجع مع الاختلاف الى حكم الله ورسوله وحكم الله هو كتابه وحكم رسوله بعد أن قبضه الله تعالى هو سنته ليس غير ذلك ولم يجعل الله تعالى لأحد من العباد وإن بلغ في العلم أعلي مبالغ وجمع منه ما لا يجمع غيره أن يقول في هذه الشريعة بشئ لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ، والمجتهد وان جاءت الرخصة له بالعمل برأيه عند عدم الدليل فلا رخصة لغيره أن يأخذ بذلك الرأي كأننا من كان ، وإنى كما علم الله لأزال أكثر التعجب من وقوع مثل هذا للمصنفين وتصديره في كتب الهداية وأمر العوام والمقصرين باعتقاده والعمل به وهو على شفا جرف هار ولم يختص هذا بمذهب من المذاهب ولا بقطر من الاقطار ولا بعصر من العصور بل تبع فيه الآخر ، الأول كأنه أخذه من أم الكتاب وهو حديث خرافة وقد كثرت التعيينات في هذه العبادة كما سبقت الإشارة اليها بلا برهان ولا قرآن ولا شرع ولا عقل والبحث في هذا يطول جداً <sup>(١)</sup> قال الماتن رحمه الله وقد جمعت فيه مصنفين مطولا ومختصراً والله الحمد ﴿ إلا في مشرُوعيه الخطبتين قبلها ﴾ \* لأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سن في الجمعة خطبتين يجلس بينهما وما صلى بأصحابه جمعة من الجمع إلا وخطب فيها انما دعوي الوجوب ان كانت بمجرد فعله المستمر فهذا لا يناسب ماقرر في الاصول ولا يوافق تصرفات الفحول وسائر أهل المذهب المنقول ، وأما الأمر بالسعي الى ذكر الله فغاياته أن السعي واجب واذا كان هذا الامر مجعلاً لبيانها واجب فما كان متضمناً لبيان نفس السعي الى الذكر يكون واجباً

(١) مقاله الشارح هنا جيد ولكن رأيه في جواز صلاة الجمعة من اثنين بدون خطبة لانراه حقائق وجوبها معلوم من الدين ضرورة لم يخالف فيه أحد ولم تذكر في القرآن الا اجالا ولكن تواتر العمل بها وبصفتها من عصر النبي صلى الله عليه وسلم الى الآن والأحاديث الصحيحة بينت هذه الصفة تفصيلاً ، فلم يصلها رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة بدون خطبتين وبغير جمع الحاضرين ممن يسمه حضورها وهذه المواظبة الدقيقة لا يصح حملها الا على أنها بيان لهذا الواجب يطبق به في الوجوب

فأين وجوب الخطبة <sup>(١)</sup> فإن قيل انه لما وجب السعي اليها كانت واجبة بالاولى فيقال ليس السعي لجرد الخطبة بل اليها والى الصلاة ومعظم ماوجب السعي لاجله هو الصلاة فلا تتم هذه الاولوية وهذا النزاع في نفس الوجوب ، وأما في كون الخطبة شرطاً للصلاة فعدم وجود دليل يدل عليه لا يخفى على عارف فإن شأن الشرطية أن يؤثر عدمها في عدم المشروط فهل من دليل يدل على أن عدم الخطبة يؤثر في عدم الصلاة <sup>(٢)</sup> ثم اعلم أن الخطبة المشروعة هي ما كان يعتاده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ترغيب الناس وترهيبهم فهذا في الحقيقة روح الخطبة الذي لاجله شرعت وأما اشتراط الحمد لله أو الصلاة على رسول الله أو قراءة شيء من القرآن فجميعه خارج عن معظم المقصود من شرعية الخطبة واتفاق مثل ذلك في خطبته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يدل على أنه مقصود متحتم وشرط لازم ولا يشك منصف أن معظم المقصود هو الوعظ دون مايقع قبله من الحمد والصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وقد كان عرف العرب المستمر أن أحدهم إذا أراد أن يقوم مقاماً ويقول مقالا شرع بالثناء على الله وعلى رسوله وما أحسن هذا وأولاه ولكن ليس هو المقصود بل المقصود ما بعده ولو قال قائل ان من قام في محفل من المحافل خطيباً ليس له باعث على ذلك إلا أن يصدر منه الحمد والصلاة لما كان هذا مقبولا بل كل طبع سليم يحبه ويرده اذا تقرر هذا عرفت أن الوعظ في خطبة الجمعة هو الذي يساق اليه الحديث فاذا فعله الخطيب فقد فعل الامر المشروع الا انه اذا قدم الثناء على الله وعلى رسوله أو استطرد في وعظه القوارع القرآنية كان أتم وأحسن <sup>(٣)</sup>

﴿ وَوَقْتُهَا وَقْتُ الظُّهْرِ ﴾ لكونها بدلا عنه وقد ورد ما يدل على أنها تجزى قبل الزوال كما في حديث أنس « أنه كان صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي الجمعة ثم يرجعون

(١) وجوب الخطبتين كما قلنا ظاهر من المواظبة على الفعل الذي هو بيان لصفة هذه الصلاة الواجبة وهذا ظاهر مطابق لقواعد الأصول ودقائق الشريعة المطهرة

(٢) هذه الصلاة وجبت بهذه الصفة التي واظب عليها رسول الله فنصربها عما كان عليه العمل فانه لم يؤد ماوجب عليه وهو واضع في الشرطية

(٣) هذا جيد جداً وهو المعقول من شرع الخطبتين في الجمعة

الى القائلة يقولون « وهو في الصحيح ومثله من حديث سهل بن سعد في الصحيحين وثبت في الصحيح من حديث جابر « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلى الجمعة ثم يذهبون الى جالمهم فيريحونها حين تزول الشمس » وهذا فيه التصريح بأنهم صلوا ما قبل زوال الشمس وقد ذهب الى ذلك أحمد بن حنبل وهو الحق وذهب الجمهور الى أن أول وقتها أول وقت الظهر ﴿ وَعَلَى مَنْ حَضَرَهَا أَنْ لَا يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ ﴾ إلا إذا كان إماماً أو كان بين يديه فرجة لا يصلها إلا بتخط كما نقله المحلى عن الروضة لحديث عبد الله بن بسر قال « جاء رجل يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب فقال له رسول الله ﷺ اجلس فقد آذيت » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره ، ولحديث أرقم بن أبي أرقم الخزومي أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « الذى يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة ويفرق بين الاثنين بعد خروج الامام كالجار قصبه <sup>(١)</sup> في النار » أخرجه أحمد والطبرانى فى الكبير وفى اسناده مقال <sup>(٢)</sup> وفى الباب أحاديث منها عن معاذ بن أنس عند الترمذي وابن ماجه قال « قال رسول الله ﷺ من تخطى رقاب الناس يوم الجمعة أتخذ جسراً الى جهنم » قال الترمذي حديث غريب ، والعمل عليه عند أهل العلم ، وفى تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين : ومنها تخطى رقاب الناس يوم الجمعة كذا عده الشيخ شمس الدين بن القيم من الكبار وقد صرح النووي وغيره بأنه حرام انتهى . قلت وفى الباب عن عثمان وأنس أيضاً ﴿ وَأَنْ يُنْصِتَ حَالِ الْخُطْبَتَيْنِ ﴾ لحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال « اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والامام يخطب فقد لغوت » وهو في الصحيحين وغيرهما وأخرج أحمد وأبو داود من حديث على قال « من دنا من الامام فلغوا ولم يستمع ولم ينصت كان عليه كفل <sup>(٣)</sup> من الوزر ومن قال صه فقد لغا ومن لغا فلا جمعة له ثم قال هكذا سمعت فيكم ﷺ » وفى اسناده مجهول وفى

(١) القصب يضم القاف واسكان الصاد المهملة اسم للامعاء كلها وجهه أقصاب

(٢) قال ابن حجر فى الإصابة: (جزء ١ ص ٢٦) ( قال الدارقطنى فى الأفراد تفرد به هشام بن زياد وقد ضمنوه ) (٣) يعنى ضمناً أى يضاعف عليه الائم



الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة أقول وحاصل ما يستفاد من الأدلة أن الكلام منهي عنه حال الخطبة نهياً عاماً وقد خصص هذا النهي بما يقع من الكلام في صلاة التحية من قراءة وتسبيح وتشهد ودعاء والأحاديث المخصصة لمثل ما ذكر صحيحه (١) فلا يحصى لمن دخل المسجد حال الخطبة من صلاة ركعتي التحية أن اراد القيام بهذه السنة المؤكدة والوفاء بما دلت عليه الأدلة فإنه أمر سليماً لفظاً لما وصل الي المسجد حال الخطبة فقام ولم يصل التحية بأن يقوم فيصلي فدل هذا على كون ذلك من المشروعات المؤكدة بل من الواجبات كما قرره شيخنا العلامة الشوكاني في رسالة مستقلة وبينت أنا في دليل الطالب الى أرجح المطالب وجوب صلاة التحية ومن جملة مخصصات صلاة التحية حديث « اذا جاء احدكم والامام بخطب فليصل ركعتين » وهو حديث صحيح متضمن للنص في محل النزاع وأما ما عدا صلاة التحية من الاذكار والادعية والمتابعة للخطيب في الصلاة على النبي ﷺ فلم يأت ما يدل على تخصيصها من ذلك العموم والمتابعة في الصلاة عليه ﷺ وان وردت بها أدلة قاضية بمشروعيتها فهي أعم من أحاديث منع الكلام حال الخطبة من وجه وأخص منها من وجه فيعارض العمومان وينظر في الراجح منهما وهذا اذا كان الغو المذكور في حديث « ومن لغا فلا جمعة له » يشمل جميع أنواع الكلام وأما اذا كان مختصاً بنوع منه وهو مالا فائدة فيه فليس فيه ما يدل على منع الذكر والدعاء والمتابعة في الصلاة عليه ﷺ ، وأما حديث : « اذا دخل أحدكم المسجد والامام بخطب فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الامام » فقد أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عمر وفي سنده ضعف كما قاله صاحب مجمع الزوائد فلا تقوم به الحجة ولكنه قد روى ما يقويه فأخرج أبو يعلى والبزار عن جابر قال « قال سعد بن أبي وقاص لرجل لاجمة لك فقال النبي ﷺ لم يسمع فقال لأنه تكلم وأنت تخطب فقال النبي ﷺ صدق سعد » وفي اسناده مجالد بن سعيد وهو ضعيف عند الجمهور وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة . وقد ذكر العلامة الشوكاني في شرح المنتقى أحاديث تفيد معنى هذا الحديث فليراجع ويقويه ما يقال ان المراد باللغو المذكور في الحديث التلفظ وان

(١) ليس هذا تخصيصاً بل هذا باب وذاك باب فان النهي عن الكلام انما هو نهى عن محادثة غيره لئلا يلفو وأما الذكر الذي في الصلاة فهو في آخر

كان أصله ما لا فائدة فيه بقرينة أن قول من قال لصاحبه أنصت لا يمد من اللغو لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد سماه النبي ﷺ لغواً ويمكن أن يقال إن ذلك الذي قال أنصت لم يؤمر في ذلك الوقت بأن يقول هذه المقالة فكان كلامه لغواً حقيقة من هذه الحثية ﴿ وَنُذِبَ لَهُ التَّبَكُّيرُ ﴾ لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله ﷺ قال « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن<sup>(١)</sup> ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر » وفي الباب أحاديث في مشروعية التكبير قال في المسوى شرح الموطأ الأصح أن هذه الساعات ساعات لطيفة بعد الزوال لا الساعات التي يدور عليها حساب الليل والنهار انتهى ﴿ وَالتَّطَيُّبُ وَالتَّجَمُّلُ ﴾ لحديث أبي سعيد عن النبي ﷺ قال « على كل مسلم الغسل يوم الجمعة ويلبس من صالح ثيابه وإن كان له طيب مس منه » أخرجه أحمد وأبوداود وهو في الصحيحين بلفظ « الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأن يستنَّ وأن يمس طيباً إن وجد » وأخرج أحمد والبخاري وغيرهما من حديث سلمان الفارسي قال « قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر بما استطاع من طهر ويدهن من دهنه أو يمس من طيب بيته ثم يروح الى المسجد ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت للإمام إذا تكلم إلا غفر له ما بين الجمعة الى الجمعة الاخرى » وأخرج أحمد وغيره من حديث أبي أيوب قال « سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب إن كان عنده ولبس من أحسن ثيابه ثم خرج وعليه السكينة حتى يأتي المسجد فيركم إن بدا له ولم يؤذ أحداً ثم أنصت إذا خرج إمامه حتى يصلي كان كفارة لما بينها وبين الجمعة الاخرى » ورجال اسناده ثقات وفي الباب أحاديث ﴿ وَالدُّنُوءُ مِنَ الْإِمَامِ ﴾ لحديث سمرة عند أحمد وأبي داود أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال

(١) الأقرن ذو القرن وهو خير مما لا قرن له

« احضروا الذكر وادنوا من الامام فان الرجل لا يزال يتباعد حتى يؤخر في البجنة وان دخلها » وفي اسناده انقطاع وفي الباب أحاديث ومن جملة ما يشرع يوم الجمعة الغسل وقد تقدم الكلام عليه في باب الغسل ﴿وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْهَا فَقَدْ أَدْرَكَهَا﴾ لحديث « من أدرك ركعة من صلاة الجمعة فليضف اليها أخرى وقد تمت صلاته » فهذا وان كان فيه مقال غايته الاعلال بالارسال فقد ثبت رفعه من طريق جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة فانه روى عنه من ثلاث عشرة طريقا ومن ثلاث طرق عن ابن عمر وبعضها يؤيد بعضها فهي لا تقصر عن رتبة الحسن لغيره وقد اخرج الحاكم من ثلاث طرق عن أبي هريرة وقال فيها على شرط الشيخين (١) فالمعجب من أن يؤثر على هذا كله قول عمر بن الخطاب ويدعم بذلك المصالح التي لا يأخذها إلا الزم من أومن ضاقت عليه المسالك فيقال ولم يرد خلافه عن أحد من الصحابة والحال ان أول المخالفين له رسول الله ﷺ بعموم قوله وخصوصه والحاصل أن الحديث له طرق كثيرة يصير بها حسناً لغيره وقد قدمنا أنها كسائر الصلوات وليست الخطبة شرطا من شروط الجمعة حتى يتوقف ادراك الصلاة على ادراك الخطبة فمن زعم أن صلاة الجمعة تختص بحكم يخالف سائر الصلوات فعليه الدليل وقد أوضح المساتن المقال في أبحاث مطولة وقعت مع بعض الاعلام مشتملة على ما يحتاج اليه في هذا البحث فليرجع الى ذلك فهو مفيد جداً ﴿وَهِيَ فِي يَوْمِ الْعِيدِ رُخْصَةٌ﴾ لحديث زيد بن أرقم « أن النبي ﷺ صلى العيد في يوم الجمعة ثم رخص في الجمعة فقال من شاء أن يجمع فليجمع » أخرجه أحمد وأبوداود وابن ماجه والنسائي والحاكم وصححه على بن المديني (٢) وأخرج أبوداود وابن ماجه والحاكم من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه « قال قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه

(١) رواه الحاكم في المستدرک (جزء ١: ص ٢٩١) من طريق الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ: (من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة) ومن طريق أسامة بن زيد الليثي وصالح بن أبي الأخضر عن الزهري بهذا الاسناد بلفظ: (من أدرك من الجمعة ركعة فليصل اليها أخرى وصحها كلها على شرط الشيخين ووافقه الذهبي في مختصره  
(٢) وصححه الحاكم على شرط الشيخين (جزء ١: ص ٢٨٨) ووافقه الذهبي

من الجمعة وإنا مجمعون<sup>(١)</sup>» وقد أعل بالارسال وفي اسناده أيضاً بقية بن الوليد وفي الباب أحاديث عن ابن عباس وابن الزبير وغيرهما وظاهر أحاديث الترخيص يشمل من صلى العيد ومن لم يصل بل روى النسائي وإبوداود أن ابن الزبير في أيام خلافته لم يصل بالناس الجمعة بعد صلاة العيد فقال ابن عباس لما بلغه ذلك أصاب السنة وفي اسناده مقال. أقول الظاهر أن الرخصة عامة للامام وسائر الناس كما يدل على ذلك ماورد من الأدلة وأما قوله ﷺ «ونحن مجمعون» فغاية ما فيه أنه أخبرهم بأنه سيأخذ بالعزيمة وأخذها لا يدل على أن لا رخصة في حقه وحق من تقوم بهم الجمعة وقد تركها ابن الزبير في أيام خلافته كما تقدم ولم ينكر عليه الصحابة ذلك \*

### ﴿بابُ صَلَوةِ الْعِيدَيْنِ﴾

قد اختلف أهل العلم هل صلاة العيد واجبة أم لا والحق الوجوب لأنه ﷺ مع ملازمته لها قد أمرنا بالخروج إليها كما في حديث أمره ﷺ للناس أن يفتدوا إلى مصلاهم بعد أن أخبره الركب برؤية الهلال وهو حديث صحيح. وثبت في الصحيح من حديث أم عطية قالت «أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج في الفطر والأضحية العواتق<sup>(٢)</sup> والحايض وذوات الخدور فأما الحيض فيعتزلن الصلاة ويشهدن الخير ودعوة المسلمين» فلا أمر بالخروج يقتضي الأمر بالصلاة لمن لا عذر لها بفحوى الخطاب والرجال أولى من النساء بذلك لأن الخروج وسيلة إليها ووجوب الوسيلة يستلزم وجوب المتوصل إليه بل ثبت الأمر القرآني بصلاة العيد كما ذكره أئمة التفسير في قوله تعالى (فصل لربك وانحر) فانهم قالوا المراد صلاة العيد ومن الأدلة على وجوبها أنها مسطرة للجمعة إذا اتفقتا في يوم واحد وما ليس بواجب لا يسقط ما كان واجباً ﴿هِيَ رَكْعَتَانِ﴾ يجزئ فيهما بالقراءة يقرأ عند ارادة التخفيف (سبح اسم ربك الأعلى) ﴿هل أتاك﴾ وعند الانتماء (ق) (واقربت الساعة) وعند الشافعي تشرع صلاة العيد جماعة وللمتفرد والمبدي والمرأة

(١) صححه الحاكم على شرط مسلم وقال: «فان بقية بن الوليد لم يختلف في صدقه اذا روى عن المشهورين» ووافقه الذهبي. وبقيّة بن الوليد ثقة الا أنه كنبر التدليس وقد صرح هتاً بالتحدث فقال «ثنا شعبة»

(٢) يعني الشواب من النساء

والمسافر ولا يخطب المنفرد ويخطب امام المسافرين وعند أبي حنيفة تجب صلاة العيد على كل من تجب عليه صلاة الجمعة ويشترط لصلاة العيد ما يشترط لصلاة الجمعة كذا في المسوي وغيره (١) في الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الثانية خمس كذلك الحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي ﷺ كبر في عيد نثي عشرة تكبيرة سبعا في الأولى وخمسا في الثانية أخرجه أحمد وابن ماجه وقال أحمد أنا ذهبت الى هذه العراق اسناده صالح ونقل الترمذي في العلل المفردة عن البخاري أنه قال إنه حديث صحيح وفي رواية لأبي داود والدارقطني « التكبير في الفطر سبع في الأولى وخمس في الأخيرة والقراءة بعدهما كلتيهما » واسناد الحديث صالح وقد صححه البخاري وأخرج الترمذي من حديث عمرو بن عوف المزني « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعا قبل القراءة وفي الثانية خمسا قبل القراءة » وقد حسنه الترمذي وأنكر عليه تحسينه لأن في اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وهو متروك : قال النووي لعله اعتضد بشواهد وغيرها انتهى. قال العراقي إن الترمذي إنما تبع في ذلك البخاري فقد قال في كتاب العلل المفردة : سألت محمد بن اسماعيل عن هذا الحديث فقال : ليس في هذا الباب شيء أصح منه وبه أقول انتهى وقد أخرجه ابن ماجه بدون ذكر القراءة وأخرجه الدارقطني وابن عدي والبيهقي وفي اسناده كثير بن عبد الله ابن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده . قال الشافعي وأبو داود : انه ركن من أركان الكذب وقال ابن حبان له نسخة موضوعة عن أبيه عن جده وأخرج ابن ماجه من حديث سعد القرظ (١) المؤذن « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يكبر في العيدين في الأولى سبعا قبل القراءة وفي الأخيرة خمسا قبل القراءة » قال العراقي واسناده ضعيف . وفي الباب أحاديث تشهد لذلك والجميع يصلح للاحتجاج به . وفي المسألة عشرة مذاهب هذا أرجحها قال في الحجة يكبر في الأولى سبعا قبل القراءة والثانية خمسا قبل القراءة وعمل الكوفيين أن يكبر أربعاً كتكبير الجنائز في الأولى قبل القراءة وفي الثانية بعدها وهما سنتان وعمل الحرمين أرجح انتهى .

(١) هو سعد بن طاووس مولى عمار بن ياسر كان تابعاً في القرظ - يفتح القاف والراء وهو من الجنط وجمله رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذناً بقاءه وتوارث بنوه الأذنان الى زمن مالك وبهذه

أقول الذي دلت عليه الأدلة أن يكون التكبير مقدما على القراءة في الركعتين كما ثبت ذلك من فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث عمرو بن عوف المزني المتقدم (١) ولم يأت من قال بمشروعية تقديم القراءة في الركعتين أو تأخيرها في الأولى وتقديمها في الثانية بحجة قط : ثم اعلم أن الحافظ قال في التلخيص قوله ويقف بين كل تكبيرين بقدر آية لا طويلة ولا قصيرة روى مثل ذلك عن ابن مسعود قولاً وفعلًا قلت رواه الطبراني والبيهقي موقوفاً وسنده قوى وفيه عن حذيفة وأبي موسى مثله وعن عمر أنه كان يرفع يديه في التكبيرات رواه البيهقي وفيه ابن لهيعة واحتج ابن المنذر والبيهقي بحديث روياه من طريق بقية عن الزبيدي عن الزهري عن سالم عن أبيه في الرفع عند الاحرام والركوع والرفع منه وفي آخره يرفعهما في كل تكبيرة يكبرها قبل الركوع انتهى. قال في شرح المنتقى والظاهر عدم وجوب التكبير كما ذهب إليه الجمهور لعدم وجدان دليل يدل عليه انتهى. والحاصل أنه سنة لا ينطّل الصلاة بتركه عمداً ولا سهواً قال ابن قدامة ولا أعلم فيه خلافاً. قالوا وإن تركه لا يسجد للسهو وروي عن مالك وأبي حنيفة أنه يسجد للسهو والحق الاول ﴿ وَيَخْطُبُ بَعْدَهَا ﴾ يأمر بتقوى الله تعالى ويذكر ويمظ لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيد قال « كان النبي ﷺ يخرج يوم الفطر والاضحى الى المصلى وأول شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم فيعظّمهم ويلوّصهم ويأمرهم وإن كان يريد أن يقطع بعتاً (٢) أو يأمر بشيء أمر به ثم ينصرف » وفي الباب من حديث جابر عند مسلم وغيره ، وأول من خطب قبل الصلاة في العيد مروان وأنكر عليه ذلك \* وأخرج النسائي وابن ماجه وأبو داود من حديث عبد الله ابن السائب قال « شهدت مع النبي ﷺ العيد فلما قضى الصلاة قال انا نريد أن نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب » (٣) ﴿ وَيُسْتَحَبُّ ﴾ في العيد ﴿ التَّجَمُّلُ ﴾ بالثياب فقد ثبت في الصحيحين أن عمر

(١) سبق انه حديث ضعيف جداً

(٢) يعني يرسل جيشاً الى غزوا أو غيره

(٣) في نيل الأوطار « قال ابو داود: هو مرسل وقال النسائي: هذا خطأ والصواب أنه مرسل »

« وَجَدَ حَلَةَ فِي السُّوقِ مِنْ اسْتَبْرَقٍ <sup>(١)</sup> تَبَاعَ فَأَخَذَهَا فَأَتَى بِهَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْتِغِ هَذِهِ فَتَجَمَّلْ بِهَا لِلْعِيدِ وَالْوَفْدِ . فَقَالَ : إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَأَخْلَاقٍ <sup>(٢)</sup> لَهُ » وَأَخْرَجَ الشَّافِعِيُّ عَنْ شَيْخِهِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ بَرْدَ حَبْرَةٍ <sup>(٣)</sup> فِي كُلِّ عِيدٍ وَشَيْخُ الشَّافِعِيِّ ضَعِيفٌ وَلَكِنَّهُ قَدْ تَابَعَهُ سَعِيدُ بْنُ الصَّلْتِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمِثْلِهِ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَأَخْرَجَ ابْنُ خُزَيْمَةَ عَنْ جَابِرٍ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ الْبَرْدَ الْأَحْمَرَ فِي الْعِيدَيْنِ فِي الْجُمُعَةِ » ﴿ وَالْخُرُوجُ إِلَى خَارِجِ الْبَلَدِ ﴾ لِمَا ظَنَنَاهُ ﷺ عَلَى ذَلِكَ وَصَلَّى بِهِمْ ﷺ صَلَاةَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ لَمَطَرٍ وَقَمَّ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَةَ وَالحَاكِمِ وَفِي إِسْنَادِهِ مَجْهُولٌ ﴿ وَخَالَفَهُ الطَّرِيقُ ﴾ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمَ الْعِيدِ خَالَفَ الطَّرِيقَ <sup>(٤)</sup> » وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي الْبَابِ أَحَادِيثَ غَيْرَ مَا ذَكَرَ ﴿ وَالْأَكْلُ قَبْلَ الْخُرُوجِ فِي الْفِطْرِ دُونَ الْأَضْحَى ﴾ لِمَا نَهَتْ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ وَيَأْكُلُنَ وَتَرًّا » وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالدَّارِقُطِيُّ وَالحَاكِمُ وَالبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ قَالَ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ وَلَا يَأْكُلُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يَرْجِعَ » زَادَ أَحْمَدُ « فَيَأْكُلُ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ » وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثٌ ﴿ وَوَقَّتْهَا بَعْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَدَرِ رُمْحٍ إِلَى الزَّوَالِ ﴾ لِمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْبَنْدِيُّ فِي كِتَابِ الْأَضْحَى مِنْ حَدِيثِ جَنْدَبٍ قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ يَصْلِي بِنَا يَوْمَ الْفِطْرِ وَالشَّمْسُ عَلَى قَيْدِ رَحْمَيْنٍ وَالْأَضْحَى عَلَى قَيْدِ رَمَحٍ » وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ

(١) هو ما غلظ من الديباج والحبر

(٢) الاخلاق النصيب

(٣) يوزن غنبة نوع من برود الين

(٤) هذا حديث جابر وأما حديث أبي هريرة فقد رواه أحمد ومسلم والترمذي ونظفه (كان النبي

صلى الله عليه وسلم إذا خرج إلى العيد يرجع في غير الطريق الذي خرج منه)

ابن بسر صاحب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « أنه خرج مع الناس يوم عيد فطر أو أضحي فأنكر إبطاء الامام وقال إنا كنا قد فرغنا ساعتنا هذه وذلك حين التسبيح » أي حين وقت صلاة العيد وأخرج الشافعي مرسلا « أن النبي ﷺ كتب الى عمرو بن حزم وهو بنجران أن عجل الأضحي وأخر الفطر » وفي اسناده ابراهيم بن محمد شيخ الشافعي وهو ضعيف ، وقد وقع الاجماع على ما أفادته الاحاديث وان كانت لا تقوم بمثلها الحجة وأما آخر وقت صلاة العيد فنزول الشمس . واذا كان الغدو من بعد طلوع الشمس الى الزوال كما قال بعض أهل العلم فحديث أمره ﷺ للركب أن يغدوا الى مصلاتهم يدل على ذلك . قال في البحر : وهي من بعد انبساط الشمس الى الزوال ولا أعرف فيه خلافاً **﴿ وَلَا أَذَانَ فِيهَا وَلَا إِقَامَةً ﴾** لما ثبت في الصحيح من حديث جابر بن سمرة قال « صليت مع النبي ﷺ غير مرة ولا مرتين بـير أذان ولا إقامة » وثبت في الصحيحين عن ابن عباس انه قال « لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحي » وفي الباب أحاديث \* وأما تكبير أيام التشريق فلا شك في مشروعيتها مطلق التكبير في الايام المذكورة ولم يثبت تعيين لفظ مخصوص ولا وقت مخصوص ولا عدد مخصوص . بل المشروع الاستكثار منه دبر الصلوات وسائر الاوقات . فاجرت عليه عادة الناس اليوم استناداً الى بعض الكتب الفقهية من جعله عقب كل صلاة فرضة ثلاث مرات وعقب كل صلاة نافلة مرة واحدة وقصر المشروع على ذلك فحسب ليس عليه إثارة من علم فيما أعلم . وأصح ما ورد فيه عن الصحابة أنه من صبح يوم عرفة الى آخر أيام مني . وأما صفة التكبير فأصح ما ورد فيه ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان قال كبروا الله أكبر الله أكبر كبراً كبيراً ، قال في شرح المنتقى نقلاً عن الفتح . وقد أحدث في هذا الزمان زيادة في ذلك لأصل لها انتهى . قال الشوكاني والظاهر أن تكبير التشريق لا يختص استحبابه بعقب الصلوات بل هو مستحب في كل وقت من تلك الايام كما تدل على ذلك الآثار انتهى \*





• (بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ) •

﴿ قَدْ صَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى صِفَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ ﴾ قيل على سنة عشر وقيل سبعة عشر وقيل ثمانية عشر وقيل أقل من ذلك : وقد صح منها أنواع فمنها أنه ﷺ صلى بكل طائفة ركعتين فكان للنبي ﷺ أربع وللقوم ركعتان وهذه الصفة ثابتة في الصحيحين من حديث جابر. ومنها أنه صلى بكل طائفة ركعة فكان له ركعتان وللقوم ركعة وهذه الصفة أخرجها النسائي بإسناد رجاله ثقات ومنها أنه صلى بهم جميعاً فكبروا وركعوا ورفعوا ثم سجد وسجد معه الصف الذي يليه وقام الصف المؤخر في نحر العدو فلما قضى النبي ﷺ السجود والصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم وفعلوا كالركعة الأولى ولكنه قد صار الصف المؤخر مقدماً والمقدم مؤخراً ثم سلم النبي ﷺ وسلموا جميعاً . وهذه الصفة ثابتة في صحيح مسلم وغيره من حديث جابر ومن حديث أبي عياش الزرقى عند أحمد وأبي داود والنسائي . ومنها أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى باحدى الطائفتين ركعة والطائفة الاخرى مواجهة العدو ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم مقبلين على العدو وجاء أولئك ثم صلى النبي ﷺ ركعة ثم سلم ثم قضى هؤلاء ركعة : وهذه الصفة ثابتة في الصحيحين من حديث ابن عمر . ومنها أنها قامت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم طائفة وطائفة أخرى مقابل العدو وظهورهم الى القبلة فكبروا فكبروا جميعاً الذين معه والذين مقابل العدو ثم ركع ركعة واحدة وركعت الطائفة التي معه ثم سجد فسجدت التي تليه والآخرين قيام مقابل العدو ثم قام وقالت الطائفة التي معه فذهبوا الى العدو فقابلوهم وأقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما هو ثم قاموا فركع ركعة أخرى وركعوا معه وسجد وسجدوا معه ثم أقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاعد ومن معه ثم كان السلام فسلم وسلموا جميعاً فكان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتان وللقوم لكل طائفة ركعتان وهذه الصفة أخرجها أحمد والنسائي وأبو داود ومنها أنه ﷺ صلى بطائفة ركعة وطائفة وجاه العدو ثم ثبت قائماً قائماً لا أنفسهم ثم انصرفوا

وجاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته فأنعموا لانفسهم فسلم بهم وهذه الصفة ثابتة في الصحيحين من حديث سهل بن أبي حشة وانما اختلفت صلاته ﷺ في الخوف لأنه كان في كل موطن يتحري ما هو أحوط للصلاة وأبلغ في الحراسة ﴿وَكُلُّهَا مُجْزِئَةٌ﴾ لأنها وردت على أنبياء كثيرة وكل نحو روى عن النبي ﷺ فهو جائز يفعل الانسان ما هو اخف عليه وأوفق بالمصلحة حالئذ كذا في الحجة. أقول من زعم من أهل العلم أن المشروع من صلاة الخوف ليس إلا صفة من الصفات الثابتة دون ماعداها فقد أهدر شريعة ثابتة وأبطل سنة قائمة بلا حجة نيرة وغالب ما يدعو الى ذلك ويوقع فيه قصور الباع وعدم الاعتناء بكتب السنة المطهرة فالحق الحقيق بالقبول جواز جميع ما ثبت من الصفات وقد ذكر هنا صاحب المنتقى أنواعا هي حاصل ما ذكره المحدثون مما بلغ الى رتبة الصحيح وثم صفات أخر ليست ببائنة الى تلك الرتبة فإن قلت ما الحكمة في وقوع هذه الصلاة على أنواع مختلفة قلت أمر ان الاول اقتضاء الحادثة لذلك والمقتضيات مختلفة ففي بعض المواطن تكون بعض الصفات أنسب من بعض لما يكون فيها من أخذ الحذر والعمل بالحزم ما يناسب الخوف العارض فقد يكون الخوف في بعض المواطن شديداً والعدو متصلاً أو قريباً وفي بعض المواطن قد يكون الخوف خفيفاً والعدو بعيداً فتكون هذه الصفة أولى بهذا المواطن وهذه أولى بهذا المواطن . الامر الثاني أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعلها متنوعة الى تلك الانواع لقصد التشريع وإرادة البيان للناس وأما صلاة المغرب فقد وقع الاجماع على أنه لا يدخلها القصر ووقع الخلاف هل الاولى أن يصلى الامام بالطائفة الاولى ركعتين والثانية ركعة أو العكس ولم يثبت في ذلك شيء عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد روى أن علياً رضي الله تعالى عنه صلاها ليلة الحرير واختلفت الرواية في حكاية فعله كما اختلفت الاقوال والظاهر ان السكك جائز وان صلى لكل طائفة ثلاث ركعات فيكون له ست ركعات وللقوم ثلاث ركعات فهو صواب قياساً على فعله في غيرها وقد تقرر صحة امامة المنتقل بالمقتضى كما سبق ﴿وَلَمَّا اشْتَدَّ الْخَوْفُ وَالتَّجَمَّ الْقِتَالُ صَلَّاهُ الرَّاجِلُ وَالرَّاكِبُ وَلَوْ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ وَلَوْ بِالْإِيمَاءِ﴾ ويقال لصلاة الخوف عند انجم القتال صلاة المسايغ أخرج

البخارى عن ابن عمر في تفسير سورة البقرة بلفظ « فان كان خوف أشد من ذلك صلوا رجلا قياما على أقدامهم أو ركبانا مستقبل القبلة وغير مستقبلها قال مالك قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك الا عن رسول الله ﷺ وهو في مسلم من قول ابن عمر بنحو ذلك وقد رواه ابن ماجه عن ابن عمر « أن النبي ﷺ وصف صلاة الخوف وقال فان كان خوف أشد من ذلك فرجلا وركبانا » وأخرج أحمد وأبو داود بإسناد حسن عن عبد الله بن أنيس قال « بعثني رسول الله ﷺ الى خالد ابن سفيان الهذلي وكان نحو عرنة وعرفات فقال اذهب فاقتله قال فرأيتوه وقد حضرت صلاة العصر فقلت لني لأخاف أن يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة فانطلقت أسشى وأنا أصلى أوى إيماء نحوه فلما دنوت منه « الحديث ومن البعيد أن لا يخبر النبي ﷺ بذلك ولو أنكره لذكر ذلك »

### ﴿ بَابُ صَلَاةِ السَّفَرِ ﴾

﴿ يَجِبُ الْقَصْرُ ﴾ لحديث عائشة الثابت في الصحيح أن النبي ﷺ قال (١) « فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيدت في الحضر وأقرت في السفر » فهذا يشعر بأن صلاة السفر باقية على الأصل فمن أتم فكأنه صلى في الحضر الثنائية أربعاً والرباعية ثمانية عمداً . وثبت أيضاً في الصحيح أن النبي ﷺ قال « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » وكان النبي ﷺ يقتصر في جميع أسفاره على القصر . قلت اتفقت الامة على جواز القصر في السفر واختلف المفسرون في قوله تعالى (واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح) أنزلت في السفر وقيد الخوف اتفاقاً أو في الخوف وقيد السفر اتفاقاً والمراد من القصر الإيماء في الركوع والسجود فذهب الى الاول جماعات من المفسرين والى الثانى يشير قول ابن عمر ويدل عليه بناء قوله تعالى ( واذا كنت فيهم ) على آية القصر من غير ذكر الخوف ثانياً . ثم مذهب الاكثرين أن القصر واجب . وقال الشافعى إن شاء أتم وإن شاء قصر والقصر أفضل كذا في المسوى . أقول الحق وجوب القصر والاحاديث مصرحة بما يقتضى ذلك

(١) هذا خطأ فاحش فان الحديث المذكور انما هو من قول عائشة غير مرفوع وهي تحكى كيف فرضت الصلاة .

وأما ما يروى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في الصلاة ويتم ويفطر ويصوم فلم يثبت كما صرح به جماعة من الحفاظ <sup>(١)</sup> وكذلك ما روى عنها أنها فعلت ذلك ولم ينكر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تكلم فيه جماعة من الأئمة بما تسقط به حجته ، وكذلك ما روى من أن عثمان أتم الصلاة بنحو فلا حجة في ذلك وقد صح انكار بعض الصحابة عليه واعتذاره عن ذلك فلم يبق في المقام ما يوجب التردد والظاهر من الأدلة في القصر والإفطار عدم الفرق بين من سفره في طاعة ومن سفره في معصية لا سيما القصر لأن صلاة المسافر شرعها الله كذلك فكما أن الله شرع للمقيم صلاة التمام من غير فرق بين من كان مطيعاً ومن كان عاصياً بلا خلاف ، كذلك شرع للمسافر ركعتين من غير فرق . وأدلة القصر متناولة للعاصي تناولاً زائداً على تناول أدلة الإفطار له لأن القصر عزيمة وهي لم تشرع للطبيع دون العاصي بل مشروعة لهما جميعاً بخلاف الإفطار فإنه رخصة للمسافر والرخصة تكون لهذا دون هذا في الأصل وإن كانت هنا عامة وإنما المراد بطلان القياس والركعتان في السفر تمام غير قصر ومقتناه عند الحنفية أنه لا يكون فرض المسافر غير ركعتين وإن صلى أربعاً ولم يقعد للشهادة بطلت صلاته وإن قعد أربعاً وأربعاً نفل . وعند الشافعية أن المسافر إذا قصر في السفر فليس عليه ما تركه إذا صار مقيماً بخلاف الصوم فإنه يعمد ما أفطر إذا صار مقيماً وإيجاب القصر ﴿ عَلَى مَنْ خَرَجَ مِنْ بَلَدِهِ قَاصِداً لِلْفَسْرِ وَإِنْ كَانَ دُونَ بَرِيدٍ ﴾ وجهه أن الله تعالى قال ( وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ) والضرب في الأرض يصدق على كل ضرب لكنه خرج الضرب أي المشي لفرض السفر لما كان يقع منه صلى الله عليه وسلم من الخروج إلى بقيع الفرقد ونحوه ولا يقصر ولم يأت في تعيين قدر السفر الذي يقصر فيه المسافر شيء فوجب الرجوع إلى ما يسمى سفراً لغة وشرعاً ومن خرج من بلده قاصداً إلى محل يعد في مسيره إليه مسافراً قصر الصلاة وإن كان ذلك المحل دون البريد ولم يأت من اعتبار البريد واليومين

(٢) المطلع على أسناد الحديث وما قيل فيه لا يجد مناصاً من القول بأنه حديث حسن صالح للاحتجاج إن لم يكن صحيحاً . انظر قيل الأول ( جزء ٣ : ص ٢٤٨ — ٢٥٠ )

والثلاث وما زاد على ذلك بحجة نيرة وغاية ما جاءوا به حديث « لا يجزئ للمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر ثلاثة أيام بغير ذي محرم » وفي رواية « يوماً وليلة » وفي رواية « بريداً » وليس في هذا الحديث ذكر القصر ولا هو في سياقه والاحتجاج به مجرد تخمين . وأحسن ما ورد في التقدير ما رواه شعبة عن يحيى بن زيد الهنائي قال « سألت أنساً عن قصر الصلاة فقال كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين والشك من شعبة » أخرجه مسلم وغيره . فان قلت محل الدليل في نهي المرأة عن السفر تلك المسافة بدون محرم هو كونه ﷺ سمي ذلك سفراً . قلت تسميته سفراً لا تنافي تسمية ما دونه سفراً فقد سمي النبي ﷺ مسافة الثلاث سفراً كما سمي مسافة البريد سفراً في ذلك الحديث باعتبار اختلاف الرواية وتسمية البريد سفراً لا ينافي تسمية ما دونه سفراً . فان قلت أخرج الدارقطني والبيهقي والطبراني من حديث ابن عباس أنه ﷺ قال « يأهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة برد من مكة إلى عسفان <sup>(١)</sup> » قلت هو ضعيف لا تقوم به الحجة فان في اسناده عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر وهو متروك <sup>(٢)</sup> قال المسان وفي المسألة مذاهب هذا أرجحها لدي . وقال أبو حنيفة مسيرة ثلاثة أيام وفي المالكية الصحيح أنه لا يشترط سير كل اليوم إلى الليل فلو بكر في كل يوم ومشى إلى الزوال ثم نزل يصير مسافراً . وقال الشافعي أربعة برد . وقال مالك بذلك أحب ما سمعت يقصر فيه الصلاة إلى وتفسيرها ستة عشر فرسخاً ويتجه على هذا أن قولها متقاربان قال الأوزاعي عامة الفقهاء يقولون مسيرة يوم تام وإنما يجزئ القصر إذا خرج من بيوت القرية . قال العلماء إذا جاوز عمران المصر قصر . أقول مسألة أقل السفر قد اضطربت فيها الأقوال وطال فيها النزاع وتشعبت فيها المذاهب وليس في ذلك شيء يستند إليه إلا مجرد قول الرواة قصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كذا من دون بيان لمقدار يرجع إليه وأصرح ما في ذلك ما قاله بعض الرواة أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقصر إذا سافر ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ هكذا على الشك مع أنه

(١) بضم العين واسكن السين المهملة على مرططين من مكة

(٢) وقد كذبه الثوري

لم يبين مقدار المسافة التي هي انتهاء سفره وغاية ما وقع التحويل عليه أحاديث لا يحمل لامرأة كما تقدمت والمعمول عليه ههنا رواية البريد لأن ما فوقها يعتبر فيه ذلك بفحوى الخطاب لكن لا ملازمة بين اعتبار المحرم للمرأة وبين وجوب القصر على غيرها من المسافرين لأن علة مشروعية المحرم غير علة مشروعية القصر ، فلم يبق في المسألة ما يصلح للاستناد اليه فوجب الرجوع الى ما يصدق عليه مسمى الضرب في الارض على وجه يخالف ما يفعله المقيم من ذلك وهو يصدق على من أراد سفراً زائداً على الميل لا ما كان ميلاً فما دون فقد يتردد المقيم في الجوانب المقاربة لبلد اقامته ، وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يخرج الى البقيع لزيارة الأموات ولا يقصر ، وإن كان هذا لا يتم الاحتجاج به الا بعد تسليم أنه خرج الى هنالك وحضر وقت الصلاة فصلي تماماً وهو ممنوع ، فالتحويل في استثناء الميل هو ما قدمنا وفيه ما فيه لولا أنه أوجب الرجوع اليه البقاء على الاصل والفرار من التحكيمات التي لا ترجع الى شيء كما يقوله بعض أهل العلم ان مسافة القصر ما بين الشام والعراق ونحو ذلك. فالخاصل أن الواجب الرجوع الى ما يصدق عليه اسم السفر شرعاً أو لغة أو عرفاً لأهل الشرع فما كان ضرباً في الارض يصدق عليه أنه سفر وجب فيه القصر . وأما ما رواه سعيد بن منصور « أنه كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا سافر فوسخاً يقصر الصلاة » فهو أيضاً لا ينفي السفر فيما دون ذلك ﴿ وإذا أقام ببلد متردداً قصر إلى عشرين يوماً ﴾ ثم يتم . وجهه أن من حط رحله بدار إقامة فقد ذهب عنه حكم السفر وفارقته المشقة فلولاً أن الشارع سعى من أقام كذلك مسافراً فقال « آمنوا يا أهل مكة فانا قوم سفر » لما كان حكم السفر ثابتاً له ، فالواجب الاقتصاد في القصر مع الإقامة على المقدار الذي سوغه الشارع وما زاد عليه فللمسافر حكم المقيم يجب عليه أن يتم صلاته لانه مقيم لا مسافر ، وقد أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة في غزوة الفتح قيل ثمانى عشرة ليلة وقيل تسع عشرة ليلة وقيل أقل من ذلك. وفي صحيح البخارى وغيره تسع عشرة ليلة . وأخرج أحمد وأبوداود من حديث جابر قال « أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ببوك عشرين ليلة يقصر الصلاة » وأخرجه أيضاً ابن حبان والبيهقي وصححه ابن حزم والنووى فوجب علينا أن يقتصر

على هذا المقدار وتم بعد ذلك . والله درّ الخبر ابن عباس ما أفقهه وما أفهمه المقاصد الشرعية فانه قل فيما رواه عنه البخارى وغيره « لما فتح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مكة أقام فيها تسع عشرة يصلى ركعتين قل فنحن اذا سافرنا فأقمنا تسع عشرة قصرنا وان زدنا آمننا » وأقول هذا هو الفقه الدقيق والنظر المبني على أبلغ تحقيق . ولو قال له جابر أقمنا مع رسول الله ﷺ بتبوك عشرين ليلة تقصر الصلاة لقال بموجب ذلك . قال الماتن وفي المسألة مذاهب هذا أرجحها لدى انتهى . أقول الظاهر فيمن أقام ببلد وحط الرحل يوماً بعد يوم وليلة بعد ليلة أنه لا يقصر الصلاة لانه غير مسافر فلو لم يرد الدليل الدال على أن من أقام عازماً على السفر كان له حكم المسافر لم يثبت القصر في حقه فينبغي أن يقتصر على ما ورد ولا يجاوز . أما مع التردد وعدم العزم على اقامة أيام معينة فلا يزال يقصر المسافر حتى يبلغ مدة اقامته مقدار المدة التي أقامها رسول الله ﷺ بمكة بعد الفتح وأكثر ما قيل عشرون ليلة . وقد روى أنه أقام في غزوة تبوك بمكان نحو ذلك وروى أكثر . فان قيل ان الاقتصار على مقدار اقامته ﷺ وعدم تجويز القصر فيما زاد عليها لا يصلح للتمسك به لأنه مجرد فعل لا دلالة فيه على قصر الجواز على تلك المدة ومن أين لنا أنه لو عرض له ما يوجب اقامته فوق تلك المدة لما قصر الصلاة بل كان يتمها فيقال هذا صحيح ولم تقل ان هذا الفعل يدل بمجردة على ذلك بل قلنا ان من حط رحله بمحل فالظاهر أنه في ذلك الوقت غير مسافر فيما كان من الاقامة زائداً على ما يعتاده المسافرون من الراحة لأنفسهم ودوابهم يوماً أو بعض يوم وليلة أو بعض ليلة فاذا سعى بعد اقامته أياماً مسافراً فهذه التسمية غير مناسبة لما هو الظاهر فوجب الاقتصار على مقدار المدة التي أقامها الشارع وقصر الصلاة فيها وقال « إنا قوم سفر » ومن زعم جواز القصر فيما زاد عليها فعليه الدليل ، وأما اذا نوى اقامة أيام معينة فقد وقع الاضطراب في ذلك فقيل أربعة أيام فان نوى اقامة أكثر منها قصر واستدل هذا القائل باقامته ﷺ في مكة في حجة الوداع أربعة أيام يقصر الصلاة . ووجه الاستدلال بهذا كالوجه الذي ذكرناه مع التردد سواء بسواء ، وهو أشف ما قيل وغاية ما تمسك به

أهل الأقوال الآخرة ما روى عن جماعة من الصحابة من الاجتهادات المختلفة ، ولا حجة في ذلك وما يقال من أنها بمنزلة المرفوع اكونها ليست من مسارح الاجتهاد فردود على أن التقدير بالأربع مع كونه أشف ما قيل كما ذكرنا يمكن أن يقال عليه إنما يتم الاستدلال به بعد ثبوت أنه ﷺ عزم على اقامة الاربع ولم ينقل ذلك ، ويمكن أن يجاب بأن أعمال الحج لا يمكن الاثيان بها في دون تلك المدة فالعزم على الاقامة قدرها لا بد منه . وأما ما روى عن أنس أنه قال « أقمنا مع النبي ﷺ عشرة » فهو محمول على جميع أيام الاقامة بمكة ونواحيها وأما نفس الاقامة بمكة فليست الا أربعة أيام فليعلم ﴿ وَإِذَا عَزَمَ عَلَى إِقَامَةِ أَرْبَعٍ أَتَمَّ بَعْدَهَا ﴾ وجهه ما عرفناك من أن المقيم لا يعامل معاملة المسافر الا على الحد الذي ثبت عن الشارع ويجب الاقتصار عليه وقد ثبت عنه مع التردد ما قدمنا ذكره وأما مع عدم التردد بل العزم على اقامة أيام معينة فالواجب الاقتصار على ما اقتصر عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع عزمه على الاقامة في أيام الحج فانه ثبت في الصحيحين أنه قدم مكة صبيحة رابعة من ذى الحجة فأقام بها الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم خرج الى منى فلما أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة أربعة أيام يقصر الصلاة مع كونه لا يفعل ذلك الا عازماً على الاقامة الى أن يعمل أعمال الحج كان ذلك دليلاً على أن العازم على اقامة مدة معينة يقصر الى تمام أربعة أيام ثم يتم وليس ذلك لاجل كون النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو أقام زيادة على الاربع لأتم قالاً لا نعلم ذلك ولكن وجهه ما قدمنا من أن المقيم العازم على اقامة مدة معينة لا يقصر الا بإذن كما أن المتردد كذلك ولم يأت الاذن بزيادة على ذلك ولا ثبت من الشارع غيره . قال الشافعي لو نوي اقامة أربعة أيام بموضع انقطع سفره بوصوله . قال في المنهاج ولا يحسب منها يوماً دخوله وخروجه على الصحيح . وقال أبو حنيفة لا يزال على حكم السفر حتى ينسوي الاقامة في بلدة أو قرية خمسة عشر يوماً . وقول أكثر أهل العلم انه يقصر أبداً ما لم يجمع اقامة<sup>(١)</sup> واختلف أصحاب الشافعي في حكاية مذهبه وحكاية البغوي أنه اذا لم يجمع الاقامة فزاد مكثه على أربعة

(١) أى عزم على الاقامة



أيام وهو عازم على الخروج أتم إلا أن يكون في خوف أو حرب فيقصر . وقد قصر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عام الفتح بحرب هو وزن تسعة عشر أو ثمانية عشر يوماً وله قول آخر موافق للجمهور . قال الماتن واعلم أن هذه الثلاثة الابحاث المذكورة في هذا الباب هي من المعارك التي تتبدل عندها الازدهار وقد اضطربت فيها المذاهب اضطراباً شديداً وتباينت فيها الانظار تبايناً زائداً انتهى .

﴿وَلَهُ الْجَمْعُ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا﴾ وجه ما ثبت في الصحيحين من حديث أنس قال « كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا رحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فان زادت قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب » وأخرج أحمد وأبوداود والترمذى وابن حبان والحاكم والدارقطنى وحسنه الترمذى من حديث معاذ « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر حتى يجمعها الى العصر يصلحها جميعاً وإذا ارتحل بعد زايغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم سار » وأخرج أحمد من حديث ابن عباس نحوه وزاد المغرب والعشاء وأخرجه أيضاً البيهقى والدارقطنى وصحح اسناده ابن العربى وتعقب بأن في اسناده من لا يحتج بحديثه ، ولحديثين طرق يقوى بعضها بعضاً وليس فيها من المقال ما يبطل الاحتجاج بمجموعها ، ومن الجمع بين المغرب والعشاء حديث ابن عمر الثابت في الصحيحين وغيرهما « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان إذا جد به السير أخر المغرب حتى يغيب الشفق ثم يجمع بينها وبين العشاء » قال ابن القيم وكل هذه سنن في غاية الصحة والصراحة ولا معارض لها فردت بأنها أخبار آحاد وأوقات الصلوات ثابتة بالتواتر كحديث امامة جبريل عليه السلام للنبي ﷺ وقوله للسائل عن المواقيت ؛ وهذه أحاديث محكمة صحيحة صريحة في تفصيل الاوقات مجم عليها بين الامة وأحاديث الجمع غير صريحة لجواز أن يكون المراد بها الجمع في الفعل وفي الوقت فحيف يترك المبين للمجمل . والجواب أن يقال الجميع حق والذي وقت هذه المواقيت وبينها بفعله وقوله هو الذى شرع الجمع بقوله وفعله فلا يؤخذ ببعض السنة ويترك بعضها . فأحاديث الجمع مع أحاديث الافراد بمنزلة أحاديث الاذهار والضرورات مع أحاديث

الشروط والواجبات ؛ فالسنة يبين بعضها بعضاً لا يرد بعضها ببعض . ومن تأمل أحاديث الجمع وجدها كلها صريحة في جمع الوقت لا في جمع الفعل وألفاظ السنة الصريحة ترده ؛ كذا في أعلام الموقعين . قال في المسوّى أكثر أهل العلم على جواز الجمع في السفر بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت أحدهما . وقالت الحنفية لا يجوز ؛ ومعنى الحديث عندهم أن يؤخر إحدى الصلاتين إلى آخر وقتها ويعمل الأخرى في أول وقتها فيحصل الجمع صورة روي ذلك عن علي وسعد بن أبي وقاص وأما الجمع للحاج فتنفق عليه انتهى . ﴿ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ ﴾ لثبوت ذلك في الصحيحين في جمع مزدلفة \*

### ﴿ بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفَيْنِ ﴾

وهي صلاة الآيات ﴿ وَهِيَ سُنَّةٌ ﴾ قال المازن في شرحه أي لعدم ورودها يفيد الوجوب ومجرد الفعل لا يفيد زيادة على كون المفعول مستوياً انتهى . وزاد في السيل الجرار : أعلم أنه قد اجتمع هنا في صلاة الكسوف الفعل والقول . ومن ذلك قوله ﷺ « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله وأنهما لا يكسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتموهما كذلك فافزعوا إلى المساجد » وفي رواية « فصلوا وادعوا » والظاهر الوجوب فإن صبح ما قبل من وقوع الاجماع على عدم الوجوب كان صارفاً وإلا فلا انتهى . قال في الحجة البالغة : قد صرح عن النبي ﷺ أنه صلاها جماعة وأمر أن ينادي بها أن الصلاة جامعة وجهه بالقراءة فمن اتبع فقد أحسن ومن صلي صلاة معتدا بها في الشرع فقد عمل بقوله ﷺ فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وتصدقوا انتهى . ورجح ابن القيم الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف لحديث عائشة في صحيح البخاري « أن رسول الله ﷺ قرأ قراءة طويلة يمج بها في صلاة الكسوف » وأما قول سمرة « صلى بنا رسول الله ﷺ في كسوف ولم لسمع له صوتا » فقال البخاري حديث عائشة في الجهر أصح من حديث سمرة ﴿ وَأَصْحُمَا وَرَدَ فِي صِفَتِهِمَا كَعْنَانٍ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رُكُوعَانِ ﴾ لثبوت ذلك في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة وابن عمر وابن عباس

﴿وَوَرَدَ ثَلَاثَةٌ﴾ ركوعات في ركعة فثبت ذلك من حديث جابر عند مسلم وغيره ؛  
ومن حديث ابن عباس عند الترمذى وصححه ، ومن حديث عائشة عند أحمد  
والنسائي ﴿وَ﴾ ورد ﴿أَرْبَعَةٌ﴾ في كل ركعة لما ثبت في صحيح مسلم وغيره  
من حديث ابن عباس ﴿وَ﴾ ورد ﴿خَمْسَةٌ﴾ ركوعات في كل ركعة أخرجه  
أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث أبي بن كعب . قال ابن القيم السنة الصحيحة  
الصريحة المحككة في صلاة الكسوف تكرار الركوع في كل ركعة لحديث عائشة  
وابن عباس وجابر وأبي بن كعب وعبدالله بن عمرو بن العاصى وأبي موسى الأشعري  
كلهم روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تكرار الركوع في الركعة الواحدة  
والذين روى تكرار الركوع أكثر عدداً وأجل وأخص برسول الله ﷺ من  
الذين لم يذكره انتهى ﴿يَقْرَأُ بَيْنَ كُلِّ رُكُوعَيْنِ وَوَرَدَ فِي كُلِّ رُكُوعٍ﴾  
فقط في صحيح مسلم من حديث سمرة وأخرجه أبو داود وأحمد والنسائي والحاكم  
وصححه ابن عبد البر والحاكم من حديث النعمان بن بشير وأخرجه أبو داود  
والنسائي والحاكم من حديث قبيصة . قلت وأجاب ابن القيم عن هذه الروايات  
من ثلاثة أوجه : أحدها : أن أحاديث تكرار الركوع أصح اسناداً وأسلم من  
علة والاضطراب ولا سيما حديث عبدالله بن عمر الذي في الصحيحين وهذا أصح  
وأصرح من حديث كل ركعة بركوع فلم يبق الا حديث سمرة ونعمان وإيس  
منهما شيء في الصحيح . والثاني أن رواها من الصحابة أكبر وأكثر وأحفظ  
وأجل من سمرة ونعمان بن بشير فلا ترد روايتهم بها . الثالث أنها متضمنة لزيادة  
صح الاخذ بها انتهى . وأقول قد رويت هذه الصلاة من فعله صلى الله تعالى  
عليه وسلم على أنواع ركعتين كسائر الصلوات في كل ركعة ركوع واحد وركوعين  
في كل ركعة وثلاثة وأربعة وخمسة كما تقدم والكل سنة أيها فعل المكلف قد فعل  
ما شرع له واختيار الأصح منها على الصحيح هو دأب الراغبين في الفضائل  
العارفين بكيفية الدلائل ، وقد أورد على هذه الروايات المنسوبة الى فعله صلى  
الله تعالى عليه وسلم اشكال هو أنه لم يصلها صلى الله تعالى عليه وسلم غير مرة  
واحدة فكيف تشعبت الروايات الى هذه الصفات وقد أجيب عن ذلك بأجوبة

ذكرها الماتن رحمه الله في شرح المنتقى . وقد ثبت الجهر بالقراءة وثبت الاسرار والجهر أصح والقيام بهذه السنة جماعة أفضل وليست الجماعة شرطاً فيها لما في الاحاديث الصحيحة بلفظ « فصلوا » ولما في حديث قبيصة الهلالي يرفعه « أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا رأيتم ذلك فصلوها كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة » أخرجه أحمد والنسائي ﴿ وَنُذِبَ الدُّعَاءُ وَالتَّكْبِيرُ وَالتَّصَدُّقُ وَالِاسْتِغْفَارُ ﴾ لحديث أسماء « فاذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وتصدقوا وصلوا » وهو في الصحيحين وفي حديث أبي موسى بلفظ « فاذا رأيتم شيئاً من ذلك فافزعوا الى ذكر الله ودعائه واستغفاره » وهو في الصحيحين أيضاً وفي حديث المغيرة « فاذا رأيتموهما فادعوا الله وصلوا حتي تنجلي » وهو أيضاً في الصحيحين \*

### ﴿ باب صلاة الاستسقاء ﴾

قال في الحجة وقد استسقى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لأئمة مرات على أنحاء كثيرة لكن الوجه الذي سنه لأئمة أن خرج بالناس الى المصلى متبذلاً متواضعاً متخشعاً متضرعاً فصلى لهم ركعتين جهر بهم فيهما بالقراءة ثم خطب واستقبل فيها القبلة يدعو ورفع يديه وحول رداءه انتهى . وهذه الصلاة مسنونة ﴿ تُسَنُّ عِنْدَ الْجَدْبِ ﴾ لعدم ورود ما يدل على الوجوب ﴿ رَكَعَتَانِ بَعْدَهُمَا خُطْبَةٌ ﴾ لكونه ﷺ « خرج حين بدا حاجب الشمس فقعده على المنبر » الحديث بطوله وفيه الدعاء وتحويل الرداء وهو في سنن أبي داود وأخرجه أبو عوانة وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن . وأخرج أحمد وابن ماجه وغيرهما من حديث أبي هريرة قال خرج النبي ﷺ يوماً يستسقى فصلى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة ثم خطبنا ودعا الله عز وجل وحول وجهه نحو القبلة رافعاً يديه ثم قلب رداءه فجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن « وفي الباب أحاديث بمعنى ما ذكر وهي متضمنة للدعاء برفع الجذب وبنزول المطر وتحويل الأردية من الامام وغيره . وروى سعيد بن منصور في سننه « أن عمر استسقى فلم يزد على الاستغفار » قال أبو حنيفة لا تسن الصلاة في الامتسقاء . وقال الشافعي ثبت من حديث عبد الله بن زيد وابن عباس

أنه صلى الله عليه وسلم وروى ذلك من حديث جعفر بن محمد عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر قال في إزالة الخلفاء عن خلافة الخلفاء الأوجه عندي أن من دعا ولم يصل فقد أصاب أصل الاستسقاء وقد فعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم وعمر ومن صلى ودعا فقد أصاب الأكل الأفضل فان الدعاء أرجى في حرمة الصلاة . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر انتهى . وقد كان صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في الاستسقاء حتى يرى بياض إبطيه وكان الصحابة فمن بعدهم يستسقون بأهل الصلاح ولا سيما من كان من قرابة النبي صلى الله عليه وسلم كما فعل عمر فإنه استسقى بالعباس رضى الله تعالى عنهم والتصنُّنُ الذِّكْرُ وَالرَّغِيبُ فِي الطَّاعَةِ وَالزَّجْرُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ وَيَسْتَسْكِرُ الْإِمَامُ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْاسْتِغْفَارِ وَالْإِعْطَاءِ يَرْفَعُ الْجَدْبَ لأن روح هذه الصلاة وأساسها وعمادها الذي لا تقوم بدونه هو الاستسقاء من الاستغفار قبلها وبعدها وإخلاص التوبة من الذنوب التي يقارفا الإنسان والخروج من التبعات والظلمات في الدماء والأموال والأعراض وذلك غير مختص بفرد من الأفراد بل يفعله كل أحد ويشرع للإمام أو من يقوم مقامه أن يخاطب الناس وينذركم بما يفعلونه من الأسباب الموجبة للرحمة . وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه خطب قبل الصلاة وخطب بعدها فالحل سنة . ومن جملة أدعيته صلى الله عليه وسلم « اللهم أغثنا اللهم أغثنا » كما في الصحيحين من حديث أنس ومن أدعيته صلى الله عليه وسلم « اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريئاً (١) مريعاً (٢) طبقاً (٣) غداً (٤) عاجلاً غير راث (٥) » وهذا لفظ ابن ماجه من حديث ابن عباس وهذه الألفاظ ثابتة من رواية غيره من الصحابة في غير سنن ابن ماجه . ومنها اللهم أنت الله لا إله إلا أنت أنت الغنى ونحن الفقراء أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً إلى حين » وهو في سنن أبي داود بإسناد صحيح من حديث عائشة . ومن دعائه « اللهم اسق عبادك وبهيمتك وأنشر رحمتك وأحى بلدك الميت » إلى غير ذلك ﴿وَيُخَوِّلُونَ جَمِيعاً أَرْضَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ لما روي في ذلك ما تقدم من جعل اليمين أيسر واليسر أيسر وروى أنه قلبه ظهراً لبطن وحول الناس معه أخرجه أحمد من حديث غبده الله بن زيد وأصله في الصحيح \*

(١) هو المحمود العاقبة (٢) يفتح الميم وبضمها مع كسر الراء فيها هو الذي يأتي بالريح بمعنى الزيادة

(٣) هو المطر العام كما في القاموس (٤) الفندق الماء الكثير

(٥) الريث الإبطاء والرائث المبطل . وإسناد هذا الحديث ثقات كما قال المؤلف في نيل الأوطار

## كتاب الجنائز

« مِنْ السُّنَنِ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ » لان الاحاديث في مشروعيتهما متواترة. وقد جعلها الشارع من حقوق المسلم على المسلم في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال حق المسلم على المسلم خمس رد السلام وزيارة المريض واتباع الجنائز واجابة الدعوة وتشميت العاطس » وزاد مسلم « النصيحة » وزاد البخارى من حديث البراء « نصر المظلوم وإبرار القسم » « وَتَلْقَيْنُ الْمُحْتَضِرَ » وهو في آخريوم من أيام الدنيا وأول يوم من أيام الآخرة « الشَّهَادَتَيْنِ » فوجب أن يبحث علي الذكر والتوجه الى الله تعالى لتفارق نفسه وهي في غاشية من الايمان فيجد ثمرتها في معاده . ودليله حديث أبي سعيد الثابت في الصحيح عن النبي ﷺ قال « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله » وفي الباب أحاديث « وَتَوَجَّيْهِهُ » الى القبلة لحديث عبيد بن عمير عن أبيه « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال وقد سأله رجل عن الكبائر فقال هن تسم: الشرك والسحر وقتل النفس وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات وعقوق الوالدين واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا » أخرجه أبو داود والنسائي وإسنادهم . وقد أخرج البغوي في الجعديات من حديث ابن عمر نحوه وفي اسناده أيوب بن عتبة وهو ضعيف . وقد استدلل بهذا على مشروعية توجيه المريض الى القبلة ليموت اليها لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « قبلتكم أحياء وأمواتا » وفيه نظر لان المراد بقوله « أحياء » عند الصلاة وبقوله « أمواتا » في اللحد والمحتضر حى غير متصل فلا يتناوله الحديث وإلا لزم وجوب التوجه الى القبلة على كل حى وعدم اختصاصه بحال الصلاة وهو خلاف الاجماع والاولى الاستدلال بما رواه الحاكم والبيهقي عن أبي قتادة « أن البراء بن معرور أوصى أن يوجه الى القبلة اذا احتضر فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

أصاب الفطرة» <sup>(١)</sup> وقد اختلف في الصفة التي يكون التوجه الى القبلة عليها ، فقيل يكون مستلقياً ليستقبلها بكل وجهه وقيل على جنبه الايمن وهو الاولى . أقول وهو الصفة التي يوجه عليها في قبره والصفة التي أمر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم النائم أن ينام عليها . ومن ذلك فعل البتول رضى الله عنها ولا وجه لاختيار الاستلقاء إلا وهم أنه أكل ﴿وَتَفْمِيضُهُ إِذَا مَاتَ﴾ لحديث شداد بن أوس عند أحمد وابن ماجه والحاكم والطبراني والبرزار قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا حضرتم موتاكم فأغمضوا البصر فان البصر يتبع الروح وقولوا خيراً فإنه يؤمن على ما قال أهل الميت » وأخرج مسلم في صحيحه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دخل على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر » ﴿وَقِرَاءَةُ يُسَ عَلَيْهِ﴾ لحديث « اقرؤا على موتاكم يس » أخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان وصححه من حديث معقل بن يسار مرفوعاً وقد أعل <sup>(٢)</sup> وقد أخرج نحوه صاحب مسند الفردوس من حديث أبي الدرداء وأبي ذر وأخرج نحوه أيضاً أبو الشيخ في فضل القرآن من حديث أبي ذر وحده . قال ابن حبان في صحيحه المراد بقوله « اقرؤا على موتاكم يس » من حضرته المنية لا الميت وكذلك « لقنوا موتاكم لا اله الا الله » ﴿وَالْمُبَادَرَةُ بِتَجْهِيْزِهِ إِلَّا لِتَجْوِيزِ حَيَاتِهِ﴾ لما أخرجه أبو داود من حديث الحصين بن حوح « أن طلحة بن البراء مرض فأثامه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يعود فقل انى لا أرى طلحة الا قد حدث به الموت فأذنوني به واعجلوا <sup>(٣)</sup> » فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهري أهله »

(١) قال المصنف في نيل الأوطار بمذكوره « وقد ذكر هذا الحديث في التلخيص وسكت عنه » وهو في المستدرک للحاكم (جزء ١ ص ٣٠٣) من حديث يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال الحاكم « هذا حديث صحيح ٥٠٠ ولا أعلم في توجه المحتضر الى القبلة غير هذا الحديث » وصححه أيضاً الذهبي والذي أراه انه حديث مرسل لأن يحيى رواه عن أبيه وابوه تابعى وبعد البحث تبين أن الخطأ انما هو من الناسخين فقد وجدت الحديث في السنن الكبرى للبيهقي رواه عن الحاكم بإسناده وفيه « عن يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه » فالحديث اذن من حديث أبي قتادة وليس حديثاً مرسلًا والحمد لله

(٢) وصححه ابن حبان (٣) في نيل الأوطار « ومجملوا »

(م ٢١ - ج ١ الروضة الندية)

وأخرج أحمد والترمذى من حديث على مرفوعاً بلفظ « ثلاث لا يؤخرن : الصلاة إذا أتت ؛ والجنازة إذا حضرت ، والأيم إذا وجدت كفواً » وأما إذا كان يظن أنه لم يميت فلا يحل دفنه حتى يقع للقطع بالموت كصاحب البرسام وغيره ﴿ وَالْقَضَاءُ لِإِئْتِيَانِهِ ﴾ لحديث امتناعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الصلاة على الميت الذى عليه دين حتى التزم بذلك بعض الصحابة والحديث معروف وحديث « نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه » أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذى وحسنه من حديث أبي هريرة ﴿ وَتَسْجِيَّتُهُ ﴾ لما وقع من الصحابة من تسجية رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند موته ببرد حبرة وهو فى الصحيحين من حديث عائشة وذلك لا يكون الا بجرى العادة بذلك فى حياته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ﴿ وَيَجُوزُ تَقْبِيلُهُ ﴾ لتقبيله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعثمان بن مظعون وهو ميت كما فى حديث عائشة عند أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه . وفى الصحيحين من حديثها وحديث ابن عباس أن أبا بكر قبل النبي ﷺ بعد موته ﴿ وَعَلَى الْمَرِيضِ أَنْ يُحَسِّنَ الظَّنَّ بِرَبِّهِ ﴾ والأحاديث فى ذلك كثيرة ولو لم يكن منها الاحديث النهى عن أن يموت الميت الا وهو حسن الظن بربه . وحديث المريض الذى زاره النبي ﷺ فقال « كيف نحمدك فقال أرجو الله وأخاف ذنوبى فقال ما اجتماعا فى قلب امرئ فى مثل هذا الموطن الا دخل الجنة » أو كما قال ﴿ وَيَتُوبَ إِلَيْهِ ﴾ والآيات القرآنية والا احاديث الصحيحة فى ذلك لا يتسع المقام لسطها . وفى الصحيحين « ان الله يفرح بتوبة عبده وأن باب التوبة مفتوح لا يغلاق » ﴿ وَيَتَخَلَّصَ عَنْ كُلِّ مَا عَلَيْهِ ﴾ ووجوب ذلك معلوم واذا أمكن بارجاع كل شئ لمن هو له من دين أو وديعة أو غصب أو غير ذلك فهو الواجب وان لم يمكن فى الحال فالوصية المفصلة هى أقل ما يجب وورد الأمر بالوصية وأنه لا يحل لأحد أن يبيت الا ووصيته عند رأسه كما فى الأحاديث الصحيحة •

﴿ فَصَلُّ وَيَسْبُغْ غَسْلُ الْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْأَحْيَاءِ ﴾ وهو مجمع عليه كما حكي ذلك التوروى والمهبدى فى البحر . ومستند هذا الاجماع أحاديث الأمر بالفصل



والترغيب فيه كالأمر منه ﷺ بغسل الذي وقصته <sup>(١)</sup> ناقته ، وبغسل ابنته زينب وهما في الصحيح ﷺ والقريب أولى بالقرب إذا كان من جنسه ﷺ لحديث « ليليه أقربكم ان كان يعلم فان لم يكن يعلم فن ترون عنده حظاً من ورع وأمانة » أخرجه أحمد والطبراني وفي اسناده جابر الجعفي والحديث وان كان لا يصلح للاحتجاج به ولكن للقرابة مزية وزيادة حنو وشفقة توجب كمال العناية ولا شك انها وجه مرجح مع علم القريب بما يحتاج اليه في الغسل ﷺ « وَأَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بِالْآخِرِ » أولى لقوله ﷺ لعائشة « ما ضرك لو مت قبل فغسلتك وكفنتك ثم صليت عليك ودفنتك » أخرجه أحمد وابن ماجه والدارمي وابن حبان والدارقطني والبيهقي . وفي اسناده محمد ابن اسحق ولم ينفرد به فقد تابعه عليه صالح بن كيسان . وأصل الحديث في البخاري بلفظ « ذاك لو كان وأنا حي فأستغفر لك وأدعو لك » وقالت عائشة « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما غسل رسول الله ﷺ إلا نساؤه » أخرجه أحمد وابن ماجه وأبو داود وقد غسلت الصديق زوجته أسماء كما تقدم في الغسل لمن غسل ميتاً وكان ذلك بحضور من الصحابة ولم ينكروه وغسل علي فاطمة كما رواه الشافعي والدارقطني وأبو نعيم والبيهقي باسناد حسن ، وقد ذهب الى ذلك الجمهور قال في المسوى اتفقوا على جواز غسل المرأة زوجها واختلفوا في غسل الزوج امرأته قالت الحنفية لا يجوز فان لم يكن إلا الزوج بمهما وقال الشافعي يجوز لما مر ﷺ « وَيَكُونُ الْغَسْلُ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ بَمَاءٍ وَسِدْرٍ » <sup>(٢)</sup> لقوله ﷺ للنسوة الغاسلات لا بنته زينب « اغسلنها ثلاثا أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافوراً » وهو في الصحيحين من حديث أم عطية وفي لفظ لها أيضاً « اغسلنها وترا ثلاثا أو خمساً أو سبعاً أو أكثر من ذلك أن رأيتهن » وفيه دليل على تفويض عدد الغسلات الى الغاسل قال في الحجة انما أمر بالسدر وزيادة الغسلات لأن المريض مظنة الأوساخ والرياح المنتنة اهـ ﷺ « وَفِي الْآخِرَةِ كَافُورٌ » لقوله ﷺ « واجعلن في الآخرة كافوراً » كما سبق وانما أمر بالكافور في الآخرة لأن من خاصيته أن لا يسرع التغير فيما استعمل ويقال من فوائده انه لا يقرب منه حيوان مؤذ ﷺ « وَتَقْدَمُ الْمَيِّمُ » ليكون

غسل الموتى بمنزلة غسل الأحياء وليحصل أكرام هذه الأعضاء ودليله قوله ﷺ في حديث أم عطية هذا «ابدأ بيمينها ومواضع الوضوء منها» قال ابن القيم السنة الصحيحة الصريحة في ضمير رأس الميت ثلاث ضغائر كقوله في الصحيحين في غسل ابنته «اجعلوا رأسها ثلاثة قرون» قالت أم عطية «ضفرنا ورأسها وناصيتها وقرنيها ثلاثة قرون وألقيناه من خلفها» فرد ذلك بأنه يشبه زينة الدنيا وإنما يرسل شعرها شقتين على نديها وسنة رسول الله ﷺ أحق بالاتباع اهـ «وَلَا يُغْسَلُ الشَّهِيدُ» بل يدفن في ثيابه ودمائه تنوبها بما فعل وليتمثل صورة بقاء عمله بادى الرأى وهذا هو الحق لما ثبت في شهاد أحد أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بدفنهم في دماهم ولم يغسلوا وهو في الصحيح وما قيل بأن الترك إنما كان لكثرة القتل وضيق الحال فردود بما عند أحد في هذا الحديث عنه ﷺ أنه قال في قتلى أحد «لا تغسلوهم فان كل جرح أوكل دم يفوح مسكا يوم القيامة» وأخرج أبو داود عن جابر قال «رمى رجل بسهم في صدره أو في حلقه فأتى فادرج في ثيابه كما هو ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم» واسناده على شرط مسلم وعن ابن عباس عند أبي داود وابن ماجه قال «أمر النبي ﷺ بقتل أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا بدماهم وثيابهم» وفي اسناده على بن عاصم الواسطي وقد تكلم فيه جماعة وفيه أيضاً عطاء بن السائب وفيه مقال وفي الباب أحاديث وبالجملة فقد جرت السنة في الشهيد أن لا يغسل ولم يرو أنه غسل شهيدا وبه قال الجمهور وأما من أطلق عليه اسم الشهيد كالطهرون والمبطون والنفساء ونحوهم فقد حكى في البحر الاجماع على انهم يغسلون \*

﴿فَصَلِّ وَيَجِبُ تَكْفِينُهُ﴾ الاصل في التكفين التشبه بحال الثائم المسجى بشوبه أكله في الرجل ازار وقميص وملحفة أو حلة وفي المرأة هذه مع زيادة ما لأنها يناسبها زيادة الستر ﴿بِمَا يَسْتُرُهُ﴾ لأمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم باحسان الكفن كما في حديث «إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه» وهو في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي قتادة والكفن الذي لا يستر ليس بحسن ﴿وَكُلُّهُمْ يَمْلِكُ غَيْرَهُ﴾ أى الكفن لأمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتكفين مصعب بن عمير في النمرة<sup>(١)</sup> التي لم يترك غيرهما كما في

(١) النمرة بفتح النون وكسر الميم شملة فيها خطوط بيض وسود أو بردة من صوف يلبسها الأعراب قاله في القاموس.

الصحيحين وغيرهما من حديث خباب بن الارت **﴿وَلَا بَأْسَ بِالزَّيَادَةِ مَعَ التَّكْنِ مِنْ غَيْرِ مُغَالَاةٍ﴾** لما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كفن ابنته فانه كان يناول النساء ثوباً ثوباً وهو عند الباب فتناولن الحقونم الدرع ثم الخارثم الملحفة ثم أدرجت بعد ذلك في الثوب الآخر أخرجه أحمد وأبو داود من حديث ليلى بنت قائف الثقفية وقد كفن صلى الله تعالى عليه وآله وسلم **﴿في ثلاثة أثواب سحولية﴾** (١) جدد يمانية ليس فيها قميص ولا عمامة أدرج فيها إدرجاً وهو في الصحيحين وأخرج أبو داود من حديث علي **﴿لا تنالوا في الكفن فانه يسلب سرياً﴾** أقول أراد العدل بين الأفرط والتفريط وأن لا ينتحلوا عادة الجاهلية في المغالاة والحاصل أنه لا ريب في مشروعية الكفن للميت ولا شك في عدم وجوب زيادة على الواحد ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم كون الكفن على صفة من الصفات أو عدد من الأعداد إلا ما كان منه **﴿صلى الله عليه وسلم﴾** في تكفين ابنته أم كلثوم وهذا الحديث وإن كان فيه مقال لكنه لا يخرج به عن حد الاعتبار فغاية ما يقال انه يستحب أن يكون كفن المرأة على هذه الصفة وأما كفن الرجل فلم يثبت عنه إلا الأمر بالتكفين في الثوب الواحد كما في قتلى أحد وفي الثوبين كما في المحرم الذي وقصته ناقته وليس تكثير الأكتاف والمغالاة في أثمانها بمحمود فانه لولا ورود الشرع به لكان من إضاعة المال لأنه لا ينتفع به الميت ولا يعود نفعه على الحي ورحم الله أبا بكر الصديق حيث قال **﴿إن الحي أحق بالجديد﴾** لما قيل له عند تعيينه لثوب من أثوابه في كفنه **﴿ان هذا خاق﴾** (٢) والأولى أن يكون الكفن من الأبيض لحديث **﴿البسوا من ثيابكم البياض فانه من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم﴾** أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه والشافعي وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان وفي معناه أحاديث أخر عن عمران وسمرة وأنس وابن عمر وأبي الدرداء **﴿وَيُكْفَنُ الشَّهِيدُ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي قُتِلَ فِيهَا﴾** فقد كان ذلك صنعته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الشهداء المقتولين معه وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم أحد بالشهداء

(١) بفتح السين وضمها نسبة إلى سحول قرية باليمن قال ابن الأعراني وغيره هي ثياب بيض نقية

لا تكون الامني انظرن (٢) بفتح اللام وهو الثوب البالي

أن ينزع عنهم الحديد والجلود وقال ادفنوهم بدمائهم وثيابهم » وأخرج أحمد من حديث عبد الله بن نعلبة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يوم أحد زملوهم في ثيابهم » ﴿ وَتُنَدَّبَ تَطْيِيبُ بَدَنِ الْمَيِّتِ وَكَأَنَّهُ ﴾ لحديث جابر عند أحمد والبيهقي والبخاري بأسناد رجاله رجال الصحيح قال « قال رسول الله ﷺ إذا أجمرت الميت فأجروه <sup>(١)</sup> ثلاثاً » ولقوله ﷺ في حديث المحرم الذي وقصته ناقته « ولا تمسوه بطيب » وهو في الصحيح من حديث ابن عباس فإن ذلك يشعر أن غير المحرم يطيب لا سيما مع تعليقه ﷺ بقوله « فإنه يبعث ملبياً » قال في المحبة فوجب المصير اليه وإلى هذه النكته أشار النبي ﷺ بقوله « الميت يبعث في ثيابه التي يموت فيها » وأما ما قيل تتبع بالطيب مساجده فلعل وجه ما قاله ابن مسعود ومن بعده تكريم هذه الأعضاء لكون الاعتماد عليها في أشرف طاعات الله وهي الصلاة ولم يرد في ذلك من المرفوع شيء ولكنه يحسن لسر ما لعله يظهر من روايح الميت التي يتأذي بها المتولون لتجهيزه \*

﴿ فصلٌ وتجب الصلاة على الميت ﴾ لأن اجتماع أمة من المؤمنين شافعين للميت له تأخير بليغ في نزول الرحمة عليه . والصلاة على الاموات ثابتة ثبوتاً ضرورياً من فعله ﷺ وفعل أصحابه ولكنها من واجبات الكفاية لانهم قد كانوا يصلون على الاموات في حياته ﷺ ولا يؤذونه <sup>(٢)</sup> كما في حديث السوداء التي كانت تقم <sup>(٣)</sup> المسجد فإنه لم يعلم النبي ﷺ الا بعد دفنها فقال لهم « ألا أذنتموني » وهو في الصحيح وامتنع من الصلاة على من عليه دين وأمرهم بأن يصلوا عليه ﴿ وَيَقُومُ الْإِمَامُ حِذَاءَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَوَسَطَ الْمَرْأَةِ ﴾ لحديث أنس بن مالك « أنه صلى على جنازة رجل فقام عند رأسه فلما رفعت أتى بجنازة امرأة فصلى عليها فقام وسطها فسئل عن ذلك وقيل له هكذا كان رسول الله ﷺ يقوم من الرجل حيث قمت ومن المرأة حيث قمت قال نعم » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه ولفظ أبي داود « هكذا كان رسول الله ﷺ يصلي على الجنازة كصلاتك يكبر عليها أربعاً ويقوم عند رأس الرجل وعجيزة المرأة قال نعم » وفي الصحيحين من حديث

(١) الاجار التبخير بالبخور (٢) أى لا يملونه (٣) قم أى تجمع القامة وهي الكناسة

سمرة قال « صليت وراء رسول الله ﷺ على امرأة ماتت في نفاسها فقام عليها رسول الله ﷺ في الصلاة وسطها » والخلاف في المسألة معروف وهذا هو الحق أقول الثابت عنه ﷺ أنه كان يقف مقابلاً لرأس الرجل ولم يثبت عنه غير ذلك وأما المرأة فروي أنه كان يقوم مقابلاً لوسطها وروى أنه كان يقوم مقابلاً لمعجزتها ولا منافاة بين الروایتين فالعجيزة يصدق عليها أنها وسط ، وإثار ما ثبت عن رسول الله ﷺ عند أئمة الفتن الذين هم المرجع لهم واجب . ولم يقل أحد من أهل العلم بترجيح قول أحد من الصحابة أو من غيرهم على قول رسول الله ﷺ وفعله وهذا إما لا ينبغي أن يخفى ﴿ وَيُكَبِّرُ أَرْبَعًا أَوْ خَمْسًا ﴾ لورود الأدلة بذلك أما الأربع فنثبت ثبوتاً متواتراً من طريق جماعة من الصحابة أبي هريرة وابن عباس وجابر وعقبة بن عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت وابن مسعود وغيرهم رضي الله تعالى عنهم وأما الخمس فنثبت في الصحيح من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال « كان زيد بن أرقم يكبر على جنازتنا أربعاً وأنه كبر على جنازة خمساً فسألته فقال كان رسول الله ﷺ يكبرها » أخرجه مسلم وأحمد وأهل السنن . وأخرج أحمد عن حذيفة « أنه صلى على جنازة فكبر خمساً ثم التفت فقال ما نسيت ولا وسمت ولكن كبرت كما كبر النبي ﷺ صلى على جنازة فكبر خمساً » وفي إسناده يحيى بن عبد الله الجابري وهو ضعيف . وقد اختلف الصحابة فمن بعدهم في عدد تكبير صلاة الجنائز فذهب الجمهور إلى أنه أربع وذهب جماعة من الصحابة فمن بعدهم إلى أنه خمس . وقال القاضي عياض اختلفت الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات إلى تسع . قال ابن عبد البر وانقضى الاجماع بعد ذلك على أربع وأجمع للفقهاء وأهل الفتوى بالأمصار على أربع على ما جاء في الأحاديث الصحاح وما سوى ذلك عندهم فشذوذ لا يلتفت إليه اهـ . وهذه الدعوى مردودة فإلخلاف في ذلك معروف بين الصحابة وإلى الآن . ولا وجه لعدم العمل بالخمسة بعد خروجها من مخرج صحيح مع كونها زيادة غير منافية إلا أن يصح ما رواه ابن عبد البر في الاستذكار من طريق أبي بكر بن سليمان بن أبي حنمة عن أبيه « كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يكبر على الجنائز أربعاً وخمسة وسبعة وثمانياً حتى

جاء موت النجاشي فخرج فكبر أربعاً ثم ثبت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أربع حتى توفاه الله تعالى « على أن استمراره على الأربع لا ينسخ ما وقع منه ﷺ من الخمس ما لم يقل قولاً يفيد ذلك . وقد أخرج الطبراني في الأوسط عن جابر مرفوعاً « صلوا على موتاكم بالليل والنهار والصغير والكبير والدنيء والأمر أربعاً » وفي أسناده عمرو بن هشام البيروني تفرد به عن ابن لهيعة وما أحق هذا بأن لا يصح ولا يثبت . وقد روى البخاري عن علي أنه كبر على سهل بن حنيف سبثا وقال إنه شهد بدرا . وروى سعيد بن منصور عن الحكم بن عتيبة انه قال كانوا يكبرون على أهل بدر خمسا وستا وسبعاً ﴿ وَيَقْرَأُ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى الْفَاتِحَةَ وَسُورَةَ ﴾ لحديث ابن عباس عند البخاري وأهل السنن « أنه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال لتعلموا أنه من السنة » ولفظ النسائي «قرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر فلما فرغ قال سنة وحق » وروى الشافعي في مسنده عن أبي أمامة بن سهل « أنه أخبره رجل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن السنة في الصلاة على الجنائزة أن يكبر الإمام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سرّاً في نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويخلص الدعاء للجنائزة في التكبيرات ولا يقرأ في شيء ممن ثم يسلم سرّاً في نفسه « قال في الفتح وأسناده صحيح وقد أخرجه عبد الرزاق والنسائي بدون قوله « بعد التكبيرة » ولا قوله « ثم يسلم سرّاً في نفسه » قال في المحجة ومن السنة قراءة الفاتحة لأنها خير الأدعية وأجمعها علمها الله تعالى عباده في محكم كتابه اهـ . والحاصل أن الموطن موطن دعاء لا موطن قراءة قرآن فيتوجه الاختصار على ماورد وهو الفاتحة وسورة ويكون ذلك بعد التكبيرة الأولى ويستغل فيها بعدها بمحض الدعاء ﴿ وَيَدْعُو بَيْنَ التَّكْبِيرَاتِ بِالْأَدْعِيَةِ الْمَأْثُورَةِ ﴾ منها ما أخرجه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة قال « كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا اللهم من أحييته منا فأحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان » زاد أبو داود وابن ماجه « اللهم لا نهرمنا أجره ولا تفلنا بعده » وأخرجه

أيضاً النسائي وابن حبان والحاكم قال وله شاهد صحيح من حديث عائشة نحوه . وأخرج هذا الشاهد الترمذي وأعله بمكرمة بن عمار . وأخرج مسلم وغيره من حديث عوف بن مالك قال « سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بماء وتلج وبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجه وقه فتنة القبر وعذاب النار » وقد وردت أدعية متنوعة في أحاديث صحيحة هي أولى من الاستحسانات التي ذكرها الفقهاء في كتبهم من عند أنفسهم فاتهم لم يقصدوا أنها أولى من الثابت عنه ﷺ ولكن فن الرواية هم عنه بمعزل فضات عليهم المسالك وهي واسعة . قال في الحجة البالغة ومن دعاء النبي ﷺ على الميت « اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارك فقه من فتنة القبر وعذاب النار وأنت أهل الوفاء والحق اللهم اغفر له وارحمه اذك أنت الغفور الرحيم » وأما الصلاة على الجنائز في المساجد فغاية ما استدلل به من قال بالكراهة ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء عليه » وأخرجه ابن ماجه بلفظ « فليس له شيء » وقد أجاب الجمهور عن هذا الحديث بأجوبة منها أنه ضعيف كما قاله جماعة من الحفاظ فان في اسناده صالحاً مولى التوأمة . ومنها أن الذي في النسخ المشهورة الصحيحة من سنن أبي داود بلفظ « فلا شيء عليه » كما تقدم وعلى فرض ثبوت الرواية باللفظ الآخر فيجب تأويلها لما ثبت من صلاته ﷺ على ابني بيضاء في المسجد بل أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة أن الصحابة صلوا على أبي بكر وعمر في المسجد . وأما انكار من أنكر على عائشة فلا حجة فيه ولا سيما وقد انقطع عند أن قامت عليه الحجة . وأما الصلاة على الجنازة فرادى فأقول الاستدلال ممن قال باشرائط التجميع فيها بأنه ﷺ ما صلى على جنازة الا في جماعة لا تتم به الحجة لان الاصل في كل صلاة مشروعة أن تكون كالصلوات الخمس في أجزائها فرادى كما تجزئ جماعة . ومن زعم غير ذلك فعليه الدليل ولو كان فعلها منه ﷺ في جماعة تقوم به الحجة

للزم في صلاة الفرائض الخمس أن لا تصح الجماعة لأنه ﷺ لم يؤدها إلا في جماعة . اذا تقرر هذا فالأقتصار في الاستدلال لصحة صلاة الجماعة فرادى على ما ذكرناه مغن عن غيره فان تحقيق اجماع الصحابة على تجويز الصلاة عليه ﷺ عند موته فرادى ممنوع لانهم قد تفرقوا بعض تفرق في تلك الحال وان كان الباقي في المدينة جمهورهم وأكابرهم ثم لو فرض الاجماع على ذلك فهو اجماع سكوني وانتهازه للاحتجاج فيه ما لا يخفى على عارف بالاصول ثم هذا مبنى على صدور ذلك ولم يرد الا باسناد ضعيف أنهم فعلوا ذلك . وأما ما يقال انه ﷺ أوصاهم بأن يصلوا عليه فرادى ففي اسناده عبد المنعم بن ادريس وهو كما قيل كذاب . وصرح بعض الحفاظ بأن الحديث موضوع ﴿ وَلَا يُصَلَّى عَلَى الْغَالِ ﴾<sup>(١)</sup> لا متناعه ﷺ في غزاه خيبر من الصلاة على الغال كما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه ﴿ وَقَاتِلْ نَفْسِهِ ﴾ لحديث جابر بن سمرة عنده مسلم وأهل السنن « أن رجلا قتل نفسه بمشاقص<sup>(٢)</sup> فلم يصل عليه النبي ﷺ » والكافر ذلك هو المعلوم منه ﷺ فانه لم ينقل عنه أنه صلى على كافر وقد صرح بذلك القرآن الكريم قال الله عز وجل ( ولا تصل علي أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره ) والشهيد . وقد اختلفت الروايات في ذلك وقد ثبت في صحيح البخاري من حديث جابر « أن النبي ﷺ لم يصل على شهداء أحد » واخرجه أيضا أهل السنن . واخرج احمد وأبو داود والترمذي والحاكم من حديث انس « انه ﷺ لم يصل عليهم » اقول لا يشك من له ادنى الملم بفن الحديث ان احاديث الترك اصح اسنادا واقوى متنا حتى قال بعض الأئمة إنه كان ينبغي لمن عارض احاديث النفي بأحاديث الاثبات ان يستحى على نفسه لكن الجهة التي جعلها المجوزون وجه ترجيح وهي الاثبات لا ريب انها من المرجحات الأصولية أما الشأن في صلاحية احاديث الاثبات لمعارضه احاديث النفي لان الترجيح فرع المعارضة . والخاصل ان احاديث الاثبات مروية من طرق متعددة لكنها جميعا متكلم عليها . وقد اطل

(١) هو الذي سرق من الفتيمة قبل قسمها

(٢) جمع مشقص ككبر نصل عريض أو طويل أو سهم فيه ذلك



الماتن الكلام على هذا في شرح المنتقى ومرد الروايات المختلفة واختلاف أهل العلم في ذلك فليرجع اليه فان هذا المقام من المعارك **﴿وَيُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ وَعَلَى الْغَائِبِ﴾** لحديث « أنه صلى الله تعالى عليه وسلم انتهى الى قبر رطب فصلى عليه وصفوا خلفه وكبر أربعاً » وهو في الصحيحين من حديث ابن عباس . وكذلك صلاته على قبر السوداء التي كانت تقيم المسجد وهو أيضاً في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة . وصلى على قبر أم سعد وقد مضى لذلك شهر أخرجه الترمذى . وصلى على النجاشي هو وأصحابه كما في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر وأبي هريرة وهو مات في دياره بالحبشة فصلى عليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالمدينة . واختلف في الصلاة على القبر والغائب معروف ولم يأت المانع بشيء يعتد به . أقول الأدلة ثابتة في الصلاة على القبر ثبوتاً لا يقابله أهل العلم بنفي القبول أما فيمن لم يصل عليه فلا أمر أوضح من أن يخفى ولا تزال الصلاة مشروعة عليه ما علم الناس أنه لم يصل عليه أحد . وأما فيمن قد صلى عليه فلمثل حديث السوداء المتقدم ومعلوم أن الميت لا يدفن في عصره **ﷺ** بدون صلاة عليه . وأما المانعون من الصلاة على القبر مطلقاً فأشرف ما استدلوا به ما روى عنه **ﷺ** في حديث السوداء المذكور أنه قال « ان هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها بصلاتي عليهم » قالوا فهذا يدل على اختصاصه **ﷺ** بذلك وتعقب بأنه **ﷺ** لم ينكر على من صلى معه على القبور ولو كان خاصاً به لأنكر عليهم . وأجيب عن هذا التعقب بأن الذي يقع بالتبعية لا يصلح للاستدلال به على الفعل أصالة . وأحسن ما يجاب به عن هذه الزيادة بأنها مدرجة في هذا الحديث كما بين ذلك جماعة من أصحاب حماد ابن زيد على أنه يمكن الجواب بأن كون الله ينور القبور بصلاة رسوله **ﷺ** عليها لا ينفي مشروعية الصلاة من غيره تأسيساً به لا سيما بعد قوله **ﷺ** « صلوا كما رأيتموني أصلي » قال ابن القيم في أعلام الموقعين ردت هذه السنن المحكية بالمشابهة من قوله « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » وهذا حديث صحيح والذي قاله هو الذي صلى على القبر فهذا قوله وهذا فعله ولا يناقض أحدهما الآخر فان الصلاة تنهى عنها الى القبر غير الصلاة التي على القبر فهذه صلاة الجنازة على الميت التي

لا تختص بمكان بل فعلها في غير المسجد أفضل من فعلها فيه فالصلاة عليه على قبره من جنس الصلاة عليه على نعشه فانه المقصود بالصلاة في الموضعين . ولا فرق بين كونه على النعش وعلى الارض وبين كونه في بطنها بخلاف سائر الصلوات فاتها لم تشرع في القبور ولا اليها لانها ذريعة الى اتخاذها مساجد وقد لعن رسول الله ﷺ من فعل ذلك ، فأين ما لعن فاعله وحذر منه وأخبر أن أهله شرار الخلق كما قال « ان من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء والذين يتخذون القبور مساجد » الى ما فعله ﷺ مراراً متكررة وبالله التوفيق \*

﴿ فصل ﴾ وَيَكُونُ الْمَشْيُ بِالْجَنَازَةِ سَرِيعاً \* لحديث أبي بكره عند أحمد والنسائي وأبي داود والحاكم قال « لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وانا لنسكاد نرمي بالجنازة رملاً (١) » وأخرج البخاري في تاريخه قال « أسرع النبي ﷺ حتى قطعت نعالنا يوم مات سعد بن معاذ » وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ أسرعوا بالجنازة فان كانت صالحة قربتموها الى الخير وان كان غير ذلك فشر تضرعوا عنه وقاد ذهب الجمهور الى أن الاسراع مستحب وقال ابن حزم بوجوبه . وذهب بعض أهل العلم الى أن المستحب التوسط لحديث أبي موسى قال « مرت برسول الله ﷺ جنازة تمخض تمخض الزق فقال رسول الله ﷺ عليكم القصد » أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي وفي اسناده ضعف . وأخرج الترمذي وأبوداود من حديث ابن مسعود قال « سألنا رسول الله ﷺ عن المشي خلف الجنازة فقال ما دون الخلب فان كان خيراً عجلتموه وان كان شراً فلا يبعد إلا أهل النار » وفي اسناده مجهول ولا يخفك أن حديث أبي موسى لا يصلح للاحتجاج به علي فرض عدم وجود ما يعارضه فكيف وقد عارضه ما هو في الصحيحين بلفظ الأمر . واما حديث ابن مسعود فلا ينافي الاسراع لان الخلب هو ضرب من العدو وما دونه اسراع . أقول والحق هو القصد في المشي فلا أحاديث المصرحة بمشروعية الاسراع ليس المراد بها الافراط في المشي الخارج عن حد الاعتدال والأحاديث التي فيها الارشاد

الى القصد ليس المراد بها الافراط في البطء « فيجمع بين الأحاديث بسلوك طريقة وسطى بين الافراط والتفريط يصدق عليها أنه اسراع بالنسبة الى الافراط في البطء وأنها قصد بالنسبة الى الافراط في الاسراع فيكون المشروع دون الخلب وفوق المشى الذي يفعله من يمشى في غير مهم وبدل على ذلك ما أخرجه الترمذى وأبوداود عن ابن مسعود قال « سألنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المشى خلف الجنائز فقال ما دون الخلب » وقد ضعفه جماعة بأبي ماجد المذكور في اسناده قيل انه مجهول وقيل منكر الحديث والراوى عنه يحيى الجابرى وهو ضعيف. وأخرج أحمد والنسائى والحاكم عن أبي بكره قال « لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأنا لنكاد نرمل بالجنائز رملاً<sup>(١)</sup> » فنفى نكاد نرمل أى تقارب الرمل **« والمشى مَعَهَا »** سنة وهو ظاهر « لأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يمشى مع الجنائز هو وأصحابه كما يفيد ذلك الأحاديث المتقدمة في صفة المشى والاحاديث الآتية في التقدم والتأخر على الجنائز . ولحديث أبي هريرة الثابت في الصحيح « من اتبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً » الحديث **« وَالْحَمْلُ لَهَا سُنَّةٌ »** الحديث ابن مسعود قال « من اتبع جنازة فليحمل بجوانب السرير كلها فانه من السنة ثم إن شاء فليتنطوع وإن شاء فليدع » أخرجه ابن ماجه وأبوداود الطيالسى والبيهقى من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عنه<sup>(٢)</sup> . وفى الباب عن جماعة من الصحابة والاحاديث يقوي بعضها بعضاً ولا تقصر عن افادة مشروعية الحل **« وَالْمُنْقَدَّمُ عَلَيْهَا وَالْمُتَأَخِّرُ عَنْهَا سَوَاءٌ »** لما ثبت في صحيح مسلم وغيره أن الصحابة كانوا يمشون حول جنازة ابن الدحداح . وأخرج احمد وأبوداود والنسائى والترمذى وصححه وابن حبان وصححه أيضاً والحاكم وقال على شرط البخارى من حديث المغيرة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الراكب خلف الجنائز والمالشي أمامها قريباً منها عن يمينها أو عن يسارها » ولفظ أبي داود « والمالشي يمشى خلفها وأمامها وعن يمينها وعن يسارها قريباً منها » وفى لفظ لاحد والنسائى والترمذى « الراكب خلف

(١) هذا الحديث وحديث ابن مسعود كروهما الشارح في هذه المسألة بدون مناسبة فقد ذكرهما

اولاً وتكلم عنهما

(٢) أبو عبيدة لم يسمع من أبيه هو معروف

الجنائز والممشى حيث شاء منها » وأخرج أحمد وأهل السنن والدارقطني والبيهقي وابن حبان وصححه من حديث ابن عمر « أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائز » وقد ذهب بعض أهل العلم الى أن المشى أمام الجنائز أفضل وبعضهم الى أن المشى خلفها أفضل . أقول فإذا لم يكن المشى أمام الجنائز أفضل فأقل الاحوال ان يكون مساوياً للمشى خلفها في الفضيلة ولم يأت حديث صحيح ولا حسن ان المشى خلف الجنائز أفضل وأقوال الصحابة مختلفة فالحق ان ذلك سواء ولا ينافيه رواية من روى انه صلى الله عليه وآله وسلم مشى أمامها أو خلفها فذلك سواء لأن المشى مع الجنائز انما يكون امامها او خلفها او في جوانبها وقد أرشد الى ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما تقدم فكل مكان من الامكنة المذكورة هو من جملة ما أرشد اليه . قال في الحجة وهل يمشى أمام الجنائز أو خلفها وهل يحملها أربعة أو اثنان وهل يسلم من قبل رجله أو من القبلة . المختار أن الكل واسع وأنه قد صح في الكل حديث أو أثره . ﴿ وَيُكْرَهُ الرُّكُوبُ ﴾ لحديث ثوبان قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأى ناساً ركبانا فقال ألا تستحيون ان ملائكة الله على أقدامهم وأتم على ظهور الدواب » أخرجه ابن ماجه والترمذي . وأخرج أبو داود من حديث ثوبان أيضاً « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى بدابة وهو مع جنازة فأبى أن يركبها فلما انصرف أتى بدابة فركب ف قيل له فقال ان الملائكة كانت تمشى فلم أكن لأركب وهم يمشون فلما ذهبوا ركبته » وقد خرج صلى الله عليه وآله وسلم مع جنازة ابن الدحداح ماشياً ورجع على فرس كما في حديث جابر بن سمرة عند الترمذي وقال صحيح ، ولا يعارض الكراهة ما تقدم من قوله « الرَّاكِبُ خَلْفَ الْجَنَائِزِ » لانه يمكن أن يكون ذلك لبيان الجواز مع الكراهة أو المراد بأن كون الرَّاكِبِ خَلْفَهَا أن يكون بعيداً على وجه لا يكون في صورة من يمشى مع الجنائز ﴿ وَيَحْرُمُ النَّعْيُ ﴾ لحديث حذيفة عند احمد وابن ماجه والترمذي وصححه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن النعي » وحديث ابن مسعود عن النبي ﷺ « إِيَّاكُمْ وَالنَّعْيَ فَإِنَّ النَّعْيَ عَمَلٌ لِّجَاهِلِيَّةٍ » أخرجه الترمذي وفي اسناده أبو حمزة ميمون الاعور وليس بالقوى ، وفي

الباب أحاديث والذي في الصحاح والقاموس والنهاية وغيرها من كتب اللغة أن النبي  
 الاخبار بموت الميت فظاهره تحريم ذلك وان لم يصحبه ما يستنكر كما كانت تفعله  
 الجاهلية من ارسال من يعلن بخبر موت الميت على أبواب الدور والاسواق . ولكنه  
 قد ثبت أنه ﷺ نهي النجاشي للناس في اليوم الذي مات فيه أي أخبرهم وأخبر بقتلي  
 مؤتة . وقال في السوداء التي كانت تقم المسجد « ألا أخبرنوني بموتها » فدلّت هذه  
 الاحاديث على جواز الاعلام بمجرد الموت من يحضر الفل والتكفين والصلاة  
 والمنع منه لغبر ذلك ﴿ وَالنِّيَاحَةُ ﴾ لحديث « من نوح عليه يعذب بما نوح عليه »  
 وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث المفيرة وعلى النياحة تحمل الاحاديث  
 الواردة في النهي عن البكاء « وأن الميت يعذب ببكاء اهله عليه » وفي صحيح  
 مسلم من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال « الميت يعذب في قبره بما نوح عليه »  
 وأخرج احمد ومسلم من حديث أبي مالك الاشعري « النائحة اذا لم تنب قبل موتها  
 تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب » وأخرج الشيخان وغيرهما  
 من حديث أبي موسى بلفظ « أنا بريء مما برىء منه رسول الله ﷺ فان رسول الله ﷺ  
 برىء من الصالقة والحالقة والشاقة » أقول الاحاديث في هذا الباب قد اختلفت  
 فمنها ما فيه الاذن بمطلق البكاء ومنها ما فيه النهي عن مطلق البكاء . ووردت أحاديث  
 مصرحة بالنهي عن النوح كما تقدم بعض ذلك ولم يأت ما يدل على جوازه . واختلف  
 الناس في الجميع بين الاحاديث فالذي يترجح الجزم بتحريم نفس النوح لانه أمر  
 زائد على البكاء . وأما ما لا يستطيع دفعه من دمع العين وما عجز الطبع عن كتمه  
 من الصوت فلا مانع منه وعليه تحمل أحاديث الاذن بالبكاء وفيها ما يرشد الى هذا  
 فليعلم ﴿ وَاتَّبَاعُهَا بِذَارٍ وَشَقُّ الْجَيْبِ وَالِدُعَاءُ بِالْوَيْلِ وَالتَّبْوِيرُ ﴾ لحديث أبي بردة  
 قال « أوصى أبو موسى حين حضره الموت فقال لا تتبعوني بمجرى قلوبكم أو سمعت  
 فيه شيئا قال نعم من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم » أخرجه ابن ماجه وفي  
 اسناده مجهول ، وقد كان هذا الفعل من أفعال الجاهلية . وفي الصحيحين وغيرهما  
 من حديث ابن مسعود « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ليس منا من ضرب  
 الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » ﴿ وَلَا يَقَعْدُ الْمُتَّبِعُ لَهَا حَتَّى تَوْضَعَ ﴾

الحديث « إذا رأيتم الجنازة قوموا لها فمن اتبع فلا يجلس حتى توضع » وهو في الصحيحين وغيرها من حديث أبي سعيد . وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة نحوه وقد وردت أحاديث صحيحة في القيام للجنازة إذا مرت بمن كان قاعداً كحديث « إذا رأيتم الجنازة قوموا لها حتى تخلفكم أو توضع » وهو في الصحيحين وغيرها من حديث ابن عمر وغيره . وأخرج مسلم من حديث علي قال قام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يعني في الجنازة ثم قعد » وفي رواية من حديثه قال « كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمرنا بالقيام في الجنازة ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس » رواه أحمد وابن ماجه وأبو داود وابن حبان . وأخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه والبخاري من حديث عبادة بن الصامت « أن يهودياً قال لما كان النبي ﷺ يقوم للجنازة هكذا نفعل فقال النبي ﷺ اجلسوا وخالفوهم » وفي اسناده بشر بن أبي رافع وليس بالقوى كما قال للترمذي . وقال البخاري تفرد به بشر وهو لين فأفاد ما ذكرناه « أن القيام لها » إذا مرت « منسوخ » وأما قيام الماشي خلفها حتى توضع على الأرض فحكم لم ينسخ . قال القاضي عياض : ذهب جمع من السلف الى أن الأمر بالقيام منسوخ بحديث علي هذا أقول وهذا الحديث بلفظ ثم قعد لا يصلح لنسخ الأحاديث الصحيحة المصرحة بأمره ﷺ لنا بالقيام وعلى ذلك بأن الموت فزع و « قام لجنازة فقبل أنها جنازة يهودي فقال أليست نفساً » فغاية ما يدل عليه قعوده من بعد هو أن القيام ليس بواجب عليه وقد تقر في الأصول أنه إذا فعل فعلاً لم يظهر منه التامس به فيه وكان ذلك مخالفاً لما قد أمر به الأمة أو نهاها عنه فإنه يكون مختصاً به ويبقى حكم الأمر أو النهي للإمامة على حاله <sup>(١)</sup> ولفظ « أمرنا بالجلوس » إن بلغ الى حد الاعتبار صلح للنسخ ويؤيده حديث عبادة بن الصامت المتقدم وفيه ما تقدم والمقام عندى من المضايق

﴿ فصلٌ ويحبُّ دَفْنُ الميتِ ﴾ أى مواراة جيفته ﴿ في حُفْرَةٍ ﴾ قبر بحيث لا تنبش السباع و ﴿ تَنَمُّهُ ﴾ من السَّباع ﴿ ولا تخرجه السيول المعتادة ولا خلاف في ذلك وهو ثابت في الشريعة نبوتاً ضرورياً وقال النبي ﷺ احفروا واعمقوا

{١} كلاب فله صلى الله عليه وسلم يجب التامس به مطلقاً فيما كان من الشرائع والعنصرية لا تثبت الا بدليل صريح

وأحسنوا» أخرجه النسائي والترمذي وصححه ﴿وَلَا بَأْسَ بِالضَّرْحِ وَاللَّحْدِ أُولَى﴾ لأن اللحد أقرب من اكرام الميت واهالة التراب على وجهه من غير ضرورة سوء أدب ودليله حديث «ان أبا عبيدة بن الجراح كان يضرح وأن أبا طلحة كان يلحد» وقد أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس باسناد ضعيف وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث أنس قال « لما توفي رسول الله ﷺ كان رجل يلحد وآخر يضرح فقالوا فاستخير ربنا ونبعث اليهما فأيهما سبق تركناه فارسل اليهما فسبق صاحب اللحد فلحدوا له» واسناده حسن فتقريره ﷺ للرجلين في حياته هذا يلحد وهذا يضرح يدل على أن الكل جائز وأما أولوية اللحد فلحديث ابن عباس قال « قال رسول الله ﷺ اللحد لنا والشق لغيرنا » أخرجه أحمد وأهل السنن وقد حسنه الترمذي وصححه ابن السكك مع ان في اسناده عبد الأعلى بن عامر وهو ضعيف واخرج أحمد والبخاري وابن ماجه من حديث جرير بن محمّد وفيه عثمان بن عمير وهو ضعيف وقد ذهب الى ذلك الاكثر وحكى النووي في شرح مسلم اتفاق العلماء على جواز اللحد والشق وعلى كل حال اللحد أولى للخروج من الريبة وان كان المقام مقام احتمال ﴿وَيَدْخُلُ الْمَيِّتُ مِنْ مُؤَخَّرِ الْقَبْرِ﴾ لحديث عبد الله بن زيد « انه أدخل ميتاً من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة » أخرجه ابو داود وأخرج ابن ماجه من حديث أبي رافع قال « سل رسول الله ﷺ سعد بن معاذ سلا » وقد روى الشافعي من حديث ابن عباس وابوبكر النجاد من حديث ابن عمر « ان النبي ﷺ سل من قبل رأسه سلا » وقد روى البيهقي من حديث ابن عباس وابن مسعود وبريدة « انهم ادخلوا النبي ﷺ من جهة القبلة » وقد ضعفها البيهقي ولا يعارض السنة ما وقع من بعض الصحابة عند دفنه ﷺ ﴿وَيُوضَعُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنُ مُسْتَقْبِلًا﴾ وهو مما لا أعلم فيه خلافاً ﴿وَيُسْتَحَبُّ حَنُوُ التَّرَابِ مِنْ كُلِّ مَنْ حَضَرَ ثَلَاثَ حَشِيَّاتٍ﴾ لحديث ابن هزيمة « ان النبي ﷺ صلى على جنازة ثم أتى قبر الميت فحى عليه من قبل رأسه ثلاثاً » أخرجه ابن ماجه وابوداود واسناده صحيح لا كما قال أبو حاتم واخرج البخاري والدارقطني من حديث عامر بن ربيعة « ان النبي ﷺ حنى

على قبر عثمان بن مظعون ثلاثاً» وفي الباب غير ذلك ﴿ ولا يُرْفَعُ الْقَبْرُ زِيَادَةً عَلَى شِبْرِ ﴾ لحديث علي عند مسلم واحد وأهل السنن «أنه سمته رسول الله ﷺ على أن لا يدع مثلاً إلا طمسه ولا قبراً مشرفاً إلا سواه» وفي مسلم أيضاً وغيره من حديث جابر «أن النبي ﷺ نهى أن يبنى على القبر» وأخرج سعيد بن منصور والبيهقي من حديث جعفر بن محمد عن أبيه «أن رسول الله ﷺ رش على قبر ابنه إبراهيم ووضع عليه حصباء ورفعه شهراً» أقول الأحاديث الصحيحة وردت بالنهي عن رفع القبور وقد ثبت من حديث أبي الهياج ما تقدم فها صدق عليه أنه قبر مرفوع أو مشرف لغة فهو من منكرات الشريعة التي يجب على المسلمين انكارها وتسويتها من غير فرق بين نبي وغير نبي وصالح وطالح فقدمت جماعة من أكابر الصحابة في عصره صلى الله عليه وسلم ولم يرفع قبورهم بل أمر علياً بتسوية المشرف منها ومات صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يرفع قبره أصحابه وكان من آخر قوله «لئن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» ونهى أن يتخذوا قبره وثناً فما أحق الصالحاء والعلماء أن يكون شعارهم هو الشعار الذي أرشدهم إليه صلى الله عليه وآله وسلم وتخصيصهم بهذه البدعة المنهى عنها تخصيص لهم بما لا يناسب العلم والفضل فانهم لو تكلموا لضجوا من اتخاذ الأبنية على قبورهم وزخرفتها لأنهم لا يرضون بأن يكون لهم شعار من مبتدعات الدين ومنهياته فإن رضوا بذلك في الحياة كمن يوصى من بعده أن يجعل على قبره بناء أو يزخره فهو غير فاضل والعالم يزجره عنه عن أن يكون على قبره ما هو مخالف لهدي نبيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فما أقبح ما ابتدعه جهلة المسلمين من زخرفه القبور وتشديد ما أسرع ما خالفوا وصية رسول الله ﷺ عند موته فجعلوا قبره على هذه الصفة التي هو عليها الآن وقد شد من عضد هذه البدعة ما وقع من بعض الفقهاء من تسويتها لأهل الفضل حتى دونوها في كتب الهداية والله المستعان ومثل هذا التسوية الكتب على القبور بعد ورود صريح النهي عن ذلك في الأحاديث الصحيحة (١) كأنه لم يكف الناس ابتداعهم في مطعمهم

(١) روى الحاكم في المستدرک جزء (١ ص ٣٧٠) من حديث جابر «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تخصيص القبور والكتاب فيها والبناء عليها والجلوس عليها» ثم قال «هذه الأئمة صحيحة وليس العمل عليها فان أئمة المسلمين من الفرق إلى الغرب مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذ به



ومشربهم وملبوسهم وسائر أمور دنياهم - فاجعلوا على قبورهم شيئاً من هذه البدع لتنادى عليهم بما كانوا عليه حال الحياة وتغالوا في ذلك حتى جعلوه مختصاً بأهل العلم والفضل اللهم غفراً وما جعلوه وجهاً لرفع القبور وهو تمييزها لأجل الزيارة فهذا ممكن بوضع حجر على القبر أو بوضع قضيب أو نحو ذلك لا بتشديد الأبنية ورفع الحيطان والقصب وتزويق الظاهر والباطن ﴿وَالزَّيَّارَةُ لِلْمَوْتَى مَشْرُوعَةٌ﴾ أي زيارة القبور الحديث «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فقد أذن لمحمد في زيارة قبر أمه فزوروها فانها تذكركم الآخرة» أخرجه الترمذي وصححه وهو في صحيح مسلم وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة بنحو ذلك وفي الباب أحاديث وقد قيل باختصاص ذلك بالرجال لحديث أبي هريرة «أن النبي ﷺ لمن زارات القبور» أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وابن حبان في صحيحه. وفي الباب عن حسان بن ثابت عند أحمد وابن ماجه والحاكم وعن ابن عباس عند أحمد وأهل السنن والحاكم والبيهقي بإسناد فيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف وقد وردت أحاديث في نهى النساء عن إتباع الجنائز وهي تقوى المنع من الزيارة. وروى الأثرم في سننه والحاكم من حديث عائشة «أن النبي ﷺ رخص لمن في زيارة القبور» وأخرج ابن ماجه عنها مختصراً «أن النبي ﷺ رخص في زيارة القبور» فيسكن أنها أرادت الترخيص الواقع في قوله ﷺ «فزوروها» كما سبق فلا يكون في ذلك حجة لأن الترخيص العام لا يمارض النهي الخاص ولكنه يؤيد ما رويته عائشة مافي صحيح مسلم عنها «أنها قالت يا رسول الله كيف أقول إذا زرت القبور قال قل في السلام على أهل الديار من المؤمنين» الحديث وروي الحاكم «أن فاطمة رضي الله تعالى عنها كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة (١) ويجمع بين الأدلة بأن المنع لمن كانت تفعل في الزيارة مالا يجوز من نوح ونحوه والأذن لمن لم تفعل ذلك. أقول استدلووا للجواز بأحاديث الأذن العام بالزيارة وغير مخاف على عارف بالأصول أن الأحاديث الواردة في النهي للنساء عن الزيارة

الخلف عن السلف قال الذهبي عقبه «قلت : ما نك طائفاً ولا نك صابياً فعل ذلك وإنما هو شيء أحدثه بعض التابعين فن بدمهم ولم يبلغهم النهي»

(١) رواء الحاكم جزء (١: ٣٧٧) من طريق سليمان بن داود عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه وقال رواه عن آخرهم تفات قال الذهبي «هذا منكر جداً وسليمان ضعيف»

والتشديد في ذلك حتى لمن صلى الله عليه وسلم من فعلت ذلك بل وردت أحاديث صحيحة في نهين عن اتباع الجنائز فزيارة القبور ممنوعة منهم بالأولى وتشد في ذلك حتى قال للبتول رضى الله عنها «لوبلغت معهم يعني أهل الميت الكدى مارأيت الجنة حتى يراها حدأيك» (١) فهذه الأحاديث مخصصة لأحاديث الاذن العام بالزيارة لكنه يشكل على ذلك أحاديث أخر منها حديث عائشة المتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم علمها كيف تقول اذا زارت القبور. ومنها ما أخرجه البخارى أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بامرأة تبكي على قبر ولم يذكر عليها الزيارة قال القرطبي الامن المذكور في الحديث انما هو للمكثرات من الزيارة لما تقتضيه الصيغة من المبالغة يعنى لفظ زورات قال ولعل السبب ما يفضى اليه ذلك من تضییع حق الزوج ﴿وَيَقِفُ الزَّائِرُ مُسْتَقْبِلًا لِلْقَبِيلَةِ﴾ لحديث «أنه جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم مستقبل القبلة لما خرج الى المقبرة» أخرجه أبوداود من حديث البراء وهو رضي الله عنه خرج في هذا الحديث مع جنازة فأفاد مشروعية قعود من خرج من الجنازة مستقبلاً حتى يدفن وكذلك مشروعية الاستقبال للزائر اكونه قد خرج الى المقبرة كما يخرج من معه جنازة وقعد كما يقعد. وقد كان صلى الله عليه وسلم يقول عند الزيارة «السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، نسأل الله لنا ولكم العافية» فينبغي للزائر أن يقول كذلك. وقال في الحجة وفي رواية «السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لنا ولكم وأنتم سلفنا ونحن بالأثر» والله تعالى أعلم ﴿وَيَحْرُمُ اتِّخَاذُ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ﴾ الأحاديث في ذلك كثيرة ثابتة في الصحيحين وغيرها ولها ألفاظ منها : «لمن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» وفي لفظ «قاتل الله اليهود» الحديث وفي لفظ «لا تتخذوا قبورى مسجداً» وفي آخر «لا تتخذوا قبورى وثناً» واتخاذ القبور مساجد أعم من أن يكون بمعنى الصلاة اليها أو بمعنى الصلاة عليها. وفي مسلم «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها ولا عليها» قال البيضاوي وأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا لتعظيم له ولا لتوجه نحوه فلا

(١) رواه الحاكم جزء (١: ٣٧٤) ولم يذكر فيه أن المرأة فاطمة بل أبهم المرأة ونسبه الشوكاني في نيل الأوطار جزء (٤: ١٩٥) طبعنا لابي داود، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي

يدخل في ذلك الوعيد انتهى . وتعقبه في سبل السلام وقال قوله لا تعظيم له يقال اتخذ المسجد بقربه وقصد التبرك به تعظيم له . ثم أحاديث النهى مطلقة ولا دليل على التعليل بما ذكر . والظاهر أن العلة سد الذريعة والبعد عن التشبه بعبدة الأوثان التي تعظم الجادات التي لا تسمع ولا تنفع ولا تضر ، ولما في انفاق المال في ذلك من العبث والتبذير الخالي عن النفع بالكلية ولأنه سبب لا يقاد السرج عليها الملعون فاعله . ومفاسد ما بنى على القبور من المشاهد والقباب لا تحصر . وقد أخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس « لمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج » وقد حققنا ذلك في رسالة مستقلة انتهى ﴿ وَزَخَّرَفَتْهَا ﴾ لحديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما أمرت بتشيد المساجد » أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان قال ابن عباس « تزخرفنها كما زخرفت اليهود والنصارى » والتشيد رفع البناء وتزيينه بالشيد وهو الجص والحديث ظاهر في الكراهة والتحريم لقول ابن عباس كما زخرفت اليهود والنصارى فإن التشبه بهم محرم وذلك أنه ليس المقصود من بناء المساجد إلا أن تكن الناس من الحر والبرد وتزيينه يشغل القلوب عن الاقبال على الطاعة ويذهب الخشوع الذي هو روح جسم العبادة والقول بأنه يجوز تزيين المحراب باطل . قال المهدي في البحر ان تزيين الحرمين لم يكن برأى ذى حل وعقد ولا سكوت رضا أى من العلماء وإنما فعله أهل الدول الجبارة من غير مؤاذنة لأحد من أهل الفضل وسكت المسلمون والعلماء من غير رضا وهو كلام حسن . وفي قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « ما أمرت » اشعار بأنه لا يحسن فانه لو كان حسنا لأمره الله تعالى به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم . وأخرج البخارى من حديث ابن عمر أن مسجده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان على عهده مبني باللبن وسقفه الجريد وعمده خشب النخل فلم يزد فيه أبوبكر شيئاً . وزاد فيه عمر وبناء على بنائه في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم باللبن والجريد وأعاد عمده خشباً ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كبيرة وبنى جدرانه بالأحجار المنقشة والقصة وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج . قال ابن بطال وهذا يدل على أن السنة في بنيان

المساجد القصد وترك الغلو في تحسينه فقد كان عمر رضى الله تعالى عنه مع كثرة الفتوحات في أيامه وكثرة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه وإنما احتاج الى تجديده لأن جريد النخل كان قد نخر في أيامه ثم قال عند عمارته « أكنّ الناس من المطر وإياك أن تحمر أو تصفر فتفتن الناس » ثم كان عثمان المال في زمنه أكثر فحسنه بما لا يقتضى الزخرفة ومع ذلك أنكر بعض الصحابة عليه . وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك وذلك في أواخر عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم عن انكار ذلك خوفاً من الفتنة فتأمل ﴿ وَتَسْرِ بِجُهَا ﴾ لحديث « لمن الله زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج » أخرجه أحمد وأبوداود والنسائي والترمذي وحسنه وفي اسناده أبو صالح باذام وفيه مقال . وأخرج أحمد ومسلم وأهل السنن عن جابر قال « نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يخصص القبر وأن يقعد عليه وأن يبنى عليه » وزاد الترمذي « وأن يكتب عليه وأن يوطأ » وصححه وأخرج النهي عن البكتابة أيضاً النسائي . وقال الحاكم ان البكتابة وان لم يخرجها مسلم فهي على شرطه ﴿ وَالْقُودُ عَلَيْهَا ﴾ لما أخرجه مسلم وأحمد وأهل السنن من حديث أبي هريرة قال « لأن يجلس أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فتخلص الى جلده خير له من أن يجلس على قبر <sup>(١)</sup> » وأخرج أحمد باسناد صحيح عن عمرو ابن حزم قال « رأى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم متكئاً على قبر فقال لا تؤذ صاحب هذا القبر » قال في الحجة البالغة ومعنى أن لا يقعد عليه قيل أن يلزمه المزورون وقيل أن يطؤوا القبور وعلى هذا قللني اكرام الميت فالحق التوسط بين التعظيم الذى يقارب الشرك وبين الاهانة وترك الموالاتة به ﴿ وَسَبُّ الْأَمْوَاتِ ﴾ لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم « لا تسبوا الأموات فانهم قد أفضوا الى ما قدموا » أخرجه البخارى وغيره من حديث عائشة وأخرج أحمد والنسائي من حديث ابن عباس « لا تسبوا أمواتنا فتؤذوا أحياءنا » وفي اسناده صالح بن نهان وهو ضعيف ولكنه يشهد له ما ورد بمعناه من حديث سهل بن سعد والمغيرة . أقول أما السباب للأموات

(١) ظاهر صريح الشارح يؤهم أن هذا الحديث من كلام أبي هريرة وليس كذلك بل هو حديث مرفوع وقوله « وأهل السفن » يشمل الترمذي وليس كذلك فانه لم يروه انظر نيل الأوطار جزء (٤) ص (١٣٥)

من الشافعين لهم القائمين بالصلاة عليهم فما لهذا حمل الحاملون الجنائز اليهم فاذا كان لا يستجيز الدعاء للميت كمن يكون مثلاً معلوم النفاق فيدعو المصلي لنفسه ولسائر المسلمين اذا ألجأته الضرورة الى الصلاة عليه ومن حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه دفع ما يريبك الى ما لا يريبك طوبى لمن شغلته عيوبه عن عيوب الناس . قال بعض المقصرين لرجل من أهل العلم ألا تلعن فلاناً قال وهل تعبداً الله بذلك قال نعم قال فتي عهدك بلعن الشيطان وفرعون فانهما من رؤس هذه الطائفة التي زعمت أن الله تعبداً بلعنهما قال لا أدري قال لقد فرطت فيما تعبداً الله به وتركته ما هو أحق بما تفعل فعرف ذلك المقصر خطأه ﴿ وَالتَّعْزِيَةُ مَشْرُوعَةٌ ﴾ الحديث « من عزي مصاباً فله مثل أجره » أخرجه ابن ماجه والترمذي والحاكم من حديث ابن مسعود وقد أنكر هذا الحديث على علي بن عاصم . وأخرج ابن ماجه من حديث عمرو بن حزم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال « ما من مؤمن يعزي أخاه بمصيبته إلا كساه الله عز وجل من حلل الكرامة يوم القيامة » رجاله اسناده ثقات وأخرج الشافعي من حديث جعفر بن محمد عن ابيه عن جده قال « لما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وجاءت التعزية سمعوا قائلاً يقول إن في الله عزاء من كل مصيبة وخلقا من كل هالك ودركا من كل فائت فبالله فنبهوا وإياه فارجوا فان المصاب من حرم الثواب وفي اسناده القاسم بن عبيد الله بن عمرو وهو منكر . وأخرج البخاري ومسلم من حديث أسامة بن زيد قال « كنا عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأرسلت اليه احدي بناه تدعوه وتخبه أن صبيها لها أو ابناً لها في الموت فقال للرسول ارجع اليها فأخبرها أن الله ما أخذ والله ما أعطي وكل شيء عنده بأجل مسمى فرها فلتصبر ولتحتسب » فينبغي التعزية بهذه الألفاظ الثابتة في الصحيح ولا يعدل عنها الى غيرها <sup>(١)</sup> ﴿ وَكَذَلِكَ لِمَهْدَاهُ الطَّعَامَ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ ﴾ الحديث عبد الله بن جعفر قال « لما جاء نبي جعفر حين قتل قال النبي ﷺ اصنعوا لآل جعفر طعاماً فقد أتاهم ما يشغلهم » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي

(١) لماذا لا يعدل عنها الى غيرها هل ورد الأمر بها والنهي عما عداها نعم أن اتباع الوارد أفضل ولكن هذا لا يمنع اباحة التعزية بكل ما يراه الانسان ناقصاً لتخفيف المصاب على أن لا يقول ما يفض الرب ولا يخالف المشروع

وابن ماجه وصححه ابن السكن وحسنه الترمذى . وأخرج نحوه أحمد والطبرانى وابن ماجه من حديث أسماء بنت عميس أم عبدالله بن جعفر . وأخرج أحمد وابن ماجه بإسناد صحيح من حديث جرير قال « كنا نعد الاجتماع الى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة » ولا يعارض هذا ما قد ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وشرف وكرم \* »

## كتاب الزكاة

وهى فريضة من فرائض الدين وركن من أركانه وضرورى من ضرورياته ؛ ولكنها لا تجب إلا فيما أوجب فيه الشارع الزكاة من الأموال وبينه للناس فان ذلك هو بيان لمثل قوله « خذ من أموالهم صدقة » و « آتوا الزكاة » كما بين للناس قوله تعالى ( أقيموا الصلاة ) ما شرعه الله تعالى من الصلوات التى بينها رسول الله ﷺ للناس . قال الماتن وقد توسع كثير من أهل العلم فى إيجاب الزكاة فى أموال لم يوجب الله الزكاة فيها بل صرح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى بعض الأموال بعدم الوجوب كقوله « ليس على المرء فى عبده ولا فرسه صدقة » وقد كان للصحابة أموال وجواهر وتجارات وخضراوات ولم يأمرهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بنزكاة ذلك ولا طلبها منهم ولو كانت واجبة فى شيء من ذلك لبين للناس ما نزل اليهم فقد أوردنا فى هذا المختصر ما تجب فيه وأشرنا الى أشياء من الأموال التى لا زكاة فيها مما قد جعله بعض أهل العلم من الأموال التى تجب فيها الزكاة كما ستسمع ذلك اهـ .

﴿ تجب فى الأموال التى ستأتى ﴾ ببيانها عن قريب واجتمعت الأمة على أن منع الزكاة كبيرة . قال فى المالكية هى فريضة محكمة يكفر جاحدها ويقتل مانعها قال مالك الأمر عندنا أن كل من منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون أخذها كان حقاً عليهم جهاده حتى يأخذوها منه . وبلغه أن أبابكر الصديق رضى الله تعالى عنه قال « لو منعتنى عقالا لجاهدتهم عليه » كذا فى المسوى ﴿ إذا كان المالك مكلفاً ﴾ اعلم أن هذه المقالة قد ينبو عنها ذهن من يسميها قلدا راجع الانصاف

ووقف حيث أوقفه الحق علم أن هذا هو الحق ويأبى أن الزكاة هي أحد أركان الاسلام ودعائمه وقوامه ولا خلاف أنه لا يجب شيء من الاربعة الاركان التي الزكاة خامستها على غير مكلف فإيجاب الزكاة عليه ان كان بدليل فما هو فاجاء عن الشارع في هذا شيء مما تقوم به الحجة كما يروى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه أمر بالانحار في أموال الايتام لثلاث ثلثا كلها الزكاة فلم يصح ذلك في شيء مرفوعا الى النبي ﷺ فليس مما تقوم به الحجة . وأما ما روى عن بعض الصحابة فلا حجة فيه أيضا وقد عورض بمثله كما روي البيهقي عن ابن مسعود قال من ولي مال يتيم فليحص عليه السنين فإذا دفع اليه ماله اخبره بما فيه من الزكاة فإن شاء زكى وإن شاء ترك وروى نحوه ذلك عن ابن عباس وإن قال قائل : إن الخطاب في الزكاة عام كقوله (خزمن أموالهم) ونحوه فذلك ممنوع وليس الخطاب في ذلك الا لمن يصلح له الخطاب وهم المكفون وأيضا بقية الأركان بل وسائر التكليف التي وقع الاتفاق على عدم وجوبها على من ليس بمكلف الخطابات بها عامة للناس والصبي من جملة الناس فلو كان عموم الخطاب في الزكاة مسوغا لايجابها على غير المكلفين لكان العموم في غيرها كذلك ، وأنه باطل بالاجماع وما استأزم الباطل باطل مع أن تمام الآية أعنى قوله تعالى (خزمن أموالهم صدقة) يدل على عدم وجوبها على الصبي وهو قوله (تطهرهم وتزكهم بها) فانه لا معنى لتطهير الصبي والمجنون ولا لتزكيته فما جعلوه مخصصا لغير المكلفين في سائر الاركان الاربعة لزمهم أن يجعلوه مخصصا في الركن الخامس وهو الزكاة وبالجملة فأموال العباد محرمة بنصوص الكتاب والسنة لا يحللها الا التراضي وطيبة النفس أو ورود الشرع كالزكاة والدية والارش والشفعة ونحو ذلك فمن زعم أنه يحل مال أحد من عباد الله سيما من كان قلم التكليف عنه مرفوعا فعليه البرهان والواجب على المنتصف أن يقف موقف المنع حتى يزحزحه عنه الدليل ولم يوجب الله تعالى على ولي اليتيم والمجنون أن يخرج الزكاة من مالها ولا أمره بذلك ولا سوغه له بل وردت في أموال اليتامى تلك القوارع التي تنصدع لها القلوب وترجف لها الافئدة . أقول وأما اشتراط الاسلام قال لاجب ان الكفار مخاطبون بجميع الشرعيات لكنه منع صحتها منهم مانع الكفر

فليس الاسلام شرطاً في الوجوب بل الكفر مانع عن الصلحة والمكلف مخاطب برفع  
 الموانع التي لا يجزى عنه ما وجب عليه مع وجودها فخذ هذه قاعدة كلية في كل باب  
 من الأبواب التي يجعلون الاسلام فيها شرطاً للوجوب . وأما اشتراط الحرية فلا  
 ريب أن هذا الاشتراط إنما يتم على قول من قال ان العبد لا يملك وهي مسألة قد  
 تعارضت فيها الأدلة بما لا يتسع المقام لبسطه وهذه شرطية حقيقة عند القائل بعدم  
 تملك العدم لأنه لا يجب على العبد أن يسعى في تحرير نفسه لتجب عليه الزكاة لما  
 تقرر أن تحصيل شرط الواجب ليجب لا يجب فلا وجوب على العبد حال العبودية  
 بخلاف الكافر فإن الوجوب ثابت عليه في حال كفره وإكفنه لا تتم تأدية الواجب  
 إلا بإزالة المانع وهو الكفر وما لا يتم الواجب إلا به يجب كوجوبه . ومن ههنا يشين  
 لك الفرق بين هاتين القاعدتين فالأولى تستعمل قبل وجوب ذلك الواجب على  
 الشخص والثانية بعد وجوبه عليه مع مانع يمنعه عنه وبما ينبغي أن يجعل شرطاً في  
 وجوب الزكاة التكليف كما فعل الماتن رحمه الله مع أنها مشروعة للتطهرة والتزكية  
 كما نطق بذلك القرآن وهما لا يكونان لغير المكلفين فمن أوجب على الصبي زكاة في  
 ماله تمسكاً بالعمومات فليوجب عليه بقية الأركان الأربعة تمسكاً بالعمومات وبالجملة  
 فالأصل في أموال العباد الحرمه ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) « لا يحل مال  
 امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه » ولا سيما أموال اليتامي فإن القوارع القرآنية  
 والزواجر الحديثية فيها أظهر من أن تذكر وأكثر من أن تحصر فلا يأمن ولى اليتيم  
 إذا أخذ الزكاة من ماله من التبعة لأنه أخذ شيئاً لم يوجبه الله على المالك ولا على  
 الولي ولا على المال . أما الأول فلأن المفروض أنه صبي لم يحصل له ما هو مناط  
 التكليف الشرعية وهو البلوغ وأما الثاني فلأنه غير مالك للمال والزكاة لا تجب  
 على غير مالك وأما الثالث فلأن التكاليف الشرعية مختصة بهذا النوع الانساني  
 لا تجب على دابة ولا جاد والله أعلم \*

### ﴿ باب زكاة الحيوان ﴾

﴿ إنما تجب منه في النعم ﴾ أي الناشية وهي في أكثر البلدان الابل والبقر



والنعم ويجمعها اسم الأنعام وأما الخيل فلا تكثر صرمها <sup>(١)</sup> ولا تناسل نسلا وافراً إلا في أقطار يسيرة كتركستان كذا في الحجة ﴿وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالنَّعَمُ﴾ فتؤخذ من كل صرمة من الأبل ناقة ومن كل قطيع من البقر بقرة ومن كل ثلة من الغنم شاة مثلاً ثم يعرف كل واحد من هذه بالمثل والقسمة والاستقراء لينخذ ذلك ذريعة إلى معرفة الحدود الجامعة المانعة كذا في الحجة وكونها لا تجب في غير الثلاثة الأنواع من الحيوانات فلأن الذي بين الناس ما نزل إليهم لم يوجبها عليهم في غيرها وأما ما ورد من ذكر حق الله تعالى في الخيل فالمراد به الجهاد \*

﴿فَصَلِّ إِذَا بَلَغْتَ الْإِبِلَ خَمْسًا فَفِيهَا شَاةٌ ثُمَّ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ فَإِذَا بَلَغْتَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَفِيهَا ابْنَةُ مَخَاضٍ أَوْ ابْنُ لَبُونٍ وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ ابْنَةُ لَبُونٍ وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةٌ وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بِنْتًا لَبُونٍ وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ فَإِذَا زَادَتْ فَقِي كُلُّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ﴾ هذا التفصيل في فرائض الصدقة هو الثابت في حديث أنس «ان أبا بكر كتب لهم ان هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على المسلمين» ثم ذكر فيه ما يجب في كل عدد كما في هذا المختصر ثم قال فيه «فاذا تباین أسنان الأبل في فرائض الصدقات فمن بلغت عنده صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسرتا له أو عشرين درهماً ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الا جذعة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده وعنده ابنة لبون فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسرتا له أو عشرين درهماً ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده الا حقة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده وعنده ابنة لبون وعنده ابنة مخاض فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسرتا له أو عشرين درهماً ومن بلغت عنده صدقة ابنة

(١) جمع صرمة بكسر الصاد واسكان الراء في الاساز «يقال للقطعة من الأبل صرمة اذا كانت خفيفة» ولأدري وجهاً للاشارح في استعمالها في الخيل.

مخاض وليس عنده الا ابن ليون ذكر فانه يقبل منه وليس معه شيء ومن لم تكن معه الا أربع من الابل فليس فيها شيء الا أن يشاء ربها « وقد أخرج هذا الحديث أحمد والنسائي وأبي داود وأخرجه أيضاً البخاري مفرقا في صحيحه . قال ابن حزم هذا كتاب في نهاية الصحة عمل به الصديق بحضرة العلماء ولم يخالفه أحد وصححه ابن حبان وغيره . وقد أخرج أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه والدارقطني والحاكم والبيهقي نحوه ما اشتمل عليه المختصر من حديث الزهري عن سالم عن أبيه قال « كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد كتب الصدقة ولم يخرجها الى عماله حتى توفي فأخرجها أبو بكر فعمل بها حتى توفي ثم أخرجها عمر من بعده فعمل بها قال فلقد هلك عمر يوم هلك وإن ذلك لمقرون بوصيته » ثم ذكر الحديث . قال في الحجة وقد استفاض ذلك من رواية أبي بكر وعمر وابن مسعود وعمر بن حزم وغيرهم بل صار متواتراً بين المسلمين انتهى \*

﴿ فَصْلٌ وَيَجِبُ فِي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ وَفِي أَرْبَعِينَ مَسْنَةٌ ﴾  
ثم كذا لك \* يدل على ذلك ما أخرجه أحمد وأهل السنن وابن حبان والحاكم وصححاه من حديث معاذ بن جبل قال « بعثني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى اليمن وأمرني أن أخذ من كل ثلاثين من البقر تبعا أو تبعية ومن كل أربعين مسنة » فاذا زادت على الأربعين فلا شيء في الزائد حتى يبلغ سبعين وفيها تبيع ومسنة الى ثمانين وفيها مستتان ثم كذا لك . قال ابن عبد البر في الاستذكار لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ وأنه النصاب المجمع عليه \*

﴿ فَصْلٌ وَيَجِبُ فِي أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ شَاةٌ اِلَى مِائَةٍ وَاحِدَةٍ وَعِشْرِينَ ﴾  
وفيها شاتان اِلَى مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ وَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ اِلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ وَوَاحِدَةٍ وَفِيهَا أَرْبَعٌ ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ \* هذا التفصيل هو الثابت في حديث أنس وحديث ابن عمر اللذين تقدم نخرجهما في باب زكاة الابل وقد وقع الاجماع على ذلك \*  
﴿ فَصْلٌ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مَقْتَرِقٍ مِنَ الْأَنْعَامِ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشَبَةٍ ﴾  
الصدقة \* انتهى عليه وسلم عن ذلك كما في كتاب أبي بكر المحكي عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد تقدمت الاشارة اليه وكذلك في حديث ابن عمر

حايكيا لكتاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ذلك كما سبقت الاشارة اليه وكذلك وقع التصريح بالتهى عن ذلك في غير الحديثين المذكورين فان فيه النهى كذلك ومعنى التفريق بين مجتمع أن يكون لثلاثة أنفار لكل واحد أربعون شاة فاذا لم يجمعوها كن على كل واحد شاة واذا جمعوها لم يجب فيها إلا شاة وصورة الجمع بين مفرق أن يكون لرجلين مائتا شاة وشاة فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فيمترقونها حتى لا يكون على كل واحد منهما الا شاة واحدة ونحو ذلك من الصور وهذا على اعتبار المسرح والمراح والخلطة وان اختلف المالكون كما دلت على ذلك الأدلة ﴿وَلَا شَيْءٌ فِيمَا دُونَ الْفَرِيضَةِ﴾ ولا خلاف في ذلك ﴿وَلَا فِي الْأَوْقَاصِ﴾ وهي ما بين الفريضتين فلا خلاف في ذلك أيضاً الا في رواية عن أبي حنيفة . وفي حديث معاذ عند أحمد وغيره « أن الأوقاص لا فريضة فيها » ﴿وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَيَتَرَاجَعَانِ بِالسُّوْبَةِ﴾ لما وقع في الكتابين المذكورين من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بالسوبة » والمراد أنهما اذا خلطا ما يملكانه من المواشى فبلغت النصاب أخرجوا زكاة تلك الماشية المخلوطة وكان على كل واحد بحساب ماشيته . وصورة ذلك أن يكون لكل واحد منهما عشرون شاة فبأخذ المصدق من الأربعين شاة من ملك أحدهما فيرجع على صاحبه بنصف قيمتها وهذا على أن مجرد خلط الشريكين بملكيهما يصيرهما بمنزلة الماشية المملوكة لرجل واحد وهو الحق كما دلت على ذلك الأدلة ﴿وَلَا تُؤْخَذُ هَرَمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَّارٍ وَلَا عَيْبٍ وَلَا صَغِيرَةٌ وَلَا أَكُولَةٌ وَلَا رُبِّي وَلَا مَا خَضُ . وَلَا تَحْلُ غَنَمٍ﴾ لما في كتاب أبي بكر بلفظ « ولا تؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس » وفي كتاب عمر المحكي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « لا تؤخذ هرمة ولا ذات عيب » وفي حديث عبدالله بن معاوية الغاضري مرفوعاً بلفظ « ولا تعطى الهرمة ولا الدرة ولا المريضة ولا الشرط <sup>(١)</sup> الثيمة ولكن من أوسط أموالكم » أخرجه أبو داود والطبراني بإسناد جيد . وأخرج مالك في الموطأ والشافعي عن سفيان بن عبدالله الثقفى « أن عمر بن الخطاب نهى المصدق أن

(١) الشرط بفتح الشين والراء هي صغار المال وشراره ووقع في الاصل الشرطة بالهاء في آخره وهو خطأ

يأخذ الأَكُولَةَ والرَبِيَّ والمَاخِضَ وفِخْلَ الغنمِ « وقد روي ذلك عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابن أبي شيبَةَ في مسنده والهِمَّةُ الكبيرة التي قد سقطت أسنانها وذات العوار بفتح العين المهملة وضمها قِيلَ هي العوراء وقيل هي المعيبة وقد شمل قوله ولا عيب كل ما فيه عيب يعد عند العارفين بالمواشي نقصاً فإنه لا يخرج في الصدقة فتدخل في ذلك الدرنة بفتح الدال المهملة مشددة بعدها راء مكسورة ثم نون وهي الجرباء والشرط اللثيمة هي صغار المال وشراره واللثيمة البخيلة باللبن وغيرها وأما الأَكُولَةُ فهي بفتح الهززة وضم الكاف العاقر من الشاة والرَبِيَّ بضم الراء وتشديد الباء الموحدة الشاة التي تربى في البيت للبنها والمَاخِضُ الحامل<sup>(١)</sup> وفِخْلُ الغنم هو الذي ينزو عليها لأن المالك يحتاج إليه وإن لم يكن من الخيار \*.

### ﴿ بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ﴾

لا خلاف في وجوب الزكاة في الذهب والفضة مع النصاب والحول ولهذا قال الماتن رحمه الله ﴿ إِذَا حَالَ عَلَى أَحَدِيهَا الْحَوْلُ رُبْعُ الْعُشْرِ ﴾ وذلك لأن الكنوز أنفس المال ينضرون بانفاق المقدار الكثير منها فمن حق زكاته أن يكون أخف الزكوات والذهب محمول على الفضة ﴿ وَنَصَابُ الذَّهَبِ عِشْرُونَ دِينَاراً وَنَصَابُ الْفِضَّةِ مِائَتَا دِرْهَمٍ ﴾ لحديث على قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد عفوت لكم عن صدقة الخليل والرقيق فهاتوا صدقة الرقة من كل أربعين درهما درهما وليس في تسعين ومائة شيء فإذا بلغت مائتين ففيهما خمسة دراهم » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وفي لفظ « وليس فيما دون المائتين زكاة » وفي أسناده مقال وقد حسنه ابن حجر ونقل الترمذي عن البخاري تصحيحه . وأخرج أحمد ومسلم من حديث جابر قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة » وأخرجه

(١) هي الحامل التي أخذها المخاض لتضع والمخاض الطلق عند الولادة

أحمد والبخارى من حديث أبي سعيد . وأخرج أبو داود من حديث علي قال « إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء يعني في الذهب حتى يكون لك عشرون ديناراً فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار » وفي أسناده مقال ولكنه حسنه الحافظ ابن حجر ونقل الترمذى عن البخارى تصحيحه كالحديث الأول وقد وقع الاجماع على أن نصاب الفضة مائتا درهم ولم يخالف في ذلك الا ابن حبيب الأندلسي والحلس الأواقي المذكورة في الحديث هي مائتا درهم لأن وزن كل أوقية أربعون درهما وذهب الى أن نصاب الذهب عشرون ديناراً الجمهور . وقد روى عن الحسن وطاوس ما يخالف ذلك وهو مردود . وذهب الى اعتبار الحول الاكثر . وذهب ابن عباس وابن مسعود وداود الي أنه يجب على المالك اذا استفاد نصاباً أن يزكيه في الحال نمسكا بما دل على مطلق الوجوب وهو اهمال للتقيد ﴿ وَلَا شَيْءٌ فِيهَا دُونَ ذَلِكَ ﴾ قال في الحجة وهل في الحلّى زكاة الأحاديث فيه متعارضة واطلاق الكنز عليه بعيد ومعنى الكنز حاصل والخروج من الاختلاف أحوط . وفي الموطأ « كانت عائشة تلى بنات أخيها يتامى في حجرها لمن الحلّى فلا تخرج من حلّين الزكاة » قال مالك من كان عنده تبر أو حلّى من ذهب أو فضة لا ينتفع به لبس فإن عليه فيه الزكاة في كل عام بوزن فيؤخذ ربع عشره إلا أن ينقص من وزن عشرين ديناراً عينا أو مائتي درهم فإن نقص من ذلك فليس فيه زكاة وإنما تكون الزكاة اذا كان نمسكه لغير اللبس فأما التبر والحلّى المكسور الذي يريد أهله صلاحه ولبسه فأما هو بمنزلة المتاع الذي يكون عند أهله فليس على أهله فيه زكاة ، قال مالك ليس في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر زكاة . قلت قال به الشافعي في أظهر قوليه وخصه بالمباح وأما المحظور كالإواني وكالسوار والخلخال للرجل فتجب فيه الزكاة بكل حال وعند الخنيفة تجب في الحلّى اذا كان من ذهب أو فضة دون اللؤلؤ ونحوه ﴿ وَلَا زَكَاةَ فِي غَيْرِهَا مِنْ الْجَوَاهِرِ ﴾ كالدر والياقوت والزمرد والألماس<sup>(١)</sup> واللؤلؤ والمرجان ونحوها لعدم وجود دليل يدل على ذلك والبراءة الأصلية مستصعبة وقد تقدم في أول كتاب

(١) صوابه (الماس) فادخل الالف واللام عليه خطأ لأنه معرف وأصله ماس ثم دخل عليه حرف التعريف

الزكاة ما يفيد هذا . أقول لس من الورع ولا من الفقه أن يوجب الانسان على العباد ما لم يوجبه الله عليهم بل ذلك من الغلو المحض والاستدلال بمثل ( خذ من أموالهم صدقة ) يستلزم وجوب الزكاة في كل جنس من أجناس ما يصدق عليه اسم المال ومنه الحديد والنحاس والرصاص والثياب والفراش والحجر والمدر وكل ما يقال له مال على فرض أنه ليس من أموال التجارة ولم يقل بذلك أحد من المسلمين وليس ذلك لورود أدلة تخصص الأموال المذكورة من عموم ( خذ من أموالهم ) حتى يقول قائل انها تجب زكاة ما لم يخصه دليل لبقائه تحت العموم بل الذي شرع الله فيه الزكاة من أموال عباده هو أموال مخصوصة وأجناس معلومة ولم يوجب عليهم الزكاة في غيرها فالواجب حمل الاضافة في الآية الكريمة على المهد لما تقرر في علم الأصول والنحو والبيان أن الاضافة تنقسم الى الأقسام التي تنقسم اليها اللام ومن جملة أقسام اللام المهد بل قال المحقق الرضى إنه الأصل في اللام اذا تقرر هذا فالجواهر والآلء والدر والياقوت والزمرد والعقيق واليسر وسائر ما له نفاسة وارتفاع قيمة لا وجه لايجاب الزكاة فيه والتعليل للوجوب بمجرد النفاسة ليس عليه أنارة من علم ولو كان ذلك صحيحاً لكان في المصنوعات من الحديد كالسيوف والبنادق ونحوها ما هو أنفس وأعلى ثمناً ويلحق بذلك الصين والبلور واليشم وما يتعسر الاحاطة به من الاشياء التي فيها نفاسة والناس اليها رغبة فاحسن الانصاف والوقوف على الحجة الذي رسمه الشارع وإراحة الناس من هذه التكاليف التي ما أنزل الله بها من سلطان على أن الآية التي أوقعت كثيراً من الناس في إيجاب الزكاة فيها لم يوجبه الله وهي ( خذ من أموالهم ) قد ذكر أئمة التفسير انها في صدقة النفل وليست في صدقة الفرض التي نحن بصدد بحثها **﴿ وَأَمْوَالُ التَّجَارَةِ ﴾** لما قدمنا من عدم قيام دليل يدل على ذلك وقد كانت التجارة في عصره صلى الله عليه وآله وسلم قائمة في أنواع مما يتجر به ولم ينقل عنه ما يفيد ذلك . وأما ما أخرجه أبوداود والدارقطني والبيهقي من حديث جابر بن سمرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا بأن نخرج الزكاة فيما نعد » فقال ابن حجر في التلخيص ان في اسناده جهالة وأما ما رواه الحاكم والدارقطني عن عمران مرفوعاً بلفظ « في الابل صدقتها وفي

الغنم صدقتها وفي البر صدقته » بالزاي المعجمة فقد ضعف الحافظ في الفتح جميع طرقه وقال في واحدة منها هذا اسناد لا بأس به ولا يخفك أن مثل هذا لا تقوم به الحجة لا سيما في التكاليف التي تعم بها البلوى على أنه قد قال ابن دقيق العيد أن الذي رآه في المستدرک في هذا الحديث البر بضم الباء الموحدة وبالراء المهملة . قال والدارقطني رواه بالزاي لكن من طريق ضعيفة وهذا مما يوجب الاحتمال فلا يتم الاستدلال فلو فرضنا أن الحاكم قد صحح اسناد هذا الحديث كما قال المحلى في شرح المنهاج لكن مجرد الاحتمال مسقطاً للاستدلال فكيف إذا قد عورض ذلك التصحيح بتضعيف الحفاظ لما صححه الحاكم مع تأخر عصرهم عنه واستدراكم عليه ويؤيد عدم الوجوب ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الصحيح من حديث أبي هريرة « ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه » وظاهر ذلك عدم وجوب الزكاة في جميع الأحوال . وقد نقل ابن المنذر الاجماع على زكاة التجارة وهذا النقل ليس بصحيح فأول من يخالف في ذلك الظاهرية وهم فرقة من فرق الاسلام . أقول وأما الاستدلال بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « وأما خالده فقد حبس أدراعه وأعتده <sup>(١)</sup> في سبيل الله » فلا تقوم به الحجة الا اذا كانت المطالبة له بزكاة ذلك الذي حبسه مع كونه للتجارة ففرهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنها قد صارت محبسة وأنه لا زكاة فيها بعد التحبیس وليس الأمر كذلك بل الظاهر أنهم لما أخبروا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بأن خالداً امتنع من الزكاة رد عليهم بذلك والمراد أن من بلغ في التقرب الى الله الى الحد وهو تحبیس أدراعه وأعتده يبعد كل البعد أن يمتنع من تأدية ما أوجبه الله عليه من الزكاة مع كونه قد تقرب بما لا يجب عليه فلا يكون في ذلك دليل على وجوب زكاة التجارة . وأما الاستدلال بقول عمر فهو ممن لا يقول بحجية قول الصحابي ولكنه اذا وافق قول الصحابي ما يمتنعه ضم اليه دعوى الاجماع السكوتي مجازفة . اذا تقرر هذا علمت

(١) العتاد بفتح العين والتاء وبمدها ألف آلة الحرب من السلاح والدواب وغيرها جمه أعتد بضم التاء ويجوز كسرهما

أنه لا دليل يدل على وجوب زكاة التجارة والبراءة الأصلية مستصعبة حتى يقوم دليل ينقل عنها ، وأما ما حكاه ابن المنذر من الاجماع على زكاة التجارة فلا أدري كيف تجاسر على هذا ولو سلمناه لما قامت به حجة الا على من يقول بحجية الاجماع وقد عرفت ما هو الصواب في هذا الباب في كتابنا حصول المأمول من علم الأصول وقد حقق الماتن رحمه الله المقام في كتابه ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول فليراجع ﴿ وَالْمُسْتَفْلَات ﴾ كاللور التي يكرها مالكة وكذلك الدواب ونحوها لعدم الدليل كما قدمنا وأيضاً حديث « ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه » يتناول هذه الحالة أعنى حالة استغلالها بالكراء لها وان كان لا حاجة الى الاستدلال بل القيام مقام المنع يكفي . أقول هذه المسألة من غرائب العلماء التي ينبغي أن تكون مغفورة باعتبار ما لهم من المناقب فان ايجاب الزكاة فيما ليس من الأموال التي تجب فيها الزكاة بالاتفاق كاللور والعقار والدواب ونحوها بمجرد تأجيرها بأجرة من دون تجارة في أعيانها مما لم يسمع به في الصدر الأول الذين هم خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم فضلاً أن يسمع فيه بدليل من كتاب أو سنة وقد كانوا يستأجرون ويؤجرون ويقبضون الأجرة من دورهم وضياعهم ودوابهم ولم يخطر ببال أحد منهم أنه يخرج في رأس الحول ربع عشر قيمة داره أو عقاره أو دوابه وانقرضوا وهم في راحة من هذا التكليف الشاق حتى كان آخر القرن الثالث من أهل المائة الثالثة فقال بذلك من قال بدون دليل الا بمجرد القياس على أموال التجارة وقد عرفت الكلام في الأصل • فكيف يقوم الظل والعود أعوج • مع أن هذا القياس في نفسه مختل بوجوه منها وجود الفارق بين الاصل والفرع فان الانتفاع بالمنفعة ليس كالانتفاع بالعين . وأما العمومات التي أوردوها فهي عن الدلالة على المطلوب بمراحل والامر أوضح من أن تستغرق الاوقات في ابطاله ودفعه . وأما ما زعموه من أن الموجب أولى من المسقط فذلك على عدم تسليمه انما هو بعد الاتفاق على أن الموجب والمسقط اجتماعاً في أمر قد قضى الشرع بالوجوب في أصله والامر ههنا بالعكس فان الشرع لم يوجب في أعيان اللور والعقار التي هي أصل الاستغلال شيئاً ثم أين هذا الموجب وما هو •



## ﴿ بَابُ زَكَاةِ النَّبَاتِ ﴾

﴿ يَجِبُ الْعُشْرُ فِي الْخِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ وَالْتَمْرِ وَالزَّيْبِ ﴾ وجوب الزكاة من هذه الاجناس لشمول الادلة الصحيحة لها وللتنصيب عليها في حديث أبي موسى ومعاذ حين بعثهما صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الي اليمن يعلمان الناس أمر دينهم فقال « لا تأخذوا الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والخنطة والزيب والتمر » أخرجه الحاكم والبيهقي والطبراني قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل . وأخرج الطبراني عن عمر قال « اما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في هذه الاربعة » فذكرها . وأخرج ابن ماجه والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ « اما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الزكاة في الخنطة والشعير والتمر والزيب » زاد ابن ماجه « والذرة » وفي اسناده محمد بن عبيد الله العرزمي<sup>(١)</sup> وهو متروك . وأخرج البيهقي من طريق مجاهد قال « لم تكن الصدقة في عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا في خمسة » فذكرها . وأخرج أيضاً من طريق الحسن فقال « لم يفرض الصدقة النبي ﷺ الا في عشرة » فذكر الخمسة المذكورة والابل والبقر والغنم والذهب والفضة . وأخرج أيضاً عن الشعبي أنه قال « كتب رسول الله ﷺ الى أهل اليمن انما الصدقة في الخنطة والشعير والتمر والزيب » قال البيهقي هذه المراسيل طرقها مختلفة وهي يؤكد بعضها بعضاً ومعهما حديث أبي موسى ومعهما قول عمر وعلى وعائشة ليس في الخضراوات زكاة انتهى ﴿ وَمَا كَانَ يُسْقَى بِالْمَسْنِيِّ مِنْهَا فَنِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ ﴾ وجه حديث جابر عن النبي ﷺ قال « فيما سقت الأنهار والنيهم عشر وفيما سقى بالسانية<sup>(٢)</sup> نصف العشر » رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبوداود قال<sup>(٣)</sup> الأنهار والعيون . وأخرج البخاري وأحمد وأهل السنن من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر وفيما يسقى بالنضح نصف العشر » فان الذي هو

(١) بتقديم الراء على الزاي وفي الاصل بتقديم الزاي على الراء وهو خطأ<sup>(٢)</sup> السانية وجها السواني ما يسقى عليه الزرع والحيوان من يميز وغيره<sup>(٣)</sup> لعله « وقال »

أقل تمانياً وأكثر ريعاً أحق بزيادة الضريبة والذي هو أكثر تمانياً وأقل ريعاً أحق بتخفيفها والعنري بفتح العين المهملة والمثلثة وكسر الراء المهملة هو الذي يشرب بعروقه وقيل الذي في سواقي العيون ونحوها . والحق وجوب الزكاة من العين ولا يسوغ اخراج القيمة الا لعذر مسوغ لحديث « خذ الحب من الحب والشاه من الغنم والبعير من الابل والبقرة من البقر » أخرجه أبو داود والحاكم وصححه على شرط الشيخين <sup>(١)</sup> . وأما قول معاذ فهو فعل صحابي لا حجة فيه على انه منقطع كما صرح بذلك الحفاظ <sup>(٢)</sup> . وأما الاعتذار عن الحديث بأنه لا ظاهر له فهذه إحدى العصي التي يتوكل عليها المقلدة ~~وإصاها خمسة أو سق~~ الحديث أبي سعيد في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » وفي رواية لأحمد وابن ماجه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « الوسق ستون صاعا » وفي رواية لأحمد وأبي داود « الوسق ستون مختوماً » <sup>(٣)</sup> قال في الحجة البالغة وإنما قدر من الحب والتمر خمسة أوسق لأنها تكفي أهل بيت الى سنة وذلك لأن أقل البيت الزوج والزوجة وثالث خادم أو ولد بينهما وما يضاها ذلك من أقل البيوت . وغالب قوت الانسان رطل أو مد من الطعام فإذا أكل كل واحد من هؤلاء ذلك المقدار كفاهم لسنة وبقيت بقية لنوائبهم أو ادامهم انتهى . قال ابن القيم وقد ردت السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في تقدير نصاب العشرات بخمسة أوسق بالمشابه من قوله « فيما سقت السماء العشر وما سقى بنضح أو غرب فنصف العشر » قالوا وهذا يعم القليل والكثير وقد عارضه الخاص ودلالة العام قطعية كالخاص وإذا تعارضاً قدم الأحوط وهو الوجوب فيقال يجب العمل بكلا الحديثين ولا يجوز

(١) رواه الحاكم في المستدرک جزء (١: ٣٨٨) وقال صحيح على شرط الشيخين ان صح سماع عطاء ابن يسار عن معاذ بن جبل فاني لا أتقنه قال الذهبي « لم يلقه » وقال ابن حجر في التلخيص لم يصح لانه ولد بعد موته اوفى سنة موته أو بعد موته بسنة

(٢) هو قوله لأهل النين { اتروني بكل خميس وليس آخذ منكم مكان الصدقة } رواه البخاري ملقاً والبيهقي وهو منقطع أيضاً

(٣) هذه الرواية نزي أنها خطأ فان المختوم هو صاع اتخذته الحجاج وقال لأهل المدينة اني قد اتخذت لكم مختوماً على صاع عمر بن الخطاب

معارضة أحدهما بالآخر والغاء أحدهما بالكلية فإن طاعة الرسول فرض في هذا وفي هذا ولا تعارض بينهما بحمد الله تعالى بوجه من الوجوه . فإن قوله « فيها سقت السماء العشر » إنما أريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصفه فذكر النوعين مفرقا بينهما في مقدار الواجب . وأما مقدار النصاب فسكت عنه في هذا الحديث وبينه لصاً في الحديث الآخر فكيف يجوز العدول عن النص الصحيح الصريح المحكم الذي لا يحتمل غير ما أول عليه البتة الى الجمل المتشابه الذي غايته أن يتعلق فيه بعموم لم يقصدوا بيانه بالخاص المحكم المبين كبيان سائر العمومات بما يخصها من النصوص انتهى . أقول الاحاديث القاضية باليجاب العشر أو نصف العشر تقتضي التسوية بين القليل والكثير وأحاديث لا زكاة فيها دون خمسة أوسق تقتضي اختصاص الوجوب بمقدار معلوم هو الخمسة الأوسق وعدم الوجوب فيما دونها فالاحاديث الأولية (١) عامة لقليل ما أخرجت الأرض من الأنواع المخصوصة والكثير والاحاديث الثانية خاصة ببعض ذلك الخارج دون بعض مصرحة بنفي الوجوب عن دون الخمسة الأوسق بمنطوقها مشبهة لوجوبها في الخمسة فصاعداً بمفهومها وهي أحاديث صحيحة فاهلها مع كونها خاصة والرجوع الى العامة خارج عن سنن الانصاف ولم يكن بيد من أهملها شيء يدفعها الا مجرد تكليف العباد بما هو أشق الشكوك كشكوك الموسوسين في الطهارة . وهذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس أواق صدقة ولا فيما دون خمس ذود صدقة » ثبت هذا عنه في حديث واحد فكان على من أوجب الزكاة فيما دون خمسة أوسق أن يوجبها فيما دون خمس أواق وخمس ذود بل يوجبها فيما دون الأربعين من الغنم والثلاثين من البقر تمسكاً بالعمومات القاضية بوجوب أصل الزكاة في الاموال فانه لا فرق بينها وبين حديث « فيما أخرجت الأرض العشر » وليست المكيلات بالشك أولى من غيرها والله المستعان . وقد حكى ابن المنذر الاجماع على أن الزكاة لا تجب فيما دون خمسة أوسق مما أخرجت الأرض والمقام وإن كان حقيقاً بأن يقع الاجماع

(١) يفتح الواو المشددة قال ثعلب { من الأولات دخولا والآخرات خروجاً واحدهما الاولى والآخرة ثم قال ليس هذا من أصل الباب انما أصل الباب الاول والاولى كالأطول والطولى } قاله في اللسان

عليه اكن اختلاف جماعة من العلماء أشهر من نار على علم وكيف خفي على ابن المنذر مذهب أبي حنيفة رحمه الله وهو متداول عند جميع أهل المذاهب حتى قال ابن العربي المالكي أن أقوى المذاهب وأحوطها للمساكين مذهب أبي حنيفة وهو التمسك بالعموم انتهى . وهذه غفلة من مثل هذا الحافظ ناشئة عن الوسوسة التي قدمنا لك ذكرها فإن الشارع أشفق بفقرائه أمته من كل أحد وأى قوة وأحوطية في شيء مخالف لنصه الصريح وكيف يخفى على عالم أن هذه الشقة التي هي المستندة لهذه المقالة مستلزمة لظلم الاغنياء وأخذ أموالهم بدون طيبة من أنفسهم وأكلها بالباطل وسيوف السلاطين تابعة لأقلام العلماء فإذا أجبروا أهل الاموال على تسليم زكاة دون الخمسة الاوسق استناداً الى قول من قال بذلك بمجرد الشك والشقة على الفقراء لا لما يقتضيه الاجتهاد فهم شركاء في هذه المظلمة التي هي محض أكل أموال الناس بالباطل . وما أحسن الوقوف على الحدود الشرعية والمشى على الطريقة النبوية فذلك هو الورع الخالص وخير الهدي هدى محمد صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ وَلَا شَيْءَ فِيهَا عَدَا ذَٰلِكَ ﴾ قال المجد في الصراط المستقيم ولم يكن من العادة النبوية أخذ الزكاة من الخيل والرقيق والبنال والحر والبقول والبطيخ والخيار والعسل والفواكه التي لا تدخل المكيال ولا تصلح للإدخار إلا الرطب والعنب فإنه كان يأخذ الزكاة منهما لا يفرق بين الرطب واليابس انتهى ﴿ كَاخْضَرَاوَاتٍ وَغَيْرَهَا ﴾ حديث الخضرافات أخرجه الدارقطني والحاكم والأثرم في سننه أن عطاء بن السائب قال « أراد عبدالله بن المغيرة أن يأخذ صدقة من أرض موسى بن طلحة من الخضرافات فقال له موسى بن طلحة ليس لك ذلك إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقول ليس في ذلك صدقة » وهو مرسل قوى وقد أخرجه الدارقطني والحاكم من حديث اسحق بن يحيى بن طلحة عن عمه موسى بن طلحة عن معاذ بلفظ « وأما القثاء والبطيخ والرمان والقصب فعفو عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم » قال الحافظ وفيه ضعف وانقطاع . وروى الترمذى بعضه من حديث موسى بن طلحة عن معاذ وقد رواه ابن عدى من وجه آخر عن أنس والدارقطني من حديث علي ومن حديث محمد بن جحش ومن حديث عائشة

ورواه أيضاً البيهقي عن علي وعمر موقوفاً وفي طرق حديث الخضر اوات م قال  
 امكنه روى من طرق كثيرة يشهد بعضها لبعض فينتهض للاحتجاج به واذا انضم  
 الى ما تقدم في وجوب الزكاة في تلك الاجناس الاربعة أو الخمسة انتهض الجميع  
 للاحتجاج بلا شك ولا شبهة . وقد رويت تلك الروايات بلفظ الحصر على تلك  
 الاجناس كما سبق وكان ذلك هو البيان منه صلى الله عليه وآله وسلم لما أنزله الله  
 تعالى فلا تجب في غير ذلك من النباتات وقد ذهب الى ذلك الحسن البصري  
 والحسن بن صالح والثوري والشعبي . وأيضاً يمكن الجمع بطريق أخرى وهي أن هذه  
 الادلة المذكورة هنا مخصصة لعمومات القرآن والسنة وذلك واضح ولا يصح جعل ذلك  
 من باب التنصيص على بعض أفراد العام لما في ذلك من الحصر ثارة والنفى لما عدا  
 ما ذكر أخرى : أقول العمومات الشاملة للخضر اوات كقوله تعالى ( وآتوا حقه يوم  
 حصاده ) وقوله ( خذ من أموالهم صدقة ) وقوله ﷺ « فيما سقت السماء العشر »  
 قد خصصت بمخصصات كثيرة منها حديث الاوساق ومنها الأحاديث القاضية أن  
 الزكاة لا تجب إلا في الأربعة الأنواع الشمر والحنطة والتمر والزبيب هذا في الاشياء  
 التي تنبت على وجه الأرض وفيما عداها السوائم الثلاث والذهب والفضة والواجب  
 بناء العام على الخاص كما هو اجماع من يعتمد به من أهل العلم فلا وجوب فيما عدا هذه  
 الثلاثة الأمور سواء كان من الخضر اوات أو غيرها بل قد ورد في الخضر اوات  
 بخصوصها ما يدل على عدم وجوب الزكاة فيها من طرق يشهد بعضها لبعض كما أوضح  
 ذلك الماتن في شرح المنتقى . فليكن هذا البحث منك على ذكر قلن الاحتجاج بمثل  
 هذه العمومات قد كثر في أهل العلم مع عدم الالتفات الى الأدلة الخاصة والذهول  
 عن وجوب بناء العام على الخاص \*

والحاصل أن رسول الله ﷺ قد بين للناس ما نزل اليهم ففرض على الأمة  
 فرائض في بعض أملاكهم ولم يفرض عليهم في البعض الآخر ومات على ذلك وتأخير  
 البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقرر في الاصول فن زعم أنها تجب الزكاة في غير  
 ما بينه رسول الله ﷺ متمسكا بالعمومات القرآنية كان محجوجا بما ذكرناه ، وهذا  
 على فرض أنه لم يثبت عنه الا مجرد البيان من دون ما يفيد عدم الوجوب في البهائم

المسكوت عنه فكيف وقد ثبت عنه ما يفيد ذلك كحديث أبي موسى ومعاذ عند الحاكم والبيهقي والطبراني « أن رسول الله ﷺ لما بعثهما إلى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم قال « لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة الشعير والحنطة والزبيب والنمر » قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل . وأخرج الطبراني عن عمر قال « إنما سن رسول الله ﷺ الزكاة في هذه الأربعة » فذكرها ونحوه عن جماعة من الصحابة وفي بعضها ذكر الذرة ولكن من طريق لا تقوم بمثلها الحجة ﴿ وَيَجِبُ فِي الْعَسَلِ الْعُشْرُ ﴾ وجهه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ « أنه أخذ من العسل العشر » أخرجه ابن ماجه . وقال الدارقطني يروى عن عبد الرحمن ابن الحارث وابن لهيعة عن عمرو بن شعيب ورواه يحيى بن سعيد الانصارى عن عمرو بن شعيب ومثله حديث أبي سيارة عند أحمد وابن ماجه وأبي داود والبيهقي قال « قلت لارسل الله ان لي نخلًا قال فأدّ العشر » وهو منقطع . وأخرج الترمذى عن ابن عمر « أن رسول الله ﷺ قال في العسل في كل عشرة أزقاق زق » وفي اسناده صدقة السمين وهو ضعيف الحفظ . وأخرج عبد الرزاق والبيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ « أدوا العشر في العسل » وفي اسناده مشير بن عبد الله وهو ضعيف . والجميع لا يقصر عن الصلاحية للاحتجاج به وفي العسل أحاديث أخرى لم ينتهض شيء منها للاحتجاج به وقد جمعها الماتن في شرح المنتقى فليراجع ﴿ وَيَجُوزُ تَعَجِيلُ الزَّكَاةِ ﴾ لحديث على « أن العباس بن عبد المطلب سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن نحل فرخص له في ذلك أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه والحاكم والدارقطني والبيهقي وقد قيل انه مرسل وقد روى عن علي بلفظ آخر من طريق أخرى أخرجه البيهقي « أن النبي ﷺ قال انا كنا احتجنا فأسلمنا العباس صدقة عامين » ورجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً . وفي الصحيح من حديث أبي هريرة « أن النبي ﷺ قال في زكاة العباس هي على ومثلها معها » لما قيل انه منع من الصدقة وقد قيل انه كان تسلف منه صدقة عامين فدل على أنه يجزىء عن المعجل أى يسقط الوجوب عند الاتصاف به ولا شك أن التعجل لا يكون تعجيلاً الا اذا كان قبل الوجوب ﴿ وَهَلَى الْإِمَامُ أَنْ يَرُدَّ صَدَقَاتِ أَغْنِيَاءَ كُلِّ حَلٍّ فِي فَقْرَائِهِمْ ﴾

وجبه حديث أبي جحيفة قال « قدم علينا مصدق رسول الله ﷺ فأخذ الصدقة من أغنيائنا فجعلها في قفرائنا فكنت غلاماً يتباً فأعطاني منها قلوفاً » أخرجه الترمذى وحسنه . وحديث عمران بن حصين « أنه استعمل على الصدقة فلما رجع قيل له أين المال فقال وللمال أرسلتني أخذناه من حيث كنا نأخذ على عهد رسول الله ﷺ ووضعناه حيث كنا نضعه » أخرجه أبو داود وابن ماجه . وعن طارس قال « كان في كتاب معاذ من خرج من مخلاف الى مخلاف فان صدقته وعشره في مخلاف عشيرته » أخرجه الاثرم وسعيد بن منصور باسناد صحيح . وفي الصحيحين عن معاذ « أن النبي ﷺ لما بعثه الى اليمن قال له خذها من أغنيائهم وضعها في قفرائهم » « وَيَذَرُ الرَّبُّ الْمَالَ بِدَفْعِهَا إِلَى السُّلْطَانِ وَإِنْ كَانَ جَائِراً » لحديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرها « أن رسول الله ﷺ قال انها ستكون بعدي أثرة وأمور تنكرونها قالوا يارسول الله فما تأمرنا قال تؤدون الحق الذي عليكم وتسالون الله الذي لكم » وأخرج مسلم والترمذى وصححه من حديث وائل بن حجر قال « سمعت رسول الله ﷺ ورجل يسأله فقال أرايت ان كان علينا أمراء يمنونا حقنا ويسألونا حقهم فقال اسمعوا وأطيعوا فأما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم » وأخرج أبو داود من حديث جابر بن عتيك (١) مرفوعاً بلفظ « سيأتيكم ركب مبغضون فاذا أتوكم فرحبوا بهم وخلوا بينهم وبين ما يبتغون فان عدلوا فلا أنفسهم وان ظلموا فعليها وأرضوهم فان تمام زكاتكم رضاهم » وأخرج الطبراني عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً « ادفعوا اليهم ماصلو الخمس » وفي الباب آثار عن الصحابة حتى أخرج البيهقي عن عمر أنه قال « ادفعوها اليهم وان شربوا الخمر » واسناده صحيح . وأخرج أحمد من حديث أنس « أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ اذا أديت الزكاة الى رسولك فقد برئت منها الى الله ورسوله فقال نعم اذا أديتها الى رسولى فقد برئت منها الى الله ورسوله فلك أجرها وأتمها على من بدلها » وأخرج البيهقي من حديث أبي هريرة « اذا أتاك المصدق فأعطه صدقتك فان اعتدي عليك فوله ظهرك ولا تلغنه وقل

(١) في الأصل { جابر بن عبيد } وهو خطأ

اللهم انى أحسب عنك ما أخذ منى « وقد ذهب الى ما دلت عليه هذه الأدلة الجهور وأن الدفع الى السلطان أو بأمره يجزى المالك وإن صرفها في غير مصرفها سواء كان عادلاً أو جائراً . أقول لا ريب أن مجموع الأدلة يقتضى أن أمر الزكاة الى النبي ﷺ فان قوله تعالى ( خذ من أموالهم ) خطاب له ان سلم أنه في صدقة الفرض وقد تقدم ما فيه . وأنص من الآية على المطلوب حديث « أمرت أن آخذها من أغنيائكم » وأحاديث بعنه ﷺ للسعاة وأمره لهم بأخذ الصدقات . ومن ذلك الأدلة الواردة في الاعتداد بما أخذه سلاطين الجور فانها متضمنة لوجوب الدفع اليهم والاجتزاء بما دفع اليهم . ومن ذلك حديث « من أعطاها مؤتجرأ فله أجره ومن منعها فانا نأخذها وشطر ماله » ومنها الأدلة من الكتاب والسنة الدالة على وجوب طاعة أولى الامر ولكن لا يخفى أن مجموع هذه الأدلة وإن أفاد أن للأئمة والسلاطين المطالبة بالزكاة وقبضها ووجوب الدفع اليهم عند طلبهم لها فليس فيها ما يدل على أن رب المال اذا صرفها في مصرفها قبل أن يطالبه الامام بتسليمها لا تجزئه ولا يجوز له ذلك لان الوجوب على أرباب الأموال والوعيد الشديد لهم والترغيب فارة والترهيب أخرى لمن عليه الزكاة اذا لم يخرجها يستفاد من مجموعه أن لهم ولاية الصرف أما مع عدم الامام فظاهر وأما مع وجوده من غير طلب منه فكذلك أيضاً ويؤيد ذلك حديث « أما خالد فقد حبس أدرعه وأعتده في سبيل الله » فانه ﷺ أجاب بذلك على من قال له ان خالداً منع من تسليم الزكاة وأما مع المطالبة من الامام فالظاهر أنه لا يجوز لرب المال الصرف لانه عصيان لمن أمر الله بطاعته ولكن هل يجزئه ذلك أم لا الظاهر الاجزاء لانه لا ملازمة بين كونه عاصياً لأمر الامام وبين عدم الاجزاء ومن زعم ذلك طولب بالدليل فان قيل الدليل ما تقدم من قوله ﷺ « ومن منعها فانا نأخذها وشطر ماله » فيقال الحديث على ما فيه من المقال لا يصلح للاستدلال به على هذا لأن المراد أنه منع الزكاة ولم يسلمها الى الامام ولا صرفها في مصارفها كما هو مدلول المنع الواقع على ضمير الزكاة في الحديث كما في أحاديث الوعيد لما منع الزكاة فان المراد به المانع لها عن الاخراج مطلقاً ومما يؤيد ثبوت الولاية لرب المال قوله تعالى ( إن تبدوا الصدقات فنمهاى وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير



(لكم) في هذه الآية أعظم متمسك وأوضح مستند . ومن زعم أنها في صدقة النفل بدليل السياق فلم يصب لأن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما قرر في الاصول . نعم تطبيق الأدلة الواردة منه ﷺ على من بعده من الأئمة والسلاطين حتى يكون لهم مثل الذي له في أمر الزكاة يحتاج الى فضل نظر ولا يقنع الناظر بمجرد الاجماع السكوتي الواقع من الناس بعد عصره ﷺ وأما قتال الصحابة لمانعي الزكاة فلم يكونهم ارتدوا بذلك وصمموا على منع اخراجها وقد أمر ﷺ أمته بقتال الناس حتى يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويفعلوا سائر أركان الاسلام . وأعظم ما يستأنس به ما ورد في طاعة السلاطين وإن ظلموا وأن دفعها اليهم من الطاعة لهم كما في حديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال « إنها ستكون بعدى أثره وأمر تنكرونها قالوا يا رسول الله فما تأمرنا قال تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم » أخرجه الشيخان وغيرهما . وعن وائل بن حجر قال « سمعت رسول الله ﷺ ورجل يسأله فقال أرأيت إن كان علينا أمراء يمنعونا حقنا ويسألونا حقهم قال اسمعوا وأطيعوا فانما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم » أخرجه مسلم وغيره . وفي الباب أحاديث كثيرة وهي تفيد وجوب طاعتهم فيما طلبوا اذا كان في معروف غير معصية وطلبهم للزكاة من المعروف اذا كانوا يجعلونها في أمر غير معصية الله والامر بالطاعة فرع ثبوت الولاية وثبوتها يستلزم الاجزاء وقد ذهب الى هذا الجمهور من الصحابة فمن بعدهم ويؤيد ذلك حديث جابر بن عتيك عند أبي داود مرفوعاً بلفظ « سيأتيكم ركب مبغضون فاذا أتوكم فرحبوا بهم وخلوا بينهم وبين ما ينتفون فان عدلوا فلا أنفسهم وان ظلموا فعليها وأرضوهم فان نمام زكاتكم رضاهم » وأخرج الطبراني من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً « ادفنوا اليهم ما صلوا الخس » وينفي عن جميع هذا التكليف بطاعة سلاطين الجور ما أقاموا الصلاة . وفي بعض الاحاديث الامر بالطاعة للظلمة ما لم يظهروا كفرآ فمن طلب الزكاة منهم لم تهم الطاعة له التي كلفنا الله بها الا بالدفع اليه والله أعلم أن يجمع علي رب المال في ماله زكائين زكاة للظالم المأمور بطاعته وزكاة أخرى تصرف الى غيره \*



﴿ هِيَ ثَمَانِيَةٌ بِكَافٍ فِي الْآيَةِ ﴾ الكريمة ( إِمَّا الصَّدَقَاتُ لِلْقُرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَارِغِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ) فَالْهِيَ تَضُمُّ الثَّمَانِيَةَ الْأَنْوَاعَ الَّتِي هِيَ مُصَارِفُ الزَّكَاةِ وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَرْثِ الصَّدَائِقُ قَالَ « أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعْتَهُ فَأَتَى رَجُلٌ فَقَالَ أَعْطِنِي مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيٍّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ حَتَّى حُكِمَ فِيهَا هُوَ فَجَزَأُهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءٍ فَإِنْ كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ أَعْطَيْتُكَ » وَفِي اسْنَادِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ بْنُ أَنْعَمٍ الْإِفْرِيقِيُّ وَفِيهِ مَقَالٌ قَالَ فِي الْمَسْئُورِ الْفَقِيرِ هُوَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ مِنْ لِمَالٍ لَهُ وَلَا حِرْفَةٍ يَقَعُ مِنْهُ مَوْقَعًا وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ لَهُ أَدْنَى شَيْءٍ وَهُوَ مَا دُونَ النَّصَابِ أَوْ قَدَرِ نَصَابٍ غَيْرِ تَامٍ وَهُوَ مُسْتَفْرَقٌ فِي الْحَاجَةِ وَالْمَسْكِينِ هُوَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ مِنْ لَهُ مَالٌ أَوْ حِرْفَةٌ يَقَعُ مِنْهُ مَوْقَعًا وَلَا يَقْنِيهِ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ لَا شَيْءَ لَهُ فَيَحْتَاجُ إِلَى الْمَسْأَلَةِ لِقَوْتِهِ أَوْ مَا يَوَارِي بَدَنَهُ وَالْعَامِلُ لَهُ مِثْلُ عَمَلِهِ سَوَاءٌ كَانَ قَتِيرًا أَوْ غَنِيًّا وَعَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ قِسْمَانِ مِنْ أَسْلَمَ وَنَيْتَهُ ضَعِيفَةٌ أَوَّلُهُ شَرَفٌ يَتَوَقَّعُ بِاعْطَائِهِ إِسْلَامَ غَيْرِهِ فَيَعْطُونَ مِنَ الزَّكَاةِ عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ سَقَطَ سَهْمُهُمْ لَغَلْبَةِ الْإِسْلَامِ وَالرِّقَابُ هُمُ الْمَكَاتِبُونَ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنْفِيَّةِ وَالْفَارِغُ هُوَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مَنْ لَزِمَهُ دِينَ وَلَا يَمْلِكُ نَصَابًا قَاضِلًا عَنْ دِينِهِ أَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلَى النَّاسِ لَا يُمْكِنُ أَخْذُهُ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ قِسْمَانِ مِنْ اسْتَدَانَ لِنَفْسِهِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَالْأُظْهَرُ اشْتِرَاطُ الْحَاجَةِ أَوْ اسْتَدَانَ لِصَلَاحِ الْبَيْنِ وَيُعْطَى مَعَ الْغَنَى وَسَبِيلُ اللَّهِ غَرَاةٌ لَا فِيءَ لَهُمْ وَيَشْتَرِطُ قَرَاهِمُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَعْطُونَ مَعَ الْغَنَى وَابْنُ السَّبِيلِ هُوَ الْغَرِيبُ الْمُنْقَطِعُ عَنْ مَالِهِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ أَوْ مَنَشَى سَفَرًا أَوْ جُنَازَةً لَهُ حَاجَةٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَشَرَطُ هَوْلَاءِ الْأَصْنَافِ الْإِسْلَامِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجِبُ اسْتِيعَابُ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ إِنْ كَانَ هُنَاكَ عَامِلٌ وَإِلَّا فَاسْتِيعَابُ السَّبْعَةِ وَتَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ لَا بَيْنَ أَحَادِ الصَّنَفِ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَوْ صَرَفَ الْكُلُّ إِلَى صَنْفٍ وَاحِدٍ أَوْ شَخْصٍ وَاحِدٍ يَجُوزُ قَالَ

مالك الأمر عندنا في قسم الصدقات أن ذلك لا يكون إلا على وجه الاجتهاد من  
الوالى فأى الاصناف كانت الحاجة فيه والعدد أوتر ذلك الصنف بقدر ما يرى والى  
وعسى ان ينتقل ذلك الى الصنف الآخر بعد علم أو عامين أو أعوام فيؤثر أهل الحاجة  
والعدد حينما كان ذلك وعلى هذا أدركت من أرضى من أهل العلم انتهى. قال  
الماتن وقد أطل أئمة التفسير والحديث والفقه الكلام على الأصناف الثمانية وما يعتبر  
في كل صنف والحق أن المعتبر صدق الوصف شرعاً وأولفة فمن صدق عليه أنه فقير كان مصرفاً  
وكذلك سائر الاوصاف وإذا لم يكن للوصف حقيقة شرعية وجب الرجوع الى مدلوله اللغوي  
وتفسيره به فما وقع من الشروط والاعتبارات المذكورة لأهل العلم ان كانت داخلة  
في مدلول الوصف لغة أو شرعاً أو لدليل يدل على ذلك كانت معتبرة والا فلا اعتبار  
لشيء منها انتهى. أقول الواجب الجزم بأن الفقير من ليس بغنى والغنى قد ثبت في  
الشريعة المطهرة تعريفه كما أخرجه أهل السنن من حديث ابن مسعود مرفوعاً « أنه  
قيل يا رسول الله وما الغنى قال خمسون درهما أو قيمتها من الذهب » فمن لم يملك هذا  
المقدار فهو فقير لانه اذا ارتفع عنه اسم الغنى ثبت له الفقر اذ التقيضان لا يرتفعان  
كما لا يجتمعان ولا بد من كونه يملك معها ما لا بد منه من ملبوس وفراش ومسكن  
حاصله ما تدعو الضرورة اليه لأن من المعلوم انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم  
يرد بذلك المقدار قيمة ما يلبسه ويسكنه ويلحق بذلك ما لا يتم له القيام بالامور  
الدينية أو الدنيوية بدونه كآلة الجهاد للجهاد وكتب العلم للعالم وآلة الصناعة  
للصانع فمن ملك مما هو خارج عن هذه الامور ما يساوى خمسين درهما كان كمن ملك  
الخمسين أو قيمتها من الذهب فيكون غنياً ومن لم يملك ذلك المقدار فهو فقير يحمل له  
الزكاة والمصير الى ما قررناه متحتم والحق أن الفقير والمسكين متحدان يصح اطلاق  
كل واحد من الاسمين على من لم يجد فوق ما تدعو الضرورة اليه خمسين درهما  
وليس في قوله تعالى (كانت لمساكين) ما ينافي هذا لان ملكهم لها لا يخرجهم عن  
صدق اسم الفقر والمسكنة عليهم لما عرفت من أن آلات ما تقوم به المعيشة مستثناة  
والسفينة للملاح كدابة السفر لمن يعيش بالمكارة والضرب في الارض وليس في  
الآية الكريمة ما يدل على أن صدقة كل انسان تصرف في كل صنف من الاصناف

الثمانية بحيث يحصل لكل صنف مقدار معين وهذا أوضح ثم أقول كتاب الله وسنة رسوله مصرحان بأن الفقير يعطى من الزكاة وليس فيهما التقييد بمقدار معين وليس المعتبر إلا اتصاف المصروف وهو الفقير والمسكين ومن كان الفقر شرطاً للصرف فيه بصفة الفقر أو المسكنة فمن صرف اليه في تلك الحال فقد صرف الى مصرف شرعى وان أعطاه مالا جبا وأنصبا متعده فهو انما اتصف بصفة الغنى بعد الصرف اليه وذلك غير ضائر للمصارف ولا مانع من الاجزاء ومن زعم أنه لا يجوز الا دون النصاب فعليه الدليل الصالح لتقييد ما كان مطلقاً من الأدلة وتخصيص ما كان عاماً وليس هناك إلا مجرد تخيلات فاسدة لم تبين على أساس صحيح وأما الغارم فظاهر اطلاق الآية يشمل من عليه دين سواء كان غنياً أو فقيراً مؤمناً أو فاسقاً في طاعة أو معصية أما عدم الفرق بين الغنى والفقير فليس فيه اشكال لدخولها تحت الآية ولا استثناء الغارم من حديث «لا تحل الصدقة لغنى» وماسلكه صاحب المنار من التخصيص والتعميم فوهم منشؤه تجريد النظر الى لفظ غنى من غير نظر الى تمام الحديث المشتمل على استثناء خمسة أحدهم الغارم وأما عدم الفرق بين المؤمن والفاسق فلا إطلاق الآية لاسيما اذا كان ما استدانه الفاسق في غير سرف ولا معصية فلا معنى لاشتراط الايمان وأما عدم الفرق بين الدين في طاعة أو معصية فلتنال الاطلاق له واذا ورد ما يقتضى التقييد بما لزم في طاعة فله حكمه نعم اذا كانت الاعانة له تستلزم اغراءه على المعاصى ووقوعه فيما يحرم عليه فلا ريب أنه ممنوع لأدلة أخرى وأما اذا لزمه الدين في السرف والمعصية ثم تاب وأقلع وطلب أن يعان من الزكاة على القضاء فالظاهر عدم المنع . وأما سبيل الله فالمراد هنا الطريق اليه عز وجل والجهاد وان كان أعظم الطرق الى الله عز وجل لكن لا دليل على اختصاص هذا السهم به بل يصح صرف ذلك في كل ما كان طريقاً الى الله عز وجل هذا معنى الآية لغة . والواجب الوقوف على المعانى اللغوية حيث لم يصح النقل هنا شرعاً . وأما اشتراط الفقر في المجاهد ففي غاية البعد بل الظاهر اعطاؤه نصيباً وان كان غنياً ؛ وقد كان الصحابة رضى الله عنهم يأخذون من أموال الله عز وجل التي من جعلتها الزكاة في كل عام ويسمون ذلك عطاءً وفيهم الأغنياء والفقراء وكان

عطاء الواحد منهم يبلغ الى ألوف متعددة ولم يسمع من أحد منهم أنه لا نصيب للأغنياء في العطاء ومن زعم ذلك فعليه الدليل فان قال الدليل حديث « ان الصدقة لا تحل لغنى » قلنا أصناف مصارف الزكاة ثمانية أحدها الفقير فمن لم يكن فيه إلا كونه فقيراً بدون انصافه بوصف آخر من أوصاف أصناف مصارف الزكاة فلا ريب أنه اذا صار غنياً لم تحل له وأما من أخذها بمسوغ آخر غير الفقر وهو كونه مجاهداً أو غارماً أو نحوها فهو لم يأخذها لكونه فقيراً حتى يكون الغنى مانعاً بل أخذها لكونه مجاهداً أو غارماً أو نحوهما فتدبر هذا فهو مفيد . ومن جملة سبيل الله الصرف في العلماء الذين يقومون بمصالح المسلمين الدينية فان لهم في مال الله نصيباً سواء كانوا أغنياء أو فقراء بل الصرف في هذه الجهة من أهم الأمور لأن العلماء ورثة الأنبياء وحملة الدين وبهم تحفظ بيضة الاسلام وشريعة سيد الأنام . وقد كان علماء الصحابة يأخذون من العطاء ما يقوم بما يحتاجون اليه مع زيادات كثيرة يتفوضون بها في قضاء حوائج من يرد عليهم من الفقراء وغيرهم والأمر في ذلك مشهور ومنهم من كان يأخذ زيادة على مائة ألف درهم . ومن جملة هذه الأموال التي كانت تفرق بين المسلمين على هذه الصفة الزكاة وقد قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعمر لما قال له يعطى من هو أحوج منه « ما أتاك من هذا المال وأنت غير مستشرف ولا سائل نفعه وما لا فلا تتبعه نفسك » كما في الصحيح والأمر ظاهر . وأما ابن السبيل فاذا كان فقيراً لا يملك شيئاً في وطنه ولا في غيره فلا نزاع في أنه يعان على سفره بنصيب غير النصيب الذي يأخذه لأجل فقره وان كان غنياً في وطنه وفي المحل الذي يريد السفر منه فلا نزاع أنه لا يأخذ شيئاً لكونه ابن سبيل وان كان غنياً في وطنه ولم يتمكن من ماله في المحل الذي يريد السفر منه فان كان لا يمكنه القرض فلا ريب أنه يعان على سفره لأنه كالفقير لعدم امكان انتفاعه بماله بوجه من الوجوه وان كان يمكنه القرض فهذا محل النزاع . وأما صرف الزكاة كلها في صنف واحد فهذا المقام خليق بتحقيق الكلام والحاصل أن الله سبحانه جعل الصدقة مختصة بالأصناف الثمانية غير سائفة لغيرهم واختصاصها بهم لا يستلزم أن تكون موزعة بينهم على السوية ولا أن يقسط كل ما حصل من قليل أو كثير عليهم . بل المعنى أن جنس

الصدقات لجنس هذه الأصناف فمن وجب عليه شيء من جنس الصدقة ووضعه في جنس الأصناف فقد فعل ما أمره الله به وسقط عنه ما أوجب الله عليه ولو قيل انه يجب على المالك اذا حصل له شيء يجب فيه الزكاة تقسيطه على جميع الأصناف الثمانية على فرض وجودهم جميعاً لكان ذلك مع ما فيه من الحرج والمشقة مخالفاً لما فعله المسلمون سلفهم وخلفهم . وقد يكون الحاصل شيئاً حقيراً لو قسط على جميع الأصناف لما انتفع كل صنف بما حصل له ولو كان نوعاً واحداً فضلاً أن يكون عدداً . اذا تقرر لك هذا لاح لك عدم صلاحية ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الدفع الى سلمة بن صخر <sup>(١)</sup> من الصدقات للاستدلال ولم يرد ما يقتضى ايجاب توزيع كل صدقة صدقة على جميع الأصناف وكذلك لا يصلح للاحتجاج حديث أمره صلى الله تعالى عليه وسلم لمعاذ أن يأخذ الصدقة من أغنياء أهل اليمن ويردها في فقرائهم لأن تلك أيضاً صدقة جماعة من المسلمين وقد صرفت في جنس الأصناف وكذلك حديث زياد بن الحارث الصدائي قال « أتيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبايعته فأتى رجل فقال أعطني من هذه الصدقة فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتي حكم فيها هو فجزأها ثمانية أجزاء فان كنت من تلك الأجزاء أعطيتك » لأن في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الافریقی وقد تكلم فيه غير واحد وعلى فرض صلاحيته الاحتجاج فالمراد بتجزئة الصدقة تجزئة مصارفها كما هو ظاهر الآية التي قصدها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولو كان المراد تجزئة الصدقة نفسها وأن كل جزء لا يجوز صرفه في غير الصنف المقابل له لما جاز صرف نصيب ما هو معدوم من الاصناف الى غيره وهو خلاف الاجماع من المسلمين . وأيضاً لو سلم ذلك لكان باعتبار مجموع الصدقات التي تجتمع عند الامام لا باعتبار صدقة كل فرد فلم يبق ما يدل على وجوب التقسيط بل يجوز اعطاء بعض المستحقين بعض الصدقات واعطاء بعضهم بعضاً آخر . نعم اذا جمع الامام جميع صدقات أهل قطر من الاقطار وحضر

(١) كان قد ظاهر من امراته في رمضان ثم واقمها ليلاً ولم يجد كنارة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يذهب الى صاحب صدقة بنى زريق فيأخذها منه ويؤدى ما عليه من الكفارة انظر نيل الاوطار جزء (٧) ص ٥٥٥

عنده جميع الاصناف الثمانية كان لكل صنف حق في مطالبته بما فرضه الله وليس عليه تقسيط ذلك بينهم بالسوية ولا تعميمهم بالعطاء بل له أن يعطى بعض الاصناف أكثر من البعض الآخر وله أن يعطى بعضهم دون بعض اذا رأى في ذلك صلاحاً عائداً على الاسلام وأهله . مثلاً اذا جمعت لديه الصدقات وحضر الجهاد وحقت المدافعة عن حوزة الاسلام من الكفار أو البغاة فإن له ايثار صنف المجاهدين بالصرف اليهم وان استغرق جميع الحاصل من الصدقات وهكذا اذا اقتضت المصلحة ايثار غير المجاهدين ﴿ وَتَحَرُّمٌ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ ﴾ وبنو عبد المطلب مثلهم . أقول : الاحاديث القاضية بتحريم ذلك عليهم قد تواترت تواتراً معنوياً ولم يأت من خادع نفسه بنسويها بشيء ينبغي الالتفات اليه بل مجرد هذيان هو عن الحق بمعزل ، واحتج لعدم التحريم بحديث « انكم في خمس الخس ما يغنيكم » قال فاذا امنعوا ذلك حلت لهم الزكاة وفي اسناده حسين بن قيس الرجبى الملقب بمجنش (١) قال الهيثمى وفيه كلام كثير وقد وثقه أبو محصن وقال في خلاصة البدر المنير ضعفه وليس في هذا مع كونه أشف ما جاء به هو وغيره ممن ترخص في هذا الامر ما يدل على الحل لانهم اذا منعوا ما يحل لهم لم يحل لهم ما حرم عليهم فما وزان هذا الا وزان قول القائل لا يحل الزنا لان في النكاح ما يغني عنه فهل يقول من له أدنى تمسك بالعلم أنه اذا لم يقدر على النكاح حل له الزنا . وأما التعليل للتحريم بالتهمة له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد زالت بموته فحلت لقرايته كما رواه عن أبي حنيفة رحمه الله فمجرد تخمين لا مستند له وتخيل لا مرشد اليه ولو كان الامر كذلك لكانت التهمة في الخس وصفي النسيمة أدخل وأشد والله المستعان ﴿ وَكَمَوَالِيهِمْ ﴾ لحديث أبي هريرة مرفوعاً وفيه « إنا لا نأكل الصدقة » وفي لفظ « انا لا نحل لنا الصدقة » وهو في الصحيحين وغيرهما وفي حديث أبي رافع « أن الصدقة لا تحل لنا وان موالى القوم من أنفسهم » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه وابن حبان وابن خزيمة وصححاه أيضاً وفي رواية

(١) قال النسائى ليس بثقة

لاحمد والطحاوي من حديث الحسن بن علي « لا تحل لآل محمد الصدقة » وفي حديث المطلب بن ربيعة أنه رضي الله عنه قال « ان الصدقة لا تنبغي لمحمد ولا لآل محمد إنما هي أوساخ الناس » وهو في صحيح مسلم وفي الباب أحاديث . قال في الحجة البالغة إنما كانت أوساخاً لأنها تكفر الخطايا وتدفع البلايا وتقع فداء عن العبد في ذلك فيتمثل في مدارك الملاء الأعلى أنها هي فتدرك بعض النفوس العالية أن فيها ظلمة وقد يشاهد أهل المكاشفة تلك الظلمة وكان سيدي الوالد قدس سره يحكي ذلك من نفسه وأيضاً المال الذي يأخذه الانسان من غير مبادلة عين أو نفع ولا يراد به احترام وجهه فيه ذلة ومهانة ويكون لصاحب المال عليه فضل ومنة . وهو قوله رضي الله عنه « اليد العليا خير من اليد السفلى » فلا جرم أن التكسب بهذا النوع شروجه المكاسب لا يليق بالمطهرين المنزه بهم في الملة اه . قال ابن قدامة لا نعلم خلافاً في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة وكذا حكى الاجماع ابن رسلان في شرح السنن وقد وقع الخلاف في الآل الذين تحرم عليهم الصدقة على أقوال أظهرها أنهم بنو هاشم وحكم مواليتهم حكمهم في ذلك . أقول الحق بتحريم الزكاة أجمع على بني هاشم سواء كانت الزكاة منهم أو من غيرهم وما استروح اليه من قاله يجوز صدقة بعضهم لبعض من حديث العباس بن عبد المطلب أنه قال « قلت يا رسول الله انك حرمت علينا صدقات الناس هل تحل لنا صدقات بعضنا لبعض قال نعم » أخرجه الحاكم <sup>(١)</sup> فليس بصالح للاحتجاج به لما فيه من المقال حتي قيل انه اتهم بعض رواة كما حققه صاحب الميزان وقد عرفت عموم أحاديث التحريم فلا يجوز تخصيصها بمخصص غير ناهض ﴿ و ﴾ تحرم ﴿ على الأغنياء والأقوياء المكتسبين ﴾ وجهه ما في الأحاديث الصحيحة الثابتة عن جماعة « أنها لا تحل الصدقة لفني ولا لذي مرة سوي » وفي لفظ لاحمد وأهل السنن من حديث عبيد الله بن عدي بن الخيار مرفوعاً « ولا حظ فيها لفني ولا لقوي مكسب » وفي بعض الاخبار « ولا

(١) ظاهر سنن الشارح يوم أن الحاكم رواه في المستدرک وليس كذلك ذكر المؤلف في نيل الاوطار ان الحاكم أخرجه في النوع السابع والثلاثين من علوم الحديث بإسنادك له من بني هاشم جزء (٤ ص ٢٤١)



## اختلاف الامامين الشافعي وأبي حنيفة. في احكام مصرف الزكاة ٢١١

لذي مرة قوى « والمرة بكسر الميم وتشديد الراء القوة وشدة العقل كذا قال الجوهري. قال في الحجة البالغة وجاء في تقدير الغنية المانعة من السؤال أنها أوقية أو خمسون درهماً وجاء أيضاً أنها ما ينفذه أو يعشيه وهذه الاحاديث ليست متخالفة عندنا لان الناس على منازل شتى ولكل واحد كسب لا يمكن أن يتحول عنه فمن كان كاسباً بالحرفة فهو معذور حتى يجد آلات الحرفة ومن كان زارعاً حتى يجد آلات الزرع ومن كان تاجراً حتى يجد البضاعة ومن كان على الجهاد مسترزقاً بما يروح ويفسد من الغنائم كما كان أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فالضابط فيه أوقية أو خمسون درهماً ومن كان كاسباً بحمل الانتقال في الاسواق أو احتطاب الحطب وبيعته وأمثال ذلك فالضابط فيه ما ينفذه ويعشيه اهـ . في الموطأ من حديث عطاء بن يسار « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تحل الصدقة لغني الا خمسة لغاز في سبيل الله أو لعامل عليها أو لغارم أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين للغني » قال في المسوى لاختلاف في صورة تبدل الأيدي وكذا في العامل وابن السبيل وأما الغارم والغازي فتحل الصدقة لهما وإن كانا غنيين عند الشافعي . وقال أبو حنيفة لا تحل الا اذا كانا فقيرين وظاهر الآية مع الشافعي لان الله تعالى جعلهما قسمي الفقير والمسكين . وعند الحنفية تحل الصدقة لمن ليس عنده نصاب غير مستغرق في حاجته فلو ملك نصاباً غير تام لكنه غير مستغرق لم تحل له ولو ملك نصاباً كثيرة الا انها مستغرقة حلت له ولا يحل السؤال الا لمن لا يملك قوت يومه بعد سنه بدنه كذا في العالمكبرية قال في شرح السنة اذا رأى الامام السائل جلدًا قوياً وشك في أمره أنذره وأخبره بالامر فان زعم أنه لا كسب له أو له عيال لا يقوم كسبه بكفائتهم قبل منه وأعطاه . أقول يمكن أن يطبق بين الاحاديث باختلاف الاحوال والاصل اعتبار معنى الحاجة والاستغناء بالكسب المتيسر فالأوقية تمنع السؤال لمن كان حاله مثل حال المهاجر في زمان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كانوا مرتزقين من الفء دفعة بعد دفعة وفي الفء قلة والاحتطاب مانع من السؤال لمن كان قوياً حاذقاً في الاحتطاب أو أراد أن يسأل غير الامام وعلى هذا القياس غيرهما اهـ . أقول قد قدمنا ما هو الحق في تفسير

الغنى المانع من أخذ الزكاة وقدمنا أيضاً ما هو الحق في بعض الاصناف الثمانية من عدم اشتراط الفقر كالجاهد ونحوه ثم اعلم أن الأدلة طالحة بأن الصرف في ذوى الارحام أفضل من غير فرق بين الصدقة الواجبة والمندوبة كما يدل على ذلك ترك الاستفصال في مقام الاحتمال فانه ينزل منزلة العموم على أنه قد ورد التصريح في حديث أبي سعيد عند البخارى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لامرأة : «زوجك ووليك أحق من تصدقت عليهم» وثبت عند البخارى وأحمد عن معن بن يزيد قال «أخرج أبى دناير يتصدق بها عند رجل في المسجد فنجت فأخذتها فقال والله ما لي بك أردت نفاصته الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لك ما نويت يا يزيد ولك ما أخذت يا معن» وهذه الأدلة إنما هي تبرع من القائل بالجواز والاجزاء والا فهو قائم مقام المنع من كون القرابة أو وجوب النفقة مانعين ، ولم يأت القائل بذلك بدليل ينفي في محل النزاع على فرض أنه لم يكن بيد القائل بالجواز الا التمسك بالاصل فكيف والأدلة عمرماً وخصوصاً ناطقة بما ذهبوا اليه .

وأما أهل الذمة فالذى ثبت عن رسول الله ﷺ وشرعه هو أخذ الجزية من أهل الذمة بدلا عن دمائهم وصالح بعض أهل الذمة على شيء معلوم يسلمونه في كل سنة وهو الجزية أيضاً فقد تكون الجزية مضروبة على كل فرد من أفراد أهل الذمة كذا وقد تكون مضروبة على الجميع بمقدار معين . وأما الاستئناس لقول عمر رضي الله عنه بكونه بمشاور الصحابة فليس ذلك مستلزماً لكونه اجماعاً وليس الحجة الا اجماعهم وليس فيه حجة على ثبوت مثل هذا التكليف الشاق على أهل الملة ولم يثبت هذا عن رسول الله ﷺ وأما حديث «ليس على المسلمين عشور إنما العشور على اليهود والنصارى» فهذا الحديث هو أشف ما يستدل به على المطلوب وقد أخرجه أبو داود من طرق في بعضها مقال . وأخرجه أحمد والبخارى في التاريخ وساق الاضطراب في سنده . وقال لا يتابع عليه والراوى له عن النبي ﷺ رجل بكري وهو مجهول ولكن جهالة الصحابي غير قاذحة كما قرره شيخنا العلامة الشوكاني في الرسالة التي سماها القول المقبول في رد رواية المجهول من غير صحابة الرسول . وفي بعض ألفاظ هذا الحديث عند أبي داود «الخراج» مكان «العشور» ولكن انما يتم الاستدلال

بهذا الحديث على المطلوب لو كان المراد به هو نصف عشر ما يتجرون به كما زعموه وليس كذلك بل فيه خلاف فقال في القاموس عشرهم يعشرهم عشراً وعشوراً أخذ عشر أموالهم اهـ . وقال في النهاية العشور جمع عشر يعني ما كان من أموالهم للتجارات دون الصدقات والذي يلزمهم من ذلك عند الشافعي ما صولحوا عليه وقت العهد فان لم يصالحوا على شيء فلا تلزمهم الا الجزية . وقال أبو حنيفة رحمه الله ان أخذوا من المسلمين اذا دخلوا بلادهم للتجارة أخذنا منهم اذا دخلوا بلادنا للتجارة ومنه احمدوا الله اذ رفع عنكم العشور يعني ما كانت الملوك تأخذه منهم ومنه ان وفد ثقيف اشترطوا أن لا يحشروا ولا يعشروا ولا يجبوا أى لا يؤخذ عشر أموالهم <sup>(١)</sup> اهـ كلام النهاية . وقال الخطابي مثل ما نقله صاحب النهاية في أول كلامه فحصل من جميع هذا أن العشور إما العشر أو المال المصالح به أو ما يؤخذ من تجار أهل الذمة ان أخذوا من تجارنا أو ما يأخذه الملوك من الجبايات والضرائب أو الخراج كما في بعض روايات الحديث ومع هذا الاحتمال لا ينتهض للاستدلال به والحاصل أن الاصل في أموال الناس مسلمهم وكافرهم التحريم ( ولا تأكلوا أموالكم يبتكم بالباطل ) فلا بد من دليل يدل على تحليل المطلوب لانه خارج عن الاقسام المسوغة اذ ليس بجزية ولا مال صلح ولا خراج ولا معاملة ولا زكاة لعدم صحتها منهم لان الكفر مانع وأظهر ما يقال في معنى العشور أحد أمرين إما الخراج لأن بعض ألفاظ الحديث يفسر بعضها أو الضرائب التي تضرب عليهم كالجزية ومال الصلح فيكون المراد أن المسلمين ليس عليهم الخراج أى لا يوضع في أموالهم ابتداء وليس عليهم ضريبة في رقابهم أو أموالهم كاليهود وحينئذ لم يبق ما يصلح للتمسك به على جواز أخذ نصف عشر أموال تجار أهل الذمة . وبما يؤيد ما ذكرناه في معنى العشور ما أخرجه أحمد

(١) معنى { لا يحشروا } أى لا يندبون الى المغازى ولا تفرب عليهم البهوت وقبل لا يحشرون الى حامل الزكاة ليأخذ صدقة أموالهم بل يأخذها في أماكنهم وأما { لا يجبوا } فإنه يضم اليه وتفتح الجيم وتشديد الباء المضرومة وأصل التجبية أن يقوم الانسان قيام الرأسم وقيل هو أن يضم يديه على ركبتيه ودو قائم وقيل هو السجود والمراد بقولهم { لا يجبوا } أنهم لا يصاون ولفظ الحديث يدل على الروع لقوله في جوابهم { ولا خير لي دين ليس فيه ركوع } اهـ ملخصاً من النهاية

وأبو داود والترمذي من حديث ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصلح قبلتان في أرض وليس على مسلم جزية » فيمكن أن يكون مفسراً لحديث « ليس على المسلمين عشور » ولم يثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تقدير ما يؤخذ من أهل الزمة إلا ما في حديث معاذ « أن النبي ﷺ أمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً » أخرجه أحمد وأهل السنن والدارقطني والبيهقي وابن حبان والحاكم وهذا الحديث وإن كان فيه مقال فهو لا يخرج به عن صلاحيته للاستدلال فالوقوف على هذا المقدار متعين لا تجوز مجاوزته وأما النقص منه إذا رآه الإمام أو المسلمون فلا بأس به لأن الجزية حق لهم يجوز لهم الاقتصاص على بعض ما وجب . والظاهر أنه لا فرق بين الغني والفقير والمتوسط في أنهم يستوون في جواز أخذ هذا المقدار منهم لأن الجزية لما كانت عوضاً عن الدم كان ذو المال كمن لا مال له . وأما من ذهب إلى أنه يجب على الفقير نصف ما على المتوسط وعلى المتوسط نصف ما على الغني وجعلوا الغني من يملك ألف دينار أو ما يساويها ويركب الخيل ويتختم الذهب والمتوسط دونه تمسكاً بما روى عن علي أنه كان يجعل على المياسير من أهل الزمة ثمانية وأربعين درهماً وعلى الاوساط أربعة وعشرين وعلى الفقراء اثني عشر فهذا مع كونه غير مرفوع إلى النبي ﷺ لا تقوم به الحجة لأن في أسناده أبا خالد الواسطي ولا يحتاج بحديثه إذا كان مرفوعاً فكيف إذا كان موقوفاً . وكذلك لا تقوم الحجة بما أخرجه في الموطأ عن عمر أنه كان يأخذ على أهل الذهب من أهل الزمة الجزية أربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعين درهماً لأنه فعل صحابي لا يصلح للاحتجاج به فلاقتضار على ما في حديث معاذ متختم ويؤيده ما أخرجه البيهقي عن أبي الحويرث مرسل « أن النبي ﷺ صالح أهل أيلة وكانوا ثلثمائة رجل على ثلثمائة دينار » وأما ما روى عن الشافعي قال سمعت بعض أهل العلم من أهل نجران يذكر أن قيمة ما أخذ من كل واحد أكثر من دينار فهذا مع كونه ليس بمرفوع ولا موقوف ولا معلوم قائله لا ينافي ما ذكرنا لأن المأخوذ من أهل نجران إنما كان صلحاً بمقدار من المال على جميعهم وعمل النزاع ما يضرب على كل فرد انتداء ثم تقول أموال أهل الحرب

على أصل الاباحة يجوز لكل أحد أخذ ما شاء منها كيف شاء قبل التأمين لهم فيجوز للسلطان أن يأذن لهم بدخول بلاد المسلمين والتجارة فيها على ما شاء من قليل أو كثير يأخذه من أموالهم إنما الشأن في أخذ مثل ذلك من المسلمين الذين يسافرون للتجارة من أرض إلى أرض فيأخذ منهم أهل الأرض التي يصلون إليها شطراً من أموالهم من غير نظر إلى كون ذلك زكاة تجارة ولا غيرها بل لا يعتبرون في استحلال أخذه إلا بمجرد خروجهم من سفائن البحر أو وصولهم من البر إلى حدود الأرض التي يخرجون إليها فهذا عند التحقيق ليس هو إلا المكس من غير شك ولا شبهة وقد حققت المقام في الكليل الكرامة فليراجع \*

### ﴿ بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ ﴾

﴿ هِيَ صَاعٌ مِنَ الْقَوْتِ الْمَعْتَادِ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ ﴾ لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما قال « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين والاحاديث في هذا الباب كثيرة . وفي صحيح مسلم وغيره « ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر » وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر قال « أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد عن تمونون » وأخرج نحوه الدارقطني من حديث علي وفي إسناده ضعف وله طرق . والخطابات في إخراجها على من ليس بمكلف إنما هي كائنة مع المكلفين<sup>(١)</sup> وقد ذهب الجمهور إلى أنها صاع من البر وغيره . وذهب بعض الصحابة إلى أن الفطرة من البر لصف صاع وقد حكاه ابن المنذر عن علي وعثمان وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر بأسانيد صحيحة كما قال الحافظ ؛ وإليه ذهب أبو حنيفة وقد تمسكوا بحديث ابن عباس مرفوعاً « صدقة الفطر مدان من قمح » أخرجه الحاكم وأخرج نحوه الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً . وفي الباب أحاديث تعضد ذلك ولكن ليس هذا باجماع من

(١) لعل صحة الجملة (والخطابات في إخراجها عن من ليس بمكلف إنما هي كائنة على المكلفين) ليستقيم المعنى

الصحابة حتى يكون حبة . وقد أخرج ابن خزيمة والحاكم في صحيحيهما أن أباسعيد قال لما ذكروا عنده صدقة رمضان « لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاع تمر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع أقط » ولكن هذا مع كونه غير مصرح باطلاع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ذلك ولا تقريره قد قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ ولا أدري ممن الوهم وكذلك قال أبو داود . وقد روى الحاكم من حديث ابن عباس والترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً أيضاً « أن النبي ﷺ أمر صارخاً بمكة ينادى : إن صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم صغير أو كبير ذكر أو أنثى حر أو مملوك حاضر أو باد مدان من قمح أو صاع من شعير أو تمر » وأخرج نحوه الدارقطني من حديث عصمة بن مالك بلفظ « مدان من قمح » وفي اسناده الفضل بن المختار وهو ضعيف ويؤيده ما عند أبي داود والنسائي عن الحسن مرسل بلفظ « فرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذه الصدقة صاعاً من تمر أو من شعير أو نصف صاع من قمح » وأخرج أيضاً أبو داود من حديث عبد الله بن ثعلبة بن عبد الله بن أبي صغير بلفظ « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صدقة الفطر صاع من بر أو قمح عن كل اثنين » وأخرج سفیان الثوري في جامعه عن علي موقوفاً بلفظ « نصف صاع بر » وهذه الروايات متعاضدة صالحة لتخصيص لفظ الطعام على فرض شموله للبر كما قال بذلك بعض أهل العلم . قال في المسوى في الحديث « صدقة الفطر فريضة » وعليه الشافعي . وقال أبو حنيفة واجبة وفيه أنه لا يشترط لها النصاب بل هي فريضة على الغني والفقير وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة لا تجب إلا على من يملك نصاباً وإن لم يكن نامياً وفيه أنها تجب على الصغير والمجنون ومن لم يطق الصوم وعليه أكثر أهل العلم وفيه أنها تجب عن الرقيق مطلقاً سواء كانوا للتجارة أو للخدمة وعليه الشافعي . وقال أبو حنيفة لا تجب عن رقيق التجارة وفيه أنها لا تجب عن العبد الكافر وعليه الشافعي . وقال أبو حنيفة تجب عنه . وفيه أنه لا يجوز اخراج الدقيق والسويق ولا الخبز ولا القيمة وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة يجوز كل ذلك وفيه أنه لا يجوز أقل من صاع من أى جنس

أخرج وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة يجوز من البر نصف صاع . وفيه أن الواجب مقدر بصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو خمسة أرطال وثلاث بالرطل العراقي وقدرها بالقدرح المصري قدحان . وقال أبو حنيفة بصاع الحجاز وهو ثمانية أرطال . وقال الشافعي نجب فطرة المرأة على زوجها . وقال أبو حنيفة لا تجب عليه ﴿والوُجُوبُ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ وَمَنْفَقِ الصَّغِيرِ وَنَحْوِهِ وَيَكُونُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ﴾ لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة » فيه دليل على وجوب الاخراج في ذلك الوقت . وأخرج أبو داود وابن ماجه والدارقطنى والحاكم وصححه عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ « فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات » وهذا يدل على أنها لا تجزئ بعد الصلاة لأنها حينئذ صدقة كسائر الصدقات التي يتصدق بها الانسان وليست بزكاة الفطر . قال في المسوي السنة عند أهل العلم أن يخرج صدقة الفطر يوم العيد قبل الخروج الى الصلاة ولو عجلها بعد دخول رمضان يجوز ولا يجوز تأخيرها عن يوم الفطر عند بعضهم . وقال أحمد أرجو أن لا يكون به بأس . وفي سفر السعادة وظاهر هذه الأحاديث أنها بعد الصلاة لا تجزئ . « وَمَنْ لَا يَجِدُ زِيَادَةً عَلَى قُوتِ يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ فَلَا فِطْرَةَ عَلَيْهِ ﴾ لأنه اذا أخرج قوت يومه أو بعضه كان مصرفاً لا صارفاً لقوله ﷺ « أغنؤهم في هذا اليوم » أخرجه البيهقي والدارقطنى من حديث ابن عمر فاذا ملك زيادة على قوت يومه أخرج الفطرة ان بلغ الزائد قدرها ويؤيده تحریم السؤال على من ملك ما يغديه ويعشيه كما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث سهل بن الحنظلية مرفوعاً لان النصوص أطلقت ولم تخص غنياً ولا فقيراً . وقد أخرج أحمد وأبو داود عن عبد الله بن ثعلبة قال « قال رسول الله ﷺ صدقة الفطر صاع تمر أو صاع شعير عن كل رأس أو صاع بر أو قمح بين اثنين صغير أو كبير حر أو عبد ذكر أو أنثى غنى أو فقير أما غنيكم فيزكيه الله وأما فقيركم فيرد الله عليه أكثر مما أعطي » وقد وقع الخلاف في تقدير ما يعتبر في وجوب

زكاة الفطرة قليل ملك النصاب وقيل قوت عشر . أقول التقدير بقوت عشرة أيام محض رأي ليس عليه إثارة من علم وليس هو أيضاً على أسلوب مناسب باعتبار محض الرأي فإن الرأي إذا لم يكن له علة معقولة سائفة في العقل مقبولة في الطبع فهو مردود عند أهل الرأي وقد ورد ما يدل على أن الفقير كالغني في الفطرة ففي حديث ابن أبي صمير<sup>(١)</sup> عند أبي داود بلفظ « غني أو فقير » ويؤيده حديث ابن ثعلبة المتقدم لأن المراد أن الله يرد عليه من العوض خيراً مما أخرج وقال مالك والشافعي وعطاء وأحمد بن حنبل واسحق أنه يعتبر أن يكون مخرج الفطرة مالكا لقوت يومه وليلته . والظاهر أن من وجد ما يكفيه ومن يعول ليوم الفطر ووجد صاعاً زائداً على ذلك أخرجه لحديث « أغنؤهم عن الطواف في هذا اليوم » أخرجه البيهقي والدارقطني عن ابن عمر مرفوعاً وأخرجه ابن سعد أيضاً في الطبقات من حديث عائشة وأبي سعيد فظاهر قوله « أغنؤهم » أنهم يصيرون أغنياء إذا نالوا ما يكفيهم في يومهم . والمراد أنهم أغنياء عن الطواف وإن الغنى في الفطرة من استغنى عن الطواف في يومه والفقير من افتقر إلى الطواف في يومه فيكون الوجوب متحتماً على من وجد ما يغنيه في يومه مع زيادة قدر ما يجب عليه من الفطرة ويكون مصرفها من لم يجد ذلك لا كما قالوا أن مصرفها الزكاة ﴿ وَمَصْرُفُهَا مَصْرَفُ الزَّكَاةِ ﴾ لكونه صلى الله عليه وآله وسلم قد سماها زكاة كقوله ( فن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ) وقول ابن عمر « أن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطرة » وقد تقدم ولكنه ينبغي تقديم الفقير للأمر بأغنائهم في ذلك اليوم فما زاد صرف في سائر الأصناف . وقال في سفر السعادة وكان يخص المساكين بهذه الصدقة ولا يقسمها على الأصناف الثمانية ولم يرد بذلك أمر أيضاً وبه قال بعض العلماء ويجوز الصرف للأصناف الثمانية بل خص بها المساكين انتهى •

(١) بضم الصاد وفتح الدين الميمتين وهو عبد الله بن ثعلبة بن أبي صمير ويقال ابن صمير ويقال ثعلبة بن عبد الله بن صمير ومن هذا تعرف خطأ الشارح في قوله (ويؤيده حديث ابن ثعلبة المتقدم) فإن الحديثين هما حديث واحد ولكنه أوهم رحمه الله



## كتاب الخمس

﴿يَجِبُ فِيمَا يُنْغَمُ فِي الْقِتَالِ﴾ وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى في كتاب الجهاد والسير ولا فرق بين الأراضى والدور المأخوذة من الكفار وبين المنقولات فإن الجميع مغنوم في القتال . وأما النقي وهو ما أخذ بغير قتال لحكمه المذكور في قوله تعالى ( ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى ) والمراد بقوله تعالى ( من شيء ) ما بينه رسول الله ﷺ لا كل ما يطلق عليه اسم الغنيمة بل ما غنم بالقتال كما في النهاية وغيرها ولو بقي على عمومه لاستلزم وجوب الخمس في الأرباح والموارث ونحوهما وهو خلاف الإجماع وما استلزم الباطل باطل ﴿وَفِي الرِّكَازِ﴾ الخمس لأنه يشبه الغنيمة من وجه ويشبه الحان فجعلت زكاته خمساً لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ قال المعجماء جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاك الخمس » والركاز بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي قال مالك والشافعي الركاز دفن الجاهلية وقال أبو حنيفة والثوري وغيرهما أن المعدن ركاز وخالفهم في ذلك الجمهور فقالوا لا يقال للمعدن ركاز واحتجوا بما وقع في هذا الحديث من التفرقة بينهما بالمطف وأن ذلك يدل على المغابرة وفي القاموس تفسير الركاز بالمعدن ودفن الجاهلية وقال صاحب النهاية أن الركاز يقع عليهما وأن الحديث ورد في الدفين هذا معنى كلامه . قال ابن القيم في أعلام الموقعين وفي قوله « المعدن جبار » قولان أحدهما أنه إذا استأجر من يحفر له معدنا فسقط عليه قتله فهو جبار . ويؤيد هذا القول اقترانه بقوله « البئر جبار والمعجماء جبار » والثاني أنه لا زكاة فيه ويؤيد هذا القول اقترانه بقوله « وفي الركاز الخمس » ففرق بين المعدن والركاز فأوجب الخمس في الركاز لأنه مال مجموع يؤخذ بغير كلفة ولا تعب وأسقطها عن المعدن لأنه يحتاج إلى كلفة وتعب في استخراجها والله تعالى أعلم اهـ . قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا والذي سمعت أهل العلم يقولون أن الركاز إنما هو دفن يوجد من دفن الجاهلية ما لم يطلب بمال ولم يتكلف فيه نفقة ولا كبير عمل ولا مؤنة فأما

ما طلب بمال وتكلف فيه كبير عمل فأصيب مرة وأخطيء مرة فليس بركاز . قال في المسوى هو أظهر أقوال الشافعي في تفسير الركاز وله قول ان المعدن من الركاز أو بمنزلة الركاز وعليه أبو حنيفة . والمراد بالركاز على أظهر أقوال الشافعي هو الدفين الجاهلي من النقد . وأما الاسلام فان علم مالكه فله والا فلقطة وأما يملكه الواجد ونجب فيه الزكاة اذا وجد في موات أو ملك أحياء فان وجد في ملك شخص فلا شخص أو في مسجد أو شارع فلقطة . قال مالك المعدن بمنزلة الزرع يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الزرع يؤخذ منه اذا خرج من المعدن من يومه ذلك ولا ينتظر به الحول كما يؤخذ من الزرع اذا حصد العشر ولا ينتظر به أن يحول عليه الحول قلت وبه قال الشافعي في أظهر أقواله ولم يوجب في غير الذهب والفضة وقال الشافعي في حديث معادن القبلية<sup>(١)</sup> في قول آخر ليس هذا مما يثبت أهل الحديث ولو أنبتوه لم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا إقطاعه . وأما الزكاة فليست مروية عنه كذا روي عنه البيهقي في سننه . أقول ولو كانت الزكاة مروية فليس ذلك لعمى في ربع العشر بل يحتل معنيين آخرين : أحدهما يؤخذ منه الخمس وهو زكاة وهو قول للشافعي والخصر بالنسبة الى الكل . والثاني اذا ملكه وحال عليه الحول تؤخذ منه الزكاة وهو قول جمع من المحدثين انتهى ﴿ وَلَا يَجِبُ فِيْمَا عَدَا ذَلِكَ ﴾ لعدم الإيجاب الشرعي والبقاء تحت البراءة الاصلية . وقال أبو حنيفة الخمس في كل جوهر ينطبع كالحديد والنحاس . أقول إن إيجاب الزكاة في جميع المعادن ومجاورة ذلك الى صيد البر والبحر والمسلك والحطب والحشيش كما فعله كثير من المصنفين ليس بصواب لعدم وجود دليل يدل على ذلك . والاصل في أموال العباد التي قد دخلت في أملاكهم بوجه من الوجوه المقتضية للملك هو الحرمة ولا يجوز أخذ شيء منها إلا بطيبة من نفس مالكها « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه » والا كان أكلاً بالباطل ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) والمتيقن وجوب الخمس في الغنيمة عن القتال وفي معدن الذهب والفضة لما أخرجه البيهقي في حديث الركاز بزيادة قيل وما الركاز يارسول الله قال « الذهب والفضة التي خلقت في الأرض يوم خلقت » وهو وان

(١) {القبلىة} بفتح القاف والباء الموحدة ناجبة من ساحل البحر بينها وبين المدينة خمسة أيام.

كان في اسناده سعيد بن أبي سعيد المقبري فهو لا يقصر عن صلاحية حديثه للتفسير فليعلم ﴿وَمَصْرِفُهُ﴾ أى مصرف الزكاة عند الشافعي ومصرف خمس التي عند أبي حنيفة ﴿مَنْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَأَعْلَوْا إِنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ) الْآيَةِ﴾ (فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) وكفى بها دليلا على ذلك . وفي حجة الله البالغة يوضع سهم الرسول ﷺ بعده في مصالح المسلمين الأهم فالأهم وسهم ذوى القربى في بني هاشم وبني المطلب الفقير منهم والغنى والذكر والأثني وعندى أنه يخبر الامام في تعيين المقادير . وكان عمر رضى الله تعالى عنه يزيد في فرض آل النبي ﷺ من بيت المال ويعين المدين منهم والناكح وذا الحاجة وسهم اليتامى لصغير فقير لا أب له وسهم الفقراء والمساكين لهم يفوز كل ذلك الى الامام يجتهد في الفرض وتقديم الأهم فالأهم ويفعل ما أدى اليه اجتهاده ويقسم أربعة أخماسه في الغنائم يجتهد الامام أولا في حال الجيش فن كان نفعه أوفق بمصلحة المسلمين نفل له . وأما التي فصرفه ما بين الله تعالى (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) الى قوله (رؤف رحيم) ولما قرأها عمر قال هذه استوعبت المسلمين فيصرفه الى الأهم فالأهم وينظر في ذلك الى مصالح المسلمين لا مصلحته الخاصة واختلفت كيفية قسمة التي فكان رسول الله ﷺ اذا أتاه التي قسمه في يومه فأعطى الأهل حظين وأعطى الأعزب حظاً . وكان أبو بكر رضى الله تعالى عنه يقسم للحرس والعبد يتوخى كفاية الحاجة . ووضع عمر الديوان على السوابق والحاجات فالرجل وقدمه والرجل وبلاؤه والرجل وقيامه والرجل وحاجته والاصل في كل ما كان مثل هذا من الاختلاف أن يحمل على أنه إنما فعل ذلك على الاجتهاد فتوخى كل المصلحة بحسب ما رأى في وقته انتهى حاصله \*



## كتاب الصيام

﴿يَجِبُ صِيَامُ رَمَضَانَ﴾ وهو من أركان الدين وضروري من ضرورياته ﴿لِرُؤْيَا﴾  
 هلاله من عدل ﴿لصيامه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأمره للناس بالصيام لما  
 أخبره عبد الله بن عمر أنه رآه أخرجه أبو داود والدارمي وابن حبان والحاكم وصححه  
 وصححه أيضاً ابن حزم من حديث ابن عمر بلفظ «تراهي الناس الهلال فأخبرت  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أني رأيتُه فصام وأمر الناس بصيامه»  
 وأخرج أهل السنن وابن حبان والدارقطني والبيهقي والحاكم من حديث ابن عباس  
 قال «جاء أعرابي الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اني رأيت الهلال  
 يعني رمضان فقال أتشهد أن لا إله الا الله قال نعم قال أتشهد أن محمداً رسول الله قال نعم  
 قال يابلل أذن في الناس فليصوموا غداً» وأخرج الدارقطني والطبراني من طريق  
 طاوس قال «شهدت المدينة وبها ابن عمر وابن عباس فجاء رجل الى واليها وشهد  
 عنده على رؤية هلال شهر رمضان فسأل ابن عمر وابن عباس عن شهادته فأمره أن  
 يميزه وقال إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أجاز شهادة واحد على رؤية  
 هلال رمضان وكان لا يميز شهادة الافطار إلا بشهادة الرجلين» قال الدارقطني  
 تفرد به حفص بن عمر الايلي وهو ضعيف. وقد ذهب الى العمل بشهادة الواحد  
 ابن المبارك وأحمد بن حنبل والشافعي في أحد قوليه قال النووي وهو الأصح  
 وذهب مالك والليث والاوزاعي والثوري الى أنه يعتبر اثنان واستدلوا بحديث  
 عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وفيه «فان شهد شاهدان مسلمان فصوموا  
 وأفطروا» أخرجه أحمد والنسائي وفي حديث أمير مكة الحرث بن حاطب قال «عهد  
 الينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن ننسك للرؤية فان لم نره وشهد شاهدا  
 عدل نسكنا بشهادتهما» أخرجه أبو داود والدارقطني وقال هذا الاسناد متصل  
 صحيح وغاية ما في الحديثين أن مفهوم الشرط يدل على عدم قبول الواحد ولكن  
 أحاديث قبول الواحد أرجح من هذا المفهوم وقد حققه الماتن رحمه الله في كتابه

اطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال ويؤيد وجوب العمل بنجهر الواحد الأدة الدالة على قبول أخبار الآحاد على العموم إلا ما خصه دليل فحل النزاع مندرج تحت العموم بعد التنصيص عليه بما في حديث الأعرابي وبما في حديث ابن عمر وأما التأويل باحتمال أن يكون قد شهد عند النبي ﷺ رجل قبل شهادة ابن عمر فلو كان مجرد هذا الاحتمال قادحاً في الاستدلال لم يبق دليل شرعي إلا وأمكن دفعه بمثل هذا التأويل الباطل في المسوى اختلفوا في هلال رمضان قليل يثبت بشهادة الواحد وعليه أبو حنيفة وقيل لابد من عدلين وعليه مالك والشافعي قولان كالمذهبين أظهرهما الأول ولا فرق عنده بين أن تكون السماء مصحبة أو مغمية وقال أبو حنيفة في الصحو لابد من جمع كثير. وفي العالم الكيرية إذا رآوا الهلال قبل الزوال أو بعده لا يصام به ولا يفطر وهو من الليلة المستقبلة. وفي الأنوار وإذا رؤى الهلال بالنهار يوم الثلاثين فهو ليلة المستقبلة ﴿أو إكمال عدة شعبان﴾ لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغير قال «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان لم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين» والأحاديث في هذا المعنى كثيرة. وفي الحجة البالغة لما كان وقت الصوم مضبوطاً بالشهر القمري باعتبار رؤية الهلال وهو تارة ثلاثون يوماً وتارة تسع وعشرون وجب في صورة الاشتباه أن يرجع الى هذا الاصل وأيضاً مبنى الشرائع على الأمور الظاهرة عند الأميين دون التعمق والمحاسبات النجومية بل الشريعة واردة باحتمال ذكرها وهو قوله ﷺ «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب» انتهى ﴿ويصوم ثلاثين يوماً ما لم يظهر هلال شوال قبل إكمالها﴾ وجه ما ورد من الأدلة الصحيحة أن الهلال إذا غم صاموا ثلاثين يوماً كحديث أبي هريرة المذكور ومثله في صحيح مسلم من حديث ابن عمر ومن حديث ابن عباس عند أحمد والنسائي والترمذي وصححه من حديث عائشة عند أحمد وأبي داود والدارقطني بإسناد صحيح وغير ذلك من الأحاديث وفيها التصريح باكمال العدة ثلاثين يوماً في بعضها عدة شعبان وفي بعضها ما يفيد أنها عدة رمضان وفي بعضها الاطلاق وعدم التقييد بأحد الشهرين قال في الحجة قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

شهر اعيد لاينقصان رمضان وذو الحجة<sup>(١)</sup> قيل لاينقصان معاً وقيل لايتفاوت أجر  
ثلاثين وتسعة وعشرين وهذا الآخر أقعد بقواعد التشريع كأنه أراد سد أن يخطر  
في قلب أحد ذلك أنتهى. أقول يمكن أن يقال ان هذا اخبار من الشارع بعدم دخول  
النقص في الشهرين المذكورين فإورد عنه أنه يكون الشهر تسعة وعشرين عام مخصوص  
بالشهرين المذكورين وماورد في خصوص شهر رمضان ممايدل على أنه قد يكون  
تسعة وعشرين فيمكن أن يقال فيه ان ذلك إنما هو باعتبار ما ظهر للناس من طلوع  
الهلال عليهم وفي نفس الأمر ذلك الشهر هو ثلاثون يوماً. قال بعض المحققين  
التكليف الشهري علق معرفته برؤية الهلال دخولا وخرجاوا كمال العدة ثلاثين يوماً  
فهل في الاكوان أوضح من هذا البيان والتوقيت في الايام والشهور بالحساب للمنازل  
القمرية بدعة باتفاق الأمة أنتهى. أقول ان الرؤية التي اعتبرها الشارع في قوله  
« صوموا لرؤيته » هي الرؤية الليلية لاالرؤية النهارية فليست بمعتبرة سواء كانت قبل  
الزوال أو بعده ومن زعم خلاف هذا فهو عن معرفة المقاصد الشرعية بمراحل  
واحتجاج من احتج برؤية الذين اخبروا النبي ﷺ بأنهم رأوه بالأمس  
باطل كاحتجاج من احتج على وجوب الاتمام بقوله تعالى (ثم أتموا الصيام الى الليل)  
وكلا الدليلين لادلالة لهما على محل النزاع أما الاول فانه إنما أخبروا عن الرؤية  
في الوقت المعتبر وذلك مرادهم بلفظ أمس كما لا يخفى على عالم وأما الثاني فالمراد به  
وجوب اتمام الصيام الى الوقت الذي يسوغ فيه الافطار تعييناً لوقته الذي لا يكون  
صوماً بدونه. والحاصل أن المجادلة عن هذا القول الفاسد وهو الاعتداد برؤية  
الهلال نهائياً ياباه الانصاف وان قال المتحذلق إن الاعتبار بالرؤية وقد وقعت  
لحديث « صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته » والاعتبار بعموم اللفظ ونحو ذلك  
من المجادلات التي لايجمل صاحبها أنه غلط أو مغالط ولو كان هذا صحيحاً لوجب  
الافطار عند كل رؤية للهلال في أي وقت من أوقات الشهر وهو باطل بالضرورة الدينية  
﴿ وَإِذَا رَأَوْهُ أَهْلُ بَلَدٍ لَزِمَ سَائِرُ الْبِلَادِ الْمَوَاقِفَ ﴾ وجهه الاحاديث المصرحة بالصيام

(١) هذا لفظ الترمذي ورواه البخاري بلفظ «شهران لاينقصان شهر اعيد رمضان وذو الحجة»

انظر فتح الباري جزء (٤) ص ٨٧—٨٩

لرؤيته والافتطار لرؤيته وهي خطاب لجميع الأمة فمن رآه منهم في أي مكان كان ذلك رؤية لجميعهم. وأما استدلال من استدل بحديث كريب عند مسلم وغيره « أنه استهل عليه رمضان وهو بالشأم فرأى الهلال ليلة الجمعة فقدم المدينة فأخبر بذلك ابن عباس فقال لكننا رأيناه ليلة السبت فلا نزال فصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه ثم قال هكذا أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم » وله ألفاظ فغير صحيح لأنه لم يصرح ابن عباس بأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمرهم بأن لا يعملوا بروية غيرهم من أهل الأقطار بل أراد ابن عباس أنه أمرهم بأكمال الثلاثين أو يروه ظناً منه أن المراد بالروية رؤية أهل محل وهذا خطأ في الاستدلال أوقع الناس في الخبط والخلط حتى تفرقوا في ذلك على ثمانية مذاهب وقد أوضح الماتن المقام في الرسالة التي سماها اطلاع أرباب السكالك على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال . قال في المسوي لا خلاف في أن رؤية بعض أهل البلد موجبة على الباقيين واختلفوا في لزوم رؤية أهل بلد أهل بلد آخر والأقوي عند الشافعي يلزم حكم البلد القريب دون البعيد وعند أبي حنيفة يلزم مطلقاً ﴿ وَعَلَى الصَّائِمِ النَّيَّةُ قَبْلَ الْفَجْرِ ﴾ لحديث حفصة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » أخرجه أحمد وأهل السنن وابن خزيمة وابن حبان وصححه ولا ينافي ذلك رواية من رواه موقوفاً فالرفع زيادة يتعين قبولها على ما ذهب إليه أهل الأصول وبعض أهل الحديث وقد ذهب إلى ذلك جماعة من أهل العلم وخالفهم آخرون واستدلوا بما لا تقوم به الحجة أما حديث أمره ﷺ أن أصبح صائماً أن يتم صومه في يوم عاشوراء فناية ما فيه أن من لم يتبين له وجوب الصوم إلا بعد دخول النهار كان ذلك عنراً له عن التبييت (١) وأما حديث أنه ﷺ « دخل على بعض نسائه ذات يوم فقال هل عندكم من شيء فقالوا لا فقال فاني إذن صائم » فذلك في صوم التطوع . قال في المسوي قال الشافعي يشترط للفرض التبييت

(١) أمر صلى الله عليه وسلم في عاشوراء من أصبح صائماً أن يتم صومه ومن أصبح مفطراً أن يمك بنية يومه وهذا حديث خاص بعاشوراء ثم نسخ وجوب صومه فلا يستدل به على ما قاله الشارح.

ويصح النفل بنيته قبل الزوال وقال أبو حنيفة يكفي في الغرض والنفل أن ينوى قبل نصف النهار ولا بد في القضاء والكفارات من التبييت . أقول وأما أنه يجب تجديد النية لكل يوم فلا يخفى أن النية هي مجرد القصد إلى الشيء أو الإرادة له من دون اعتبار أمر آخر . ولا ريب أن من قام في وقت السحر وتناول طعامه وشرايه في ذلك الوقت من دون عادة له به في غير أيام الصوم فقد حصل له القصد المعتبر لأن أفعال العقلاء لا تخلو عن ذلك وكذلك الامساك عن المفطرات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس لا يكون إلا من قاصد للصوم بالضرورة إذا لم يكن ثم عذر مانع عن لأكل والشرب غير الصوم ولا يمكن وجود مثل ذلك من غير قاصد إلا إذا كان مجنوناً أو ساهياً أو نائماً كمن ينام يوماً كاملاً وإذا تقرر هذا فمجرد القصد إلى السحور قائم مقام تبييت النية عند من اعتبر التبييت ومجرد الامساك عن المفطرات وكف النفس عنها في جميع النهار يقوم أيضاً مقام النية عند من لم يعتبر التبييت . ومن قال أنه يجب في النية زيادة على هذا المقدار فليأت بالبرهان فإن مفهوم النية لغة وشرعاً لا يدل على غير ما ذكرناه . وهكذا سائر العبادات فإن مجرد قصدتها كاف من غير احتياج إلى زيادة على ذلك . مثلاً يكفي في نية الوضوء مجرد دخول المكان المعتاد لذلك والاشتغال بغسل الأعضاء المخصوصة على الصفة المشروعة وكذلك في الصلاة يكفي الدخول في المحل الذي تقام فيه والتأهب لها والشروع فيها على الصفة المشروعة فإن القصد والإرادة لازمان لهذه الأفعال لعدم صدور مثل ذلك من العقلاء لمجرد اللعب والعبث \*

﴿ فَصْلٌ \* يَبْطُلُ بِالأَكْلِ وَالشَّرْبِ ﴾ عمداً لا خلاف في ذلك وأما مع النسيان فلا لما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ وَشَرِبَ فَلَيْتُمْ صَوْمَهُ فَأَمَّا اللَّهُ أَطْعَمَهُ وَسَقَاهُ » وفي لفظ للدارقطني بإسناد صحيح « فَأَمَّا هُوَ رَزَقَ سَاقَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ » وفي لفظ آخر للدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم « مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ » وإسناده صحيح أيضاً قاله الحافظ ابن حجر . وأخرج الدارقطني من حديث أبي سعيد مرفوعاً « مَنْ أَكَلَ فِي



شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه » قال ابن حجر واسناده وإن كان ضعيفاً لكنه صالح للمتابعة فأقل درجات هذا الحديث بهذه الزيادة أن يكون حسناً فيصح للاحتجاج به انتهى . وقد ذهب إلى العمل بهذا الجمهور وهو الحق ومن قابل هذه السنة بالرأي الفاسد فرأيه رد عليه مضروب في وجهه ﴿ وَ ﴾ هكذا ﴿ الْجَمَاع ﴾ لا خلاف في أنه يبطل الصيام إذا وقع من عمد وأما إذا وقع مع النسيان فبعض أهل العلم أحلّه من أكل أو شرب ناسياً وتمسك بقوله في الرواية الاخرى « من أفطر يوماً من رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة » وبعضهم منع من الإلحاق . أقول أفساد الصوم بالطوط لا يعرف في مثل هذا خلاف وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما أن الجامع في رمضان قال للنبي ﷺ « هلكت يا رسول الله قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتى في رمضان فأمره بالكفارة » وفي رواية لأبي داود وابن ماجه أنه ﷺ قال له « وصم يوماً مكانه » وهذه الزيادة مروية من أربع طرق ويقوى بعضها بعضها . ويدل على تحريم الطوط للصائم واجباً مفهوم قوله سبحانه ( أحلّ لكم ليلة الصيام الرفثُ إلى نسائكم ) ﴿ وَالْقِيَاءُ عَمْدًا ﴾ لحديث أبي هريرة « أن النبي ﷺ قال من ذرعه القيء فليس عليه قضاء ومن استقاء عمداً فليقض » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم وصححه . وقد حكى ابن المنذر الاجماع على أن تعمّد القيء يفسد الصيام وفيه نظر فإن ابن مسعود وعكرمة وربيعة قالوا انه لا يفسد الصوم سواء كان غالباً أو مستخرجاً ما لم يرجع منه شيء باختياره . واستدلوا بحديث « ثلاث لا يفطرن القيء والحجامة والاحتلام » أخرجه الترمذي من حديث أبي سعيد وفي اسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف وعلى فرض صلاحيته للاستدلال فلا يعارض حديث أبي هريرة لأن هذا مطلق وذاك مقيد بالعمد . أقول حديث أبي هريرة المتقدم هو في عدة من كتب الحديث وله طرق مختلفة ينتهض معها للاستدلال وفيه الفرق بين المتعمد للقيء وغير المتعمد ولا يعارض هذا حديث أبي سعيد المتقدم لأنه عام مخصوص بحديث الفرق بين المتعمد وغير المتعمد فيكون معناه أن القيء إذا وقع من غير اختيار الصائم بل درعه كان غير مفطر وهذا الجمع لا بد منه ويؤيده حديث « أنه ﷺ

قاء فأفطر « فان بعض الحفاظ فسرہ بأنه استقاء والمراد بالاستقاء تعمد التقيء كما صرح به أهل العلم ﴿وَبَحْرُمُ الْوِصَالِ﴾ لِنَهْيِهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ. كما في حديث أبي هريرة وابن عمر وعائشة وهو في الصحيحين وغيرهما وفي الباب أحاديث .

﴿وَعَلَى مَنْ أَفْطَرَ عَمْدًا كُفَّارَةٌ كَكُفَّارَةِ الظَّهَارِ﴾ لحديث المجامع في رمضان فان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له « هل تجد مانعاً رقة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد مانعاً ستمين مسكيناً قال لا ثم أنى النبي ﷺ بقرق فيه تمر فقال تصدق بهذا قال فهل على أقر مناهمين لا نبيا أهل بيت أحوج منا فضحك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى بدت نواجذه وقال اذهب فأطعمه أهلك » وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وعائشة وقد قيل ان الكفارة لا تجب على من أفطر عَمْدًا بأى سبب بل بالجماع فقط ولكن الرجل انما جامع امرأته فليس في الجماع في نهار رمضان إلا ما في الاكل والشرب لكون الجميع حلالا لم يحرم إلا لعارض الصوم. وقد وقع في رواية من هذا الحديث « أن رجلاً أفطر » ولم يذكر الجماع<sup>(١)</sup> أقول اذا ورد ما يدل على وجوب مثل كفارة الظهار وورد ما يدل على انه يجزى أقل منها كان ورود الأقل رخصة لمن لا يجد مثل كفارة الظهار وهذا ظاهر لا لبس فيه ﴿وَيُنْدَبُ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ وَتَأْخِيرُ السُّحُورِ﴾ لحديث سهل بن سعد « ان النبي ﷺ قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » وهو في الصحيحين وغيرهما وعن أبي ذر « ان النبي ﷺ قال لا يزال امتي بخير ما أخرؤا السحور وعجلوا الفطر » أخرجه أحمد وفي اسناده سليمان بن عثمان قال أبو حاتم مجهول . وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث زيد بن ثابت أنه كان بين تسحره ﷺ ودخوله في الصلاة قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية وفي الباب أحاديث كثيرة \*

﴿ فَصَلُّ بِحُجْبٍ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِعُسْرٍ شَرَعِيٍّ أَنْ يَقْضِيَ ﴾ كالمسافر

(١) اذا صح هذا الحديث فهو مجمل وقد ينفقه الروايات الأخرى أنه افطر بالجماع ثم ان قياس الاكل والشرب على الجماع غير صحيح والقياس في المباديات باطل أصلاً وليس للقائلين بوجوب الكفارة على المفطر بغير الجماع دليل صحيح والأصل عدم الوجوب الا بدليل فالحق أن الكفارة لا تجب الا على من افطر بالجماع فقط كإذهب اليه الشافعي وغيره من أهل العلم

والمريض وقد صرح بذلك القرآن الكريم ( فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ) وقد ورد في الخائض حديث معاذة عن عائشة وقد تقدم ذكره والنفساء مثلها ﴿ وَالْفِطْرُ لِلْمُسَافِرِ وَتَحْوِيهِ رُخْصَةٌ إِلَّا أَنْ يَخْشَى التَّلَفَ أَوْ الضَّعْفَ عَنْ الْقِتَالِ فَعَزِيمَةٌ ﴾ الأحاديث في ذلك كثيرة منها قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « ان شئت فصم وان شئت فأفطر » لما سأله حمزة بن عمرو الأسلمي عن الصوم في السفر وهو في الصحيحين من حديث عائشة ، وفيه دليل على تفويض الفطر في الصوم وعدمه الى المسافر ومن حمله على صوم التطوع فلم يصب فانه عند أبي داود والحاكم وصححه أنه قال « ربما صادفني هذا الشهر » يعني رمضان وأما حديث أنه قيل له صلى الله عليه وسلم أن جماعة لم يفطروا في سفر من أسفاره فقال « أولئك العصاة » فذلك لانه ﷺ قد كان أمرهم بالافطار في ذلك اليوم بخصوصه فسام عصاة لمخالفة أمره لا مجرد الصوم في السفر وأما حديث « ليس من البر الصيام في السفر » وهو متفق عليه في رواية زادها النسائي في هذا الحديث « عليكم برخص الله التي رخص لكم فاقبلوا <sup>(١)</sup> » فالتصريح بالرخصة مشعر بأن الصوم عزيمة وهو المطلوب. وأما ما روي بلفظ « الصائم في السفر كالفطر في الحضر » فقد صحح جماعة من الحفاظ وقفه على عبد الرحمن بن عوف ولا حجة في ذلك . وفي الصحيحين من حديث أنس « كنا نساfer مع رسول الله ﷺ فلم يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم » وأخرج مسلم وغيره عن حمزة بن عمرو الأسلمي « أنه قال يا رسول الله أجد منى قوة على الصوم فهل على جناح فقال : هي رخصة من الله تعالى فنأخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه » وفي الصحيحين من حديث جابر قال : كان رسول الله ﷺ في سفر فرأى زحاماً ورجلاً قد ظلل عليه فقال ما هذا فقالوا صائم فقال ليس من البر الصوم في السفر » وأخرج مسلم واحمد وابو داود من حديث أبي سعيد قال سافرنا مع رسول الله ﷺ الى مكة ونحن صيام قال فنزلنا منزلاً فقال رسول الله ﷺ انكم قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم فكانت رخصة فمننا من صام ومننا من أفطر ثم نزلنا منزلاً آخر فقال انكم مصبحو عدوكم والفطر أقوى

(١) هذه الزيادة رواها أيضاً الشافعي وقال ابن القطان اسنادها حسن متصل

لكم فافطروا فكانت عزيمة ثم لقد رأيتنا نصوم بعد ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر « وقد ذهب الى كون الصوم رخصة في السفر الجمهور وروي عن بعض الظاهرية وهو محكى عن أبي هريرة أن الفطر في السفر واجب وأن الصوم لا يجزىء والمراد بنحو المسافر الحبل والمرضع لما أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذي من حديث أنس بن مالك الكعبي « أن رسول الله ﷺ قال إن الله عز وجل وضع عن المسافر الصوم وشرط الصلاة وعن الحبل والمرضع الصوم » ﴿ وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ ﴾ لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما « أن رسول الله ﷺ قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه » وقد زاد البزار لفظ « إن شاء » قال في مجمع الزوائد واسناده حسن وبه قال أصحاب الحديث وبعض الشافعية وإبو ثور والأوزاعي وأحمد بن حنبل قال البيهقي في الخلافيات هذه السنة ثابتة لأعلم خلافاً بين أهل الحديث في صحتها. وذهب جمهور الفقهاء الى أنه لا يجب صوم الولى عن وليه وقال في الحجة ولا اختلاف بين قوله ﷺ « من مات وعليه صوم صام عنه وليه » وقوله فيه أيضاً « فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً » اذ يجوز أن يكون كل من الامرين مجزئاً قال ابن القيم في اعلام الموقعين وصح عنه ﷺ انه قال « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » فطائفة حملت هذا على عمومها واطلاقه وقالت يصام عنه النذر والفرض وأبت طائفة ذلك وقالت لا يصام عنه نذر ولا فرض وفصلت طائفة فقالت يصام النذر دون الفرض الاصلى وهذا قول ابن عباس وأصحابه والامام أحمد وأصحابه وهو الصحيح لأن فرض الصيام جاز بحرى الصلاة فكما لا يصلى أحد عن أحد ولا يسلم أحد عن أحد فكذلك الصيام ؛ وأما النذر فهو التزام في الذمة بمنزلة الدين فيقبل قضاء الولى له كما يقضى دينه وهذا محض الفقه وطرد هذا أنه لا يحج عنه ولا يزكى عنه إلا اذا كان معذوراً بالتأخير كما يطعم الولى عن أفطر في رمضان لعذر فأما المفطر من غير عذر أصلاً فلا ينفعه أداء غيره عنه لفرائض الله تعالى التي فرط فيها وكان هو المأمور بها ابتلاء وامتحاناً دون الولى فلا ينفع توبة أحد عن أحد ولا اسلامه عنه ولا أداء الصلاة عنه ولا غيرها من فرائض الله تعالى التي فرط فيها حتى مات والله تعالى أعلم . أقول الظاهر والله أعلم انه يجب على الولى أن يصوم عن قريبه الميت

اذا كان عليه صوم سواء أوصى أو لم يوص كما هو مدلول الحديث ومن زعم خلاف ذلك فليأت بحجة تدفعه <sup>(١)</sup> ﴿وَالكَبِيرُ الْعَاجِزُ عَنْ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ يُكْفَرُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ بِاطْعَامِ مِسْكِينٍ﴾ لحديث سلمة بن الأكوع الثابت في الصحيحين وغيرهما قال «لما نزلت هذه الآية وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين كان من أراد أن يفطر يفتدي حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها» أخرج هذا الحديث أحمد وأبو داود عن معاذ بنحو ما تقدم وزاد «ثم أنزل الله فمن شهد منكم الشهر فليصمه» فأثبت الله صيامه على المقيم الصحيح ورخص فيه للمريض والمسافر وأثبت الاطعام للكبير انذى لا يستطيع الصيام» وأخرج البخاري عن ابن عباس انه قال «ليست هذه الآية منسوخة هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكينا» وأخرج أبو داود عن ابن عباس انه قال «أثبتت للجبلي والمرضع أن يفطرا ويطعما كل يوم مسكينا» وأخرج الدارقطني والحاكم وصحاحه عن ابن عباس انه قال «رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكينا ولا قضاء عليه» وهذا من ابن عباس تفسير لما في القرآن مع ما فيه من الاشعار بالرفع فكان ذلك دليلا على أن الكفارة هي اطعام مسكين عن كل يوم. أقول : لم يثبت في الكفارة على من لم يطق الصوم شيء من المرفوع في شيء من كتب الحديث وليس في الكتاب العزيز ما يدل على ذلك لان قوله تعالى (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) ان كانت منسوخة كما ثبت عن سلمة بن الأكوع عند أهل الامهات كلهم «أنها كانت في أول الاسلام فكان من أراد أن يفطر يفتدي حتى نسختها الآية التي بعدها وهي قوله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه)» ومثل ذلك روى عن معاذ بن جبل أخرجه أحمد وأبو داود ومثله عن ابن عمر أخرجه البخاري فالمنسوخ ليس بحجة بلاخلاف وان كانت محكمة كما رواه أبو داود عن ابن عباس فظاهرها جواز ترك الصوم لمن كان

(١) سياق الأحاديث الواردة في الصيام عن الميت يدل على ابلحة ذلك للولي بما يثبت لا وحدها على الولي ويقوى هذا الظاهر رواية البزار التي ذكرها الشارح وفيها زيادة «ان شاء» ولم يرد في شيء من السنة ما يدل على الوجوب فن ادعاء طوالب بالدليل لأن الاصل براءة الذمة وأن المكلف غير ملزم بإدائها ثبت في ذمة غيره الا بدليل صريح والله أعلم

مطلقا غير معذور وجوب الفدية عليه وهو خلاف ما أجمع عليه المسلمون وأما قول ابن عباس المتقدم فكلام غير مناسب لمعنى الآية لأنها في المطيقين لا فيمن لا يستطيع أن يصوم كما قال وكذلك ما رواه عنه أبو داود أنها انبثت للحبل والمرضع فإنه يدل على أنها منسوخة فيما عداها فعلى كل حال ليس في الآية دليل على وجوب الاطعام على من ترك الصوم وهو لا يطيقه وهو محل النزاع وإذا لم يوجد دليل في كتاب الله ولا في سنة رسوله فليس في غيرها أيضا ما يدل على ذلك فالحق عدم وجوب الاطعام وقد ذهب اليه جماعة من السلف منهم مالك وأبو ثور وداود وكذا لافدية على من حال عليه رمضان وعليه رمضان أو بعضه ولم يقضه لأنه لم يثبت في ذلك شيء صح رفعه وغاية ما فيه آثار عن جماعة من الصحابة من أقوالهم وليس بحجة على أحد ولا تعبد الله بها أحداً من عباده والبراءة الأصلية مستصحبة فلا ينقل عنها إلا ناقل صحيح وقد ذهب إلى هذا النخعي وأبو حنيفة وأصحابه وأما التفريق في قضاء رمضان فقد أخرج الدارقطني من حديث ابن عمر « أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن قضاء رمضان فقال إن شاء فرقه وإن شاء تابعه » وفي إسناده سفيان بن بشر وقد ضعفه بعضهم وقال ابن الجوزي ما علمنا أحداً طعن فيه ثم صحح الحديث ويؤيد ما دل عليه هذا الحديث من التخيير قوله تعالى ( فعدة من أيام أخر ) وهذه العدة تصدق على ما كان مجتمعاً ومتفرقاً لأنه يحصل من كل واحد منهما عدة والبراءة الأصلية قاضية بعدم التعبد بما هو أشق ما يصدق عليه معنى الآية دون ما هو أخف وأما ما يروى من أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال « من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه » كما أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة في إسناده عبد الرحمن ابن ابراهيم القاص وقد ضعفه جماعة من الأئمة وقال البيهقي لا يصح وأنكره أبو حاتم على عبد الرحمن وأما ابن القطان فقال لم يأت من ضعفه بحجة <sup>(١)</sup> انتهى . ولكنه مع ذلك لا ينتهز للنقل عن مجرد البراءة الأصلية فضلاً عما عضدها \*

(١) قال ابن القطان والحديث حسن وقال ابن حجر قد صرح ابن أبي حاتم عن أبيه أنه أنكر هذا الحديث بينه على عبد الرحمن قوله الشوكاني جزء (٤) ص ١٧٣ في نيل الأوطار وعبد الرحمن هذا قال أحمد ليس به بأس قال الذهبي ومن مناه كبره عن الملاء عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً « من كان عليه صوم رمضان فليسرده ولا يقطعه » أخرجه الدارقطني اهـ

### ﴿بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ﴾

﴿يَسْتَحَبُّ صِيَامُ سِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ﴾ لحديث « من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال فذاك صيام الدهر » أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي أيوب . وفي الباب أحاديث . قال في الحجة البالغة والسر في مشروعيتهما أنها بمنزلة السفن الرواتب في الصلاة تكمل فائدتهما بالنسبة الى أمزجة لم تنأ فائدتهما بهم وإنما خص في بيان الفضيلة التشبه بصوم الدهر لأن من القواعد المقررة أن الحسنه بعشر أمثالها وبهذه الستة يتم الحساب انتهى . أقول ظاهر الحديث أنه يكفي صيام ست من شوال سواء كانت من أوله أو من أوسطه أو من آخره ولا يشترط أن تكون متصلة به لا فاصل بينها وبين رمضان إلا يوم الفطر وإن كان ذلك هو الأولى لان الاتباع وإن صدق على جميع الصور فصدقه على الصورة التي لم يفصل فيها بين رمضان وبين الست الا يوم الفطر الذي لا يصح صومه لا شك أنه أولى وأما أنه لا يحصل الاجر الا لمن فعل كذلك فلا لأن من صام ستاً من آخر شوال فقد أتبع رمضان بصيام ست من شوال بلا شك وذلك هو المطلوب ﴿وَتَسَعِ ذِي الْحِجَّةِ﴾ لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث حفصة عند أحمد والنسائي قالت « أربع لم يكن يدعهن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صيام عاشوراء والعشر وثلاثة أيام من كل شهر » وأخرجه أبو داود بلفظ « كان يصوم تسع ذى الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر وأول اثنين من الشهر والخميس » وقد أخرج مسلم عن عائشة أنها قالت « ما رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صائماً في العشر قط » وفي رواية « لم يصم العشر قط » وعدم رؤيتها وعليها لا يستلزم العدم وآكد التسع يوم عرفة وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي قتادة قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبله وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية » ﴿وَ﴾ أما صيام شهر ﴿مَحْرَمٍ﴾ فلحديث أبي هريرة عند مسلم وأحمد وأهل السنن « أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل

أى الصيام بعد رمضان أفضل فقال شهر الله المحرم « وآكده يوم عاشوراء لما ورد فيه من الاحاديث الثابتة فى الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة أنه صلى الله عليه وسلم صامه وأمر بصيامه ثم قال « هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه وأنا صائم فمن شاء صام ومن شاء فليفطر » وقد تقدم أنه يكفر سنة ماضية . وثبت فى مسلم وغيره أنه لما أمر بصيامه قالوا يا رسول الله يوم يعظمه اليهود والنصارى فقال « اذا كان العام المقبل ان شاء الله صمنا التاسع فلم يأت العام المقبل حتى توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت وعليه أهل العلم واستحب أكثرهم أن يصوم التاسع والعاشر . وفى العالم الكيرية ويكره صوم يوم عاشوراء مفرداً انتهى . وفى الباب أحاديث أخرى أوردها الشيخ عبدالحق الحنفى الدهلوي فيما ثبت من السنة فى أيام السنة . أقول أما شهر المحرم فلا ريب أنه قد خصه دليل صحيح ناطق بأنه أفضل الصيام المنطوع به ولم يعارضه فى هذه الأفضلية إلا ما قيل فى صوم يوم عرفة وقد ذكر الجمع المأمن رحمه الله فى شرح المنتقى **﴿ وَشَعْبَانَ ﴾** لحديث أم سلمة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يصوم من السنة شهراً تاماً إلا شعبان يصل به رمضان » أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذى . وفى الصحيحين من حديث عائشة « ما كان يصوم فى شهر ما كان يصوم فى شعبان كان يصومه إلا قليلاً بل كان يصومه كله » وفى لفظ « وما رأيته فى شهر أكثر منه صياماً فى شعبان » **﴿ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْاِثْنَيْسِ ﴾** لحديث عائشة « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صيام الاثنين والخميس » أخرجه أحمد والترمذى وصححه والنسائى وابن ماجه وابن حبان وصححه . وأخرج نحوه أبو داود من حديث أسامة بن زيد . وأخرجه أيضاً النسائى وفى اسناده مجهول مع أنه قد صححه ابن خزيمة . وأخرج أحمد والترمذى من حديث أبى هريرة « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال تعرض الاعمال كل اثنين وخميس فأحب أن يعرض عملى وأنا صائم » وفى صحيح مسلم « أن النبى صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم يوم الاثنين فقال ذاك يوم ولد فيه وأنزل على فيه » **﴿ وَأَيَّامِ الْبَيْضِ ﴾** لحديث أبى قتادة عند مسلم وغيره قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث من كل شهر ورمضان الى رمضان فهذا صيام الدهر كله » وأخرج أحمد والنسائى والترمذى وابن حبان وصححه من حديث أبى ذر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا



صمت من الشهر ثلاثة فصح ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة « وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة وقد اختلفت الرواية في اختيار تلك الايام فورد « يا بأذر » الخ وورد كان يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والاربعاء والخميس . وورد من غرة كل شهر ثلاثة أيام . وورد أنه أمر أم سلمة بثلاثة أولها الاثنين والخميس ولكل وجه انتهى ﴿ وَأَفْضَلُ التَّطَوُّعِ صَوْمُ يَوْمٍ وَإِفْطَارُ يَوْمٍ ﴾ لحديث عبدالله بن عمرو في الصحيحين وغيرهما « أن رسول الله ﷺ قال صم في كل شهر ثلاثة أيام . قلت فاني أقوى من ذلك فلم يزل يرفني حتى قال صم يوماً وأفطر يوماً فانه أفضل الصيام وهو صوم أخي داود عليه السلام » قال في الحجة البالغة واختلفت سنن الانبياء عليهم السلام في الصوم فكان نوح عليه السلام يصوم الدهر وكان داود عليه السلام يصوم يوماً ويفطر يوماً وكان عيسى عليه السلام يصوم يوماً ويفطر يوماً من أياما وكان النبي ﷺ في خاصة نفسه يصوم حتى يقال لا يفطر ويفطر حتى يقال لا يصوم ولم يكن يستكمل صيام شهر الا رمضان وذلك أن الصيام ترياق والترىاق لا يستعمل الا بقدر المرض وكان قوم نوح عليه السلام شديدي المزجة حتى روى عنهم ما روي وكان داود عليه السلام ذا قوة ورزاة وهو قوله ﷺ « وكان لا يفر اذا لاقى » وكان عيسى عليه السلام ضعيفاً في بدنه فارغاً لأهل له ولا مال فاختر كل واحد ما يناسب الحال . وكان نبينا ﷺ عارفا بفوائد الصوم والافطار مطالعاً على مزاجه وما يناسبه فاختر بحسب مصلحة الوقت ماشاء ﴿ وَيُكْرَهُ صَوْمُ الدَّهْرِ ﴾ لحديث عبدالله بن عمرو قال « قال رسول الله ﷺ لا صام من صام الا بد » وهو في الصحيحين وغيرهما . وأخرج أحمد وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي وابن أبي شيبة من حديث أبي موسى عن النبي ﷺ قال « من صام الدهر ضيقت عليه جهنم هكذا وقبض كفه » ولفظ ابن حبان « ضيقت عليه جهنم هكذا وعقد تسعين » ورجاله رجال الصحيح وهذه الاحاديث من أعظم الأدلة الدالة على أن صوم الدهر مخالف لمذهبه ﷺ لانه نزل صوم صائم الدهر منزلة العدم في الحديث الاول وفي رواية « لا صام من صام الدهر ولا أفطر » والحديث صحيح ويؤيده ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من نهيه ﷺ لابن عمرو لما أراد أن يصوم الدهر

وقال له « لا تفعل » وقال لما بلغه عن المنكفين في العبادة أنهم سألوا عن عبادته صلى الله عليه وسلم فاستقلوها فقال أحدهم أصوم ولا أفطر وقال الثاني أقوم ولا أنام وقال الثالث لا أنكح النساء فقال صلى الله عليه وسلم « أما أنا فأصوم وأفطر وأقوم وأنام وآتى النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني » وأما تقريره صلى الله عليه وسلم لحزة بن عمرو قال له يارسول الله انى أسرد الصوم أفأصوم في السفر قال ان شئت كما أخرجني الشيخان وغيرها فليس فيه دليل على صوم الدهر لان السرد يصديق بصوم أيام متتابعة وان كانت بعض سنة فضلا عن أكثر منها . ومن جملة الوعيد لمن صام الدهر حديث أبي موسى المتقدم وهذا وعيد شديد ومن زعم أنه ترغيب في صوم الدهر فلم يصب ﴿ وأفراد يوم الجمعة ﴾ لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن صوم يوم الجمعة » وفي رواية « أن يفرد بصوم » وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة « لا تصوموا يوم الجمعة الا وقبله يوم أو بعده يوم » وفي لفظ لمسلم « ولا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا أن يكون في صوم يصومه أحدكم » وفي الباب أحاديث . قال الشافعي يكره افراد الجمعة . وفي المالكية يستحب صوم يوم الجمعة بانفراده . أقول : الاحاديث واردة بالنهي عنه وحقيقة النهي التحريم اذا لم يصم يوماً قبله ولا يوماً بعده . وما روي عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أنه كان يصومه لا يصلح لجملة قرينة صارفة لوجهين الاول أنه لم ينقل أنه كان يصومه منفرداً بل الظاهر أنه كان يصومه على غير الصفة التي نهانا عنها الثاني أن فعله لا يعارض قوله الخاص بالامة كما تقرر في الاصول وعلى فرض عدم الاختصاص لقوله بالامة بل شموله له ولهم فهو مخصص له من العموم وذلك لا يصلح قرينة صارفة للنهي عن معناه الحقيقي ﴿ وأيام السبت ﴾ لحديث السماء بنت بسر عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والطبراني والبيهقي وصححه ابن السكن « ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم فان لم يجد أحدكم الاعود غيب أو الحاء شجر فليعضه » ﴿ ويحرم صوم العيدين ﴾ لحديث أبي سعيد في الصحيحين وغيرهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن صوم يومين يوم الفطر

ويوم النحر » وقد أجمع المسلمون على ذلك ﴿ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ ﴾ لنبيه ﷺ عن الصوم فيها كما ثبت ذلك من طريق جماعة من الصحابة وقد سرد أحاديثه الماتن في شرح المنتقى ﴿ وَاسْتَقْبَالُ رَمَضَانَ ﴾ بَيِّنَ أَوْ يَوْمَيْنِ ﴿ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا قَالَ ﴾ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَنْتَقِدُ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمه » ويؤيده حديث أبي هريرة أيضا عند أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره مرفوعا بلفظ « إذا انتصف شعبان فلا تصوموا » وفي الباب أحاديث والخلاف طويل مبسوط في المطولات . أقول وما زال الخلاف في هذه المسألة من عصر الصحابة الى الآن وقد صارت مركزاً من المراكز التي يتغالى الناس في أمرها اثباتاً ونفيّاً ولم يحتج أحد منهم بأن النبي ﷺ كان يصومه وأما ما احتجوا به من العمومات الدالة على مشروعية مطلق الصوم واستحبابه فنحن نقول بموجبها ونقول هي مخصصة بأحاديث أمره ﷺ بالصوم لرؤية الهلال والافطار لرؤيته أو أكمال العدة كما صح في جميع دواوين الاسلام بأحاديث نهيه ﷺ عن تقديم رمضان بيوم أو يومين وهو في الصحيح بل ورد النهي عن صوم النصف الاخير من شعبان وقال عمار « من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم » وهو صحيح بل قال ابن عبد البر لا يختلفون في رفعه ولعل مراده أن له حكم الرفع لا أن القائل له هو النبي ﷺ فهذا اذا لم يصلح لتخصيص العمومات لم يصلح لمخصص قط . ومن نظر الى ما يقع من عوام المسلمين بل ومن بعض خواصهم في هذه الاعصار من التجارى على الصوم والافطار بمجرد الشكوك والخيالات التي هي عن الشريعة بمنزل قضى المعجب وبكى على الدين وانتظر القيامة \*

### ﴿ بَابُ الْاِعْتِكَافِ ﴾

﴿ يُشْرَعُ ﴾ لا خلاف في مشروعية الاعتكاف وقد كان يعتكف النبي ﷺ في العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله كما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة ﴿ وَيَصِحُّ فِي كُلِّ وَفْتٍ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ لانه ورد الترغيب فيه

ولم يأت ما يدل على أنه يختص بوقت معين وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر « أن عمر سأل النبي ﷺ قال « كنت نذرت في الجالسية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام قال فأوف بندرك » وأما كونه لا يكون الا في المساجد فلأن ذلك هو معنى الاعتكاف شرعا اذ لا يسمى من اعتكف في غيرها معتكفاً شرعا وقد ورد ما يدل على ذلك كحديث « لا اعتكاف الا في مسجد جماعة » أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من حديث حذيفة . قال في المسوي الاعتكاف جائز في كل مسجد فان لم يكن المسجد جامعاً فالخروج للجمعة واجب عليه فاذا خرج يبطل اعتكافه عند الشافعي فيحتاج الى نية جديدة لما يستقبله ان كان تطوعاً ولا يبطل عند أبي حنيفة كما لو خرج لقضاء الحاجة . أقول لا ريب أن مسمى الاعتكاف الشرعي لا يحصل الا اذا كان في المسجد ولهذا لم تختلف الامة في اعتبار ذلك الا ما يروى عن محمد بن عمر بن لبابة المالكى فانه أجازاه في كل مكان وانما اختلفوا هل يجزى الاعتكاف في كل مسجد أم في الثلاثة المساجد فقط أم في المسجد الحرام فقط والظاهر أنه يجزى في كل مسجد قال تعالى ( وأنتم عاكفون في المساجد ) ولا حجة في قول عائشة ولا في قول حذيفة <sup>(١)</sup> في هذا الباب « وَهُوَ فِي رَمَضانَ آكِدُ سِيما في العشرِ الأَخيرِ مِنْهُ » أفضل وآكد لكونه ﷺ كان يعتكف فيها . ولم يرد ما يدل على توقيته بيوم أو أكثر ولا على اشتراط الصيام الا من قول عائشة ؛ وحديث نذر عمر المتقدم برده . وكذلك حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال « ليس على المعتكف صيام إلا أن يجمله على نفسه » أخرجه الدارقطني والحاكم وقال صحيح الاسناد ورجح الدارقطني والبيهقي وقفه . وبالجملة فلا حجة الا في الثابت من قوله ﷺ ولم يثبت عنه ما يدل على أنه لا اعتكاف إلا بصوم بل ثبت عنه ما يخالفه في نذر عمر . وقد روى أبو داود عن عائشة مرفوعاً من حديث « ولا اعتكاف إلا بصوم » ورواه غيره من قولها ورجح ذلك الحفاظ . أقول اعلم أن كون الشيء شرطاً لشيء آخر أو كنهاله أو فرضاً من فروضه لا يثبت الا بدليل لانه حكم شرعي

(١) قول عائشة سيأتي في الكلام على خروج المعتكف وهو حديث صحيح مرفوع حكاه أقول حذيفة سبق فرياً وهو حديث مرفوع ايضاً

أو وضعي ولم يأت ما يدل على أن الاعتكاف لا يكون الا بصوم بل ثبت الترغيب منه ﷺ في الاعتكاف . ولم ينقل البنا أنه اعتبر ذلك ولو كان معتبراً لبينه الامة وأما اعتكافه ﷺ في صومه فلا يستلزم أن يكون الاعتكاف كذلك لأنه أمر اتفاق ولو كان ذلك معتبراً لكان اعتكافه في مسجده معتبراً فلا يصح من أحد الاعتكاف في غيره وانه باطل . وأما قول عائشة المتقدم فظاهر هذا السياق أن لفظ « ولا اعتكاف إلا بصوم » ليس من بيان السنة المذكورة في أول كلامها بل ابتداء كلام منها فقد أخرجه النسائي ولم يذكر فيه قولها من السنة وكذلك أخرجه أيضاً من حديث مالك وليس فيه ذلك . وقال أبو داود غير عبد الرحمن بن اسحق لا يقول فيه من السنة . وجزم الدارقطني بأن القدر الذي من حديث عائشة قولها « لا يخرج » وما عدها من دونها وكذلك رجح ذلك البيهقي كما ذكره ابن كثير في ارشاده . وما يؤيد هذا حديث « من اعتكف فواق ناقة » وكذلك حديث « ليس على المعتكف صيام » وفيهما مقال أوضحه الماتن رحمه الله في شرح المنتقى . وقد ثبت عنه ﷺ أنه اعتكف عشراً من شوال ولم ينقل عنه أنه صامها بل روي عنه أنه اعتكف العشر الأول من شوال ولا يخفى أن يوم الفطر من جللتها وليس يوم صوم فالحق عدم اشتراط الصوم في الاعتكاف لما تقدم ولما ثبت أن عمر « سأل النبي ﷺ قال كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال أوف بذكرك » وهو متفق عليه وفي رواية لمسلم « يوماً » مكان « ليلة » وما في الصحيحين أرجح مما في أحدهما إذا لم يمكن الجمع . وقد جمع ابن حبان وغيره بأنه نذر اعتكاف ليلة ويوم وفي رواية أبي داود والنسائي « أن النبي ﷺ قال له اعتكف وصم » ولكن في اسناده عبد الله بن بديل وهو ضعيف . وقد ذكر ابن عدي والدارقطني أنه تفرد بذلك عن عمرو بن دينار . وقال الخافظ في الفتح ان رواية من روى « يوماً » شاذة وإذا عرفت ما تقدم من عدم انتهاض ما احتجوا به على شرطية الصوم فالحق الحقيقي بالقبول أن الاعتكاف يكون ساعة فما فوقها . بل حديث « من اعتكف فواق ناقة » يدل على أنه يكون أقله لحظة مختطفة وهذا الحديث وإن لم يكن صالحاً للاحتجاج به فالأصل عدم التقدير بوقت معين . والدليل على مدعى ذلك ثم كون اليوم الكامل

شرطاً للصوم لا يستلزم أن يكون شرطاً للاعتكاف لانه يمكن الاعتكاف بعض  
اليوم مع الصوم لكل اليوم فالיום شرط الصوم لا شرط الاعتكاف على تسليم أن  
الصوم شرط ﴿وَيُسْتَحَبُّ الاجْتِهَادُ فِي الْعَمَلِ فِيهَا﴾ لحديث عائشة « أن النبي  
ﷺ كان اذا دخل العشر الأواخر أحيا الليل كله وأيقظ أهله وشد المزر »  
وهو في الصحيحين وغيرهما ﴿وَيَقَامُ لَيْلِيَ الْقَدْرِ﴾ لحديث أبي هريرة في الصحيحين  
وغيرهما عن النبي ﷺ « من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من  
ذنبه » وفي تعيين ليلة القدر أحاديث مختلفة وأقوال جاوزت الأربعين ذكرتها  
في مسك الختام شرح بلوغ المرام بالفارسية وقد استوفاهما الماتن في نيل الاوطار  
وفي حاشية الشفاء للماتن . أقول في تعيينها مذاهب يطول تعدادها وقد بسطتها  
في شرح المنتقى فكانت سبعة وأربعين قولاً وذكر أدلتها وبينت راجحها من  
مرجوحها ورجحت أنها في أوتار العشر الأواخر لما ذكرته هنالك انتهى . قال  
في الحجة البالغة ان ليلة القدر ليلتان احدهما ليلة يفرق فيها كل امر حكيم وفيها  
نزل القرآن جملة واحدة ثم نزل بعد ذلك نجماً نجماً وهي ليلة في السنة ولا يجب أن  
تكون في رمضان نعم رمضان مظنة غالبية لها وافترق أنها كانت في رمضان عند نزول  
القرآن والثانية يكون فيها نوع من انتشار الروحانية ومجيء الملائكة الى الارض  
فيتفق المسلمون فيها على الطاعات فيتعاكس أنوارهم فيما بينهم ويتقرب منهم الملائكة  
ويتباعد منهم الشياطين ويستجاب منهم أديعتهم وطاعاتهم وهي ليلة في كل رمضان  
في أوتار العشر الاواخر تتقدم وتتاخر فيها ولا نخرج منها فمن قصد الاولى قال هي  
في كل سنة ومن قصد الثانية قال هي في العشر الاواخر من رمضان<sup>(١)</sup> وقال رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الاواخر فمن كان  
متحريراً فليتحررها في السبع الاواخر » وقال « أريت هذه الليلة ثم أنسيتها وقد  
رأيتني أسجد في ماء وطين » فكان ذلك في ليلة احدى وعشرين . واختلاف  
الصحابة فيها مبنى على اختلافهم في وجدانها ومن أدعية من وجدها « اللهم انك

(١) هذا خيال غريب من صاحب الحجة البالغة لا دليل عليه من كتاب ولا سنة وما أظن  
أحدًا قاله قبله والمبرة في هذه الامور بالنقل لا بالتخيل والالهام

حفوتحب العفو فاعف عني « وفي المسوى اختلفوا في ليلة هي أرجى والا قوى أنها ليلة في أوتار العشرة الأخيرة تتقدم وتتاخر وقول أبي سعيد أنها ليلة الحادي وعشرين وقال المازني وابن خزيمة أنها تنتقل كل سنة ليلة جمعاً بين الاخبار. قال في الروضة وهو قوي . ومذهب الشافعي أنها لا تلزم ليلة بعينها . وفي المنهاج ميل الشافعي الى أنها ليلة الحادي والثالث والعشرين . وعن أبي حنيفة أنها في رمضان لا يدرى أية ليلة هي وقد تتقدم وتتاخر وعندهما كذلك الا أنها متعينة لا تتقدم ولا تتأخر ﴿وَلَا يَخْرُجُ الْمُتَكَيِّفُ إِلَّا لِلْحَاجَةِ﴾ لما ثبت من حديث عائشة في الصحيحين عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « أنه كان لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان اذا كان معتكفاً » وأخرج أبوداود عنها قالت « كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يمر بالريض وهو معتكف فيمر كما هو ولا يمرّج يسأل عنه » وفي اسناده ليث بن أبي سليم : قال الحافظ والصحيح عن عائشة من فعلها أخرجه مسلم وغيره وقال صح ذلك عن علي . وأخرج أبوداود عن عائشة أيضاً قالت « السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة الا لما لا بد منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع » وأخرجه أيضاً النسائي وليس فيه قالت « السنة » قال أبوداود غير عهد الرحمن بن اسحق لا يقول فيه قالت السنة . وجزم الدارقطني بأن القدر من حديث عائشة قولها « لا يخرج » وما عداه ممن دونها <sup>(١)</sup> . قال في المسوى اتفق أهل العلم على أن المعتكف يخرج للغائط والبول ولا يفسد به اعتكافه ولا يخرج للأكل والشرب ويجوز له غسل الرأس وترجيل الشعر وما في معناه وأكثرهم على أنه لا يجوز له الخروج لقيادة المريض وصلاة الجنازة الا أن يخرج لحاجة فيسأل المريض ماراً وان شرط في اعتكافه الخروج لشيء من هذا جاز له أن يخرج عند الشافعي ولا يجوز عند أبي حنيفة كذا في شرح السنة •

(١) سبق أن نقل كلام أبي داود والدارقطني فلا داعي لتكراره . وانفراد عبد الرحمن بن اسحق بزيادة قول عائشة ( السنة ) لا يضر فانه ثقة تقبل زيادته ومثل هذا حكمه أن يكون مرفوعاً عند أهل العلم بالحديث

## كتاب الحج

أقول الحج في اللغة القصد فعنى قوله تعالى ( والله على الناس حج البيت ) قصد البيت والقصد لا اجمال فيه . وأما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم « خذوا عني مناسككم » فهو أمر بالافتداء به في أفعاله وأقواله والأمر يفيد الوجوب فتكون المناسك التي بينها صلى الله تعالى عليه وسلم واجبة ولا يخرج عن الوجوب منها الا ما خصه دليل وأما كونه لا يصح الحج الا بفعل جميع المناسك أو يختل باختلال بعضها فلا دليل على ذلك لان الذي يؤثر عدمه في العدم هو الشرط لا الواجب . وليس في أدلة مناسك الحج ما يفيد تأثير عدمه في عدم الحج إلا الوقوف بعرفة ولا ريب أنه نسك من مناسك الحج يختص بمزية لا توجد في غيره من المناسك الحديث « الحج عرفة من أدرك عرفة فقد أدرك الحج » أخرجه أحمد وأصحاب السنن والحاكم والبيهقي وابن حبان من حديث عبد الرحمن بن نعيم الدؤلى . وأخرج من تقدم ذكره من حديث عروة بن مضر من صلى معنا هذه الصلاة يعنى صلاة يوم النحر وأتى عرفات قبل ذلك ليلا أو نهاراً فقد تم حجه وقضى تقته « وصحح هذا الحديث جماعة من الحفاظ كالحاكم والدارقطنى وابن العربى . وفي رواية من حديث عبد الرحمن المذكور « من جاء عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج » وفي رواية لأبى نعيم « ومن لم يدرك جمعاً فلا حج له » فهذه الروايات تدل على أن الوقوف بعرفة ركن من الأركان التي لا يتم الحج بدونها . وههنا بحث وهو أن الاستدلال ببعض أفعاله على الوجوب وبعضها على الندب تحكم وكذلك القول بأن بعضها نسك وبعضها غير نسك والظاهر أن جميع أفعاله الصادرة عنه في حجته مناسك لأنه لم يبين لنا أن النسك هو هذا الفعل دون هذا ولكن لا بد أن تكون الأفعال مقصودة لذاتها كالأحرام والوقوف بعرفة والطواف والسعي ورمى الجمار لا ما كان غير مقصود لذاته كاللبيت بمنى ليالي الرمي أو كان بسبب غير الحج كجمع الصلاتين في مزدلفة ونحو ذلك . وقد زعم



الجلال في ضوء النهار أن من زعم أن حجه ﷺ يحمل بين يديه فقد أسرف في الجهل . قال لان اسم الحج ومسماه ظاهران ثم قال ان تلك التي فعلها ﷺ إنما هي أفعال وهي لا تدل على الوجوب حتي يعلم أنه فعلها على وجه الوجوب وإلا فالظاهر القربة فقط وهي لا تستلزم الوجوب ولا الشرطية انتهى . ولعله لم يخطر بباله حال تحرير هذا البحث حديث « خذوا عني مناسك الحج كما قدمنا » يجب على كل مكلف وغيره ولا ريب أنه يفيد وجوب مناسك الحج كما قدمنا ﷺ يجب على كل مكلف مستطيع ﷺ لنص الكتاب العزيز ( والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ) وعليه اجماع الامة قالوا الحج فريضة محكمة يكفر جاحدها . وقالوا الحر المكلف القادر اذا وجد الزاد والراحلة وأمن الطريق يلزمه الحج كذا في المسوى . أقول حديث تفسيره ﷺ للسبيل بالزاد والراحلة فيه مقال . ولكنه قد روى من طريق جماعة من الصحابة وفي جميع الطرق علل لا تمنع تقوية بعضها لبعض ويشد من عضدها حديث « من وجد زاداً وراحلة » وهو مروي من طريق ثلاثة من الصحابة وفي جميعها مقال . فلهاصل أن مجموع ما ورد في تفسير السبيل بالزاد والراحلة وترتيب الوجوب عليها ينتهض الاحتجاج به على ذلك فلا وجوب على من لم يجد الرحلة كما أنه لا وجوب على من لم يجد الزاد . ولا وجه لقصر السبيل على الزاد والراحلة بل السلامة من المرض والأمن ههنا من السبيل . وكذلك الحرم للمرأة لدلالة الدليل على ذلك ثم التحقيق أن الشروط تنقسم الى قسمين شرط يتعلق بالفاعل وشرط يتعلق بالفعل فالأول يتوقف عليه تعلق الطلب به والثاني يتوقف عليه كونه مطلوباً من فاعله والاول أيضاً هو الذي يقال له شرط الايجاب وشرط الطلب والثاني هو الذي يقال له شرط الواجب وشرط المطلوب وايضاح هذا أن التكليف والإسلام والحرية شروط متعلقة بالفاعل والزاد والراحلة والأمن والحرم شروط متعلقة بالفعل فجعل بعض شروط الفعل للوجوب وبعضها للأداء غير موافق لمقل ولا نقل وأنت خبير بأن المرأة منهيّة عن السفر بدون محرم كما ثبت النهي عن ذلك في الصحيح ولم يثبت النهي عن الحج لمن لم يجد الرحلة مثلاً بل كان الايجاب متعلقاً بوجودها وهذا يقتضي أن تحصيل الحرم أهم من تحصيل الرحلة لان السفر بدون محرم حرام كما يقتضيه النهي بحقيقته وكما يقتضيه لفظ

« لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر ثلاثة أيام أو يوماً أو ليلة أو بريداً بدون محرم » على اختلاف الروايات ولم يرد ما يدل على تحريم السفر بدون الراحلة ، فإيجاب الوصية بالحج على من ماتت ولها زاد وراحلة وليس لها محرم دون من ماتت ولها زاد ومحرم وليس لها راحلة ليس بمناسب فإن فاقدة المحرم لم تستطع الى الحج سبيلاً كفاقة الراحلة وزيادة ومعنى كون الشيء شرطاً لتأدية شيء آخر أن التأدية بدونها لا تصح وهذا يعود الى شرط الصحة وهم لا يريدون هذا بل معنى شرط الأداء عندهم أن يكون المكلف قد كملت له شروط الصحة والوجوب ولم يبق إلا التأدية وهي مشروطة بشرط وهذا اصطلاح قليل الثمرة غاية ما فيه أن من مات وقد كملت له شروط الصحة والوجوب ولم يبق الا شرط الأداء ويوجب عليه الإيصاء بالحج وقد تقدم ما هو الحق في ذلك ﴿ فَوَرَأ ﴾ لحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « تعجلوا الى الحج فإن أحدكم ما يدري ما يعرض له » أخرجه أحمد . وأخرج أحمد أيضاً وابن ماجه من حديث ابن عباس عن الفضل أو أحدهما عن الآخر قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أراد الحج فليتممجل فإنه قد يمرض المريض وتضل الراحلة وتعرض الحاجة » وفي اسناده اسمعيل بن خليفة العبسي أبو اسرائيل وهو صدوق ضعيف الحفظ . وأخرج أحمد وأبو يعلى وسعيد بن منصور والبيهقي من حديث أبي أمامة مرفوعاً « من لم يحبس مرض أو حاجة ظاهرة أو مشقة ظاهرة أو سلطان جائر فلم يحج فليمت إن شاء يهوديا وإن شاء نصرانياً » وفي اسناده ليث بن أبي سليم وشريك وفيهما ضعف . وأخرجه الترمذى من حديث على مرفوعاً « من ملك زاداً وراحلة تبلغه الى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت نصرانياً أو يهودياً وذلك لأن الله تعالى قال في كتابه ( والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً ) قال الترمذى غريب وفي اسناده مقال . والحديث يضعف وهلال بن عبد الله الراوى له عن أبي اسحق مجهول . وقال العقيلي لا يتابع عليه . وقد روى من طريق ثالثة من حديث أبي هريرة عند ابن عدى بتحواه . وروى سعيد بن منصور في سننه عن الحسن قال قال عمر بن الخطاب لقد هممت أن أبعث رجلاً الى هذه الأمصار فينظروا كل من كان له جدة ولم يحج

فيضربوا عليهم الجزية ما هم بمسلمين ما هم بمسلمين . وأخرجه أيضاً البيهقي وقد ذهب إلى القول بالفور مالك وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحاب الشافعي . وقال الشافعي والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد إنه علي التراخي قال في حجة الله البالغة تحت قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من ملك زاداً وراحلة الخ . أقول ترك ركن من أركان الاسلام يشبه بالخروج عن المسلة وإنما شبه تارك الحج باليهودي والنصراني وتارك الصلاة بالمشرك لأن اليهود والنصارى يصلون ولا يحجون ومشركو العرب يحجون ولا يصلون . والمصلحة المرعية في الحج إعلاء كلمة الله وموافقة سنة ابراهيم عليه السلام وتذكر نعمة الله عليه انتهى . وفي بعض نسخ المتن ﴿ وَكَذَلِكَ الْعُمْرَةُ وَمَزَادَ فَهِيَ نَافِلَةٌ ﴾ وفي حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » قلت الحج المبرور هو الذي لا يخالطه شيء من المأثم . وفي تنبيه الغافلين للشيخ محي الدين بن ابراهيم النحاس في ذكر منكرات الحجاج وأعظمها فتنة وأجلها مصيبة وأكثرها وجوداً وبلية هو تضييع أكثرهم الصلاة في الحج وكثير منهم لا يتركونها بل يضيعون أوقاتها ويجمعونها على غير الوجه الشرعي وذلك حرام بالاجماع ومن تحقق أن ذلك نصيبه في حجه حرم عليه الحج رجلاً كان أو امرأة . قال ابن الحاج وقد قال علماؤنا في المكلف اذا علم أنه تفوته الصلاة الواحدة اذا خرج الى الحج فقد سقط الحج عنه . وقد سئل مالك في الذي يركب البحر ولا يجد موضعاً يسجد فيه الا على ظهر أخيه أيجوز له الحج فقال رحمه الله أيركب حيث لا يصلي ويل لمن ترك الصلاة ويل له . وأما النساء فلا يمكن إحداهن الصلاة في وقتها المشروع إلا في النادر الذي لا حكم له وسبب هذا المنكر العظيم أمراء الحاج وتهاونهم في الانكار . وخوف المصلي من فوات الرقعة ومشقة الحقوق بهم فالواجب على الأمراء أن يقفوا بالحج في أوقات الصلاة اذا دخلت عليهم وهم مسافرون ويتفقدون من لم يصل من الجالين وغيرهم ويشددون عليهم في أمر الصلاة ويمنعون من يتقدم منهم قبل الصلاة فان لم يفعلوا كان اثم من ترك الصلاة كذلك في أعناقهم ومن تركها تهاوناً وكسلأولم

بملوا به فاته في عنق نفسه وحكه مذكور في كتب الفقه انتهى حاصله (١) \*  
**﴿ فصل ﴾** وَيَجِبُ تَعْيِينُ نَوْعِ الْحَجِّ بِالنِّيَّةِ ﴿ لأن المناسك على ما استفاض من الصحابة والتابعين وسائر المسلمين أربعة حج مفرد وعمرة مفردة وتمتع وقران ﴾ **﴿ من تمتع ﴾** وهو أن يحرم الآفاقي بالعمرة في أشهر الحج فيدخل مكة ويتم عمرته ويخرج من احرامه ثم يبقى حلالا حتى يحج وعليه أن يذبح ما استيسر من الهدى **﴿ أو قران ﴾** وهو أن يحرم الآفاقي بالحج والعمرة معا ثم يدخل مكة ويبقى على احرامه حتى يفرغ من أفعال الحج وعليه أن يطوف طوافاً واحداً ويسعى سعيّاً واحداً في قول وطوافين وسعين ثم يذبح ما استيسر من الهدى فإذا أراد أن ينفر من مكة طاف للدواعي **﴿ أو إفراد ﴾** أي حج مفرد أو عمرة مفردة فالحج للحاضر مكة أن يحرم منها ويحْتَظَرُ في الاحرام الجماع ودواعيه والخلق وتقليم الاظفار ولبس الخيط وتغطية الرأس والتطيب والصيد ويحْتَظَرُ النكاح على قول ثم يخرج الى عرفات ويكون فيها عشية عرفة ثم يرجع منها بعد غروب الشمس ويبيت بمزدلفة ويدفع منها قبل شروق الشمس فيأتي مني ويرمي العقبة الكبرى ويهدى ان كان معه ويحلق أو يقصر ثم يطوف للافاضة في أيام مني ويسعى بين الصفا والمروة وللآفاقي أن يحرم من ميقات فان دخل مكة قبل الوقوف طاف للقدم ورمي فيه وسعي بين الصفا والمروة ثم بقي على احرامه حتى يقوم بعرفة ويرمي ويحلق ويطوف ولا رمل ولا سعي حينئذ والعمرة أن يحرم من الحل فان كان آفاقياً فن الميقات فيطوف ويسعى ويحلق أو يقصر وبالجملة فتعين نوع الحج بالنية لما تقدم في الوضوء وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت « خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال من أراد منكم أن يهل بالحج وعمرة فليفعل ومن أراد أن يهل بالحج فليهل ومن أراد أن يهل بعمرة فليهل قالت وأهل رسول الله ﷺ بالحج وأهل به ناس معه وأهل معه ناس بالعمرة والحج وأهل ناس بعمرة وكنت فيمن أهل بعمرة » وفي البخاري من حديث جابر « أن اهلل النبي ﷺ من ذي الحليفة حين استوت به راحلته » وفي

(١) في هذا الكلام شيء من الخلط فان تارك الصلاة آثم بـالاخلاف ولكن هل هذا يسهط عنه الحج وهل تمسكهم بكلمة ما ذكرها الشارح له وجه ان مالكا ينهى على ركب حيث لا يصلي وهو تعليم منه رحمه الله وارشاد الى أن الواجب على المسلم أن يتحري في ركوبه وحمله وترحاله امكان تأدية الصلاة ولم يرد قط بهذا أن فريضة الحج تسقط حينئذ أعاده الله من سوء الفهم

الصحيحين من حديث ابن عمر قال « يبدأؤكم هذه التي تكذبون فيها على رسول الله ﷺ ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد » يعنى مسجد ذى الحليفة وقد وقع الخلاف فى المحل الذي أهل منه رسول الله ﷺ على حسب اختلاف الرواة فمنهم من روى أنه أهل من المسجد ومنهم من روى أنه أهل حين استقلت به راحلته ومنهم من روى أنه أهل لما علا شرف البيداء وقد جمع بين ذلك ابن عباس فقال إنه أهل فى جميع هذه المواضع فنقل كل راو ما سمع قال فى الحجة البالغة وبين ابن عباس أن الناس كانوا آتونه ارسالا فأخبر كل واحد بما رآه ﴿ وَالْأَوَّلُ ﴾ اى التمتع ﴿ أَفْضَلُهَا ﴾ اى الانواع الثلاثة . واعلم ان هذه المسألة قد طال فيها النزاع واضطربت فيها الأقوال فمنهم من قال بأن افضل الانواع القرآن لكونه ﷺ حج قرآنا على ما هو الصحيح وان كان قد ورد ما يدل على انه حج افراداً لكن الاحاديث الصحيحة الثابتة فى الصحيحين وغيرهما من طرق عديدة مصرحة بأنه أهل بحج وعمره فلو لم يرد عنه ﷺ ما يدل على ان غير ما فعله افضل مما فعله لكان القرآن افضل الانواع لكونه ورد ما يدل على ذلك فى الصحيحين وغيرهما من حديث جابر ان النبي ﷺ قال « يا ايها الناس احلوا فلولا الهدي معى فعلت كما فعلتم . قال فأحللنا حتى وطئنا النساء وفعلنا كما يفعل الحلال حتى اذا كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج » وثبت مثل ذلك فى حديث جماعة من الصحابة بالفاظ منها « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي وجعلتها عمرة » وقد ذهب الى هذا جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كمالك وأحمد وهو الحق لأنه لم يعارض هذه الأدلة معارض . وقد أوضح فيها ﷺ أن نوع التمتع افضل من النوع الذى فعله وهو القرآن . وقد أوضح الماتن حجج الأقوال وما احتج به كل فريق فى شرح المنتقى . والعبد الضعيف فى شرح بلوغ المرام . وكذلك أوضح الماتن فيه أن حجه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان قرآناً . أقول قد روى الفسخ عنه ﷺ أربعة عشر رجلاً من الصحابة . وأما قول أبى ذر فليس بمحجة على أحد لأنه رأى صحابى فبا للاجتهاد فيه مسرحة . والحاصل أن هذا البحث يطول الكلام عليه جداً فن راع العثر على الصواب فعليه بشرح المنتقى أو بهدى

النبي للحافظ ابن القيم رحمه الله . قال ابن القيم في أعلام الموقعين أقرى ﷺ بجواز فسحهم الحج الى العمرة ثم أفنأهم باستحبابه ثم أفنأهم بفعله حتما ولم ينسخه شيء بعده وهو الذي ندين الله به أن القول بوجوبه أقوى وأصح من القول بالمنع منه . وقد صح عنه صحة لا شك فيها أنه قال « من لم يكن أهدي فليهل بعمرة ومن أهدي فليهل بحج ثم مع عمرة » وأما ما فعله هو فانه صح عنه أنه قرن بين الحج والعمرة من بضع وعشرين رواية عند ستة وعشرين نفساً من أصحابه ففعل التوازن وأمر بفعله من ساق الهدى وأمر بفسخه الى التمتع من لم يسق الهدى وهذا من فعله وقوله كأنه رأى عين وبالله التوفيق فان قيل كيف وقع اختلاف بين الصحابة رضى الله تعالى عنهم في صحة حجته ﷺ وهي حجة واحدة وكل واحد منهم يخبر عن مشاهدة في قصة واحدة . قلت قال القاضي عياض قد أكره الناس الكلام على هذه الأحاديث فنجد منصف ومن مقصر متكلف ومن مطيل مكتر ومن مقتصر مختصر . قال وأوسعهم في ذلك نفساً أبو جعفر الطحاوي الحنفي فانه تكلم في ذلك في زيادة على ألف ورقة وتكلم معه في ذلك أيضاً أبو جعفر الطبري ثم أبو عبد الله بن أبي صفرة ثم المهلب والقاضي أبو عبد الله بن المرباط والقاضي أبو الحسن بن القصار البغدادي والحافظ أبو عمر بن عبد البر وغيرهم . قال القاضي عياض وأولى ما يقال في هذا على ما حفصناه من كلامهم واختارناه من اختياراتهم مما هو أجمع للروايات وأشبه بمساق الأحاديث أن النبي ﷺ أباح للناس فعل هذه الأنواع الثلاثة ليدل على جواز جميعها ولو أمر بواحد لكان غيره يظن أنه لا يجزئ فأضيف الجميع اليه وأخبر كل واحد بما أمره به وأباحه له ونسبه الى النبي ﷺ إما لأمره وإما لتأويله عليه انتهى . أقول انما ذكر المختلفون في أفضل الأنواع نوع حجته ﷺ لأنهم يقولون ان النوع الذي اختاره ﷺ لنفسه لا يكون الا فاضلاً ولا سبياً والتلبية كانت عن وحى من الله عز وجل كما في حديث « أنه نزل جبريل فقال قل لبيك بحجة وعمرة » وقد اختلف في نوع حجته ﷺ والحق أنها قرآن كما قرر الماتن ذلك في شرح المنتقى ولكنه قال بعد ذلك « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة » يعنى كما فعل أصحابه ﷺ عن أمره وهذا الحديث متفق على صحته كما تقدم فدل على أن التمتع

أفضل من القران بلا ريب ولا اعتبار بقول من قال انه ﷺ إنما قال ذلك تطيباً لقلوب أصحابه حيث حجوا تمتعاً لعدم الهدى لأن المقام مقام تشريد لا مقام جبر خواطر وتطيب قلوب فالحق أن التمتع أفضل وأما انه متعين لا يجوز غيره كما رجحه ابن القيم رحمه الله وأطال الكلام في تقريره فلا . قال في التكميل اختلفوا في نسك النبي ﷺ أنه كان مفرداً للحج أو قارناً أو متمتعاً سائق الهدى ووجه التطبيق أن النبي ﷺ حين جمع الناس وخرج من المدينة المنورة الى مكة المعظمة كان لا ينوي إلا الحج فلما بات بنى الحليفة في العقيق أمر بالقران فقال « لبيك بحجة وعمرة » فلما دخل مكة وتذكر جهالة العرب أن العمرة في أشهر الحج من أجزأ النجور وعرف أنه في آخر عمره ولا يعيش الى قابل أراد رد هذا الوهم بالبلغ وجه فأمر الناس بفسخ احرام الحج وجعله عمرة وقال « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى وأحلت مع الناس كما حلوا » فكان مفرداً بحسب ابتداء النية والشهرة وقارناً بحسب تلبينه من العقيق حيث أمر « صل في هذا الوادي المبارك وقل عمرة في حجة » وكان متمتعاً سائق الهدى بحسب المم والربة ولم ينقل تجديد الاحرام للحج يوم التروية نعم عرف تجديد التلبية عند انشاء السفر الى عرفة من مني فكان قارناً حقيقة مفرداً في أول الأمر متمتعاً في آخره انتهى . قال في المسوى والتحقيق في هذه المسألة أن الصحابة لم يختلفوا في حكاية ما شاهدوه من أفعال النبي ﷺ من أنه أحرم من ذى الحليفة وطاف أول ما قدم وسعى بين الصفا والمروة ثم خرج يوم التروية الى منى ثم وقف بعرفات ثم بات بمزدلفة ووقف بالمشر الحرام ثم رجع الى منى ورمى ونحر وحلق ثم طاف طواف الزيارة ثم رمى الجمار في الايام الثلاثة . وأما اختلفوا في التعبير عما فعل باجتهادهم وآرائهم فقال بعضهم كان ذلك حجاً مفرداً وكان الطواف الأول للقدم والسعي لأجل الحج وكان بقاءه على الاحرام لأنه قصد الحج . وقال بعضهم كان ذلك تمتعاً بسوق الهدى وكان الطواف الأول للعمرة كأنهم سموا طواف القدم والسعي بعده عمرة وان كان للحج وكان بقاءه على الاحرام لأنه كان متمتعاً بسوق الهدى . وقال بعضهم كان ذلك قرناً والقران لا يحتاج الى طوافين وسعين . وهذا

الاختلاف سبيله سبيل الاختلاف في الاجتهادات أما أنه سعي ثارة أخرى بعد طواف الزيارة سواء قيل بالتمتع أو القران فإنه لم يثبت في الروايات المشهورة بل ثبت عن جابر أنه لم يسع بعده انتهى . قال النووي في شرح صحيح مسلم وأما احرامه ﷺ بنفسه فأخذ بالأفضل فأحرم مفردا للحج وبه تظاهرت الروايات الصحيحة وأما الروايات بأنه كان متمتعاً فمنها أمر به وأما الروايات بأنه كان قارناً فأخبار عن حاله الثانية لا عن ابتداء احرامه بل اخبار عن حاله حين أمر أصحابه بالتحلل من حجهم وقلبه الى عرة لمخالفة الجاهلية إلا من كان معه هدي وكان هو ﷺ ومن معه هدي في آخر احرامهم قارنين يعني أنهم أدخلوا العمرة على الحج وقبل ذلك مواساة لأصحابه وتأنيساً لهم في فعلها في أشهر الحج لكونها كانت منكراً عندهم في أشهر الحج ولم يمكنه التحلل معهم بسبب الهدي واعتذر اليهم بذلك في ترك مواساتهم فصار النبي ﷺ قارناً في آخر أمره . وقد اتفق جمهور العلماء على جواز ادخال الحج على العمرة وشذ بعض الناس فمنعه انتهى ﴿وَيَكُونُ الْاِحْرَامُ﴾ وهو في الحج والعمرة بمنزلة التكبير في الصلاة فيه تصوير الاخلاص والتعظيم وضبط عزيمة الحج بفعل ظاهر وفيه جعل النفس متذلة خاشعة لله بترك الملاذ والعادات المألوفة وأنواع التبعمل وفيه تحقيق معاناة التعب والتشعث والتغير لله أقول وليس في إيجاب الاحرام على غير من دخل لاحد النسكين دليل أما الآية أعنى قوله تعالى ( وإذا حلّاهم فاصطادوا ) فإنها بيان لما حرّم عليهم من الصيد حال الاحرام في قوله تعالى ( إلا ما يتلى عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم ) وقد علم أنه لا إحرام إلا لأحد النسكين ثم أخبرهم بإباحة الصيد لهم إذا حلوا . وأما قول ابن عباس فاجتهاد منه وليس ذلك من الحجة في شيء والمقام مقام اجتهاد ولهذا خالفه ابن عمر فجاوز الميقات غير محرم كما روى ذلك عنه مالك في الموطأ وقد كان المسلمون في عصره ﷺ يخطفون الى مكة لحوائجهم ولم ينقل أنه أمر أحداً منهم باحرام كقصة الحجاج بن علاط وكذلك قصة أبي قتادة لما عقر حمار الوحش داخل الميقات وهو حلال وقد كان أرسله لقرض قبل الحج فجاوز الميقات غير مريد للحج ولا للعمرة . والبراءة الأصلية مستصحية فلا ينقل عنها إلا ناقل صحيح يجب العمل به . وقد ذهب الى جواز المجاوزة من غير



احرام لغير الحاج والمتمتع ابن عمر والشافعي في أخير قوله وأما إيجاب الدم على من جاوز مملا ذلك بأنه ترك نسكا ففسد فإن الاحرام ليس بنسك لغير من أراد الحج أو العمرة على أنه لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من ترك نسكا فطليه دم وإنما روى ذلك عن ابن عباس كما في الموطأ ﴿ مِنْ الْمَوَاقِيتِ الْمَرْبُوعَةِ ﴾ لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما قال « وقت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن يلم قال فهن لمن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن لمن كان يريد الحج والعمرة » وفائدة التوقيت المنع عن تأخير الاحرام فلو قدم عليها جاز. أقول قال قوم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يرق لأهل العراق ذات عرق وإنما وقته عمر بن الخطاب رضي الله عنه . قلت قد ذهب الى هذا طاوس ورواه أحمد بن حنبل عن ابن عباس واليه ذهب جماعة من الشافعية كالغزالي والرافعي والنووي وغير هؤلاء ووجه ذلك ما قاله ابن خزيمة وابن المنذر من أنه لم يصح أنه صلى الله عليه وآله وسلم وقت ذات عرق لأهل العراق في حديث صحيح . قال الخافظ في الفتح لعل من قال انه غير منصوص لم يبلغه أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق من طرقه لا تخلو عن مقال لكن الحديث بمجموع طرقه يقوى انتهى . وقد ذكر الماتن رحمه الله في شرح المنتقى من روي حديث توقيت ذات عرق لأهل العراق من الصحابة ومجموع ما رووه لا يخرج عن حد الحسن لغيره وهو مما تقوم به الحجة ﴿ وَمَنْ كَانَ ذُوْنَهَا فَهَلْهُ ﴾ من ﴿ أَهْلُهُ ﴾ وكذلك ﴿ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ ﴾ يهلون ﴿ مِنْهَا ﴾ ومثله في الصحيحين أيضاً من حديث ابن عمر وفي رواية من حديثه لأحمد أنه قال الناس ذات عرق بقرن . وفي البخاري من حديثه أن عمر قال لأهل البصرة والكوفة انظروا حذو قرن من طريقكم . قال فهد لهم ذات عرق في المسوى وميقات المكي للحج جوف مكة والعمرة الحل . في العالكمبيرية والتنعيم أفضل . وفي المنهاج أفضل بقاع الحل الجمران<sup>(١)</sup>

(١) بكسر الجيم واسكان الدين وتخفيف الراء وقد تكسر الدين وتشدد الراء وهو موضع قريب من مكة قاله في النهاية

ثم التنعيم ثم الحديبية . وأما النسل للاحرام ففيه حديث خارجة بن زيد حسنه الترمذى وضعفه العقيل . وأما حديث جابر في ولادة أسماء وغسلها فهو صحيح ولكنه قد قيل ان أمرها بذلك ليس للاحرام بل لقدر النفاس وكذلك أمره للحائض . وقد أخرج الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس « أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اغتسل ولبس ثيابه فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين ثم أحرم بالحج » وفي اسناده يعقوب بن عطاء وهو ضعيف . والحديث محتمل فيمكن أن يكون الفصل للاحرام ويمكن أن يكون لغيره كإزالة عتاء السفر أو التبرد أو نحوهما . ولم يثبت أنه صلى الله عليه وآله أمر أحداً من الناس أن يغتسل للاحرام إلا ما وقع منه الأمر للحائض والنفاس دون غيرهما فدل ذلك على أن اغتسالها للقدر ولو كان للاحرام لكان غيرهما أولى بذلك منهما فمع الاحتمال في فعله وعدم صدور الأمر منه لا تثبت الشروعية أصلاً . وأما إزالة التفت<sup>(١)</sup> قبل الاحرام فلم يرد في هذا شيء يصلح لاثبات مثل هذا الحكم الشرعي وهو الاستحباب . وأما ما قيل من أنه يقاس على تطيبه صلى الله عليه وآله فقياس فاسد ولا سيما وقد ورد عنه صلى الله عليه وآله الارشاد الى ترك الشعر والبشر بعد رؤية هلال ذي الحجة لمن أراد أن يضحي كما في صحيح مسلم وسائر السنن من حديث أم سلمة والحاج أولى بهذه السنة من غيره لأنه في شغل شاغل عن ذلك وقد أخرج الترمذى من حديث ابن عمر « أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وآله من الحاج يارسول الله قال الشمت النفل » وقد كان ابن عمر إذا أفطر من رمضان وهو عازم على الحج في ذلك العام لم يأخذ من رأسه ولا من لحيته شيئاً حتى يحج كافي الموطأ . والحاصل أن التساهل في الاحكام الشرعية بلا دليل بل اثبات ما قام الدليل على خلافه ليس من دأب أهل الانصاف •

﴿ فصل ولا يلبس المحرم القميص ﴾ الفرق بين الخيط وما في معناه وبين غير ذلك أن الأول ارتفاق ونجمل وزينة والثاني ستر عورة وترك الأول تواضع لله وترك الثاني سوء أدب كذا في الحجة • وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا الْبُرُؤْسَ وَلَا

(١) يفتح التاء والفاء وآخره ثاء . ثلثة هو ما يفعله المحرم بالحج اذا حل كقص الشارب والاعطاف وتنفلات وحلق المانة وقيل هو اذهاب الشمت والدرن والوسخ . طلقنا قاله في النهاية:

السراويل ولا ثوباً مسه ورأسه ولا زعفران ولا الخفين إلا أن لا يجد نعلين فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين وما مسه الرأس والزعفران ﴿حديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما قال « سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما يلبس المحرم فقال لا يلبس المحرم القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوباً مسه ورأسه (١) ولا زعفران ولا الخفين إلا أن لا يجد نعلين فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » قال القاضي عياض أجمع المسلمون على أن ما ذكر في هذا الحديث لا يلبسه المحرم وأخرج مسلم وغيره من حديث جابر قال « قال رسول الله ﷺ من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد أزاراً فليلبس سراويل » وفي الصحيحين نحوه من حديث ابن عباس وأخرج أحمد والبخاري والنسائي والترمذي وصححه من حديث ابن عمر « أن النبي ﷺ قال لا تنقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين » زاد أبو داود والحاكم والبيهقي « وما مس الرأس والزعفران من الثياب » والقفاز بضم القاف وتشديد الفاء وبعد الألف زاي ما تلبسه المرأة في يدها فتغطي أصابعها وكفها عند معاناة شيء ﴿ولا يتطيب ابتداءً﴾ ويجوز له أن يستمر على الطيب الذي كان على بدنه قبل الإحرام فذلك هو الراجح جمعاً بين الأدلة وقد أوضح الماتن ذلك في شرح المنتقى وحاشية الشفاء وغيرهما . قال صاحب سبل السلام في منسكه ولما أراد الإحرام اغتسل لأحرامه ثم طيبته عائشة بذريعة وطيب فيه مسك في يديه ورأسه حتى كأن ويص (٢) المسك يرى في مفارقة ولحيته ﷺ ثم استدامه ولم يفصله انتهى ﴿ولا يأخذ من شعره وبشره إلا لعذر﴾ ﴿حديث كعب بن عجرة في الصحيحين وغيرهما قال « كان بي أذى من رأسي فحملت الى النبي ﷺ والقمل ينثاثر على وجهي فقال ما كنت أرى أن ألهد قد بلغ منك ما أرى أتجد شاة قلت لا فنزلت الآية (ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) قال هو صوم ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين نصف صاع نصف صاع طعاماً لكل مسكين » وقد تقدم الكلام على إزالة التفت فليراجع ﴿ولا يرفث﴾

(١) بفتح الواو واسكان الراء وآخره سين هو نبت أصفر يصبغ به

(٢) بفتح الواو وكسر الباء وهو البريق

وَلَا يَفْسُقُ وَلَا يُجَادِلُ ﴿١﴾ لنص القرآن الكريم ( فلا رث ولا فسوق ولا جدال في الحج ) وهذه الامور لا تحل للحلال ولكنها مع الاحرام أغلظ . وأخرج الشيخان من حديث أبي هريرة قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه » قال الحافظ المنذرى الرث يطلق ويراد به الجماع ويطلق ويراد به الفحشاء ويطلق ويراد به خطاب الرجل المرأة فيما يتعلق به الجماع وقد نقل معنى هذا الحديث كل واحد من هذه الثلاثة عن جماعة من العلماء قلت فيحرم الجميع وقال مالك الرث اصابة النساء والله تعالى أعلم . قال الله تعالى ( أحل لكم ليلة الصيام الرث الى نسائكم ) والفسوق الذبح للأصبا والله تعالى أعلم . قال تعالى ( أوفسقا أهل لغير الله به ) والجدال في الحج أن قریشاً كانت تقف عند المشعر الحرام بالمزدلفة بقزح<sup>(١)</sup> وكانت العرب وغيرهم يقفون بعرة فكانوا يتجادلون يقول هؤلاء نحن أصوب ويقول هؤلاء نحن أصوب فقال الله تعالى ( لكل أمة جعلنا منسكاهم ناسكوه فلا ينازعنك في الأمر وادع الى ربك انك لملى هدى مستقيم ) فهذا الجدال في الحج فيما ترى والله تعالى أعلم . وأما فساد الحج بالجماع قبل الوقوف بعرة فان كان الدليل على هذا الفساد أقوال الصحابة فمع كون الروايات عنهم إنما هي بطريق البلاغ كما ذكره مالك في الموطأ وليس ذلك بحجة لو كان في المرفوع فضلا عن الموقوف فقد عرفت غير مرة أن قول الصحابي ليس بحجة إنما الحجة في اجماعهم عند من يقول بحجية الاجماع وأما الاستدلال على ذلك بما أخرجه ابوداود في المراسيل باسناد رجاله ثقات « ان رجلا جامع امرأته ومها محرمان فسألا النبي ﷺ فقال اقضيا نسككما واهديا هديا » فالمرسل لا حجة فيه على ما هو الحق؛ وأما الاستدلال بقوله تعالى ( فلا رث ولا فسوق ولا جدال في الحج ) فعلى تسليم ان الرث هو الجماع غاية ما يدل عليه المنع منه لا انه يفسد الحج والا يلزم في الجدال أنه يفسد الحج ولا قائل بذلك . والروى في هذا الحديث المرسل هو ايجاب الهدى عليهما والهدى يصدق على الشاة والبقرة والبدنة ولا وجه لايجاب أشد

(١) بضم القاف وفتح الزاى هو القرن الذى يقف عنده الامام بالمزدلفة ولا ينصرف للسبل والسمية كعمر قاله في النهاية

ما يطلق عليه اسم الهدي . ولا حجة فيما رواه في الموطأ عن ابن عباس « أنه مثل عن رجل واقم أهله وهو بمنى قبل أن يفيض فأمره أن ينحر بدنة » ولا يصح تقييد المطلق به ولا تفسير المحمل . فلحاصل أن البراءة الأصلية مستصحبة ولا ينقل عنها الا ناقل صحيح تقوم به الحجة وليس هنأ ما هو كذلك فمن وطىء قبل الوقوف أو بعده قبل الرمي أو قبل طواف الزيارة فهو عاص يستحق العقوبة وتغفر له بالتوبة ولا يبطل حجه ولا يلزمه شيء ومن زعم غير هذا فعليه الدليل المرضي فليس بين أحد وبين الحق عداوة ﴿ وَلَا يَنْكُحُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ ﴾ لحديث عثمان الثابت في مسلم وغيره « أن رسول الله ﷺ قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخاطب <sup>(١)</sup> » وفي الباب أحاديث . وأما ما في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم » فقد عارضه ما في صحيح مسلم وغيره من حديث ميمونة « أن النبي ﷺ تزوجها وهو حلال » وما أخرجه أحمد والترمذي وحسنه من حديث أبي رافع « أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة حلالا » وكان أبو رافع السفير بين رسول الله ﷺ وبين ميمونة وهما أعرف بذلك . وعلى فرض صحة خبر ابن عباس ومطابقته للواقع فلا يعارض الأحاديث المصرحة بالنهي بل يكون هذا خاصاً بالنبي ﷺ كما قرر الماتن في مؤلفاته أن فعله ﷺ إذا خالف ما أمر الأمة به أو نهاهم عنه يكون مختصاً به . قال في الحجة البالغة اختار أهل الحجاز من الصحابة والتابعين والفقهاء أن السنة المحرم أن لا ينكح ولا يخاطب . واختار أهل العراق أنه يجوز له ذلك ولا يخفى عليك أن الأخذ بالاحتياط أفضل . وعلى الأول السرف فيه أن النكاح من الارتفاقات المطلوبة أكثر من الصيد ولا يقاس الانشاء على الابقاء لأن الفرح والطرب إنما يكون في الابتداء ولذلك يضرب بالعروس المثل في هذا الباب دون البقاء انتهى ﴿ وَلَا يَقْتُلُ صَيْدًا ﴾ فإن الله تعالى حرم على المحرم صيد البر ما دام حرماً . والمراد من الصيد عند الشافعي كل صيد مأكول بري فذبح الأنعام ليس منه وكذا ما ليس بمأكول وكذا الصيد البحري وعند أبي حنيفة غير المأكول قد يكون صيداً ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ فَعَلَيْهِ جَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ ﴾

لما ورد بذلك القرآن الكريم ( ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هـ. يا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً ليذوق وبال أمره عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام ) أقول ههنا أمران : أحدهما اعتبار المائلة : الثاني حكم العدلين . وظاهره أن العدلين إذا حكموا بغير المائل لم يلزم حكمهما لأنه قال يحكم به أى بالمائل . وحق المائلة أن لا يقع من صاحبها الحكم بغير المائل الا لغلط أو طرؤ شبهة بأن المعتبر في المائلة هو هذا الوصف دون هذا الوصف والواقع بخلافه . ثم الظاهر أن العدلين إذا حكموا بحكم في السلف لا يكون ذلك الحكم لازماً للخلف بل تحكيم العدلين ثابت عند كل حادثة تحدث في قتل الصيد . إذا تقرر لك هذا فاعلم أن جعل الظبي مشبهاً بالشاة دون النيس مخالف للمشاهد المحسوس فإن الظبي يشبه النيس في غالب ذاته وصفاته ولا مشابهة بينه وبين الشاة في غالب ذاته وصفاته وكذلك الحمامة قائما لا تشبه الشاة في شيء من الاوصاف وكذلك سائر الطيور ليس بمشابهة للشاة في شيء . وإذا صح عن بعض السلف أنه حكم في شيء منها بشاة فذلك غير لازم لنا لما عرفت من أن حكم العدلين لا بد أن يكون بالمثل كما صرح به القرآن الكريم ﴿ وَلَا يَأْكُلْ مَا هَدَاهُ غَيْرُهُ ﴾ لحديث الصعب بن جثامة في الصحيحين وغيرهما « أنه أهدى إلى رسول الله ﷺ حماراً وحشياً وهو بالأبواء أو بودان (١) فرده عليه فلما رأى ما في وجهه قال إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم » وأخرج مسلم نحوه من حديث زيد بن أرقم وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي قتادة « أن النبي ﷺ أكل من صيده الذي صاده وهو حلال وكان النبي ﷺ محرماً فأكل عضد حمار الوحش الذي صاده » وجمع بين حديث الصعب وحديث أبي قتادة المتفق عليه بأنه ﷺ إنما امتنع من أكل صيد الصعب لكونه صاده لاجله وأكل من صيد أبي قتادة لكونه لم يصدده لاجله فلو كان صيد الحلال حراماً على المحرم لما أكل منه ﷺ . وقرر للصحابه على الأكل منه فهذا يدل على جواز أكل المحرم لصيد الحلال ويدل على ذلك أيضاً

(١) الأبواء بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة جيل . وودان بفتح الواو وتشديد الدال وآخره نون موضع يقرب الجعفة

حديث جابر عند أحمد وأهل السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي « أن النبي ﷺ قال صيد البر لكم حلال وأتم حرم ما لم تصيده أو يصد لكم » وهذا الحديث وإن كان فيه مقال فهو لا يقدح في انتهاضه للاستدلال وهو نص في الفرق باعتبار القصد وعدمه ﴿إلا إذا كان الصائد حلالاً ولم يصده لأجله﴾ ولا بد من ضبط الصيد فإن الإنسان قد يقتل ما يريد أكله وقد يقتل ما لا يريد أكله وإنما يريد به التمرن بالصطياد وقد يقتل ويريد أن يدفع شره عنه أو عن أبنائه جنسه وقد يذبح بهيمة الأنعام فأبها الصيد فأخبر ﷺ أن المحرم منه ما صاده المحرم أو صيد لأجله وما لم يكن كذلك فإنه حلال كما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديث جابر قال « قال رسول الله ﷺ صيد البر حلال لكم ما لم تصيده أو يصاد لكم » وفي لفظ « أو يصد لكم » فأورد من الأحاديث في ذلك تحريماً وتحليلاً حمل على ذلك التفصيل ﴿وَلَا يَعْصِدُ (١) مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ إِلَّا الْإِذْخَرُ (٢)﴾ لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما قال « قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة إن هذا البلد حرام لا يعصد شجره ولا يخنل خلاه (٣) ولا ينفر صيده ولا تلتقط لقطته إلا لمعرف قال العباس إلا الإذخر فإنه لا بد لهم منه فإنه للقيون (٤) والبيوت فقال إلا الإذخر » وأخرجنا نحوه أيضاً من حديث أبي هريرة « وَيَجُوزُ لَهُ قَتْلُ الْفَوَاسِقِ الْخَمْسِ » لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما قالت « أمر رسول الله ﷺ بقتل خمس فواسق في الحل والحرم : الغراب والحدأة والمقرب والفأرة والكلب العقور » وفي الصحيحين أيضاً من حديث ابن عمر قال « قال رسول الله ﷺ خمس من الدواب ليس في قتلهن جناح » وفي صحيح مسلم من حديث ابن عمر زيادة « الحية » وكذلك في حديث ابن عباس عند أحمد بإسناد فيه ليث بن أبي سليم . قال البغوي

- (١) بضم الياء واسكان الدين وفتح الضاد أى لا يقطع  
(٢) بكسر الهمزة واسكان الذال وكسر الحاء هو نبت معروف عند أهل مكة طيب الرائحة ينبت في السهل والخرن وأهل مكة يصفون به البيوت بين الخشب ويسدون به الخلل بين النباتات في العبور  
(٣) الغيلا يفتح الغاء مقصور هو الرطب من النبات واختلاؤه قطعه واحتشائه  
(٤) جمع قين وهو الحداد

اتفق أهل العلم على أنه يجوز للمحرم قتل هذه الاعيان المذكورة في الخبر ولا شيء عليه في قتلها . وقاس الشافعي عليها كل حيوان لا يؤكل لحمه فقال لا فدية على من قتلها في الاحرام أو الحرم ﴿ وَصَيْدُ حَرَمِ الْمَدِينَةِ وَشَجَرُهُ كَحَرَمِ مَكَّةَ ﴾ لحديث على قال « قال رسول الله ﷺ المدينة حرم ما بين عير الى نور » وهو في الصحيحين وغيرهما . وفي الصحيحين أيضاً من حديث عباد بن نعيم أن رسول الله ﷺ قال « ان ابراهيم حرم مكة ودعا لها واني حرمت المدينة كما حرم ابراهيم مكة » وفي الباب أحاديث في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة . قال ابن القيم ردت السنة الصحيحة الصريحة المحككة التي رواها بضعة وعشرون صحابياً في أن المدينة حرم يحرم صيدها ودعوى أن ذلك خلاف الاصول ومعارضتها بالمشابهة من قوله ﷺ « يا أبا عمير ما فعل النغير (١) » وبالله العجب أي الاصول التي خالفها هذه السنن وهي من أعظم الاصول فهلا رد حديث أبي عمير لمخالفة هذه الاصول ونحن نقول معاذ الله أن نرد لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة صحيحة غير معلومة النسخ أبداً . وحديث أبي عمير يحتمل أربعة أوجه قد ذهب الى كل منها طائفة أحدها أن يكون متقدماً على أحاديث تحريم المدينة فيكون منسوخاً الثاني أن يكون متأخراً عنها معارضاً لها فيكون ناسخاً الثالث أن يكون النغير مما صيد خارج المدينة ثم أدخل المدينة كما هو الغالب من الصيد الرابع أن يكون رخصة لذلك الصغير دون غيره كما رخص لأبي بردة في التضحية بالعناق دون غيره هو مشابه كما ترى فكيف يجمل أصلاً يقدم على تلك النصوص الكثيرة المحككة الصريحة التي لا تحتمل الا وجهاً واحداً انتهى . ﴿ إِلَّا أَنْ مَنْ قَطَعَ شَجَرَهُ أَوْ خَطَطَهُ كَانَ سَلْبُهُ حَلَالاً لِمَنْ وَجَدَهُ ﴾ لحديث سعد بن أبي وقاص « أنه ركب الى قصره بالعقيق فوجد عبداً يقطع شجراً أو يخططه فسلبه فلما رجع سعد جاءه أهل العبد فكلموه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله أن أرد شيئاً

(١) النغير تصغير النفر - بضم النون وفتح الفين - وهو طائر يشبه الصنفور أحمر المنقار ويجمع على نقران - بكسر النون واسكان الفين - قاله في النهاية وظاهر الحديث لا يحتمل ما زعمه ابن القيم ولا معارضة فيه لحديث تحريم حرم المدينة بل الوجه الصحيح فيه هو الوجه الثالث والوجه الباقية لا دليل عليها ولا معنى لها



فلقنيه رسول الله ﷺ وأبى أن يرد عليهم « أخرجه مسلم وأحمد . وفي لفظ لأحمد وأبي داود والحاكم وصححه » أن رسول الله ﷺ قال من رأيتموه بصيد فيه شيئاً فلكم سلبه « أقول عندى أنه لا يجب على من قتل صيداً أو قطع شجراً من حرم المدينة لا جزاء ولا قيمة بل يأنم فقط ويكون لمن وجده يفعل ذلك أخذ سلبه ؛ ولا يجب على الحلال في صيد حرم مكة ولا شجره شيء الا مجرد الاتم ؛ وأما من كان محرماً فعليه الجزاء الذى ذكره الله عز وجل اذا قتل صيداً وليس عليه شيء في شجر مكة لعدم ورود دليل تقوم به الحجة وما يروى عنه ﷺ أنه قال في الدوحة الكبيرة اذا قطعت من أصلها بقرة « لم يصح وما يروى عن بعض السلف لا حجة فيه . والحاصل أنه لا ملازمة بين النهى عن قتل الصيد وقطع الشجر وبين وجوب الجزاء أو القيمة بل النهى يفيد بحقيقته التحريم والجزاء والقيمة لا يجبان الا بدليل ولم يرد دليل الا قول الله تعالى ( لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ) الآية وليس فيها الا ذكر الجزاء فقط فلا يجب غيره ﴿ وَبَحْرُمُ صَيْدٍ وَجَّ ﴾ بفتح الواو وتشديد الجيم اسم وادبالطائف ﴿ وَشَجَرُهُ ﴾ لحديث الزبير « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان صيد وج وعضاهه (١) حرم محرم لله عز وجل » أخرجه أحمد وأبو داود والبخارى في تاريخه وحسنه المنذري وصححه الشافعى . وأخرج أبو داود من حديث الزبير بن العوام بلفظ « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صيد وج محرم » وحسنه الترمذى وصححه الشافعى وقد ذهب الى ما فى الحديث الشافعى وهو الحق . ولم يأت من قدح فى الحديث بما يصلح للقبح المستلزم لعدم ثبوت التكليف بما تضمنه •

﴿ فَصَلُّ وَعِنْدَ قُدُومِ الْحَاجِّ مَكَّةَ يَطُوفُ لِّلْقُدُومِ ﴾ لأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما دخل المسجد الحرام بدأ بالطواف ولم يصل تحية المسجد فان تحية المسجد الحرام بالطواف بالبيت قد استفاض عن الصحابة أن أول شيء كانوا يبدأون به الطواف بالبيت ثم لا يحلون رواه الشيمخان ولا يسن طواف القدوم لمن أحرم من مكة وعليه أهل العلم : فى المنهاج يختص طواف القدوم بحاج دخل مكة قبل الوقوف ﴿ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ﴾ الأقرب والله أعلم أن الطواف يوافق الصلاة فمن شك هل طاف

سنة أشواط أو سبعة أشواط فليطرح الشك وليتحرر الصواب فإن أمكنه ذلك عمل عليه وإن لم يمكنه فليبن على الأقل كما ورد بذلك الدليل الصحيح وشرع الطواف في الأصل لا غاظة المشركين كما في حديث ابن عباس قال « قدم رسول الله ﷺ وأصحابه فقال المشركون إنه يقدم عليكم قوم قد وهنتهم (١) حتى يثرب فأمرهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يرملوا الأشواط الثلاثة وأن يمشوا ما بين الركنتين ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم » متفق عليه . وفي الصحيحين من حديث ابن عمر « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب (٢) ثلاثاً ومشى أربعاً » وفي لفظ « رمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ومشى أربعاً » وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه عن عمر « أنه قال فيم الرملان الآن والكشف عن المنكبي وقد أطي (٣) الله الاسلام ونفى الكفر وأهله ومع ذلك لا ندع شيئاً كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم » وقد ذهب الجمهور إلى فرضية الطواف للقعود . وقال أبو حنيفة سنة . وروى عن الشافعي أنه كتبه المسجد والحق الأول لقوله تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق) ﴿رَمَلٌ فِي الثَّلَاثَةِ الْاُولَى وَيَمْشِي فِيمَا بَقِيَ﴾ قال في الحجة وأول طواف بالبيت رمل واضطباع (٤) وبعده سعي بين الصفا والمروة وكان عمر أراد أن يترك الرمل والاضطباع لا نقضاء سببهما ثم تظن اجمالاً أن لها سبباً آخر غير منقض فلم يتركهما ﴿وَيُقْبَلُ الْحَجَرُ الْأَسْوَدَ﴾ لما في الصحيحين من حديث عمر « أنه كان يقبل الحجر ويقول اني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك » وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس قال « قال رسول الله

(١) يتخفيف الهاء وقد يستعمل رباعياً ومعناه أضعفتهم

(٢) الخب بفتح الخاء هو اسراع المشي مع تقارب الخطى كالرمل - بفتح الميم

(٣) أصله « وطى » فأبدلت الواو همزة تاني « وقت وأقت » ومعناه مهد وثبت

(٤) هو اقتمال من الضبع بالسكان الباء وهو العضد وهو أن يدخل ازاره تحت ابطه الايمن

ويرد طرفه على منكبه الايسر ويكون منكبه الايمن مكشوفاً

ﷺ يأتى هذا الحجر يوم القيامة له عيمان يبصر بهما لسان ينطق به يشهد لمن استلمه بحق « وفي الباب أحاديث . وأما الابتداء بالحجر فلا نه وجب عند التشريع أن يعين محل البداية وجهة المشى والحجر أحسن مواضع البيت لأنه نازل من الجنة واليمين أيمن الجهتين ﴿ أَوْ يَسْتَلِمَهُ ﴾ وثبت عنه ﷺ في استلامه ثلاث صفات : أحدها تقبيله وثانيها أنه وضع يده عليه ثم قبلها وثالثها أنه يشير اليه بالحجن (١) ولم يقل طوافي لكذا ولا افتتحه بالتكبير كما يفعله كثير ممن لا علم عنده وذلك من البدع المنكرة ﴿ بِمَحْجَنٍ وَيُقَبَّلُ الْحَجَّجْنَ ﴾ لما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال « طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن » وأخرج نحوه مسلم من حديث أبي الطفيل وزاد « ويقبل المحجن » ﴿ وَنَحْوَهُ ﴾ أخرج أحمد من حديث عمر « أن النبي ﷺ قال له يا عمر انك رجل قوي لا تراحم على الحجر فتؤذى الضعيف ان وجدت خلوة فاستلمه والا فاستقبله وهلل وكبر » وفي اسناده مجهول ﴿ وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ الْيَمَانِي ﴾ لما أخرج أحمد والنسائي عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال « ان مسح الركن اليماني والركن الاسود يحط الخطايا خطأ » وفي اسناده عطاء بن السائب . وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال « لم أر النبي ﷺ يمس من الاركان الا اليمانيين » وأخرج البخاري في تاريخه وأبو يعلى من حديث ابن عباس قال « كان رسول الله ﷺ يقبل الركن اليماني » وفي اسناده عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف . وأخرج أحمد وأبوداود من حديثه « أن النبي ﷺ كان يقبل الركن اليماني ويضع خده عليه » قال صاحب سبل السلام وكان يقول عند استلامهما بسم الله والله أكبر وكان كلما أتى الحجر يقول الله أكبر ولم يحفظ له دعاء معين في الطواف إلا أنه أخرج أبو داود وابن حبان انه يقول بين الركنين « ربنا آتتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » وفي الطواف « اللهم قنني بما رزقني وبارك لي فيه واخلف على كل غائب لي بخير » أخرجه الحاكم . وفي مصنف ابن أبي شيبة « لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير » والموضع موضع دعاء فيختار فيه ما شاء انتهى .

(١) بكسر الميم واسكان الحاء وفتح الجيم وآخره نون هو عصا تحية الرأس

قلت إنما خص الركنتين اليمانيين بالاستلام كما ذكره ابن عمر من أنهما باقيان على بناء إبراهيم دون الركنتين الآخرين فانهما من تنيرات الجاهلية وإنما اشترطه شروط الصلاة كما ذكره ابن عباس لأن الطواف يشبه الصلاة في تعظيم الحق وشعائره فعمل عليها ﴿ وَيَكْفِي الْقَارِنَ طَافٌ وَاحِدٌ وَسَعَى وَاحِدٌ ﴾ لكونه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حج قرأنا على الأصح واكتفى بطواف واحد للقدم وسعى واحد ولا دليل على وجوب طوافين وسعيين . وأخرج الترمذى من حديث ابن عمر مرفوعاً « من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعى واحد » وقد حسنه الترمذى . أقول الأدلة القاضية بأن الواجب على القارن ليس الا طواف واحد وسعى واحد ثابتة قولاً وفعلًا أما القول بحديث ابن عمر قال « قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قرن بين حجه و عمرته أجزاء لهما طواف واحد » أخرجه أحمد وابن ماجه . وأخرجه أيضاً الترمذى بلفظ « من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعى واحد منهما حتى يحل منهما جميعاً » وقال هذا حديث حسن وأخرجه أيضاً سعيد بن منصور بنحو لفظ الترمذى وأما اعلال الطحاوى لهذا الحديث بالوقف فقد رده غيره من الحفاظ لأن الطحاوى قال ان الدراوردي أخطأ في رفعه وانه موقوف فأجابوا عنه بأن الدراوردي صدوق وأن رفعه حجة . ومن القول حديث طاوس عن عائشة « أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لها يسمك طوافك لحجك و عمرتك » أخرجه أحمد ومسلم . وأخرج أيضاً مسلم من طريق مجاهد عنها « أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لها يجزى عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجك و عمرتك » وأما أحاديث الفعل فأخرج الشيخان وغيرهما عن عائشة « ان الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً » وأخرج مسلم وأبوداود عن جابر « أنه لم يطف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً » وأخرج البخارى عن ابن عمر « أنه طاف لحجته و عمرته طوافاً واحداً » بعد أن قال انه سيفعل كما فعل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طاوس « أنه حلف ما طاف أحداً من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لحجه و عمرته إلا طوافاً واحداً » واستدل القائلون بأن القارن يطوف طوافين وسعى سعيين بفعل على رضى الله عنه وقوله « رأيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يفعل هكذا » أخرجه عبد الرزاق والدارقطنى وغيرهما وقد روى نحوه

عن ابن مسعود وابن عمر بأسانيد في بعضها متروك وفي البعض الآخر ضعيف حتى قال ابن حزم لا يصح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا عن أحد من أصحابه في ذلك شيء وتعقب بأن حديثي علي وابن مسعود لا بأس باسناديهما ولهذا رجح البيهقي وغيره المصير الى الجمع أنه طاف طواف التسدوم وطواف الافاضة . قال وأما السعي فلم يثبت فيه شيء . وقد حكى الحافظ في الفتح أنه روى جعفر الصادق عن أبيه أنه كان يحفظ عن علي للقارن طوافاً واحداً خلاف ما يقوله أهل العراق . والحاصل أن الجمع بما تقدم ان اندفع به النزاع فالمراد وإلا وجب المذمير الى التعارض والترجيح ولا يشك عالم بالحديث أن أدلة الطواف الواحد والسعي الواحد أرجح ﴿وَيَكُونُ حَالُ الطَّوَّافِ مُتَوَضِّعًا مِمَّا تَرَى الْعَوْرَةَ﴾ لما في الصحيحين من حديث عائشة « أن أول شيء بدأ به النبي ﷺ حين قدم أنه توضعاً ثم طاف بالبيت » وفيهما أيضاً من حديث أبي بكر « أن النبي ﷺ قال لا يطوف بالبيت عريان » في شرح السنة عند الشافعي لا يجزي الطواف الا بما يجزى به الصلاة من الطهارة عن الحدث والنجاسة وسر العورة فان ترك شيئاً منها فعليه الاعادة . قال في الأنوار ولو أحدث في الطواف عمداً توضعاً وبني ولا يجب الاستئناف وان طال الفصل والكلام في الطواف مباح ويستحب أن لا يتكلم الا بذكر الله أو حاجة أو علم وقال أبو حنيفة اذا طاف جنباً أو محدثاً وفارق مكة لا تلزمه الاعادة وعليه دم وفي المالكية أن كل عبادة تؤدي لا في المسجد من المناسك فالطهارة ليست من شرطها كالسعي والوقوف بعرفة وكل عبادة في المسجد فالطهارة من شرطها كالطواف أقول أما فرضية الوضوء للطواف أو شرطية كما زعمه البعض فغاية ما في ذلك حديث « أنه توضعاً ﷺ ثم طاف » وهذا مجرد فعل لا ينتهز للوجوب وليس الوضوء بداخل في عموم المناسك حتى يقول انه بيان لقوله « خذوا عني مناسككم » فان قيل انه شرط النفس أو فرضه فيكون من جملة بيان المناسك فيجيب بأن هذه مصادرة على المطلوب لان كونه شرطاً أو فرضاً هو محل النزاع ومع هذا ففعله للوضوء يحتمل أن يكون لما يتعقب الطواف من الصلاة ولا سيما وقد كان ﷺ لا يدخل المسجد الا متوضئاً في غير الحج فلازمته لذلك في الحج أولى وأما منعه ﷺ للحائض أن تطوف بالبيت فليس فيه دليل على

أن المنع لها لكون الطهارة شرطاً أو فرضاً للطواف لاحتمال أن يكون المنع لها لكون الطواف من داخل المسجد وهي ممنوعة من المساجد ولو سلم ففائته أن الطهارة من الحيض هي الشرط لا الوضوء وأما حديث الطواف بالبيت صلاة فم كونه في اسناده عطاء بن السائب وهو ضعيف فليس التشبيه بمقتضى مساواة المشبه للمشبه به في جميع الاوصاف بل الاعتبار التشابه في أخص الأوصاف وليس هو الوضوء ﴿وَالْحَائِضُ تَفْعَلُ مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفَ﴾ طواف القدوم وكذا طواف الوداع ﴿بِالْبَيْتِ﴾ لحديث عائشة عن النبي ﷺ أنه قال «الحائض تقضى المناسك كلها الا الطواف» أخرجه احمد وأخرج نحوه ابن ابى شعبة باسناد صحيح من حديث ابن عمر ولحديث عائشة ايضاً في الصحيحين وغيرها انه قال لها النبي ﷺ لما حاضت «افعلي ما يفعل الحاج غير ان لا تطوفي بالبيت حتى تغسلي» ﴿وَيُنْدَبُ الذَّكْرُ حَالَ الطَّوَافِ بِالْمَأْنُورِ﴾ لحديث عبد الله بن السائب قال «سمعت رسول الله ﷺ يقول بين الركن اليماني والحجر ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار» أخرجه احمد وابو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم لأنه دعاء جامع نزل به القرآن وهو قصير اللفظ يناسب تلك الفرمة القليلة وعن ابى هريرة عن النبي ﷺ قال «وكل به (يعنى الركن اليماني) سبعون ملكاً فمن قال اللهم إني أسألك العفو والعافية في الدنيا والآخرة بنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قالوا آمين» أخرجه ابن ماجه باسناد فيه اسمعيل بن عياش وهشام بن عمار وهما ضعيفان. وأخرج ابن ماجه ايضاً من حديثه أنه سمعه يقول «من طاف بالبيت سبعاً ولا يتكلم إلا بسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله محيت عنه عشر سيئات وكتب له عشر حسنات ورفع له بها عشر درجات» وفي اسناده من تقدم في الحديث الاول. وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وصححه من حديث عائشة قالت «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما جعل الطواف بالبيت وبالصفا والمروة لاقامة ذكر الله تعالى» وفي الباب أحاديث ﴿وَبَعْدَ فَرَاغِهِ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ﴾ وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة هما واجبتان ﴿فِي مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الرُّكْنِ فَيمَسُّهُ﴾

لحديث جابر عند مسلم وغيره « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما انتهى الى مقام ابراهيم قرأ واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى فصلى ركعتين قرأ فاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ثم عاد الى الركن فاستلمه قلت وجهر فيهما بقراءته نهراً فالجهر فيهما السنة ليلاً ونهاراً فلما فرغ منهما أتى الحجر الاسود فاستلمه ثم خرج الى الصفا « من الباب الذي يقابله »

﴿ فَعَصَلَ وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ دَائِعِيًّا بِالْمَأْنُورِ ﴾  
والسمي واجب لقوله تعالى ( إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ومن تطوَّع خيراً فإن الله شاكر عليم ) وعليه أهل العلم إلا أنه عند الشافعي من الأركان فلا يجبر بالدم وذهب الجمهور الى أنه فرض .  
وعند أبي حنيفة من الواجبات وعلى من تركه دم كذا في المسوى . والسمي هو النسك الثالث لأن النسك الأول الاحرام والثاني الطواف كما تقدم . ودليله ما أخرج أحمد والشافعي من حديث حبيبة بنت أبي نجرة (١) « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اسمعوا فإن الله كتب عليكم السعي » وفي اسناده عبدالله بن المؤمل وهو ضعيف وثقه طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس . وأخرج أحمد نحوه من حديث صفية بنت شيبة . وأخرج مسلم وغيره من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما فرغ من طوافه أتى الصفا فعلا عليه حتى نظر الى البيت ورفع يديه فجعل يحمده الله ويدعو ما شاء أن يدعو » وأخرج نحوه النسائي من حديث جابر . وفي صحيح مسلم من حديث جابر أيضاً « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما دنا من الصفا قرأ ( ان الصفا والمروة من شعائر الله ) أبداً بما بدأ الله به فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره

(١) وحبيبة بنت أبي نجرة بضم التاء وسكون الجيم صحابية كذا ضبطه القاموس في باب الزاى وقال ابن حجر في الفتح (جزء ٣ ص ٣٣٣) بكسر المثناة وسكون الجيم بعدها راء ثم ألف ساكتة ثم هاء وهي إحدى نساء بني عبد الدار وقال في الاصابة (جزء ٨ ص ٤٧) ضبطها الدارقطني بفتح المثناة من فوق وقال أيضاً حبيبة بفتح أوله وقيل بالتصغير

قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم دعا بين ذلك فقال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل إلى المروة حتى انصبت قدماء في بطن الوادي حتى اذا صعد تماشى حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا ويجوز السعي راكباً ومشياً وهو أفضل وعليه أهل العلم **﴿وإذا كان متمتعاً صار بعد السعي حلالاً حتى إذا كان يوم التروية أهل بالحج﴾** لقول عائشة حاكية لحجهم مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « فاما من أهل بالمرة فأحلوا حين طافوا بالبيت وبالصفا والمروة » وهو في الصحيحين وغيرهما وفيهما أيضاً من حديث جابر « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أحلوا من أحراركم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقيموا حلالاً حتى اذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا التي قدمتم لها متعة » وفي لفظ لمسلم من حديثه أيضاً قال « أمرنا رسول الله ﷺ لما أحلنا أن نحرم اذا توجهنا الى منى فأهلنا من الأبطح » أقول الالهلال هو رفع الصوت بلفظ لبیک بحجة وعمره والظاهر من الأدلة أنه لا يجب إلا نية الاحرام بالحج وليس وراء ذلك أمر آخر هو الاحرام بل هو مجرد النية . وأما اشتراط كونها مقارنة لتلبية أو تقليد فلم يدل عليه دليل بل التلبية ذكر مستقل وسنة منفردة وكذلك التقليد للهدي ولا كلام في ثبوت مشروعيتها وأما انها شرط لنية الاحرام بالحج فلا ومن ادعى ذلك فعليه البرهان **﴿ فصل ثم يأتي عرفة صبح يوم عرفة ملبياً مكبراً ويجمع العصرين ﴾** الظهر والعصر **﴿ فيها ويخطب ﴾** لما ثبت عنه ﷺ أنه خطب الناس وهو على راحلته خطبة بديعة قرر فيها قواعد الاسلام وهدم فيها قواعد الشرك والجاهلية وقرر فيها الحرمات التي اتفقت الملل على تحريمها وهي الدماء والأموال والأعراض وغير ذلك من الاحكام وكانت خطبة واحدة لم تكن خطبتين يجلس بينهما . وقال في الحجة اما خطب يومئذ بالاحكام التي يحتاج الناس اليها ولا يسمعون جهلها لأن اليوم يوم اجتماع وانما تنتهز مثل هذه الفرصة لمثل هذه الأحكام التي يراد تبليغها الى جميع الناس انتهى **﴿ ثم يفيض من عرفة ويأتي المزدلفة ويجمع فيها ﴾**



بين العشاءين ﴿المغرب والعشاء بأذان واقمتين ولا يسبح (١) ههنا كما ثبت عنه  
 ﷺ ﴿ثُمَّ يَدْبِتُ بِهَا﴾ قال النحاس ان كثيراً من الحجاج لا يقف بالمزدلفة وان  
 وقف فلا يدبت وهذه بدعة يجب على الأمير ومن قدر أن يمنع منها لان من ترك  
 المبيت بالمزدلفة وجب عليه اراقة دم في الأظهر . وذهب ابن خزيمة وجماعة من  
 العلماء الى أن المبيت بها ركن فعلى هذا اذا تركه فسد حجه ولا يجبر بدم ولا بغيره  
 وشرط المبيت أن يكون في ساعة من النصف الثاني من الليل فلو رحل قبله لم يسقط  
 عنه الدم ولو عاد اليها قبل الفجر سقط انتهى ﴿ثُمَّ يُصَلِّيُ الْفَجْرَ﴾ حين يتبين له  
 الصبح بأذان واقامة ﴿وَيَأْتِي الْمَشْعَرَ﴾ الحرام تركهم السنة في الوقوف بالمشعر الحرام  
 بدعة أيضاً ويستقبل القبلة ﴿فَيَذْكُرُ اللَّهَ عِنْدَهُ﴾ ويدعوه ويكبره ويهله ريوحه.  
 أقول وما أحق الذكر عند المشعر الحرام بأن يكون واجبا أو نسكا لانه مع كونه مفعولا  
 له ﷺ ومندرجا تحت قوله «خذوا عني مناسككم» فيه أيضاً النص القرآني بصيغة  
 الامر (فاذكروا الله عند المشعر الحرام) ﴿وَيَقِفُ بِهِ﴾ والوقوف هو النسك الرابع  
 من مناسك الحج ﴿إِلَى قَبْلِ طُلُوعِ الشَّمْسِ ثُمَّ يَدْفَعُ حَتَّى يَأْتِيَ بَطْنَ مُحَرَّرٍ﴾ وهو  
 محل هلاك أصحاب الفيل وبرزخ بين المزدلفة ومنى ليس من هذه ولا هذه فن  
 شأن من خاف الله وسطوته أن يستشعر الخوف في ذلك الموطن ويهرب من الغضب  
 ﴿ثُمَّ يَسْلُكُ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى﴾ بين الطريقين ﴿إِلَى الْجَمْرَةِ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ وَهِيَ  
 جَمْرَةُ الْعَقْبَةِ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يَكْبَرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ﴾ مثل حصي الخذف ﴿وَلَا  
 يَرْمِيهَا إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ﴾ وإنما كان رمي الجمار يوم الاول غدوة وفي سائر  
 الأيام عشية لان من وظيفة الاول النحر والخلق والافاضة وهي كلها بعد الرمي في  
 كونه غدوة نوسعة وأما سائر الأيام فأيام تجارة وقيام أسواق فالأسهل أن يجعل  
 ذلك بعد ما يفرغ من حوائجه وأكثر ما كان الفراغ في آخر النهار ﴿إِلَّا النِّسَاءَ  
 وَالصَّبِيَّانَ فَيَجُوزُ لَهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ﴾ فقد دعا النبي ﷺ للمحائمين ثلاثاً  
 وللمقصرين مرة واحدة ﴿أَوْ يُقَصِّرُهُ﴾ وهو النسك الخامس ﴿فَيَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ﴾

الآن النساء ومن حلق أو ذبح أو أفاض إلى البيت قبل أن يرمى فلا حرج ثم يرمي إلى منى فيبيت بها ليالي التشريق وهو النك السادس. والحاصل أن المبيت بمنى ليس بمقصود في ذاته إنما هو لأجل الرمي المشروع لأنه فعل والزمان والمكان من ضرورياته فالحق ما قاله الحنفية وبعض الشافعية من عدم وجوبه في نفسه وهو يرمى في كل يوم من أيام التشريق الجرات الثلاث بسبع حصيات مبتدئاً بالجرفة الدنيا ثم الوسطى ثم جرفة العقبة ﴿ لما أخرج أحمد وأهل السنن وابن حبان والحاكم والدارقطني من حديث عبد الرحمن بن يعمر ﴾ أن النبي ﷺ أمر منادياً فنادي الحج عرفة ﴿ وأخرج أحمد وأبوداود عن ابن عمر قال ﴾ غدا رسول الله ﷺ من منى حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل بمنمرة وهي منزل الامام الذي ينزل به بعرفة حتى اذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله ﷺ فجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف على الموقف من عرفة ﴿ وفي صحيح مسلم من حديث جابر قال ﴾ لما كان يوم التروية توجهوا الى منى فأهلوا بالحج وركب رسول الله ﷺ ف صلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس وأمر بقبة من شعر تضرب له بمنمرة فصار رسول الله ﷺ ولا تشك قريش أنه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع في الجاهلية فأجاز رسول الله ﷺ حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بمنمرة فنزل بها حتى اذا زاغت الشمس أمر بالقصواء (١) فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال ان دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ﴿ وفي صحيح مسلم من حديث أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ قال في عشية عرفة وغداة جمع للناس حين دفعوا عليكم السكينة وهو كاف ناقته حتى دخل محسراً ﴿ وفي حديث جابر عند مسلم وغيره ﴾ أن النبي ﷺ أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد واقامتين ولم يسبح بينهما شيئاً ثم اضطجع حتى طلم الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان واقامة ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله وكبره وهله ووحده فلم

(١) اسم ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم

يزل واقفاً حتى أسفر جداً فدفع قبل أن تطلع الشمس حتى أتى بطن محسر فحرك قليلاً ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصي الخذف رمى من بطن الوادي ثم انصرف إلى المنحر « وفي الصحيحين وغيرهما من حديث جابر قال « رمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمرة يوم النحر ضحى وأما بعد فإذا زالت الشمس « وفيهما أيضاً من حديث ابن مسعود « أنه انتهى إلى الجمرة الكبرى فجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ورمى بسبع وقال هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة « وفي رواية « حتى انتهى إلى جرة العقبة « وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال « أنا ممن قدم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليلة المزدلفة في ضعفة أهله « وفيهما أيضاً من حديث عائشة قالت « كانت سودة امرأة ضخمة ثبطة (١) فاستأذنت رسول الله ﷺ أن تفيض من جمع بليل « وفي الباب أحاديث . وفي صحيح مسلم وغيره من حديث أس « أن النبي ﷺ أتى منى فأتى الجمرة فرماها ثم أتى منزله بمنى ونحر ثم قال للحلاق خذ وأشار إلى جانبه الأيمن ثم الأيسر ثم جعل يعطيه الناس « وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ اللهم اغفر للمحلقين قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للمحلقين قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للمحلقين قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال « وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس قال « قال رسول الله ﷺ إذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء « وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال « سمعت رسول الله ﷺ وأتاه رجل يوم النحر وهو واقف عند الجمرة فقال يا رسول الله حلقت قبل أن أرمي قال ارم ولا حرج وأتاه آخر فقال ذبحت قبل أن أرمي فقال ارم ولا حرج وأتاه آخر فقال أتى أفضت إلى البيت قبل أن أرمي فقال ارم ولا حرج « وفي رواية فيهما « فما سئل عن شيء يومئذ إلا قال افعل ولا حرج « وأخرج أحمد من حديث علي قال « جاء رجل فقال يا رسول الله حلقت قبل أن أنحر قال انحر ولا حرج ثم أتاه

آخر فقال انى أفضت قبل أن أحلق قال أحلق أو قصر ولا حرج « وفي لفظ الترمذى وصححه قال « انى أفضت قبل أن أحلق » وفي الصحيحين وغيرهما عن ابن عباس « أن النبي ﷺ قيل له في الذبح والحلق والرمى والتقديم والتأخير فقال لا حرج » وأخرج أحمد وأبوداود وابن حبان والحاكم من حديث عائشة قالت « أفاض رسول الله ﷺ من آخر يوم حين صلى الظهر ثم رجع الى منى فبكث بهالى الى أيام التشريق يرمى الجمرة اذا زالت الشمس كل جرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عند الأولى وعند الثانية فيطيل القيام ويتضرع ويرمى الثالثة لا يقف عندها » وعن ابن عباس قال « رمى رسول الله ﷺ الجمار حين زالت الشمس » رواه أحمد وابن ماجه والترمذى وحسنه . وفي البخارى عن ابن عمر قال « كنا نتحين فاذا زالت الشمس رمينا » وأخرج الترمذى وصححه من حديث ابن عمر « أن النبي ﷺ كان اذا رمى الجمار مشى اليها ذاهباً وراجعاً » وفي لفظ عنه « أنه كان يرمى الجمرة يوم النحر راكباً وسائر ذلك ماشياً ويخبرهم أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك » أخرجه أحمد وأبوداود . وفي الصحيحين من حديث ابن عباس وابن عمر « أن العباس استأذن النبي ﷺ أن يبيت بمكة ليلالى منى من أجل سقايته فأذن له » وفي البخارى وأحمد من حديث ابن عمر « أنه كان يرمى الجمرة الدنيا بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم يتقدم فيسهل فيقوم مستقبل القبلة طويلاً ويدعو ويرفع يديه ثم يرمى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل فيقوم مستقبل القبلة ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً ثم يرمى الجمرة ذات العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها ثم ينصرف ويقول هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعله » وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذى من حديث عاصم بن عدى « أن رسول الله ﷺ رخص لرعاة الابل فى البيئوة عن منى يرمون يوم النحر ثم يرمون الغداة ومن بعد الغداة ليومين ثم يرمون يوم النفر » وأخرج أحمد والنسائى عن سعد بن مالك قال « رجعنا فى الحجة مع النبي ﷺ وبعضنا يقول رميت بسبع حصيات وبعضنا يقول رميت بست حصيات ولم يجب بعضهم على بعض » ورجاله رجال الصحيح \* وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ يَحْجُجُ بِالنَّاسِ أَنْ يَخْطُبَهُمْ \* بعد الزوال خطبتين خفيفتين قائماً والأخيرة أخف ويجلس

بينهما كالجمعة يعلم فيهما المناسك الى اليوم الثاني واذا زالت الشمس اغتسل ان أحب ﴿يَوْمَ النَّحْرِ﴾ لحديث الهرماس بن زياد قال « رأيت النبي ﷺ يخطب الناس على ناقته العضباء يوم الأضحية » أخرجه أحمد وأبوداود . وأخرج نحوه أبوداود أيضاً من حديث أبي أمامة . وأخرج نحوه هو والنسائي من حديث عبد الرحمن بن معاذ التيمي وأخرجه البخاري وأحمد من حديث أبي بكره وفيه أنه قال « فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الى يوم تلقون ربكم ألا هل بلغت قالوا نعم قال اللهم اشهد فليبلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » ﴿وَ﴾ يستحب الخطبة ﴿فِي وَسْطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ﴾ لحديث سراء بنت نبهان قالت « خطبنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم الرؤف (١) فقال أى يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم قال أليس أوسط أيام التشريق » أخرجه أبوداود ورجاله رجال الصحيح وأخرج نحوه أحمد من حديث أبي بصرة ورجاله رجال الصحيح وأخرج نحوه أبوداود عن رجلين من بني بكر فتضمنت حجته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث خطب يوم عرفة ويوم النحر وثاني أيام التشريق . قال الماتن رحمه الله في حاشية الشفاء الخطب المشروعة في الحج أربع كما دلت على ذلك الروايات الصحيحة وقد بينها في شرح المنتقى فليرجع اليه انتهى . ﴿وَيَطُوفُ الْحَاجُّ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ وَهُوَ طَوَافُ الزَّيَارَةِ يَوْمَ النَّحْرِ﴾ لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمنى » وفي صحيح مسلم من حديث جابر نحوه . والمراد بقوله « أفاض » أى طاف طواف الافاضة . قال النووي وقد أجمع العلماء أن هذا الطواف وهو طواف الافاضة ركن من أركان الحج لا يصح الا به واتفقوا على أنه يستحب فعله يوم النحر بعد الرمي والنحر والخلق فان أخره عنه وفعله في أيام التشريق أجزأه ولادم عليه بالاجماع قال صاحب سبل السلام طواف الزيارة ويقال له طواف الصدر ويسمى طواف الافاضة طاف ﷺ ولم يطف غيره ولم يسع وتضمنت حجته رفع

(١) سمي بذلك لانهم كانوا يأكلون فيه رؤس الاضاحي

يديه للدعاء ست مرات الاولى على الصفا الثانية على المروة الثالثة بعرفة الرابعة  
بزدلفة الخامسة عند الجمرة الاولى السادسة عند الجمرة الثانية انتهى . أقول الادلة  
تدل على عدم وجوب طواف الزيارة على التعمين فضلا عن كونه ركناً من أركان  
الحج التي لا يصح بدونها فعلى المجتهد أن يبحث عن المسائل التي قلدها فيها الآخر  
الاول وجعل عليها سور لا يستطيع صعوده من كان هيباً للقليل والقال ومخبوطا  
بأسواط آراء الرجال وهو دعوي الاجماع فان ما كان كذلك قل أن يكشف عن  
أصله ومستنده الا من كان من الابطال المؤهلين للنظر في الدلائل الفارقين بين  
العالي منها والسافل وقليل ما هم بل هم أقل من القليل والله المستعان . وقد ثبت  
عنه عليه السلام عند الشيخين وغيرهما من حديث عائشة أنه قال لها « طوافك بالبيت  
وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك » وأخرج الشيخان وغيرهما من حديث  
ابن عمر أنه عليه السلام قال « من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعي واحد »  
واللفظ للترمذي وهذا يدل على أن الواجب ليس الا طواف واحد لا ثلاثة طواف  
القدم والزيارة والوداع ويدل عليه ما رواه الشيخان وغيرهما عن ابن عمر أنه حج  
فطاف بالبيت ولم يطف طوافاً غير ذلك ﴿ وَإِذَا فَرَغَ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ طَافَ لِلْوَدَاعِ ﴾ لحديث ابن عباس عند مسلم وغيره قل « كان الناس ينصرفون في كل  
وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده  
بالبيت » وفي لفظ للبخاري ومسلم « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الناس أن يكون آخر  
عهدهم بالبيت الا أنه خفف عن المرأة الخائف » وفي الباب احاديث والى وجوب  
طواف الوداع ذهب الجمهور . وقال مالك وداود وابن المنذر هو سنة لا شيء في  
تركه . قال في الخبجة والسر فيه تعظيم البيت ان يكون هو الأول وهو الآخر  
تصويراً لكونه هو المقصود من السفر وموافقة لعاداتهم في توديع الوفود ملوكها  
عند النفر . وقال في سبل السلام ثم انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طاف طواف  
الوداع ليلا سحراً ولم يرمل في هذا الطواف وصلى الفجر بالحرم وقرأ بالطور ثم نادى  
بالرحيل فارتحل راجعاً الى المدينة فلما أتى ذا الحليفة بات بها فلما رأى المدينة كبر  
ثلاثاً وقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير

آيئون قائمون عابدون ساجدون لربنا حامدون صدق وعده ونصر عبده وهزم  
الاحزاب وحده ، ثم دخلها نهارا انتهى \*

﴿ فصل » والهدى ﴾ لقوله تعالى ، ( والبدن جعلناها لكم من شعائر الله ) وانفق  
أهل العلم على أن الهدى مستحب للحاج المفرد والمعتبر المفرد وواجب على المتمتع والقارن  
وعلى من وجب عليه جزاء العدوان على الاحرام ويعتبر في الهدايا ما يعتبر في الضحايا  
﴿ أفضل البدنة ﴾ لأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يهدي البدن ولائها  
أنفع للفقراء ﴿ ثم البقرة ﴾ ثم الشاة ﴿ لأن البقرة أنفع بالقسمة الى شاة ؛ وهذا  
إذا كان الذي يهدي البدنة والبقرة واحداً أما إذا كانوا جماعة بعدد ما تجزى عنه  
البدنة والبقرة فقد وقع الخلاف هل الأفضل سبع البدنة أو البقرة أم الشاة عن  
الواحد ؛ والظاهر أن الاعتبار بما هو أنفع للفقراء ﴿ وتجزى البدنة والبقرة  
عن سبعة ﴾ لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما قال : « أمرنا رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم أن نشترك في الابل والبقرة كل سبعة منا في بدنة » وفي لفظ  
لمسلم : « فقيل لجابر أيشترك في البقرة ما يشترك في الجزور فقال ما هي إلا من البدن »  
وأخرج أحمد وابن ماجه عن ابن عباس : « أن النبی ﷺ أتاه رجل فقال أن على  
بدنة وأنا موسر ولا أجدها فأشترىها فأمره ﷺ أن يبتاع سبع شياه فيذبحهن ،  
ورجاله رجال الصحيح ، ولا يعارض هذا حديث ابن عباس عند احمد والنسائي  
وابن ماجه والترمذي وحسنه قال : « كنا في سفر فحضر الأضحى فذبحنا البقرة عن  
سبعة والبعير عن عشرة » وكذلك لا يعارضه ما في الصحيحين من حديث رافع بن  
خديج : « أنه ﷺ قسم فعديل (١) عشر من الغنم ببعير » لأن تعديل البدنة بسبع  
شياه هو في الهدى وتعديلها بعشر هو في الأضحية والقسمة ؛ وقد ذهب الجمهور الى  
أن عدل البدنة في الهدى سبع شياه ؛ وادعى الطحاوي وابن رشد أنه اجماع ولا  
تصح هذه الدعوى فالخلاف مشهور ﴿ ويجوز للهدى أن يأكل من لحمه -

( ١ ) العديل والتعديل بين الشيئين التسوية

هذه الحديث جابر: «أن النبي ﷺ أمر من كل بدنة ببضعة (١) فجعلت في قدر فطبخت فأكل هو وعلى من لحما وشربا من مرقها» أخرجه أحمد ومسلم وفي الصحيحين من حديث عائشة «أنه دخل عليها يوم النحر بلحم بقر فقات ما هذا فقيل نحر رسول الله ﷺ عن أزواجه» قال النووي: وأجمع العلماء على أن الأكل من هدى التطوع وأضحيتة سنة انتهى، والظاهر أنه لا فرق بين هدى التطوع وغيره لقوله تعالى (فكلا منها) ﴿وَيَرْكَبُ عَلَيْهِ﴾ أي المهيدي على هديه الحديث أنس في الصحيحين وغيرهما قال: «رأى رسول الله ﷺ رجلا يسوق بدنة فقال اركبها فقال انها بدنة قال اركبها قال انها بدنة قال اركبها» وفيها نحوه من حديث أبي هريرة، وأخرج أحمد ومسلم من حديث جابر «أنه مثل عن ركب الهدي فقال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اركبها بالمعروف اذا أُلْجِئْتَ اليها حتى تجد ظهراً ﴿وَيُنْدَبُ لَهُ إِشْعَارُهُ وَتَقْلِيدُهُ﴾» الحديث ابن عباس عند مسلم وغيره «ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى الظهر بدي الخليفة ثم دها بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن وسكت الدم عنها وقلدها نعلين» قال ابن القيم في اعلام الموقعين: قالوا انها خلاف الأصول اذ الاشعارُ مثلهُ وأمرُ الله ان هذه السنة خلاف الأصول الباطلة وما ضرها ذلك شيئاً والمثلة المحرمة هي العدو وان لا يكون عقوبة ولا تعظيماً لشعائر الله؛ فأما شق صفحة سنام البعير المستحب أو الواجب ذبحه ليسيل دمه قليلاً فيظهر شعار الاسلام واقامة هذه السنة التي هي من أحب الاشياء الى الله وفق الأصول؛ وأي كتاب أو سنة جرّم ذلك حتى يكون خلافاً للأصول؛ وقياس الاشعار على المثلة المحرمة من أفسد قياس على وجه الارض فانه قياس ما يحبه الله وبرضاه على ما يبغضه ويسخطه وينهى عنه؛ ولولم يكن في حكمة الاشعار إلا تعظيم شعائر الله وإظهارها وعلم الناس بان هذه قرا بين الله عز وجل تساق الى بيته تدبج له ويتقرب بها اليه عند بيته كما يتقرب اليه بالصلاة الى بيته عكس ما عليه أعداؤه المشركون الذين يذبحون لأربابهم ويصلون لها، فشرع لأوليائه وأهل توحيده أن يكون نسكهم وصالهم لله وحده، وأن يظهروا شعائر توحيده غاية الاظهار ليعلو دينه على كل

(١) البضعة بفتح الباء لاغير هي القطعة من اللحم



دين فهذه هي الأصول الصحيحة التي جاءت السنة بالاشعار علي وقفها والله الحمد •  
 ﴿ وَمَنْ بَعَثَ يَهُودِيٌّ لَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَى الْحَرَمِ ﴾ لحديث عائشة  
 في الصحيحين وغيرهما « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يهدي من المدينة  
 ثم لا يجتنب شيئاً مما يجتنب المحرم » أقول هذا آخر كلام الماتن على أحكام الحج ؛  
 وأما الحج عن الميت والاستئجار له ؛ فاعلم ان الحج من الواجبات المتعلقة بسدن  
 المكلف ؛ والظاهر في الواجبات البدنية أنها لا تلزم بعد رفع قلم التكليف وانتقال  
 المكلف من هذه الدار التي هي دار التكليف الى دار الآخرة ، لأنه لم يبق من  
 طلب منه الفعل ، فن قال انه يلزم الميت الايصاء بشيء من الواجبات البدنية بان يفعله  
 عنه غيره بعد موته لم يقبل إلا بدليل ؛ أو قال من تبرع عن ميت بفعل واجب يندى  
 أجزاء لم يقبل ذلك منه إلا بدليل ، وقد ورد الدليل في أمور ، منها الصوم لحديث  
 « من مات وعليه صوم صام عنه وليه » ولكن ليس في هذا الحديث وجوب على  
 الميت بل الإيجاب على الولي (١) وغاية ما يستفاد من قوله : « صام عنه » أنه يجزىء  
 ذلك الصوم عن الميت « وأما الحج فلم يرد ما يدل على وجوب الوصية على الميت ؛  
 بل ورد ما يدل على وقوع الحج من القريب عن قريبه الميت . كما في حديث من  
 نذرت أخته أن تحج فماتت قبل أن تحج . وكذلك ورد ما يدل على وقوع الحج من  
 الولد لأبيه اذا كان في الحياة عاجزاً عن الاتيان بالفريضة كما في خبر الخثعمية .  
 وأما إيجاب الوصية بالحج أو أنه يجزىء من كل أحد عن كل ميت فلا دليل على ذلك  
 فيما أعلم . نعم اذا أوصى بالحج بنصيب من ماله فقد جعل الله له ثلث ماله في آخر  
 عمره يتصرف به كيف يشاء ما لم يكن ضراراً ، فالوصى بالحج كأنه أوصى بنصيب من  
 ماله المأذون له بالتصرف في ثلثه فيجب امتثال وصيته ؛ وأما كون ذلك يسقط الواجب  
 على الميت فحل تردد عندى ولا سيما اذا كان الذي حج عنه ايس من قرابته ؛ فان  
 القرابة لها تأثير في القيام ببعض الواجبات البدنية من الحج عن الميت كما في حديث  
 « صام عنه وليه » وكما في حديث الذي نذرت أخته أن تحج ، وأما حديث : « حج  
 عن نفسك ثم عن شهرمة » فهو وان كان في بعض السنن لكن لم يصرح فيه بان

(١) وليس فيه أيضاً إيجاب على الولي كما قدمنا .

الملي عن شبرمة كان أجنبيا عنه بل ورد في رواية : « وهو أخ له أوصديق » ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال ، وفي لفظ أنه قال له النبي ﷺ « من شبرمة قال أخ لي أو قريب لي » وقد أخرج هذه الرواية البيهقي والظاهر أن اعتناؤه به وتلييته عنه وطيبه نفسه بأن يكون حجة له للقراءة بينهما أذمن البعيد أن يفعل ذلك لغير من بينه وبينه قرابة ؛ ثم ليس في الحديث أن شبرمة هذا قد كان مات اذ ذاك ، وأما ما رواه الثعلبي في تفسيره بلفظ : « من أوصى بحجة كانت أربع حجج وحجة للذي كتبها » فمح كونه غير مرفوع لا يدرى كيف اسناده والثعلبي ليس من أهل الرواية فقد روي في تفسيره الموضوعات ؛ وقد أخرج البيهقي مثل ما ذكر عن جابر مرفوعا ، كما ذكره صاحب التخریج فينظر في سنده فما أظنه يصح ، والحاصل أن هذا البحث طويل الذبول متشعب الحجاج والنقول ، فمن رام العثور على الصواب فعليه بالفتح الرباني فتاوى الشوكاني . ودليل الطالب على أرجح المطالب لهذا العبد الضعيف . وليس مقصودنا هنا إلا التنبيه على الحق الحقيق بالقبول . وإن أباه أكثر العقول . وحديث : « فدين الله أحق أن يقضى » ليس المراد به دفع الأجرة لمن يحج بل المراد أن الحج عن الوالد يصح من الولد كما يصح منه قضاء الدين . ولا يرد على هذا أن اللفظ عام والاعتبار به . لأننا نقول : العموم ليس هو الا باعتبار فعل فريضة الحج لا باعتبار دفع المال لمن يحج . فهذا لم يرد به دليل . ففرت بهذا أن ما يوصى به الميت من أجرة من يحج عنه يكون خارجا من ثلثه المأذون به له . وأما من قال بوجوب الوصية على من لم يحج فكان قياس قوله أن تكون الأجرة الموصى بهامان رأس المال لأن وجوب الوصية فرع وجوب الأجرة في مال الموصى . ولا فرق بين وجوب مثل الأجرة من ماله وبين وجوب مثل الزكاة أو ما يند كونه من الفرق بين ما يتعلق بالمال ابتداء وانتهاء وبين ما يتعلق بالبدن ابتداء وبالل مال انتهاء فشى . لا مستند له ولا حول عليه .

### ﴿ بابُ العمرة المفردة ﴾

وقد تقدمت صفتها ﴿ يُحْرَمُ لها من الميقات ﴾ أي كاللتنعيم لأن الاحرام لها كلاحرام للحج وقد تقدمت الأدلة في ذكر المواقيت فانها للحج والعمرة ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي مَكَّةَ خَرَجَ إِلَى الْحَلِّ ﴾ لما ثبت في الصحيحين وغيرهما : « ان رسول الله

ﷺ أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج عائشة الى التنعيم فتحرم للعمرة منه «  
 ﴿ نَمَّ يَطُوفُ وَيَسْعَى وَيَحْلُقُ وَ يَقْصُرُ ﴾ ولا خلاف في ذلك . وقد ثبت عنه  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصحيحين وغيرهما من حديث جماعة من الصحابة  
 انه أمر من لم يكن معه هدى بالطواف والسعي والحلق أو التقصير . فمن فعل ذلك  
 فقد حل الحل كله فواقعوا النساء بعد ذلك . ﴿ وَهِيَ مَشْرُوعَةٌ ﴾ في الماكيرية :  
 العمرة عندنا سنة وليست بواجبة . وللشافعي قولان أظهرهما أنها فرض والثاني  
 سنة . أقول : ولم يأت من قال بوجوبها بدليل ينتهض للوجوب . بل كل ما روي  
 في ذلك متكلم عليه . مع أنه معارض بأحاديث أوردها من قال بعدم الوجوب بصرحة  
 بذلك . وهي لا تخلو عن مقال . والواجب العمل على البراءة الاصلية حتى يرد ناقل  
 ينقل عنها . ولم يأت إلا ما يفيد مطلق المشروعية لا المقيدة بالوجوب فالحق ما قاله  
 من ذهب الى عدم الوجوب ( في جميع السنة ) لحديث عائشة عند أبي داود « أن  
 النبي ﷺ اعتمر عمرتين عمرة في ذي القعدة وعمرة في شوال » وفي الصحيحين  
 من حديث أنس « أن النبي ﷺ اعتمر أربع عمر في ذي القعدة الا التي اعتمر  
 مع حجته » ومن ذلك عمرة عائشة التي أمر النبي ﷺ عبد الرحمن أن يعمرها  
 من التنعيم . فان ذلك كان مع حجتها مع النبي ﷺ وقد كان اهل الجاهلية يحرمون  
 العمرة في ايام الحج . فرد عليهم النبي ﷺ واعتمر وامر بالعمرة فيها . وفي  
 الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس « ان النبي ﷺ قال : عمرة في رمضان  
 تعدل حجة » اقول ثبت اعتماره ﷺ في اشهر الحج بل روي ان عمره كلها كانت  
 في اشهر الحج . وانما فعل ذلك لقصد الرد على المشركين . فانهم كانوا يرونها في اشهر  
 الحج من فجر الفجور . واما تعليل بعض الفقهاء للكرهية بأن العمرة تشغل عن اعمال  
 الحج فليست اعمال الحج بمستغرفة لشوال والقعدة وبعض الحجة . بل هي في بعض ايام  
 ذي الحجة . فما بال من ذهب الى كراهة العمرة في اشهر الحج وخالف هدى محمد صلى الله  
 عليه وسلم والحاصل ان هذا ونحوه ضنيع من لا يدري بالمدارك خفيها وجليلها والله المستعان .  
 ومن اراد الاطلاع على تفصيل احكام الحج والعمرة على الوجه الثابت المأثور فليرجم الى  
 منسكنا رحلة الصديق الى البيت العتيق والى كتابنا مسك الختام شرح بلوغ المرام •

# فهرست

## الجزء الاول من الروضة الندية شرح الدرر البهية

صفحة	صفحة
٢٥	٢ خطبة الكتاب
٢٦	٤ باب مشتمل على مسائل
من التخلي فيها	الاولي في بيان أن الماء طاهر ومطهر لا يخرج
٢٧	عن الوصفين الا ما غير ريحه أو لونه أو طعمه من
٢٩	النجاسات والدليل على ذلك
٣١	٦ بيان أن الذي شرع لنا التطهير به
٣٣	هو الماء المطلق
٣٣	٧ بيان أنه لا فرق بين القليل والكثير
٣٥	وبأن حد القليل وقد اطل في ذلك
٣٧	١٠ الكلام على الماء الراكد
المرفقين ومسح الرأس الخ	١١ الكلام على الماء المستعمل
٣٩	١٢ فصل في النجاسات
الكلام على غسل الرجلين والخلاف في	١٣ بيان ما اختلف في نجاسته
مسحها	١٤ الكلام على بول الذكر الرضيع والبنت
٤١	الرضية
٤٢	١٦ الكلام على نجاسة لعاب الكلب
٤٣	١٧ الدليل على نجاسة الروث ودم الحيض
٤٤	والخنزير
٤٥	١٨ اختلاف العلماء في نجاسة المني ودليل كل
٤٦	١٩ بيان أن الاصل في الاشياء الطهارة
٤٧	ولا يحكم بنجاستها الا بدليل وما سكت عنه فهو
٥٠	عنو
٥٠	٢١ فصل في كيفية تطهير المتنفس
٥٣	٢٢ ذم الوسوسة
٥٤	٢٤ بيان ما تطهر به الارض والبشر
والميدنين الخ	٢٤ بيان أن الماء هو الاصل في التطهير

## محتويات الجزء الاول من الروضة الندية شرح القدر البهية ٢٧٩

صفحة	صفحة
٧٨ بيان أن الأذان يكون بعد دخول الوقت	٥٦ باب التيمم
الا أذان الفجر	٥٦ بيان الاعتذار المبيحة للتيمم
٧٩ مشروعية المتابعة للمؤذن	٥٨ الخلاف في معنى الصعيد
- الكلام على الإقامة	٥٩ بيان أن التيمم يستباح به ما يستباح
٨٠ باب ويجب على المصل تطهير ثوبه	بالوضوء والفسل إذا لم يجد الماء
- الدليل على وجوب تطهير ثوب المصل	٦٠ أعضاء التيمم
وبدنه ومكانه من النجاسة	٦١ نواقض التيمم
٨١ الدليل على وجوب ستر العورة	٦٢ باب الحيض
٨٢ بيان مكروهات الصلاة	- بيان أن ذات العادة المتفرقة تعمل على
٨٣ الدليل على وجوب استقبال القبلة للمشاهد	بحسب ما: ثوبا وغيرها ترجع إلى القرائن
وجهتها للغالب بعد التعرض	٣٣ أقوال العلماء في دم الحيض
باب كيفية الصلاة	٦٤ الكلام على المستحاضة
- الدليل على وجوب النية وذكر الخلاف في	٦٥ تحريم صلاة الحائض وصيامها
انها شرط أو ركن	- فصل والنكاس أكثره أربعون يوما
٨٥ بيان أن أركان الصلاة كلها مفترضة	٦٦ ﴿كتاب الصلاة﴾
٨٧ مشروعية رفع اليدين	- تعيين أوائل الاوقات وأواخرها
- وجوب الفاتحة في ركعة ولو كان مؤثما	٦٧ أول وقت الصبح وآخره
٨٩ وجوب التشهد الأخير	٦٩ أول وقت المغرب وآخره
٩٠ الفاظ التشهد الوارد	٧٠ أول وقت العشاء وآخره
٩١ وجوب التسليم واختلاف العلماء هل الواجب	- أول وقت الفجر وآخره
تسليمية واحدة أم تسليمتان	٧١ بيان استثناء الترمية عن علم الفجوم
٩٢ وجوب الطمأنينة في الصلاة	٧٢ حكم من سها عن الصلاة أو نام عنها
٩٣ سنن الصلاة	٧٣ الدليل على أن من أدرك ركعة من الصلاة
٩٤ اختلاف العلماء في وضع اليدين في الصلاة	فقد أدركها
٩٥ الكلام على التيمم	٧٤ بيان أنه يجوز الجلم للمعنور
٩٥ الدليل على مشروعية التأمين	- بيان أنه لا يجوز تأخير الصلاة
٩٥ مشروعية قراءة سورة مع الفاتحة	٧٥ بيان الاوقات التي تكره فيها الصلاة
٩٥ الكلام على التشهد الاوسط	٧٧ باب الأذان
- الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم	٧٧ بيان أن لكل أهل بلدة أن يتخذوا
٩٥ الاذكار الوازدة في كل ركن	مؤذنا

## ٢٨٠ مشتملات الجزء الأول من الروضة التديبة شرح الدرر البهية

صحيحة	صحيحة
١٤٠ استحباب التكبير الى صلاة الجمعة	١٠٧ مبطلات الصلاة
١٤١ - التطيب والتجمل والدنو من الامام	١١٠ فصل فيمن لا تجب عليه الصلاة
١٤٢ من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدركها	١١١ باب صلاة التطوع
١٤٣ باب صلاة العيدين	١١٢ صلاة الليل
١٤٤ اختلاف العلماء في التكبير قبل الصلاة أو بعدها	١١٣ تحية المسجد -
١٤٥ وجوب الخطبة بعد الصلاة	١١٦ باب صلاة الجمعة
١٤٦ أحكام صلاة العيدين	- بيان انها من أكد السنن
١٤٧ باب صلاة الخوف	١١٨ ما تنمقد به الجماعة
١٤٨ باب صلاة السفر	١١٩ بيان من هو أولى بالامامة
١٥٠ أقوال العلماء في قصر الصلاة	١٢٠ بيان أن الرجل يؤم بالنساء ولا عكس
١٥١ مدة السفر التي تقصر فيها الصلاة	١٢١ وجوب متابعة الامام في غير مبطل
١٥٢ أقوال العلماء في مدة مسافة القصر	١٢٢ لا يؤم الامام قوما وهم له كارهون
١٥٣ أقصى مدة يقصر فيها المسافر اذا أقام	١٢٣ بيان أنه يطلب من الامام التخفيف في الصلاة
١٥٤ اختلاف العلماء في المسافر اذا نوى الإقامة	١٢٤ بيان من يقدم في الصلاة
أربعة أيام أيتم أم يقصر	١٢٥ امامة النساء
١٥٥ جمع التقديم والتأخير ثابت بالسنة الصحيحة	- ترتيب الصفوف
١٥٦ باب صلاة الكسوفين	١٢٦ فصل تسوية الصفوف
- الدليل على سلية صلاة الكسوفين وعلى	١٢٧ باب سجود السهو
الجهر بالقراءة فيها	١٢٨ باب قضاء الفوائت
- صفة ركوعها وأصبح ما ورد فيه	- الخلاف في قضاء الفوائت المترككة لالمنذر
١٥٧ القراءة بين الركوع فيها	- اختلاف الأصوليين هل القضاء يكفي فيه
١٥٨ ندب الدعاء والاستغفار عند الكسوف حتى	دليل المقتضى أم لا بد من دليل جديد
انجلاء الشمس	١٢٩ وجوب الاثنيان بالصلاة المترككة لمنذر
- باب صلاة الاستسقاء	١٣٠ باب صلاة الجمعة
١٥٩ ندب خطبة الاستسقاء قبل وبعد الصلاة	- بيان من تجب عليه الجمعة
- ندب تحويل الأردية بجعل الاطفال أهلا	١٣١ بيان من لا تجب عليه الجمعة
والمكس	- بيان أن الجمعة كسائر الصلوات
١٦٠ كتاب الجنائز	١٣٢ مشروعية الخطبتين قبلها
- سنية عيادة المريض وتلقين المحتضر الشهادتين	١٣٣ بيان الخطبة المشروعة
وتوجيهه للقبلة	- وقت الجمعة
١٦١ سنية تفيض بهر المحتضر وقراءة سورة يس	١٣٤ على من حضر صلاة الجمعة أن لا يتخطى
عليه ومبادرة تجهيزه وأدلة ذلك	رقاب الناس
١٦٢ جواز تقبيل الميت	- وجوب الانصات حال القاء الخطبتين
- على المريض أن يحسن الظن بالله تعالى	

صفحة	صفحة
١٧٦	ويشوب اليه ويتخلص عن كل ما عنيه
حق تدفن	١٦٢ فصل في وجوب غسل الميت على الاحياء
- نسخ القيام للحنازة	١٦٣ اختلاف مذاهب العلماء في جواز غسل أحد
- فصل ويجب دفن الميت في حفرة تمنعه	الزوجين الآخر
من السباع	سنة غسل وترا وتقديم الميامن
١٧٧ اللحد أولى من غيره	١٦٤ السنة في الشهيد أن لا يغسل وان يدفن
- مشروعية وضع الميت على جنبه الايمن مستقبلا	في ثيابه
١٧٨ السنة أن لا يرفع القبر على شبر	— فصل في وجوب تكفين الميت بما يستره
- مخانة ما أحدث من القباب على الاضحية	١٦٥ من السنة عدم المغالاة في الكفن
لصريح السنة	- « » التكفين في البياض
١٧٩ زياره القبور مشروعة للرجال مختلف فيها	١٦٦ نذب تطيب كفن الميت وبدنه
للنساء	- فصل في وجوب الصلاة على الميت
١٨٠ السنة في زياره القبور استقبال القبلة	١٦٧ السنة في صلاة الجنازة أن يقوم الامام
- ما يقال عند الزياره	حذاء رأس الرجل ووسط المرأة
- الأدلة على حرمة اتخاذ القبور مساجد	١٦٧ اختلاف علماء الامصار في عدد التكبيرات
١٨١ النهي عن زخرفة المساجد والمحاريب	على الميت وادلة كل
١٨٢ الأدلة على حرمة اسراج القبور والكتابة	١٦٨ شرعية قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الأولى
والقعود عليها	- شرعية الدعاء للميت في صلاة الجنازة
- النهي عن سب الاموات	١٦٩ اختلاف مذاهب العلماء في الصلاة على
١٨٣ مشروعية التعزية واهداء الطعام لاهل	الجنازة في المسجد
الميت	- هل تشترط الجماعة في صلاة الجنازة
١٨٤ كتاب الزكاة	١٧٠ لا يصلى على الغال والكافر وقاتل نفسه
- التدليل على عدم وجوب الزكاة في مال	- اختلاف العلماء في الصلاة على الشهيد
الصبي حتى يبلغ	١٧١ اختلاف العلماء في الصلاة على القبر والغائب
١٨٥ الرجوع أن الكفار غاطبون بجميع الشرعيات	١٧٢ فصل في الاسراع بالجنازة
١٨٦ باب زكاة الحيوان	١٧٣ مشروعية المتشي مع الجنازة وحملها
- تجب الزكاة في الابل والبقر والغنم	- جواز تقدم الماشي وتأخره عن الجنازة
١٨٧ فصل فيه تفصيل زكاة الابل واختلاف أنواعها	وأن يكون عن يمينها أو يسارها وسنية
باختلاف نصابها	تأخر الراكب عنها
١٨٨ فصل فيه أنواع زكاة البقر	١٧٤ النهي عن نعي الميت
- فصل فيه أنواع زكاة الغنم	١٧٥ النهي عن التباحة على الميت وعن الدعاء
١٨٨ فصل ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين	بالويل والثبور وعن شق الثياب وعن
	اتباعها بنار

## ٢٨٢ مشتملات الجزء الاول من الروضة الندية شرح الدرر البهية

مصحفة	مصحفة
<p>٢١٧ وقت اداء صدقة الفطر</p> <p>— لا فطرة على من لا يجحد زيادة على قوت يوم الفطر وليته</p> <p>٢١٨ مصرف زكاة الفطر هو بعينه مصرف الزكاة</p> <p>٢١٩ ﴿ كتاب الخمس ﴾</p> <p>— يجب الخمس فيما يقسم في القتال وفي الركاز</p> <p>— اختلاف العلماء في الركاز ما هو</p> <p>٢٢٢ ﴿ كتاب الصيام ﴾</p> <p>— يجب صوم رمضان برؤية هلاله أو بإخبار عدل أو بإكمال عدة شعبان ثلاثين يوماً</p> <p>٢٢٣ انقضاء عدة رمضان مالم يظهر هلال شوال</p> <p>٢٢٤ اختلاف مذاهب العلماء في المطلق</p> <p>٢٢٥ وجوب تبييت النية قبل الفجر</p> <p>٢٢٦ تصح نية التفل قبل الزوال</p> <p>— فصل ويبطل الصوم بالاكل والشرب عمداً لا مع النسيان</p> <p>٢٢٧ حكم الافطار بالجماع وكفارته</p> <p>— ويفطر الصائم بالقيء والعمد</p> <p>٢٢٨ النهي عن الوصال في الصيام</p> <p>— كفارة من أفطر عمداً</p> <p>— نذر تمجيل الفطر وتأخير السحور</p> <p>وجوب القضاء على من أفطر لعذر شرعي</p> <p>٢٢٩ والفطر رخصة للمسافر ونحوه مالم يخش الضرر والا فزيده</p> <p>٢٣٠ من مات وعليه صوم صام عنه وليه</p> <p>٢٣١ يكفر الكبير المجز عن الاداء والقضاء بالعلم مسكين عن كل يوم</p> <p>٢٣٢ باب صوم التطوع</p> <p>— يسن صوم ست من شوال وتسع من ذي الحجة</p> <p>— يسن صوم شهر المحرم وأكده يوم عاشوراء</p> <p>٢٣٤ نذر صوم شعبان</p> <p>» » الانثنين والخميس</p>	<p>مجتمع خشية الصدقة</p> <p>١٨٩ لازكاة فيما دون النصاب الشرعي ولا في الاوقاص</p> <p>— ما كان من خليطين فيتراجمان بالسوية</p> <p>— بيان ما لا يقبل في الزكاة</p> <p>١٩٠ باب زكاة الذهب والفضة</p> <p>— تجب الزكاة فيهما اذا حال على أحدهما الحول وبلغ النصاب</p> <p>١٩١ لازكاة في غيرهما من الجواهر</p> <p>١٩٢ التدليل على أنه لا زكاة في عروض التجارة</p> <p>١٩٤ لا زكاة في المستغلات كالنور المكورة</p> <p>١٩٥ باب زكاة النبات</p> <p>— ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصفه</p> <p>١٩٦ نصاب الحب الذي تجب فيه الزكاة خمسة أوسق</p> <p>١٩٨ ليس في الخضر والنبات زكاة</p> <p>٢٠٠ الكلام في صدقة العسل</p> <p>— جواز تمجيل الزكاة عن وقت الوجوب</p> <p>— المطلوب توزيع زكاة كل حلة على فقراهما</p> <p>٢٠١ تبرأ ذمة رب المال بدفع صدقته الى السلطان وان كان جائراً</p> <p>٢٠٤ باب مصارف الزكاة</p> <p>٢٠٥ الكلام على الفقير والمسكين</p> <p>٢٠٦ » » (سبيل الله)</p> <p>٢٠٧ من حلة سبيل الله صرف على التلمذ الذين يقومون بمصالح المسلمين الدينية</p> <p>٢٠٩ حرمة الصدقة على بني هاشم وبني المطلب</p> <p>٢١٠ تحريم الزكاة على الاغنياء والاقوياء القادرين على الكسب</p> <p>٢١١ ما به يخرج الشخص عن حد الفقر</p> <p>٢١٢ صرف الصدقة في ذوى الارحام أفضل</p> <p>— الكلام في الجزية على أهل الذمة وعلى المشركين</p> <p>٢١٥ باب صدقة الفطر</p> <p>— النوع الذي منه يخرج صدقة الفطر</p>



## محتويات الجزء الاول من الروضة الندية شرح الدرر البهية ٢٨٣

صفحة	صفحة
٢٥٢ (فصل) ولا يلبس الحرم القميص النخ	٢٣٤ نذوب صوم الايام البيض
٢٥٤ تحريم الرفث والفسق والجدال في الحج	٢٣٥ أفضل التطوع صوم يوم وفطر يوم
والادلة على ذلك بنس القرآن الكريم	النهى عن صوم الدهر
٢٥٥ محرمات الاحرام	٢٣٦ النهى عن افراد يوم الجمعة . وكذا يوم
٢٥٧ يحرم قطع شجر الحرم ( مكة )	السبت بصياما
جواز قتل الفواسق الخمس	يحرم صوم العيدين
٢٥٩ محريم الصيد في وادي وج وشجره	٢٣٧ يحرم صوم أيام التشريق واستقبال رمضان
٢٦٠ على الحاج عند الطواف أن يرمل في	يوم أو يومين إلا أن يوافق عادة له
الثلاثة الاول ويمشي فيما بقي ويقبل	باب الاعتكاف
الحجر الاسود	٢٣٨ يصح الاعتكاف في المساجد في أى وقت
٢٦٣ وجوب التوضؤ وستر العورة حال الطواف	وهو في رمضان أكد سبعا عشر الاخر منه
٢٦٤ لا تطوف الخائف غير أنها تفعل كما يفعل	٢٣٩ أدلة عدم شرطية الصوم في الاعتكاف
الحاج	٢٤٠ يسن الاجتهاد في الطاعة في العشر الاخير
٢٦٥ مشروعية السعى بين الصفا والمروة	من رمضان . وقيام ليلة القدر
٢٦٧ بيان كيفية اعمال الحج	الاختلاف في تعيين ليلة القدر
٢٦٩ اذا رميت الجمره فتكفل في حلال الا	٢٤١ عدم جواز الخروج للاعتكاف الا لحاجة
النساء	٢٤٢ ﴿كتاب الحج﴾
٢٧١ مشروعية طواف الزيارة يوم النحر	٢٤٣ وجوب الحج على كل مكاف مستطيع
٢٧٣ الهدى أفضله البدنة	٢٤٦ يجب تعيين نوع الحج بالنية
٢٧٥ أحكام تتعلق بالهدى	٢٤٧ أفضل أنواعه التمتع
٢٧٦ باب العمرة المفردة	٢٤٩ ما يتعلق بحج الرسول عليه الصلاة والسلام
٢٧٧ خاتمة الجزء الاول من الروضة الندية	٢٥٠ ليس في إيجاب الاحرام على غير من
تم	دخل لاحد النسكين دليل

﴿كل بتوفيق الله جللت قدرته الجزء الأول من الروضة الندية شرح الدرر البهية الامام أبى الطيب صديق بن حسن بن على الحسينى القنوجى البخارى ويتلوه إن شاء الله تعالى الجزء الثانى ومطلعه ﴾ (كتاب النكاح) نسأله سبحانه الاعانة لاتمامه فانه نعم المولى ونعم النصير ﴿













